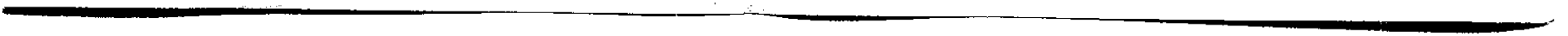
الدكتور سعيد الخضرى
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسى
جامعة قناة السويس

تخصيص الموارد الاقتصادية

مع الاشارة إلى الاقتصاد المصرى

٢٠٠٤

الناشر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت



بسم الله الرحمن الرحيم

قل هذه سبيلى أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى،

وسبحان الله وما أنا من المشركين

صدق الله العظيم



مقدمة

تخصيص الموارد الاقتصادية يعنى توزيع هذه الموارد على الاستخدامات المختلفة لتحقيق عملية الإنتاج الاجتماعى، ومن ثم تحقيق مستوى الاشباع والرفاهية لأفراد المجتمع تبعاً للكفاءة التى تتحق فى عملية تخصيص الموارد. ولذلك فإن النظم الاقتصادية التى مرت بها البشرية ما هى فى الواقع إلا نظم لتخصيص الموارد بالشكل الذى أدى فى ظل البعض منها إلى مستوى مرتفع من الاشباع والاستقرار والرفاهية، بينما لم يستطع البعض الآخر أن يحقق نفس المستوى من الاشباع والاستقرار والرفاهية. ولذلك فإن تخصيص الموارد يعتبر حجر الزاوية فى نجاح أو فشل أى من النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ذلك أن كل مرحلة تاريخية من التطور يمر بها المجتمع يتناسب معها أسلوب أمثل لتخصيص الموارد، إذ هو الذى يلائم تلك الظروف المادية والموضوعية التى يمر بها المجتمع. وبالتالى فإن المهمة الأولى لأى نظام إقتصادى إجتماعى هو البحث عن ذلك الأسلوب الأمثل لتخصيص الموارد الذى يتلائم معه والقادر على تحقيق أقصى اشباع ورفاهية لأفراد المجتمع.

وتبعاً لذلك سوف يتناول الجزء الأول من الدراسة البحث عن الأسلوب الأمثل لتخصيص الموارد الاقتصادية، وذلك بفحص الفكر الاقتصادى فى هذا المجال بداية من الفكر الاقتصادى الرأسمالى، وفحص كيفية تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد فى هذا النظام الاقتصادى الاجتماعى، ومناقشة أهم صراع فكرى فى هذا الموضوع، وهو الصراع الفكرى بين الكفاءة والعدالة. ثم نتناول مساوىء تخصيص الموارد بالاعتماد على قوى السوق، وهو ما ينقلنا الأسلوب الآخر لتخصيص الموارد والذى يعتمد على التخطيط. ثم نتابع الفكر الاقتصادى فى تخصيص الموارد فى النظام الاشتراكى كنظام إقتصادى

واجتماعى بديل، ثم ننتقل أخيراً إلى الفكر الاقتصادى لتخصيص الموارد فى الاقتصاديات اللارأسمالية.

أما الجزء الثانى من الدراسة فهو يتابع أساليب وسياسات تخصيص الموارد. فى الواقع، وسوف يقتصر الجزء الثانى من الدراسة على تخصيص الموارد فى قطاعى الزراعة والصناعة كدراسة تطبيقية واقعية. وهى أيضاً بطبيعة الحال أنما تهدف إلى البحث عن الأسلوب الأمثل لتخصيص الموارد فى هذين القطاعين الهامين، والاستفادة من التجارب العملية التى تمت فى كلاهما. وبالطبع فإن التركيز على سوف يكون على دول العالم الثالث (المتخلف) التى مازالت مصر حتى الآن أحد أهم مكونات هذا العالم.

والله تعالى ولى التوفيق

المؤلف

سعيد الخضرى

الكتاب الأول

التخصيص الأمثل للموارد الاقتصاديه

الفصل الأول

المدخل لدراسة تخصيص الموارد الاقتصادية

من الحقائق المسلم بها أن الهدف الأول من أى نظام اقتصادى إجتماعى هو تخصيص الموارد الاقتصادية بأقصى كفاءه ممكنه، وبالتالى تحقيق أقصى رفاهية ممكنة لأفراد المجتمع. فمنذ أن تنازل الانسان عن بعض حرياته الطبيعية وأندمج فى تجمع إنسانى تحكمه سلطة واحدة ومؤسسات تنظيمية آمره ناهيه للكافه، إلا وانتقل إلى هذه السلطة تخصيص الموارد وتحقيق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع. فمنذ أن اجتمع بنى البشر فى مجموعة بشرية لأول مرة فى التاريخ (القبيلة) إلا وكان أهم ما يقوم به قائد التجمع (شيخ القبيلة) هو تخصيص الموارد على أفرادها (البطون والأسر) بما يحقق اشباع حاجاتهم، وما يحقق العدالة بينهم، ويحصل على بعض الفائض الاقتصادى الذى ينظم به الدفاع عنهم، ومن ثم كان نجاح هذه الجماعة (القبيلة) وإستمرارها فى البقاء والازدهار مرتبط بتحقيق هدفين أساسيين، تأمين اشباع حاجات أفرادها بعدالة (التأمين ضد الجوع)، وتأمين امكانية الدفاع ضد الغزاء والطامعين من الخارج (التأمين ضد الخوف)، وكان أهم مقومات بقاء قيادة المجتمع (شيخ القبيلة) هو إقامة العدل المفضى إلى التوزيع العادل فى تخصيص الموارد، الذى يؤدى إلى التماسك الاجتماعى لأفراد الجماعة فى وحدة واحدة، وهذه الوحدة هى أهم مقومات القدرة على الدفاع الخارجى، ومن ثم كان المبدأ العام للحكم وهو أن العدل أساس الملك.

وبعد تحول الانسان إلى الاجتماع على مستوى أكبر وأعم الدولة التى تم فيها التسليم بقيادة واحدة على مستوى الكافة من الجماعات والقبائل والأفراد، كان الهدف الأول لهذه الدولة هو تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، ولقد كانت الأرض هى المورد الأول والأساسى لتحقيق اشباع الحاجات، ومن ثم تولت الدولة البحث عن الأسلوب الأمثل لتخصيصها بعدالة، وضمان أقصى انتفاع منها. وتشهد الحضارات القديمة بذلك، فلقد قامت الحضارة الفرعونية

على ملكية الدولة للموارد (الأرض) وتوزيعها على الأفراد فى نظام اقتصادى واجتماعى حقق رفاهية الفرد المصرى بالشكل الذى أمكنه من الابداع، هذا الابداع الذى لا يمكن أن يتحقق لانسان إلا إذا كان فى مجتمع يضمن له الاشباع (تأمين الجوع) ويضمن له الأمن (تأمين الخوف)، وكذلك بالشكل الذى مكن الدولة من تحقيق القوة والمنعة التى كانت لمصر فى عهد رمسيس الثانى، الذى جعل لمصر الهيمنة على كل من حولها من شعوب ودول، ولقد سمى نمط الإنتاج فى مصر القديمة بنمط الانتاج الأسيوى.(١)

وكذلك كان الوضع فى دولة اليهود التى وصلت قوتها إلى الذروة فى عهد داود وسليمان عليهما السلام. فلقد كانت مهمة الدولة الأساسية منذ إنشائها هو تخصيص الموارد، وتولى ذلك للوهلة الأولى لتكوين الدول اليهودية يشرع حيث قسم الارض على القبائل التى تتولى توزيعها على الأفراد لتحقق عدالة اشباع الحاجات فى ظل هيمنة الدولة وملكيتها للموارد.(٢)

وفى كل مجتمع يختل توزيع الموارد وتخصيصها بعداله يكون إيذاناً بتفكك المجتمع صغيراً كان أو كبيراً نتيجة الصراعات التى لا تنتهى باختفاء عداله توزيع الموارد، ومن ثم يكون أيضاً أذاناً بشقاء من فيها فقيراً كان أم غنياً، إذ تحل على

(١) يراجع فى نمط الإنتاج الأسيوى وغيره من الأنماط الإنتاجية المؤلف التالى:
- دكتور سعيد الخضرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٩٩، ص ص٧٩-١٠١.

(٢) توضح التوراه ذلك «واجتمع كل جماعه بنى اسرائيل فى شيلوه ونصبوا هناك خيمة الاجتماع، وأخضعت الأرض قدامهم.. وقال يشوع لبنى اسرائيل ..... هاتوا ثلاثة رجال من كل سبط فأرسلهم فيقوموا فيقدموا ويسيروا فى الأرض ويكتبوا بحسب أنصبتهم ثم يأتوا إلى، وليقسموا إلى سبعة أقسام فيقيم يهودا على نخمه فى الجنوب ويقيم بيت يوسف على تخمهم من الشمال، وأنتم تكتبون الأرض سبعة أقسام ثم تأتون إلى هنا فألقى لكم قرعة ههنا أمام الرب الهنا... فألقى لهم يشرع قرعه فى شيلوه أمام الرب وهنا قسم يشوع الأرض بنى اسرائيل حسب فرقهم».
- الكتاب المقدس، العهد القويم، الاصحاح الثامن عشر.

هذا المجتمع لعنة الجوع عند الفقراء، ولعنة الخوف عند الأغنياء. ولقد كان هذا مصير المجتمع اليهودى فى مرحلة تحوله إلى الاقطاع أن تفتت المجتمع بصراعات داخلية وانقسم إلى دوليتين متصارعتين، وصلت فى صراعها إلى الحرب الأهلية، حتى تم هدم الدولة الاسرائيلية كامله فى النهاية على يد هادريان عام ١٣٥ ميلادية، وليخرج اليهود من دولتهم إلى التشرد فى جميع بلاد العالم. ونفس ما حدث فى مصر وتم استعمارها من الفرس إلى غيرهم من المستعمرين الذى تواكبوا على مصر حتى تم تحريرها ليحكمها أبناؤها إبتداء من ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، الذين حاولوا جاهدين مجاهدين وضع أول أسس للعدالة فى توزيع وتخصيص الموارد واقامه نظام اقتصادى واجتماعى مختلف يحقق للكافة من المصريين الأمن من الجوع والخوف.

ولا يختلف الأمر فى العهود القديمة بحضاراتها، أو العهود الحديثة التى يعيش فيها الانسان فى الوقت الحاضر، ذلك أن الانسان هو الانسان وان اختلفت مقوماته الفكرية والثقافية، وكذلك الموارد الطبيعية كما خلقها الله تعالى لأول مرة فى الطبيعة، وكل ما حدث هو إنعكاس التطور الفكرى والثقافى – أى التقدم العلمى – فى أساليب أكثر تطوراً لاستخدام الموارد، وابتداع أساليب ونظم اقتصادية واجتماعية تحكم تخصيص الموارد..وكلما كانت هذه النظم الأخيرة أقرب إلى العدالة كلما كانت البشرية المحكومة أكثر سعادة، ومجتمعاتها أكثر استقرار، وكلما بعد ذلك النظام الاقتصادى الاجتماعى عن العدالة فى تخصيص الموارد كلما كان المحكومين أكثر تعاسه وأقل إشباعاً لحاجاتهم، وكلما إتسم مجتمعهم بعدم الاستقرار وبالتناقضات التى تؤدى إلى القلق الاجتماعى، ومن ثم يسود هذا المجتمع لعنتى الجوع والخوف، ولا يقتصر الخوف على ما هو داخل المجتمع (خوف الأفراد بعضهم من بعض، وخوفهم من استبداد الدولة والحاكمين، وخوف الدولة كحكام من الشعب... الخ)، بل يكون الخوف من الخارج أعتى وأشد، ذلك أن ضعف

الدولة يكون واضحاً، والطمع فيها وفى مواردها يكون بقدر ضعفها واهترائها من الداخل.

وعلى ذلك فإن الوظيفة الدولى للدولة هى تخصيص الموارد الاقتصادية، وان تختار ذلك النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى يحقق التخصيص الأمثل للموارد، والذى يحقق أقصى كفاءة ممكنه من استخدام هذه الموارد، وأقصى عدالة ممكنه في توزيع عائد استخدامها، وبالتالى أقصى رفاهية ممكنة لأفراد المجتمع. وسوف نناقش فى هذا الفصل التمهيدى سؤالاً مطروحاً على الضمير الانسانى هو لمن الموارد ومن أحق بحيازتها والاستفادة منها، ثم نناقش الأهداف المرجوه من تخصيص الموارد بشكل عام.

المبحث الأول

لمن الموارد الطبيعية؟

نزل أدم عليه السلام – الأب الأول لكافة البشر جميعاً – إلى الأرض ليقوم هو ونسله من بعده بدور أساسى غاية السمو والرفعة، ألا وهو خلافه الله على الأرض، وليحقق هدفين رئيسيين، هما عمارة الكون وإقامة العدل والتوحيد. فالانسان مطالب بتعمير الأرض بكده وجهده لتكون جنه تعوضه عن تلك التى خرج منها ولم يكن يبذل أى جهد فيها لاشباع حاجاته، وكذلك مطالب باقامة العدل والتوحيد، أى إقامة العدالة بمفهومها الواسع بين أبناء البشر جميعاً ذوى الأصل الواحد – إذ كلهم لأدم –، وليقيم التوحيد، أى عبادة الله تعالى إلهاً واحداً لا شريك له فيما يملك من السموات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى من موارد طبيعية خلقها الله تعالى وسخرها للانسان بمفهومه الواسع الكلى (أى لبنى البشر جميعا)، وليس بالمفهوم الفردى الضيق.

وهكذا استخلف الله تعالى الانسان على الأرض بما خلق فيها وحولها من الموارد الطبيعية، ومنحه من المقومات الذاتية ما يمكنه من أداء دوره المرسوم، عمارة الكون واقامه العدل والتوحيد، وأهم هذه المقومات العقل المنهجى المنطقى القادر على اكتساب المعرفة واشعاعها والذى تميز به عن كافة مخلوقات الله تعالى. وفى ذلك يقول الله تعالى فى القرآن الكريم «وإذ قال ربك للملائكة أنى جاعل فى الأرض خليفة.... وعلم آدم الأسماء كلها».[1]

ولكى يقوم الانسان بالشق الأول من رسالته – عمارة الأرض – فهو مطالب بأن يبذل جهداً مستمراً، وأن يتعامل مع الموارد الطبيعية التى خلقها الله تعالى لعباده، والتى تعتبر مصدر كل شيء مادى فى الوجود يمكن أن يشبع

(١) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٩–٣٠.

حاجات الانسان. وفى ذلك يقول الله تعالى فى الكتاب المقدس (العهد القديم) «بالتعب تأكل منها كل أيام حياتك... بعرق وجهك تأكل خبزاً حتى تعود إلى الأرض التى أُخذت منها».[1]

وييسر الله للانسان مهمه عمارته للأرض بأن سخر له كل ما فى الأرض جميعاً من موارد مادية وأحياء ليقوم باستغلالها والاستفادة منها، وليحقق مهمته فى عماره الأرض. وفى ذلك يقول الله تعالى فى القرآن الكريم: «وهو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً».[2] ويزيد الأمر تفصيلاً بقوله تعالى: «الله الذى خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك تجرى فى البحر بأمره، وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار، وآتاكم من كل ما سألتموه، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها...».[3]

وهكذا فإن الانسان منذ بدء وجوده على الأرض حتى الآن، وكذلك حتى آخر الزمان مكلف ببذل الجهد والعمل الدائب لتحقيق الشق الأول من مسؤليته عمارة الكون، وتحقيق هذه الغاية يحقق فى نفس الوقت مقومات وجوده والابقاء على حياته وزيادة رفاهيته، بتوجيهه هذا الجهد والعمل إلى اشباع حاجاته. ذلك أن الموارد الطبيعية التى أوجدها الله وسخرها للانسان قليلاً ما تكون فى حالتها الطبيعية قادرة على اشباع حاجاته، وخاصة كلما ارتفع مستواه الحضارى وتزايدت وتعددت حاجاته تبعاً لارتفاع هذا المستوى عبر الزمن. وتبعاً لذلك فإن الانسان وجد نفسه فى وضع يحتم عليه القيام بالسيطرة على هذه الموارد الطبيعية واستخدام كامل عقله فى إبتداع الطرق والأساليب

---

(١) الكتاب المقدس، سفر التكوين، الاصحاح الثالث، الآية ١٧، ١٩.

(٢) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٩.

(٣) القرآن الكريم، سورة ابراهيم، الآية ٣٢-٣٤.

القادرة على استغلال هذه الموارد أفضل إستغلال يمكنه من إشباع كامل حاجاته المتطورة والمتجددة.

إلا أن الانسان فى سعيه للسيطرة على الموارد لاشباع حاجاته منها، وفى إبتداعه للأساليب والنظم والسياسات القادرة على تحقيق هذه السيطرة وهذا الاشباع، كان مهتماً بأحد جانبى أمانته التى كلف بها تعمير الكون فقط دون الاهتمام بالشق الثانى من أمانته إقامة العدل والتوحيد. ولعل هذا السلوك هو الأقرب إلى طبيعة الانسان عندما تستحوذ على وجدانه وعقله فكرة اشباع حاجاته إلى أقصى حد، ويتضائل إلى جانبها أى من الأفكار الأخرى ذات الطابع غير المادى وغير المصلحى مثل إقامة العدل أو رعاية الغير. ويرجع ذلك إلى أن الانسان خلق ضعيفاً أمام جموح رغباته وشهواته. كما يقول الله تعالى «وخلق الانسان ضعيفاً»، ومن ثم فإن نفسه تشغله عن ما حوله، وكذلك عن أداء أمانته كامله، وينعكس ذلك فى التكالب على تحقيق المصالح الشخصية واحتجاز أكبر قدر من الموارد الطبيعية لنفسه بحجزها عن غيره فى شكل ملكية خاصة يقوم بتبريرها والاقناع بصحتها فكرياً، ويدافع عنها بكل مقومات القوة التى يملكها، وهو فى ذلك ما يخالف طبيعة الموارد التى أوجدها الله تعالى للكافة دون أن تكون حكراً أو قصراً لأحد دون الآخر أياً كانت الأسباب والظروف والمبررات، حيث أن ذلك خلق الله ووعده فى رسالاته السماوية أن تكون للكافة من البشر.

وإذا ما تمكن هذا السلوك من الغالبية من البشر، فإن الأرض سوف تتحول إلى غابة يفترس فيها القوى الضعيف من بنى البشر - الأخوة لأب واحد - وسوف تبتدع الأفكار والنظم والسياسات لاستغلال الموارد بالشكل الذى يحقق مزيداً من الاشباع لبعض البشر على حساب نقص الاشباع للبعض الآخر، واحتجاز البعض لمزيد من الموارد الطبيعية التى سخرها الله تعالى للكافة من البشر، على حساب حرمان البعض الآخر منها، وهو ما يجعل الأرض تموج

بالصراع والتنافر بين الانسان والانسان الآخر، والجماعة البشرية والجماعة الأخرى، بحيث يفقد الجميع سعادتهم وأمنهم وسكينتهم. وينقسم الأفراد وتنقسم الجماعات والشعوب إلى غالب ومغلوب على أمره، ومستغِل ومستغَل. ومترف ومدقع، وحكيم وحكيم وأمى، وصحيح وسقيم، ومن ثم تفقد الشعوب وسطيتها وتجانسها وتتضائل انسانية الانسان على الأرض كلما أفرط فى أنانيته وتمحوره حول ذاته.

ولقد جعل الله تعالى للانسان من مأزقه الأخير مخرجاً، وجعل له من نفســه واقيـاً، تلك النفس التى قال عنهـا الله تعالى فى القرآن الكريم أنها بطبيعتهـا أمارة بالسوء، أنانية بالطبع، موحشه فى التغلب، وذلك بأن أرسل إلى البشر فى كل مرحلة تاريخية من تطور ونضوج المجتمع الانسانى هادياً إلى شريعته التى تتسم بالعمومية والتجريد، والتى تكون الاطار العام الشامل للسلوك الانسانى، بحيث يحقق الالتزام بها ضبط النفس البشرية وتخليصها من نوازعها الأنانية الشريرة. وهذه الشرائع المتوالية المكملة لبعضها البعض لا تخرج عن كونها نظاماً أخلاقياً يلتزم به الكافه من الناس فى سعيهم فى الحياة الدنيا، ويضمن الالتزام بها من الكافة أن يتمكن الانسان من تحقيق الغاية كاملة من وجوده على الأرض بتعميرها واقامة العدل والتوحيد عليها، دون افراط فى الجانب الأول أو تفريض فى الجانب الثانى، وبما يضمن للحياة توازنها، ولانسانية الانسان بقاؤها، ولعبادة الله تعالى استمرارها. وهو ما يضمن تحقيق الأمن والسلام الاجتماعى فتنصرف جهود الأفراد كافة إلى استغلال الموارد الطبيعية التى خلقها الله للكافة دون أنانية من البعض، ودون خوف من إيثارها عند البعض الآخر، وهو ما يمكن الانسان فى الابداع فى كل مناحى الحياة، ويدفع بالمجتمع إلى مزيد من الازدهار والتقدم باشباع مزيد من حاجات الانسان المادية والمعنوية عبر الزمن، ومن ثم يتم خلق السعادة والرفاهية للكافة على الأرض على أساس تعميق دعامتين أساسيتين يحكماً

الانسان والدولة، **الأولى**، هي سعى الانسان الدائب عقلياً وبدنياً لاستغلال الموارد المتاحة بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة والامانة، **والثانية**، الالتزام بالنظام الأخلاقى الالهى فى هذا المسعى، أى الالتزام بكل مقومات العدل والتوحيد.

ويشير الله تعالى إلى ذلك المسار وإلى أثر الاخلال به فيما يلقاه الانسان فى الدنيا والآخره عند خروجه عليه بقوله تعالى: «فمن إتبع هداى فلا يضل ولا يشقى، ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى، قال رب لما حشرتنى أعمى وقد كنت بصيراً، قال كذلك أتتك أياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى».[1]

ولعل أهم الجرائم التى أرتكبت فى حق الانسانية، أو فى حق الانسان بصفته إنسان، والتى تمت ابتداء من أنانية الانسان فى قوته على حساب أخيه الانسان فى ضعفه، جريمة وضع الحدود السياسية على الأرض لتحديدها والاختصاص بها، والتى صادرت حق الانسان الطبيعى فى حرية الانتقال فى أرض الله الواسعة التى خلقها لهم جميعاً ولم يختص بها أحد بعينه، أو جنسه أو لونه، أو حتى عقيدته، والتى سخرها لهم جميعاً بلا تمييز، وكذلك الموارد الطبيعية.

هذه الحدود السياسية للفصل بين الانسان والانسان وقسر الموارد الطبيعية للبعض دون البعض الآخر لم تصدر عن فعل الله تعالى، ولم تصدر بها أى شريعة من شرائعه، بل لقد حضت هذه الشرائع السماوية على العكس، على الانتقال من مكان لآخر أو من بلد لآخر خلف الموارد للانتفاع بها، وليكون توزيعها فى أماكن مختلفة دون الأخرى سبباً فى تعارف الشعوب وتعاونها واختلاطها وتضامنها فى إطار عالمية الانسان وأخوته. ولكن على عكس إرادة الله وحكمته فى خلقه قام الانسان بوضع الحدود السياسية عندما تمكنت من

---

(١) القرآن الكريم، سورة طه، الآيات ١٢٣-١٢٧.

نفسه الانانية، وعندما استحوذت على عقله الفلسفة الفردية النفعية الانانية ليتمحور حول ذاته لايأبه بغيره من بنى البشر.

لقد إنعكس الفكر الفردى النفعى الانانى على الفكر السياسي ليكون تطبيقه العملى على يد الجماعات القوية من بنى البشر الذين قاموا بوضع الحدود السياسية لدول العالم كله بما يحقق مصالح هؤلاء الأقوياء بعد الحرب العالمية الأولى، والتى تم تعديلها بمعرفتهم مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية. ومن خلال ذلك تم تمزيق الشعب الواحد فى دول ودويلات متناثرة مثل الشعب العربى والشعب الالمانى، وتم تمزيق الأرض وتوزيعها فى دول مختلفة. وبذلك تم إرساء مقومات النزاع فى كل مناطق العالم حول مشاكل الحدود وخاصة داخل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وأيضاً داخل أوربا وبصفة خاصة الجزء الشرقى منها، ووصف الانسان بجنسيته التى ترتبط بالدولة التى وجد فيها، وحرم من الانتقال منها إلا بشروط قاسية ليكون فى البلد الآخر أجنبياً من الدرجة الثانية فى حقوقه بالنسبة للمواطنين فيها، هذا إذا لم تنعدم غالبية حقوقه المدنية ليصبح أقرب إلى العبيد مسلوبى الحرية منه إلى الانسان الحر كامل الحرية. وهكذا تمت التفرقة بين الانسان والانسان على غير شرع الله الذى جعل البشرية لأدم وخصها جميعاً بالموارد الطبيعية والأرض بلا تفرقه.

وكان من نتيجة ذلك التقسيم المصلحى الأعمى أن ظهر التفاوت فى توزيع الموارد بين دول العالم الجديد بعد التقسيم، فأصبحت هناك دول تغص بالموارد مع نقص السكان اللازمين لاستغلالها، ودول أخرى تشح فيها الموارد مع تضخم حجم السكان، ودول تغص بموارد نادره بينما يحرم منها بقية دول العالم، ودول ذات منافذ على البحار، ودول بدونها، ودول ذات أنهار ووفره فى المياه، ودول بدون حتى مياه الشرب للانسان والحيوان، وانتهى هذا إلى احتدام الصراع بين مجموعات البشر فى شكل دول على الاستحواذ على الموارد التى

فى الدول الأخرى، مع قسرها مواردها الخاصة لنفسها فقط، مما جعل العالم كله والبشرية داخله تعيش على فوهه بركان مهدد بالانفجار فى أى لحظه، وان كانت الانفجارات الجانبية بين الشعوب الأكثر ضعفاً (شعوب العالم الثالث المتخلف) لا تنتهى، وهى للأسف تتم لحساب الدول الأكثر قوة (الدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية) وبتدبيرها وايعازها ليتم لا السيطرة على الموارد داخل الدول الضعيفة والتى يندر وجودها فى الدول القوية مثل البترول والخامات المعدنية . وكذلك كان من نتاج هذه الجريمة الانسانية الكبرى أن أصبحت الموارد الطبيعية لا تكفى البشرية على وجه الأرض، وليس ذلك من ندره، إذ أن الموارد أكثر وفره مما يحتاج إليه مجموع البشر على الأرض، ولكن ذلك نتيجة سوء توزيع هذه الموارد، ونتيجة للسياسات التى تتبعها كل دولة فى استغلالها للموارد التى تحتجزها دون الوعى بحاجات بقية البشر فى الدول الأخرى. فنجد بعض المجتمعات يترك موارده بلا استخدام، أو يستخدمها مع تبديد الجزء الأعظم منها، اعتماداً على وفرتها، أو مع اتباع سياسات احتكارية تحرم المحتاجين من البشر إلى أقل القليل من هذه الموارد، مثال ذلك ترك الجزء الأعظم من الأرض الزراعية بلا استغلال فى كل من السودان والولايات المتحدة، أو اعدام الأخيرة للحبوب واطعامها للحيوانات حتى لا ينخفض الثمن العالمى الذى تفرضه على المشترين من بنى البشر فى الدول الأخرى. وعلى الجانب الآخر نجد دول ضعيفة ذات وفره فى السكان مع ندرة الموارد، تدفعها ظروفها هذه إلى تكثيف استغلال الموارد المتاحة، والتسليم لشركات متعددة الجنسيات تنتمى إلى الدول القوية (الرأسمالية الصناعية) لتقوم الأخيرة باستغلال الموارد بكثافة بالغة لحسابها الخاص قبل حساب الدولة الضعيفة، مما يؤدى إلى استنزاف هذه الموارد الطبيعية على قلتها وتحولها إلى النضوب، وهو ما أدى إلى كارثة تعانى منها هذه الشعوب، مثال ذلك ما حدث فى كثير من الدول الأفريقية حيث كثفت شركات متعددة الجنسيات الرعى

على موارد ضئيلة من المياة فاستنفذت، ولم يبق منها ما يكفى لاستنبات العشب، فماتت الماشية، وتصحرت الأرض (حاله مالى)، ونفس الحال فى الإنتاج الكثيف للبلح فى تونس.(١) ولعل النظرة العامة إلى استخدام الموارد الطبيعية فى العالم تؤكد أن هذا العالم رغم تقدمه التكنولوجى قد وصل إلى الهمجية والحيوانية فى استغلاله للموارد المتاحة.

وإذا كان هذا هو الوضع العالمى فإن الوضع الاقليمى لا يختلف عنه كثيراً، فرغم أن الموارد الطبيعية هبه من الله تعالى لكل مجتمع، وأنها خلقت للكافة من البشر مستحلفين عليها لكل منهم حق إنتفاع بها مثل غيره، إلا أنها وضعت موضع إحتجاز الأقلية من الأقوياء فى مواجهه الأكثريه الضعفاء فى نظام للملكية الخاصة، وبصفة خاصة الأرض. وأصبح هناك من الأفراد من يحتجز من الأرض مالاً يحتاج إليه ولا يستطيع استغلاله بنفسه، بينما هناك مجموعات من البشر وليس أفراد فقط لا يجدون منها ما يستوعب طاقه عملهم فيحميهم من البطالة السافرة، أو يوفر لهم الاقامة الدائمة فيحميهم من التشرد، وانتهت عملية استغلال الموارد الطبيعية إلى عدم الكفاءة بكل المعايير(١)، وإلى

---

(١) لعل أهم المبررات لسوء توزيع الأرض والاحتفاظ بمساحات كبيرة من الأرض لبعض الملاك دون غيرهم، ومقاومة حركات الاصلاح الزراعى، أن زراعة المساحات الكبيرة من الأرض تعطى إنتاجاً أوفر من المساحات الصغيرة الموزعة على صغار الحائزين والملاك.

وعلى عكس هذه الأفكار المسطحة والسائدة يضع البنك الدولى تقارير عن الفروق فى قيمة الناتج فى المزارع الكبيرة والصغيرة فى الارجنتين والبرازيل وشيلى وكولومبيا واكوادور وجواتيمالا، ويقرر أن إنتاجية الفدان فى المزارع الصغيرة تفوق إنتاجيته فى المزارع الكبيرة بما يتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة عشر ضعفاً. وإلى جانب تبديد إستخدام الأرض الذى يعتبر من سمات الملكيات الكبيرة. فلقد بينت الدراسات التى أجريت عام ١٩٦٨ فى اكوادور أن الزراع الذين يملكون أقل من ٢٥ فدان يزرعون ٨٠٪ منها، بينما الذين يملكون أكثر من ٢٥٠٠ فدان لا يزرعون أكثر من ربع المساحة.

وعلى المستوى الكلى للإنتاج، فإن المجتمعات التى تمسكت بالإصلاح الزراعى واعادة توزيع الملكية فى إطار نظام إجتماعى واقتصادى أكثر عدالة، حققت معدلات من التقدم واشباع حاجات السكان للغذاء تفوق المجتمعات الأخرى المشتركة معها فى نفس الظروف. وطبقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة فإن إنتاج المحاصيل تزايد فى فيتنام الشمالية بنسبة ٢٠٪ فى منتصف الخمسينات. =

شقاء الغالبية الساحقة من الشعوب. فرغم أن الحائزين لموارد كثيرة أكثر من طاقة استغلالهم لها يحصلون على دخول وفيره، إلا أنهم لا يشعرون بالامان والاستقرار ويعانون من كراهية الآخرين الذين لا يجدون لهم نصيب فى هذه الموارد، والمجموعة الأخيرة التى تعيش حياة هامشية مستعدون للقيام بأى عمل يفسد الحياة الطبيعية إبتداء من التخريب والعنف والارهاب إلى نشر الفساد من مخدرات ودعارة وسرقة وسطو... الخ. بالاضافة إلى أنهم دائماً ما يعملون فى خدمة المجموعة الأولى عند أدنى مستوى من الكفاءة من أجل ضمان البقاء على قيد الحياة.

ولعل اعادة السعادة إلى البشرية بشكل عام يرتبط أساساً بأسلوب استخدام الموارد الطبيعية بما يسمح للكافة من الاستفادة منها، كل حسب قدراته وكفاءته الإنتاجية، بما يحقق منهج الله تعالى فى استخلاف الانسان عليها وليس إحتكارها للبعض دون البعض الآخر. ويمكن أن يتم ذلك بالاعتماد على دعامتين أساسيتين، ***الدعامة الأولى***، وضع النظام الأمثل لاستخدام الموارد الطبيعية بحيث يكون هذا النظام دافعاً لسعى الانسان الدائب عقلياً وبدنياً لاستغلال هذه الموارد المتاحة للمجتمع بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة، ***والدعامة الثانية***، الالتزام بالنظام الاخلاقى الالهى الذى يتبنى إستخلاف الكافة من البشر على الموارد الطبيعية ومن ثم المشاركة فى استغلالها والاستفادة منها تبعاً لنظام من العلاقات الإنتاجية الاخلاقية التى تنبع من الشرائع السماوية.

= وفى عام ١٩٧٥ كان إنتاج الفندان من الغلال فى الصين أعلى ٦٠٪ من الإنتاج المماثل فى الهند. وتبعاً لتقرير الدكتور بينديكت سيتيفيز، خبير الصين فى جامعة كورنيل، فإن الصين أطعمت بشراً أكثر بنسبة ٥٠٪ وبصورة أفضل ٢٠٪ على أرض مزروعة أقل بنسبة ٣٠٪ بالمقارنة مع الهند.

- راجع مزيد من التفصيلات والمراجع العلمية فى مؤلفنا التالى:
- دكتور سعيد الخضرى، إقتصاديات التنمية والتطوير، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، عام ١٩٩٩، ص١٣٧-١٤٢.

ويشكل العمل على **إنجاز الدعامة الأولى** أهم جوانب علم الاقتصاد كنشاط ذهنى خلاق يبحث عن الأسلوب الأمثل لاستغلال الموارد المتاحة، سواء كانت موارد طبيعية أو غير طبيعية (مثل رأس المال) من أجل اشباع الحاجات الانسانية فى تطورها وتجددها. أو بتعبير آخر أوسع وأشمل، البحث عن الأسلوب الأمثل لإدارة عملية الإنتاج الاجتماعى، ذلك أن عملية الإنتاج الإجتماعى إنما تتضمن كافة الجهود البشرية المبذولة فى كافة المجالات والأنشطة الإنتاجية والخدمية الأصلية أو المساعدة، سواء كانت هذه الجهود عقلية أم عضلية، وسواء تمت داخل المجتمع أو خارجه لتحقيق الدخل القومى ورفع معدل زيادته عبر الزمن، وذلك باستغلال الموارد المتاحة وفقاً لأسلوب محدد ونظام اقتصادى اجتماعى مختار.

أما **انجاز الدعامة الثانية**، فانه يشارك فى تحقيقها إلى جانب علم الاقتصاد ذلك أن علم القانون، علم الاقتصاد سوف يختار ويحدد طبيعة وشكل العلاقات الإنتاجية التى تحكم عملية الإنتاج الاجتماعى، أى طبيعة وشكل العلاقات بين الموارد الطبيعية والأفراد الذين سوف يقومون باستغلالها من حيث الملكية وحقوق الانتفاع والاستغلال، وطبيعة وشكل العلاقات القائمة بين الأفراد القائمين بعملية الإنتاج الاجتماعى بعضهم البعض والتى تنشأ بمناسبة إندماجهم فى هذه العملية لتحقيق الناتج القومى، وكذلك طبيعة وشكل العلاقات التى تنشأ بين الأفراد والدولة بأجهزتها المختلفة التى تقوم بتنظيم ورقابة الأداء الذى تتم به عملية الإنتاج الاجتماعى، وأخيراً تحديد شكل وطبيعة علاقات التوزيع الذى يتم على أساسها توزيع الناتج القومى على المساهمين فى تحقيقه، فان علم القانون هو الذى يصيغ هذه العلاقات جميعاً فى نصوص قانونية ملزمه للكافة تلتزم أساساً بالنظام الأخلاقى الذى تفرضه الشريعة الالهية لضبط هذه العلاقات وتوجيهها الوجه الصحيحة التى تتفق مع منهج الشرائع السماوية فيما يجب أن تكون عليه كل العلاقات الانسانية فى المجتمع وفى

العالم. ومما لا شك فيه أن مجموع هذه العلاقات جميعاً يحدد الهيكل الأساسى للنظام الاقتصادى ويتحدد بها.

ولذلك فإن هناك علاقة ارتباط قوية بين علم الاقتصاد وعلم القانون، حيث يبحث الأول طرق وأساليب الإنتاج والتوزيع المثلى، بينما يبحث الأخير وضع هذه الأساليب فى إطار قانونى ملزم لا يخالف النظام العام الاخلاقى الالهى - ولذلك فان علاقات الترابط بين الاقتصاد والقانون تمتد ليرتبط كلاهما بالعلوم اللاهوتية (العلوم الشرعية المرتبطة بالقواعد الدينية (أصول الدين، أصول الفقه، أصول الشريعة.. الخ)، وخاصة مجال الاجتهاد وابتداع الأحكام من نصوصها الشرعية الالهية الملزمة. وهذا المجال الأخير - الاجتهاد - مطالب بابتداع الأحكام والقواعد التى تحكم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى تطورها داخل المجتمع فى إتجاهها إلى تحقيق مزيد من التقدم والرفاهية لأفراده. وكذلك مطالب بابتداع تلك الأحكام والقواعد التى تنظم معاملات الأفراد وأنشطتهم المختلفة والمتغيرة بتغير عمليات الإنتاج الاجتماعى وطرق وأساليب إدارته عبر الزمن، وذلك حتى لا تخرج عملية الإنتاج الاجتماعى بعلاقاتها المتعددة عن إطار الشريعة الالهية إذا ما تخلف الاجتهاد عن دوره فى الاحاطة بكل المتغيرات التى يمر بها المجتمع فى تطوره الاقتصادى والاجتماعى، أو عن فهمها فهماً صحيحاً وادراك حاجة الناس إلى تجديد هذه القواعد والأحكام بإستنباط تلك الأحكام التى تناسب وتحيط بهذا التطور وتدفعه إلى الأمام فى اطارها.[1]

(١) ويتحدث أستاذنا الدكتور محمد سلام مدكور عن هذا الموضوع - الاجتهاد - فيقول: الاجتهاد عامل ضرورى فى التعرف على الأحكام الشرعية، إذ الكثير من النصوص جاءت مجمله لتحكم المجتمعات المتطورة، كما أن الكثير من الأحكام قد نصب الشارع (الله تعالى) أمارات للدلالة عليها دون النص عليها، ويتعرف عليها أهل الذكر من المجتهدين مهتدين بها. والاجتهاد أحد مصدرين للأحكام فى الفقه الإسلامى، وهما النص والاجتهاد، فالأدلة كلها ترجع فى الحقيقة إلى هذين المصدرين. والاجتهاد بصفة عامة يهب التشريع الإسلامى الحياة الدائمة ويجعله متماسكاً =

كذلك يسهم علم الاجتماع فى دراسة التغيرات الاجتماعية الناجمة عن تغيير أسلوب الانتاج وطرقه وأدواته، تلك التغيرات الجزئية والفردية التى تأخذ طابعاً كمياً يتحول عبر الزمن إلى ظواهر كيفية تختلف عما كانت عليه الظواهر الاجتماعية السابقة فى ظل أسلوب وطريقة الإنتاج الأولى بأدواتها التى تبدلت بفعل التقدم الاقتصادى وخاصة جانبه التكنولوجى. وكذلك تلك التغيرات الاجتماعية التى يحدثها التغير فى نمط الإنتاج وأسلوب توزيع الناتج القومى، بحيث يمكن إحتواء هذه التغيرات السلبية ومعالجة آثارها قبل أن تتحول إلى ظواهر اجتماعية منافية للنظام الاخلاقى الالهى الذى يقوم على مشاركة الكافة فى استغلال المواد الطبيعية والاستفادة منها. وبالتالى عدالة توزيع الناتج من استغلالها. وعادة ما يكون انحراف السلوك الإنتاجى والسلوك العام عن النظام الاخلاقى الالهى نتاج نمط الإنتاج وطريقة الإنتاج المختارة وأسلوب

= ومتمكناً من تلبية حاجات المجتمع المتطورة. فهو فى الحقيقة دليل خلود الشريعة وعمومها واتساع أفقها، وبه يتميز التشريع الإسلامى عن باقى الشرائع السماوية، فهو بحق الساهر على نمو الفقه الاسلامى وازدهاره وعدم جموده، وكون الشريعة الإسلامية واعية بحاجات الناس إلى نهاية هذه الحياة، فأكثر ما شرع من أحكام المعاملات الخاصة بنى على الاجتهاد بما لا يخرج عن النصوص، ومن ثم كانت الأمة الإسلامية بحاجة إلى علماء أهل نظر سديد وتفكير سليم.

- دكتور محمد سلام مدكور، الاجتهاد فى التشريع الإسلامى، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٤، ص٢٧.

ويقول الشاطبى، وضع الشرائع إنما هو لصالح العباد فى العاجل والآجل معاً، واتفق المعتزله على أن أحكام الله تعالى معلله برعاية مصالح العباد.

ويقول القرافى،إن كل ما هو فى الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه عند تغير العادة التى تقتضيه العادة المتجددة، كما أن ما يصلح للدولة فى بدء تكوينها قد لا يصلح بعض منه لها بعد أن تبلغ رشدها.

- دكتور محمد سلام مدكور، المدخل للفقه الإسلامى، دار النهضة العربية، القاهرة عام ١٩٦٦، ص١٢-١٥.

- الشاطبى، الموافقات، الجزء الثانى، ص٢.

- القرافى، الأحكام فى تمييز الفتاوى من الأحكام، ص٦٧.

التوزيع الذى يتبعها، ومن ثم فإن علاج كافة المشكلات الاجتماعية والانحرافات الاخلاقية المخالفة للنظام الأخلاقى الالهى انما يجب أن يتم انطلاقاً من المجال الاقتصادى، وذلك باختيار نمط الإنتاج والتوزيع الذى يتلائم مع الواقع الاجتماعى، بحيث يستوعب نمط الإنتاج مساهمة الكافة فى عملية الإنتاج الاجتماعى، ويحقق نظام التوزيع أقصى عدالة اجتماعية ممكنة بما يخلق التوافق الاجتماعى والأمن والسلام الاجتماعى ليتفرغ الأفراد بكل فئاتهم ونوعياتهم إلى عملية الإنتاج والاخاء والمحبه، فى إطار من التضامن الاجتماعى بعيداً عن الصراع الاجتماعى. ولذلك فإن علم الاقتصاد ما هو إلا علم اجتماعى.(١)

(١) انظر فى تفصيل العلاقات المتبادلة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع المؤلف التالى:

- M. H. Dowidar, L' Econoie Politique une Sience Sociale, Maspero, Paris, 1979.

المبحث الثانى

الأهداف العامة لتخصيص الموارد

من الطبيعى أن يحقق تخصيص الموارد أقصى كفاءة ممكنة حتى تتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمع، وكلما قصر فى تحقيقها أو إبتعد عنها كلما إبتعد عن الكفاءة الاقتصادية، وهذه الأهداف هى إشباع الحاجات لأفراد المجتمع، تحقيق النمو فى الدول المتقدمة وكذلك الاستقرار عندما تصل إلى التشغيل الكامل، تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة التى لم تستكمل بناء هيكلها الإنتاجى، التوزيع الأكثر عدالة من خلال نمط التوزيع الأولى والقضاء على الفقر، تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، تحقيق قوة الدولة.

أولاً: اشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية:

مبادءة يرى البعض أن إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يؤخذ فى الاعتبار عند تخصيص الموارد بشكل عام، لأن ذلك لا يتم إلا فى حالة تخصيص الموارد الموجه إلى النفع العام والتى تتولاها الدول لتشبع الحاجات العامة (الأمن الداخلى والخارجى، إقامة العدالة، مشروعات رأس المال الاجتماعي)، فهى التى تنتج المنافع التى تشبع تلك الحاجات العامة، وهى التى تقوم بتوزيعها.

ومن ثم فإنها فى عملية الإنتاج والتوزيع لا تخضع لقواعد التحليل الحدى، ولا تخضع للتوزيع حسب قوى الشوق. ذلك لأن الإنتاج حسب قوى السوق يتحدد فيه تخصيص الموارد لإنتاج حجم من الإنتاج تبعاً لاعتبارات تحقيق أقصى الأرباح، وبأقل تكلفة ممكنة، بصرف النظر عن الاحتياجات الانسانية للأفراد. وهذا صحيح إلا أن ذلك لا يمنع من أن يكون الهدف العاء

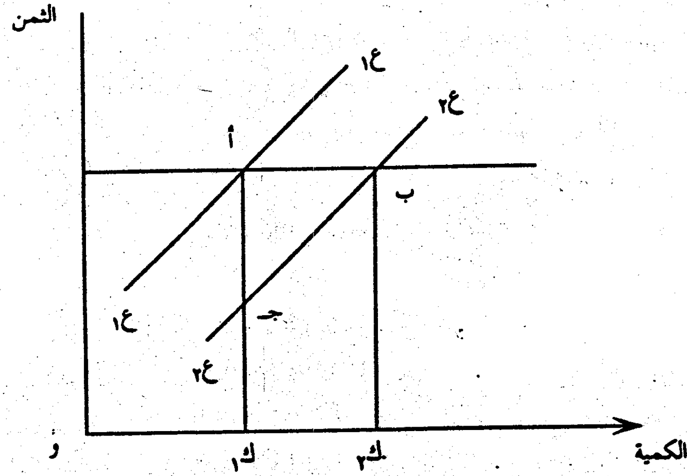
من تخصيص الموارد الاقتصادية هو إشباع حاجات أفراد المجتمع سواء كان ذلك في مجال إشباع الحاجات العامة أو الحاجات الشخصية للمستهلك، وبصرف النظر عن أسلوب توزيعها الذى يأخذ شكل التوزيع الإدارى فى الأولى والتوزيع حسب قوى السوق أو التخطيط تبعاً لأى منهما فى الثانية، وكذلك تبعاً لقدرة الأفراد على شرائها، فذلك أدعى إلى أن يتسم تخصيص الموارد بالكفاءة على مستوى الاقتصاد القومى كاملاً.

وتبعاً لذلك فإن الاقتصاد الذى يتم فيه تخصيص الموارد تبعاً لقدرة الأفراد على الدفع يكون فيه الاشباع أقل من الاقتصاد الذى يتم فيه ترتيب تخصيص الموارد حسب اشباع الحاجات تبعاً لدرجة الحاحها. ففى الأسلوب الأول، تخصيص الموارد تبعاً للقدرة على الدفع، فإن المجتمع لا يشبع إلا فئات صغيرة من أصحاب الدخول العالية، مع نقص اشباع حاجات حجم غفير من السكان من الضروريات، وهو ما يجعل مجموع الاشباع بالنسبة للمجتمع أقل. مثال ذلك تخصيص الموارد للإسكان الفاخر والترفى مع نقص الموارد الموجه إلى الاسكان الشعبى والمتوسط، فيكون هناك اشباع لعدد محدود للغاية من السكان مع حرمان أعداد غفيرة من إشباع حاجتها إلى المسكن الشعبى والمتوسط. أما فى حالة تخصيص الموارد تبعاً لالحاح الحاجات، فإن الضروريات سوف تشبع بالنسبة للكافة أولاً، ثم يتم إشباع الحاجات الأخرى بعد الضرورية بالتوالى، وهو ما يضمن أن يكون مستوى الاشباع أكبر على مستوى المجتمع ككل. ولعل ذلك لا يمكن أن يتم إلا فى إطار قناعة النظام الاقتصادى والسياسى للدولة بفكرة الاشباع وحدود هذا الاشباع ودرجاته وأولوياته.

وتبنى فكرة أولوية تخصيص الموارد لاشباع الحاجات تبعاً لالحاحها يمكن أن يتم فى اقتصاديات السوق كما يتم فى ظل إقتصاديات التخطيط. فيمكن للدولة أن تتدخل فى اقتصاديات السوق للتأثير على توجهات تخصيص الموارد

إلى الوجهة التى تراها من خلال السياسات المالية والنقدية، فضلاً عن إمكانية تدخلها من خلال قيامها بالإنتاج المباشر لتلك السلع الضرورية أو نصف الكمالية بحيث يتحقق اشباع الحاجات التى لا يقبل المستثمرين على إنتاج السلع المشبعة لها، وهو ما يظهر ضرورة وجود قطاع عام منتج تديره الدولة.

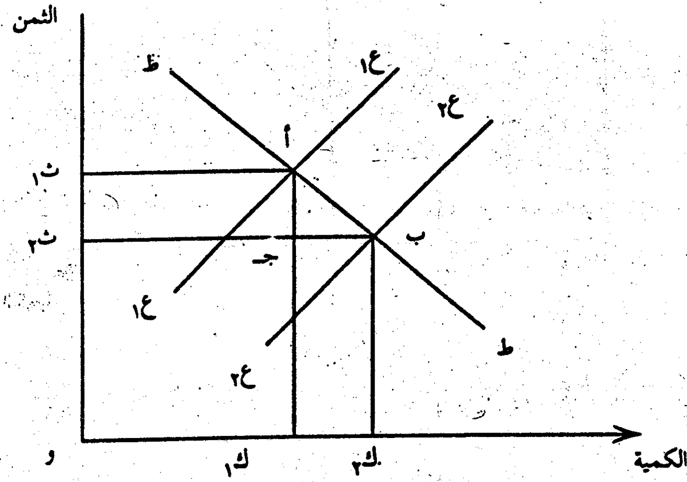
وفى الرسم التالى (شكل رقم ١) نجد أن الكمية المنتجة من السلعة زادت من الكمية وك١ إلى وك٢ مع بقاء الثمن ثابت عند المستوى وث١، وذلك نتيجة لزيادة المعروض من السلعة من وك١ إلى وك٢. وبهذه الطريقة يزيد حجم الاستهلاك بالمقدر (أ ب جـ)، مع ثبات الثمن، وذلك يرجع إلى أن الطلب على السلعة طلب لانهائى المرونة.



(شكل رقم ١)

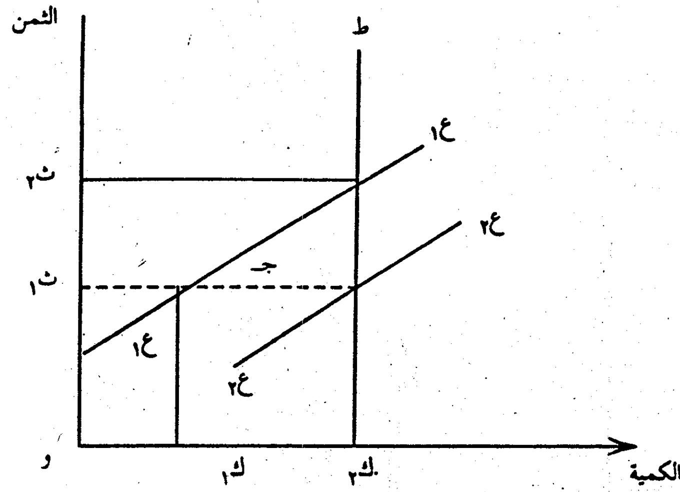
وإذا كان الطلب على السلعة أقل مرونة، فإن زيادة عرض السلعة سوف يؤدى إلى انخفاض الثمن، وذلك لزيادة العرض من السلعة الذى تقدمه الدولة

($ع_1$ $ع_2$)، وسوف يكون الانخفاض فى الثمن قليلاً، وكذلك الزيادة فى الكمية المستهلكة أقل منها فى الحالة السابقة، وكما يوضحه الرسم التالى (شكل رقم ٢).



(شكل رقم ٢)

وفى بعض الحالات يمكن للدولة أن تحل بإنتاجها محل إنتاج الأفراد كما فى حالة السلع الضرورية (الخبز مثلاً) التى يكون فيها الطلب عديم المرونة - فى الشكل التالى (رقم ٣) يكون الطلب (ط $ك_2$) عديم المرونة ويكون الثمن فى حالة عرض الإنتاج الخاص بالأفراد (القطاع الخاص) (و $ث_2$)، أما بعد الإنتاج الذى يقدمه القطاع العام لزيادة عرض السلعة فإن الثمن ينخفض إلى (و $ث_1$)، أما بعد الإنتاج الذى يقدمه القطاع العام لزيادة عرض السلعة فإن الثمن ينخفض إلى (و $ث_1$)، وتزيد الكمية المستهلكة من السلعة من (و $ك_1$) إلى (و $ك_2$).



(شكل رقم ٣)

ولقد شغلت فكرة مزيد من اشباع الحاجات الاقتصادية الفكر الاقتصادى فى الدول الرأسمالية المتقدمة لزيادة رفاهية المجتمع، وهو ما دفع إلى تجاوز المفهوم التقليدى للنشاط العام التقليدى الذى يقتصر عادة على الأمن بنوعيه واقامة العدالة إلى تولى الدولة القيام باشباع حاجات متعددة أخرى مثل النموذج التطورى الذى قدمه مسيجريف ليستوعب النشاط العام للدولة تقديم خدمات التعليم والصحة والاسكان والسلع الأساسية ومكافحة التلوث والبيئة والسلع الغذئية الضرورية. وبذلك يصبح النشاط العام أو الاقتصاد العام خالق للمنافع (الإنتاج) لاشباع الحاجات الاجتماعية والاساسية فى شكل سلع وخدمات يقدمها للأفراد، سواء بوسائل سوقية أو تنظيمية.[1]

---

(1) A. A. Musgrave & P.B.. Musgrave, Public Finance in Thoary and practice Secound Edition, Maac-Graw - Hill, Kabalusha, Tokyo 1976, p. 63.

- دكتور مصطفى رشدى، الاقتصاد العام للرفاهية، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص١٢٢.

ثانيا: تحقيق النمو والاستقرار فى الاقتصاديات المتقدمة:

الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة انتهت من بناء هيكلها الإنتاجى وأصبحت قادرة على النمو الذاتى منذ أواخر خمسينات هذا القرن، وانصرفت إقتصادياتها إلى المحافظة على مستوى النمو والمحافظة على الاستقرار؛ ومن ثم انصرفت إلي الدفاع ضد مقومات تراجع النمو والركود طويل الأجل التى أشار إليهما كل من مالتس وريكاردو وماركس وأخيراً جون كينث جالبرث. فلقد أشار مالتس إلي أن معدل نمو السكان سوف يتفوق على معدل نمو الموارد وخاصة الغذاء، وعلى ذلك لو ترك وشأنه فسوف ينتهى إلى إنهيار المجتمع. وأشار ريكاردو إلي ضرورة حدوث الركود طويل الأجل الذي يفضي إلي توقف النظام الرأسمالي وانهياره نتيجة انخفاض معدل الربح على المدى الطويل، والاتجاه إلي زراعة الأرض الجديدة منخفضة الإنتاجية. وشرح ماركس إتجاه معدل الربح الذي يحصل عليه المستثمرين الرأسماليين إلي التناقص والذي يتم تعويضه من خلال زيادة معدل فائض القيمة الذي يكون علي حساب دخول الطبقات العاملة، مما يفضي إلي الصراع بين الطبقتين الرأسمالية والعمالة بما يؤدي إلي انهيار الرأسمالية.

ولقد كانت النظرية الكينزية هي التى أوضحت بوضوح تام أن النظام الرأسمالى دائما ما يتوازن عند مستوى التشغيل الناقص، وأنه لا يمكن أن يصل إلى التشغيل الكامل إلا بتدخل الدولة، وأن مقولة التوازن التلقائى للاقتصاد القومى الذى تحدثه قوى السوق والتى يؤمن بها الكلاسيك والنيوكلاسيك ما هى إلا هراء لا وجود له، وبالتالى فإن الدولة لابد أن تتدخل لترفع مستوى الطلب الفعال إلى مستوى التشغيل الكامل، ومن ثم يمكن معالجة البطالة والركود الذى يتسم بهما النظام الرأسمالى. وكان الاهتمام الأكبر برفع مستوى الاستثمار كأحد مكونات الطلب الفعال، وهو يعنى مزيداً من التوجه إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتخصيص مزيد من الموارد العاطلة للاستثمار فى مجالات

الإنتاج المختلفة، ودفع كل المتغيرات الاقتصادية إلى خدمة الاستثمار ورفع مستواه، وازالة كل العقبات التى يمكن أن تقيمها قوى السوق لاعاقة رفع مستوى الاستثمار، وخاصة معدل الفائدة الذى رأى كنيز أنه لابد للدولة أن تسعى إلى تخفيضه دائماً إلى أقل من مستوى ممكن ليكون أقل من معدل الكفاية الحدية لرأس المال فى كل مرحلة من تطور الاستثمار وإرتفاع مستواه.

ولقد كانت أهم أدوات رفع مستوى الاستثمار وتخصيص مزيد من الموارد الاستثمارية هى الانفاق العام الذى تتولاه الحكومة، ولم يقتصر الأمر على الانفاق الاستثمارى الحكومى، بل تعداه إلى الانفاق على الخدمات المقدمة للطبقات الأقل دخلاً، وبالتجاوز للخدمات التقليدية (خدمات الدولة الحارسة) إلى خدمات الاسكان والترفيه فضلاً عن خدمات التعليم والخدمات الصحية. وتبعاً لذلك سلم الاقتصاديين الكينزيين بما يسمى بالمالية الموظفة أو المالية المداره التى اقنعت بعدم ضرورة توازن الموازنة العامة للدولة كأساس للتوازن المالى، ومن ثم قبول عجز الموازنة إذا كان فيه حلاً لمشاكل التوازن الاقتصادى، أى إذا كان فيه حلاً لمشكلة البطالة، وحلاً لمشكلة سوء توزع الدخل، ومشكلة تزايد بؤر الفقر والفقراء. وبذلك أصبح توظيف الانفاق العام والضريبه والسيولة النقدية (الاصدار الجديد والائتمان المصرفى) أدوات هامة مسلم باستخدامها لرفع مستوى الاستثمار وتحقيق معدلات أعلى من التشغيل وبالتالى معدلات أعلى من الدخل القومى والنمو.

ولأول مرة يسلم الرأسماليون (مالكى أدوات الإنتاج) بزيادة دخول العمال (الأجور) حيث انتفى التفكير الكلاسيكى بأن الدخل القومى ثابت وأن نصيب الأجور إذا زاد فسوف يكون على حساب نقص الأرباح التى تخصهم. فلقد أثبت كينز أن زيادة الأجور تؤدى إلى إرتفاع مستوى الطلب الفعال الذى يسمح للرأسماليين بزيادة طاقتهم الإنتاجية بما يزيد من حجم الأرباح التى

يحصلوا عليها، ومن ثم أصبح زيادة مقدار الأجور في الدخل القومى يحقق مصلحة غير مباشرة للرأسماليين. وبالتالى شهدت الرأسمالية إنتعاشاً كبيراً فى ظل تطبيق النظرية الكينزية، وارتفع مستوى الاستهلاك بما أدى إلى دعم الارتفاع فى مستوى الاستثمار (عن طريق المعجل الاقتصادى). ولقد ساهم فى زيادة الاستهلاك ورفع مستواه تدخل الدولة بالمعونات الاجتماعية للفقراء وخاصة اعانة البطالة.

إلا أن الكينزية أفلست أخيراً فى جانب تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى وخاصة فى الفترة الأخيرة، فمنذ منتصف السبعينات وبداية الثمانينات عصف الركود التضخمى بالاقتصاد الرأسمالى، فلقد إرتفعت معدلات البطالة بأكثر من ١٠ ٪ فى أوربا، ٧ ٪ فى الولايات المتحدة فى إطار الكساد الذى تعمق بشكل خطير، وأصبح التضخم مسلماً به إزاد الفشل فى علاجه، لدرجة أن البنك الدولى عام ١٩٨٦ يعتبره ضريبة (التضخم بوصفه ضريبة) التقدم الاقتصادى.(١)

وبصرف النظر عن أسباب البطالة المستمرة والتضخم التى يفرزهما التركيب الهيكلى لطريقة الإنتاج الرأسمالى واللذان يوجدان بوجودها ويستمران باستمرارها كطريقة لتحقيق الناتج القومى، فإن تفاقم البطالة والتضخم (الركود التضخمى) يرجع إلى أسباب متعددة أهمها إقبال العالم الرأسمالى المتقدم على إنتاج الأسلحة وزيادة التقنيات العسكريه. وزيادة الإنتاج للأسلحة تؤدى بطبيعة الحال إلى تخصيص مزيد من الموارد فى الاتجاه الذى لا يحقق أى إشباع لحاجات الأفراد. وهذا الإنتاج الذى تتعاظم قيمته يكون على حساب الإنتاج المدنى من السلع والخدمات الاستهلاكية (قصور العرض)، مما يجعل هناك فجوة بين الطلب الاستهلاكى الذى يتزايد بزيادة الانفاق والعرض الاستهلاكى

(١) دكتور مصطفى رشدى، المرجع السابق، ص١٤٨، ١٥٤.

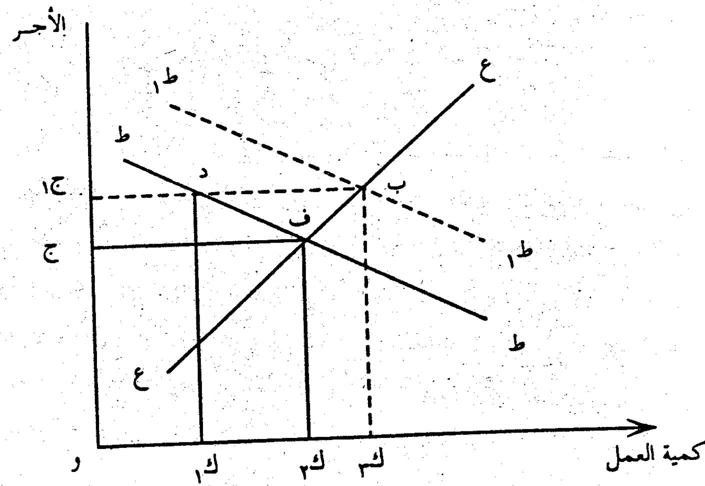
على النحـو السـابق، وهو مـا ينعكس فى ارتفـاع الاثمـان، الذى يؤدى إلى انخفاض الدخول الحقيقية للطبقات محدودة الدخل، مما يخلق قلقاً اجتماعياً واضحاً فى الدول الرأسمالية المتقدمة. كما أن أهم أسباب الركود التضخمى سوء توزيع الدخل وإرتفاع الميل الحدى للادخار عند الأغنياء وأصحاب الدخول الأعلى، وطريقه تركيم رأس المال، أى تحول هذا الادخار إلى أدوات إنتاج أكثر تطوراً وأكثر غزارة تكنولوجية، وبذلك يقل معدل نمو الاستهلاك نتيجة ارتفاع الميل الحدى للادخار عند الأغنيـاء، مما يقلل من مسـتوى الطلب الفعـال، وينعكس ذلك فى تقليل مستوى التشغيل وانتشار البطالة، وكذلك فإن طريقة تركيم رأس المال وزيادة التركيب العضوى لرأس المال بزيادة الكثافة الرأسمالية لأدوات الإنتاج تزيد من معدل الاستغناء عن العمال فتزيد البطالة.

وهكذا تتعانق الظاهرة الأولى (انخفاض الميل الحدى للاستهلاك) فى رفع الاثمان والثانية (سوء توزيع الدخل) فى تعميق البطالة، ومن هنا كانت دعوة الاقتصادى الامريكى جالبرث إلى بناء مجتمع الوفرة فى كتابه المعنون بذلك، والذى يدعو إلى زيادة التشغيل والإنتاج كشرط لنمو قدرات الأفراد الشرائية، وتمجيد الاستهلاك وتحفيز الطلب الاستهلاكى والاستثمارى، وذلك بتغيير هيكل التوزيع والاقتراب من عدالة التوزيع للدخول لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق ديمقراطية الاستفادة من ثمرات النمو، وهو ما يقتضى من وجه نظره إعادة بناء النظام الاقتصادى الرأسمالى من جديد لتحقيق هذه الامانى.(١)

ويمكن للدولة أن ترفع من مستوى الأجور وتزيد من حجم العمالة عن طريق زيادة إستثماراتها الإنتاجية (رفع مستوى الاستثمار لرفع مستوى الطلب الفعال) على النحو الذى يوضحه الرسم التالى (شكل رقم ٤). حيث يتوازن

(1) J. K. Galbraith, Affluent Society, Pelican, London, 1962, pp. 73-76.

سوق العمل عند تقاطع منحنى الطلب عن العمل (ط ط) مع منحنى عرض العمل (ع ع)، ويتحدد الأجر الذى يسود سوق العمل بمقدار (و ج)، وتكون كمية العمالة المشغلة هى (و ك٢). إلا أن بعد تدخل الدولة باستثماراتها ينتقل منحنى الطلب على العمل إلى المنحنى (ط١ ط١) بعيداً عن نقطة الأصل ويتلاقى مع منحنى عرض العمل (ع ع) ويتحدد مستوى من الأجر أعلى (و ج١) ويزيد حجم العمالة المشغلة إلى (و ك٣)، وبذلك تكون الزيادة الكلية فى العمالة المشغلة هى (ك٣ ك٣ ب ف). وارتفاع مستوى الأجر لن يكون بالنسبة للعمالة فى استثمارات الحكومة، بل سوف ينتقل أثرها إلى مستوى الأجور عند القطاع الخاص الذى سوف يتمسك بالعمالة الموجودة لديه بمالها من خبرات سابقة حتى تستمر فى العمل فى منشآته، إلا أنه يضطر إلى رفع مستوى الأجور لهم إلى (و ج١)، ويكون حجم العمال فى القطاع الخاص التى سوف يرتفع أجرها هى (ك١ ك٢ ف د).



(شكل رقم ٤)

ومن الواضح أن أولوية تخصيص الموارد قد إختلف فى كل مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالى تبعاً للنظريات الاقتصادية السائدة فى كل مرحلة، ففى مرحلة سيادة النظرية الكلاسيكية، وكانت مواكبه لمرحلة بناء النظام الرأسمالى لأول مرة، ومن ثم فلقد كانت الأولوية فى تخصيص الموارد للاستثمار على حساب الاستهلاك، بينما فى سيادة النظرية الكينزية فلقد كان الاهتمام بتخصيص الموارد للاستهلاك يتكافىء مع تخصيص الموارد للاستثمار، أما فى الفترة الأخيرة فان دفع الاستهلاك أصبح له الأولوية، بل وأصبح هو الدافع للنمو الاقتصادى والاجتماعى. بل لقد سميت الاقتصاديات الرأسمالية الحالية باقتصاديات الخدمات أو اقتصاديات الرفاهية، أو الاستهلاك الشعبى العالى، وهى فى الواقع على غير ذلك.

ثالثا: تحقيق التنمية الاقتصادية فى الاقتصاد المتخلف:

يتسم الاقتصاد المتخلف بتخلف هيكله الاقتصادى، وعدم تكامله، وبالتالى عدم مرونته للاستجابة للتغيرات فى الطلب الاستهلاكى أو الطلب الاستثمارى. فالاقتصاد المتخلف يغلب على هيكله سيادة النشاط الزراعى أو الاستخراجى، فضلاً على أن الهيكل الصناعى الذى استطاعت بعض الدول أن تبينه بعد تحررها من الاستعمار طوال الاربعين عاماً الماضية يغلب عليه الصناعات الاستهلاكية، ولم تستطع هذه الدول أن تستكمل البناء الصناعى وأن تبنى إلى جوار قطاع الصناعات الاستهلاكية قطاع الصناعات الميكانيكية لإنتاج الآلات والمعدات وقطع الغيار والصناعات الوسيطة، أو بناء قطاع الصناعات الأساسية والثقيلة لإنتاج مستلزمات إنتاج الصناعات الميكانيكية والوسيطة، مثل الصلب والنحاس والالومنيوم... الخ. وتبعاً لعدم تكامل هيكل التصنيع فى الدول المتخلفة فإن اقتصادياتها لابد أن تكون إقتصاديات مفتوحة على العالم الخارجى، وتتسم بالتبعية التكنولوجية على الأقل. ذلك أن أى توسع فى

الطلب الاستهلاكى أو الاستثمارى لا يمكن إشباعه من الداخل باستجابة الهيكل الاقتصادى لهذا التوسع، ولابد من اللجوء للخارج لاشباع هذا الطلب. مثال ذلك إذا حدث توسع فى الطلب على المنسوجات بالشكل الذى يتجاوز نطاق الصناعة، فانه لابد من توسيع الطاقة الانتاجية لصناعة الغزل والنسيج بزيادة عدد أنوال النسيج، وطالما أنه لا توجد صناعة ميكانيكية تقوم بصناعة الأنوال فانه لا يمكن الاستجابة للتوسع فى الطلب.

ونفس الحال فى حالة وجود الصناعات الميكانيكية التى يمكنها إنتاج أنوال النسيج، فانه فى حالة عدم وجود الصناعات الثقيلة المنتجة للصلب، فإنه لا يمكن توسيع صناعة الأنوال. وفى كل هذه الأحوال لابد من اللجوء إلى العالم الخارجى للحصول على الأنوال، أو للحصول على الصلب الصالح لصناعة الأنوال، ومن هنا تصبح التبعية الاقتصادية حتمية لا مفر منها.

فالدول المتخلفة تحتاج بالدرجة الأولى إلى أن تكون أولوية تخصيص الموارد لتحقيق استكمال الهيكل الصناعى، ومن ثم لابد أن يقوم إقتصادها على نظرية للتراكم الرأسمالى، أى تكون كافة توجهات الاقتصاد إلى بناء التراكم الرأسمالى، وتتوجه كل المتغيرات الاقتصادية لبناء التراكم. فالدخل القومى لابد أن يتوجه جزء معتبر منه حسب ظروف كل بلد إلى الادخار، وأن توجد مجالات متعددة لاستثمار هذا الادخار، وأن تكون الأولوية فى هذا الاستثمار للصناعات الانتاجية وليس الاستهلاكية. وبطبيعة الحال لابد أن تكون السياسات الاقتصادية متكاملة فى اتجاه المحافظة على الادخار من التبديد الداخلى أو الخارجى. ومن أهم هذه السياسات السياسة الضريبية التى يكون همها الأول هو تعبئة الادخار واقامة التوازن فى تحمل أعباء التنمية الاقتصادية بحيث تتحمل كل طبقة نصيباً فى التضحية التى تتكلفها التنمية الاقتصادية، بحيث لا يقع عبؤها على الطبقات العمالية والفقيرة دون الطبقات

الرأسمالية من الملاك الصناعيين والعقاريين والتكنوقراط كما فى تجربة التنمية الصناعية الأوربية (الثورة الصناعية)، تحت دعوى المحافظة على التراكم الرأسمالى بالمحافظة على الدخول الكبيرة القادرة على الادخار، والتحيز تبعاً لذلك فى توزيع الدخل القومى للأرباح على حساب الأجور، وتفضيل الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، حيث تصيب الضريبة المباشرة أصحاب الدخول الكبيرة بعبىء أكبر مما تصيب أصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة. بينما تصيب الضرائب غير المباشرة كافة الأفراد بعبىء متساوى بصرف النظر عن مستوى الدخول التى يحصلون عليها.

وفى هذا المجال مجال التراكم الرأسمالى تثور قضية من يكون مسئولاً عن التراكم الرأسمالى، وبالتالى من سوف تتحالف معه الدولة وتعطيه كل العناية وتحيطه بكل الظروف الايجابية الاقتصادية والتشريعية والإعلامية لكى يقوم ببناء التراكم الرأسمالى.

تاريخياً كان التراكم الرأسمالى قبل الثورة الصناعية فى يد البرجوازية العقارية الزراعية، ومن ثم كانت الدول متحالفة مع الملاك العقاريين وتحيطهم بالحماية والتأييد الاقتصادى والسياسى والقانونى (العرف) والتقدير والاحترام، وكانت هذه الطبقة هى التى بيدها الفائض الاقتصادى الذى تعيد استثماره فى الإنتاج الزراعى (النشاط الاساسى)، وبذلك تملك القدرة على تطوير المجتمع إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وهو الوضع الذى أوضحه كينيه فى نموذجه الجدول الاقتصادى، والذى يوضحه قبله صدور قانون منع استيراد الغلال فى انجلترا للمحافظة على دخول طبقة الملاك الزراعيين من الهبوط عند السماح بالاستيراد للغذاء وخاصة القمح.

أما بعد الإنتقال إلى الثورة الصناعية، فلقد انتقلت مهمة بناء التراكم الرأسمالى إلى البرجوازية الصناعية الناشئة، وهى التى تحالفت معها الدولة

واعطتها الامتيازات وفتحت لها الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تنظيمها السوق الداخلى لضمان وحدتها، وحماية إنتاجها جمركياً من الإنتاج الخارجى، وذلك لزيادة قوة البرجوازية الصناعية.[1]

ولعل الظروف التى مر بها التطور الاقتصادى فى الدول المتخلفة يختلف تماماً عن الظروف التى مر بها التطور فى العالم الرأسمالى المتقدم، ذلك أن العالم الثالث خلال القرن التاسع عشر والنصف الثانى من القرن العشرين كان مستعمراً من دول العالم الرأسمالى المتقدم حالياً أو بصفة خاصة انجلترا وفرنسا، ولقد كان الاستعمار من أهم معوقات بناء التراكم الرأسمالى فى هذه الدول، ولم يتم التراكم الرأسمالى إلا فى الأنشطة التى تخدم مصالح المستعمرين فقط. مثال ذلك فى مصر حيث كان التراكم الرأسمالى الذى تم فى عهد الاستعمار قاصراً على المجالات والأنشطة المرتبطة بتجهيز القطن ونقله لتصديره إلى إنجلترا. ولقد هبط التراكم الرأسمالى فى مصر فى فترة الاستعمار بشكل حاد بالمقارنة بالتراكم الرأسمالى الى بناه المجتمع المصرى قبل الاستعمار أثناء فترة التنمية الزراعية الصناعية التى قادها محمد على فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتى قوضتها قوى رأس المال الاحتكارى الدولى عام ١٨٤٠ لتعيد مصر إلى مزرعة للقطن لحساب صناعة الغزل والنسيج فى انجلترا ولتقضى تماماً على التنمية الصناعية التى بناها المجتمع المصرى خلال الفترة ١٨٠٥ – ١٨٤٠.[2] ولقد كان هذا التراكم الرأسمالى الذى تم فى مصر فى إطار سيطرة

(١) انظر فى تاريخ بناء البرجوازية للتراكم الرأسمالى فى العالم المتقدم المؤلف التالى:
– دكتور سعيد الخضرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٩٩، ص١٣٣-١٥٤.

(٢) راجع فى تفصيل هذه التجربة التنموية وكيفية اسقاطها المرجع التالى:
– دكتور سعيد الخضرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى، الجزء الثانى، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٩٠، ص١-٩.

الدولة على الفائض الاقتصادى وتوجيهه لبناء هذا التراكم الرأسمالى فى ظل ما يمكن تسميته بنموذج رأسمالية الدولة.

ويحاول بنك مصر (جانب من الرأسمالية الوطنية المستنيرة بقيادة طلعت حرب) أن يبنى بعضاً من التراكم الرأسمالى الجزئى، وبصفة خاصة فى صناعة الغزل والنسيج، بالأسلوب الرأسمالى الليبرالى ابتداء من عام ١٩٢٠، إلا أن قوى الاستعمار داخل مصر وأعوانها من الكمبرادورية المصرية استطاعت وقف نشاطه وتحويله إلى منظمة إحتكارية لا تساعد التنمية الاقتصادية المستقلة فى مصر ولكن تجنى الأرباح الاحتكارية من المجتمع المصرى ليتم توزيعها على قوى رأس المال الأجنبى وعملاؤه من صفوة المصريين.[١]

وتظل مسئولية بناء التراكم الرأسمالى فى مصر مشاعاً بين رأس المال الأجنبى وطبقة البرجوازية المصرية بجناحيها العقارى (الزراعى) والصناعى الذين لم يستطيعوا فى مجموعهم أن يحدثوا أى تغيير جوهرى فى التراكم الرأسمالى، ومن ثم لم يحدثوا أى تقدم ملموس يغير من الهيكل الاقتصادى المصرى، أو يغير من أسلوب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر التى ظلت إقتصاداً يسوده الطابع الزراعى. ولعل أهم أسباب ذلك هو إستمرار خروج جانب معتبر من الفائض الاقتصادى إلى دول السوق الرأسمالية العالمية (بصفة خاصة انجلترا) حيث ظل الاقتصاد المصرى جزءً تابعاً لهذه السوق. ولم تتغير الأحوال فى مصر إلا بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ حيث قامت الدولة مرة ثانية بتحمل مسئولية بناء التراكم الرأسمالى فى مصر، فبدأت معركة التمصير لبنوك وممتلكات دول العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٧، ثم حركة التأميمات عام ١٩٦٠، لتبدأ الخطة الخمسية الأولى لتطوير الاقتصاد المصرى

(١) انظر فى تقييم تجربة مصر المؤلف التالى:

- دكتور سعيد الخضرى، النظرية الاقتصادية الغربية، الجزء الثالث، النظرية النقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٠.

١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤، والتى أنجزت تجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجادة الثانية والأخيرة فى تاريخ مصر الحديث، والتى ركزت على استكمال الهيكل الصناعى المصرى وبناء السد العالى لتطوير الزراعة المصرية وبناء الطبقة الوسطى.

وهكذا لم يتم بناء التراكم الرأسمالى بجدية إلا فى إطار سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية ووضع نظام مركزى لتخصيص الموارد يتم منح الأولوية فيه لبناء هذا التراكم الرأسمالى. وبطبيعة الحال كان الذى يحقق الفائض الاقتصادى الذى يستخدم فى بناء التراكم الرأسمالى فى هذه الفترة هو الطبقات العاملة من الفلاحين فى قطاع الزراعة فى الريف، والعمال والتكنوقراط العاملين فى الوحدات الإنتاجية للقطاع العام بالمدينة، والعلماء والباحثين فى مجالات البحث العلمى لتطوير إنتاجية العمل بمراكز البحوث والجامعات. أى أن مسئولية بناء التراكم الرأسمالى كانت موكله إلى الطبقة الوسطى باشراف الدولة التى تجمع الفائض الاقتصادى وتوجهه إلى الاستثمار الذى تحددت أولويته لبناء التراكم الرأسمالى، ومن ثم كان تحالف الدولة خلال هذه الفترة ٥٧-١٩٧١ مع الطبقة الوسطى لبناء التنمية القومية المستقلة باستخدام أسلوب التخطيط المركزى لتخصيص الموارد مع الاسترشاد بقوى السوق التى ظلت تحكم تكوين الاثمان.

ويجب التفرقة بين النمو والتنمية، فالنمو كما عبر عنه فرانسوا بيرو، الزيادة فى حجم الاستثمار الكلى والاستهلاك الكلى، أو بتفصيل أكثر أن النمو يتضمن زيادة نسبية فى المتغيرات الاقتصادية، دون أى تغير هيكلى أو بنيانى. فالسكان يريدون، والإنتاج الكلى يتزايد، وتيارات السلع الاستهلاكية تتزايد، ورأس المال الحقيقى يتزايد بالتناسب مع زيادة الطاقة الإنتاجية، أى أن الاستهلاك الكلى يتزايد والاستثمار يتزايد، ومتوسط دخل الفرد من الدخل القومى يتزايد، ومع ذلك يظل مستوى دخل الفرد الحقيقى بلا تغيير، وتظل

معدلات الائتمان النسبية فى حالة استقرار، والمستوى العام للائتمان فى حالة استقرار. وذلك يعنى أن النمو يمكن أن يضاعف الكميات الاقتصادية بمعدل معين، لكن دون أى تغير لنمط الإنتاج أو لنمط الحياة، وذلك لانعدام التغيرات البنيانية أو الهيكلية للاقتصاد القومى.(١) وهو ما لاحظه تشومبيتر عندما أشار إلى أنه يمكن للسكان والإنتاج ورأس المال أن يتضاعفوا من فترة إلى أخرى بنفس النسبة، كما أن المنتجات والخدمات والنقود تؤدى نفس الوظائف، فالتيارات الحقيقية والنقدية تنمو بنسب متقاربة دون أن تحدث أى تغيرات فى البناء الاقتصادى.(٢) أما التنمية فإن جوهرها هو احداث كل التغيرات السابقة من خلال التغيرات الهيكلية للاقتصاد القومى، ومن ثم فإن النمو يحدث تغيرات كمية، أما التنمية فهى تنصرف إلى إحداث تغيرات هيكلية كيفيه.

رابعاً: تحقيق التوزيع الأكثر عدالة من خلال التوزيع الأولى:

من المعروف أن توزيع الدخل القومى يتم على مرحلتين الأولى، هى مرحلة التوزيع الأولى من خلال أسلوب تخصيص الموارد، أما المرحلة الثانية، فهى مرحلة إعادة التوزيع التى تتولاها السياسة المالية.

وفكرة العدالة على بساطتها محل جدل عنيف فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى وخاصة الكلاسيكى والنيوكلاسيكى، فيرون أن تطبيق فكرة العدالة دائماً ما يكون على حساب الكفاءة الاقتصادية، وأن أقصى عدالة يمكن أن يراها هذا النوع من الفكر هو حصول المشاركين فى عملية الإنتاج الاجتماعى على نصيب من الناتج القومى يعادل مساهمتهم الحدية فى تحقيق هذا الناتج. فالمساهمون بالعمل فى عملية الإنتاج يحصلون على الأجر الحدى،

---

(1) P. Perroux, L' Economie des Jeunes Nations, Paris, p.201 et apres.

(٢) مذكور فى المرجع السابق، وكذلك فى المؤلف التالى.
- دكتور مصطفى رشدى، الاقتصاد العام مرجع سابق، ص١٣٠-١٣١.

والمساهمون برأس المال يحصلون على دخولهم حسب الإنتاجية الحدية لرأس المال فى شكل معدل الفائدة، والمساهمون بالأرض يحصلون على ما يساوى الإنتاجية الحدية للأرض فى شكل ريع، أما المنظمون لعملية الإنتاج فانهم يحصلون على الأرباح، ويسارع هذا الفكر إلى القول بأن هذه الأرباح لا تتعدى ما سمى بالأرباح العادية، وهى الأرباح التى يحصل عليها المنظم عندما يشارك برأس ماله ومن ثم فان نصيبه لا يتعدى فائده رأس المال، أو يشارك بالعمل فلا يتجاوز نصيبه معدل الأجر.

ودون الدخول فى تفصيلات تقييم ما إذا كان التوزيع حسب الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج (التوزيع الوظيفى) يتسم بتحقيق العدالة أو لا يتسم بالعدالة، وهو جدل نظرى لم يحسم حتى الآن، فان التوجه إلى واقع النظام الرأسمالى الذى يطبق التحليل الحدى كإنجيل مقدس تقرر الاجابة بالنفى. فالتوزيع فى النظام الرأسمالى يتسم بعدم العدالة والتحيز ضد طبقة العاملين بأجر لحساب الملاك، وخاصة مالكى أدوات الإنتاج. وهو ما استدعى التدخل من جانب الحكومات الرأسمالية لاعادة التوازن فى توزيع الدخل القومى بدأ بقانون اغاثة الفقراء فى انجلترا فى القرن الثامن عشر (دستور اليزابيث)، الذى أعيد إصداره بشكل متكامل ليشمل كافة قوانين اغاثة وإعانة الفقراء والمعوذين عام ١٧٩٥، إلى برامج الضمان الاجتماعى واعانات البطالة والاعفاءات الضريبية التى غيرت هيكل توزيع الدخل فى العالم الرأسمالى المتقدم منذ تطبيق النظرية الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن، وهو ما يقرر ويعطى دليلاً عملياً على أن أسلوب التوزيع الوظيفى حسب الإنتاجية الحدية لا يفضى إلى عدالة التوزيع أو يقترب منها، مما دعى إلى تدخل الدولة لاعادة التوزيع بشكل أو بآخر من خلال السياسات المالية والضريبية للاقتراب من هذه العدالة.

ومن الأفضل أن يتم مراعاة التوزيع الأكثر عدالة عند تخصيص الموارد مباديء، وليس الانتظار عما تسفر عنه عملية تخصيص الموارد من ظلم اجتماعى وخلل فى توزيع الدخل والثروة واتجاه إلى البطالة ثم يتم بعد ذلك معالجة هذه الاختلالات بتدخل الدولة لاعادة التوزيع من خلال السياسة المالية. ومن المعروف أن تخصيص الموارد فى النظام الرأسمالى يتم من خلال قوى السوق وحرية تلاعب قوى العرض والطلب على عناصر الإنتاج التى تحدد أثمان خدماتها.

ويرى الكثير من الاقتصاديين الرأسماليين أن أسلوب السوق هو أفضل أسلوب لتخصيص الموارد، وأنه يوجه الموارد إلى أكفيء الاستخدامات التى تحقق أعلى الأرباح، ومن ثم تتحقق الكفاءة الاقتصادية، وأن أى تدخل فى هذا التوزيع من أجل ما يسمى باعتبارات العدالة، إنما يفسد هذا التوزيع الكفيء ويوجه الموارد إلى استخدامات أقل كفاءة، ومن ثم تنخفض كفاءة الاقتصاد القومى. وهكذا تتعارض اعتبارات الكفاءة مع إعتبارات العدالة، ولا يمكن الجمع بينهما عند تخصيص الموارد، ويعتبر ريكاردو ومالتوس من أهم من عارضوا الأخذ باعتبارات العدالة فى تخصيص الموارد الاقتصادية. وإذا كان البعض قد سلم بضرورة إقامة العدالة فى توزيع الدخل والثروة، فلقد أصر على أن يكون ذلك من خلال السياسات التى تتخذها الدولة فى هذا المجال، أى من خلال سياستها المالية فى شكل اعادة توزيع الدخل القومى، أما التوزيع الأولى، أى تخصيص الموارد لعمليات الإنتاج الاجتماعى فيجب أن تقوم بها قوى السوق دون أى تدخل من الدولة..

خامسا: القضاء على بؤر الفقر واشاعة الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى:

الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى يرتبط بازالة الفقر، وخاصة ذلك الفقر الناجم عن البطالة، ومن ثم تصبح السياسات الاقتصادية التى تعالج البطالة من أهم السياسات التى تؤدى إلى الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى. ومعالجة

البطالة إنما تشكل جوهر السياسة الاقتصادية الكينزية التى تعتمد فى تحقيق هذا الهدف على رفع مستوى الطلب الفعال خاصة فى الجانب الاستثمارى لتحقيق التشغيل الكامل، ومن ثم فإن منح أولية تخصيص الموارد للاستثمار ولزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع يصبح أحد أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى.

إلا أن أولوية تخصيص الموارد للاستثمار قد لا تحقق الهدف كاملاً إذا لم تتوافر السياسات الاستثمارية الأخرى لتحقيق ذلك الهدف، فإذا ما كان الاستثمار يتضمن استخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال، فإن مشكلة البطالة يكون من الصعب حلها، ولذلك فإن السياسة الاستثمارية لابد أن توازن بين الاستثمارات تكنولوچيا، وذلك بأن يكون البعض منها كثيف رأس المال والبعض منها كثيف العمالة، بحيث يمكن فى الوقت الذى تراعى فيها ظروف بعض الصناعات التى لا يمكن فيها تخفيض المستوى التكنولوچى. والتى يتحتم أن تكون كثيفة التكنولوچيا مثل بعض الصناعات الحربية كالصواريخ، فإن بعض الصناعات يمكن أن تكون كثيفة العمل مثل الصناعات التقليدية وصناعات النسيج. وفى كل الأحوال لابد أن تراعى السياسة الاستثمارية الكلية أن تحقق كل صناعة من الصناعات فائضاً إقتصادياً يحقق توسعها وتطورها عبر الزمن.(١)

كما أن تخصيص الموارد اقليمياً يمكن أن يساعد فى حل مشكلة البطالة، فإذا لم يراعى تخصيص الاستثمارات فى المناطق التى يوجد بها فائض فى القوى العاملة، فإن تكلفة انتقال العمال أو إقامتها واعاشتها تكون سبباً فى

(١) يراجع فى الاختيار التكنولوچى على مستوى الاقتصاد القومى ككل بما يحقق تشغيل العمالة واستخدام الأرصدة الاستثمارية المتاحة من خلال تخطيط الاستثمار على المستوى القومى، المرجع المرجع التالى:

– دكتور سعيد الخضرى، الفن الإنتاجى وأثره على كفاءة الاستثمار فى الدول النامية، رسالة دكتوراه – جامعة عين شمس، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٨١.

بطىء معدلات التشغيل والعماله، وفى عدم تحسن الأحوال المعيشية لمناطق سكانية تنتشر فيها بؤر الفقر. كما هو حال الجنوب فى كل دول العالم تقريباً، وكما هو الحال فى مصر. فمنذ إنتهاء فترة التخطيط للاستثمار مركزياً بحلول سياسة الانفتاح الاقتصادى والتحول إلى ليبرالية الاستثمار فى مصر، إلا وبدأت الاستثمارات الخاصة فى جنوب مصر تنتقل للاستثمار فى شمالها القاهرة والاسكندرية والدلتا بوجه عام. وهو ما جعل معدل البطالة فى جنوب مصر أعلى من شمالها، وانعكس ذلك فى زيادة حدة المشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية فى الجنوب كأثر لارتفاع معدلات البطالة.

الفصل الثانى

تخصيص الموارد فى الاقتصاد الراسمالى



تخصيص الموارد يعنى بشكل عام توزيع الموارد الاقتصادية على الاستخدامات المختلفة لتحقيق أقصى إنتاج ممكن من استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان استخدام هذه الموارد يتم بكفاءة، وبذلك أصبح شرط تحقيق التخصيص الأمثل للموارد هو استخدامها بكفاءة.

لكن كيف يمكن التعرف على الكفاءة الاقتصادية، ومن ثم يمكن تقييم كل إقتصاد بأنه اقتصاد يتسم بالكفاءة أو عدم الكفاءة إبتداء من تخصيصه للموارد.

يقصد بالكفاءة الاقتصادية الحصول على أكبر قدر من الإنتاج باستخدام كمية محدودة من الموارد، أو تحقيق قدر محدد من الإنتاج باستخدام أقل كمية ممكنه من الموارد، أى بأقل نفقه ممكنة. إلا أن هذا التعريف على بساطته لا يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية إذ ينصرف إلى تحديد الكم من الإنتاج دون الكيف منه، فهو يغفل الأهمية النسبية للسلع المنتجة ونوعية هذه السلع، ودرجة اشباعها لحاجات من تنتج لهم هذه السلع.

ويرى البعض (النيوكلاسيك) أن الإنتاج فى المجتمع يكون قد وصل إلى أكبر حد ممكن إذا استحال عليه زيادة الكمية المنتجة من احدى السلع بدون انقاص الكمية المنتجة من السلع الأخرى، وبذلك يمكن القول أن هذا الاقتصاد قد حقق شرط الكفاءة. ومع ذلك فان هذا التعريف أيضاً قاصر إذ لا يسمح لنا بمقارنة الوضع الذى فيه يزيد إنتاج بعض السلع مقابل نقص إنتاج بعض السلع الأخرى.(١)

وتحقيق الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد إنما يحتاج إلى معايير قياسية، وهذه المعايير القياسية تختلف من مدرسة إقتصادية إلى مدرسة اقتصادية

(١) دكتور سلطان أبو على، د. هناء خير الدين، الاسعار وتخصيص الموارد، غير مبين الناشر، عام ١٩٨٤، الطبعة الرابعة، ص٤٦٧-٤٦٨.

أخرى تبعاً للمقومات الفكرية لكل منها وأولويات الأهداف الاقتصادية التى يجب أن يحققها تخصيص الموارد، وكذلك باختلاف الأدوات التى ترى أنها يجب أن تحكم تخصيص الموارد من أجل تحقيق هذه الأهداف. ولذلك فإنه يجب قبل بحث شروط كفاءة تخصيص الموارد فى كل مدرسة إقتصادية التعرف على الأهداف العامة التى يجب أن يحققها أى نظام لتخصيص الموارد حتى يمكن أن يتسم بالكفاءة، أو بمفهوم آخر، السمات العامة للتخصيص الكفىء للموارد الاقتصادية، فالتخصيص الكفىء للموارد لا يمكن أن يكون عند مستوى الكفاءة إلا إذ حقق هذه الأهداف العامة أولاً، فضلاً على أهداف أخرى جانبية يمكن أن يحققها كل نظام اقتصادى أو تطبيق كل مدرسة اقتصادية على تخصيص المواد.

والفكر الاقتصادى الرأسمالى قطع شوطاً طويلاً من البحث فى كيفية تخصيص الموارد، وكيفية تحقيق التخصيص الأمثل لها، وخاصة ما قدمه باريتو، وفلراس وغيرهم من النماذج القائمة على التحليل الحدى. ولقد إهتم الفكر الاقتصادى الرأسمالى بتحقيق أقصى كفاءة من تخصيص الموارد، وبالتالى تحقيق أقصى رفاهية لأفراد المجتمع (الاقتصاد الاجتماعى أو اقتصاد الرفاهية)، وأهمل بنسبة كبيرة تحقيق العدالة من تخصيص الموارد، بل لقد اعتبر العدالة نقيض الكفاءة فى تخصيص الموارد ولا يمكن الجمع بينهما، وإلا كانت النتيجة هى انخفاض الكفاءة بقدر تحقيق العدالة والعكس صحيح. وسوف نحاول فى هذا الفصل متابعة الفكر الرأسمالى الغربى فى موضوع تخصيص الموارد.

المبحث الأول
الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد

يسلم الاقتصاديين اللبراليين بأن شروط الكفاءة الاقتصادية تتحقق إذا ما تم من خلال تخصيص الموارد فى اطار قوى السوق الحر، إذ يتحقق أفضل تخصيص لهذه الموارد، وكذلك يتحقق اكفىء توزيع للناتج القومي، أى يتحقق التوزيع الأمثل للموارد بين المنتجين، والتوزيع الأمثل للسلع بين المستهلكين، وهو ما تناولته نظريات الرفاهية التى قدمها كل من فالراس، وبارون، ومارشال، وبيجو، وآخرين. وسوف نورد هذه الأفكار بشيء من الايجاز.

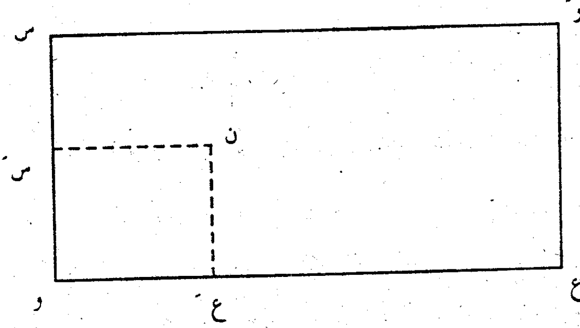
أولاً: التوزيع الأمثل للموارد على المنتجين (تحقيق كفاءة الإنتاج):

فى واقع الأمر فأن مشكلة التخصيص الأمثل للموارد تفترض وجود أكثر من سوق للسلع، وأكثر من عنصر للإنتاج، وأكثر من مستهلك للسلع، ومن الصعب أن لم يكن من المستحيل تصوير العلاقات التبادلية بينهم جميعاً، أو حتى بيان كيفية الاختيار فيما بينهم. إلا أنه يمكن تصوير العلاقات الثنائية بينهم بالاعتماد على الأداة التحليلية التى قدمها ادجورث (صندوق أدجورث)، لايضاح فكرة التوزيع الأمثل للموارد على الاستخدامات وكيفية الوصول إلى هذا التوزيع الأمثل.

وتبعاً لذلك سوف نفترض أن المجتمع يملك عنصرين فقط للإنتاج العمل ورأس المال، وأنه سوف ينشغل بإنتاج سلعتين فقط هما السلعة (أ، ب). وكما يقرر التحليل الحدى (النيوكلاسيكى)، فإن أكفأ استخدام لعناصر الإنتاج يتحقق عندما يتساوى معدل الاحلال الحدى لكل العناصر الإنتاجية فى استخداماتها المختلفة. فإذا كان لدينا عنصران للإنتاج

فقط هما العمل ورأس المال، فان أكفأ استخدام لهما يتحقق عندما يتساوى معدل الاحلال الحدى بينهما فى إنتاج كل من السلعة (أ) والسلعة (ب).

وبالاستعانة بصندوق ادجورث (شكل رقم ٥)، فإننا سوف نقيس كمية العمل المتاحة للمجتمع على المحور الافقى، وكمية رأس المال المتاح للمجتمع على المحور الرأسى.



(شكل رقم ٥)

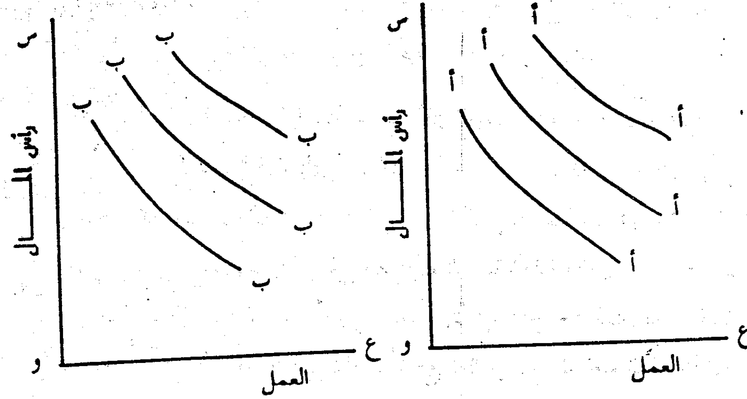
ما إذا كان كل ما يملكه المجتمع من كمية عمل هو (و ع)، وحجم ما يمتلكه من رأس المال هو (و س). وكمية عناصر الإنتاج التى تحتاجها الصناعة (أ) تتحدد ابتداء من نقطة الأصل (و) عند تقاطع المحورين اسفل الصندوق، وان كمية عناصر الإنتاج التى تحتاجها الصناعة (ب) تتحدد أيضاً ابتداء من نقطة الأصل (وَ) عند تقاطع المحورين أعلى الصندوق.

فإذا كانت النقطة (ن) تحدد كمية موارد العمل التى تحتاجها الصناعة (أ)، وتقدر بالمسافة (و عَ)، وكذلك الكمية التى تحتاجها من رأس المال بالكمية (و سَ)، فإن كمية الموارد التى تحتاجها الصناعة (ب) من موارد العمل سوف تكون (و ع – و عَ) والكمية من رأس المال التى تحتاجها سوف

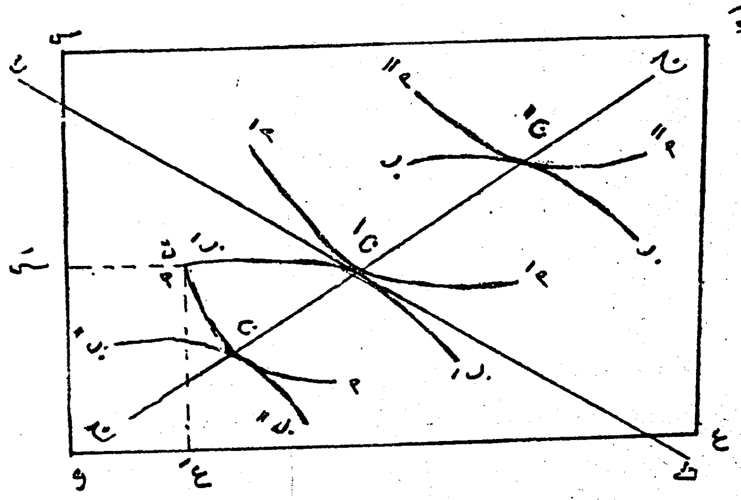
تكون (و س – و سَ). ولابد أن نلاحظ أن أى نقطة غير النقطة (ن) سوف تحدد حجم عناصر الإنتاج التى تحتاجها كل من الصناعتين (أ، ب)، أى أن هناك أكثر من نقطة يمكن أن تحدد توزيع الموارد بين الصناعتين.

والآن كيف نصل إلى التوزيع الأمثل للموارد بين الصناعتين لنضمن تحقيق أقصى كفاءة ممكنة للاقتصاد القومى.

يرتبط ذلك بافتراض وجود دالات متعددة لإنتاج السلعة (أ) كما هو فى (شكل رقم ٦)، وكذلك دالات متعددة أيضاً لإنتاج السلعة (ب) كما فى (شكل رقم ٧٣) وكل دالة لكل صناعة من (أ) و (ب) (وهى منحنيات الناتج المتكافىء) انما تشير إلى مستوى إنتاجى معين يتغير بالزيادة تبعاً لبعد الدالة عن نقطة الاصل فى كلا الحالتين، وكل نقطة على المنحنى المعبر عن كل دالة انما يوضح الكميات من عناصر الإنتاج اللازمة لتحقيق هذا المستوى من الانتاج. وهذان الشكلان اللذان يوضحان دالات الإنتاج لكل من السلعة (أ) والسلعة (ب) يمكن أن يشكلا الصندوق السابق عرضه لأدجورث والذى يعرضه (شكل رقم ٨) على النحو التالى.



(شكل رقم ٧) (شكل رقم ٦)



(شكل رقم ٨)

ويتحقق التوزيع الأمثل للموارد على الاستخدامات المختلفة، أى تتحقق اقصى كفاءة للإنتاج، عند الوصول إلى الوضع الذى لا يمكن الانتقال منه لزيادة إنتاج سلعة إلا عن طريق انقاص إنتاج سلعة أخرى، وهو ما يسمى بالوضع الامثل لباريتو، وهذا الوضع يتحقق عند النقطة التى يتساوى فيها معدل الاحلال الحدى لاستخدام العناصر الإنتاجية فى إنتاج كل سلعة.

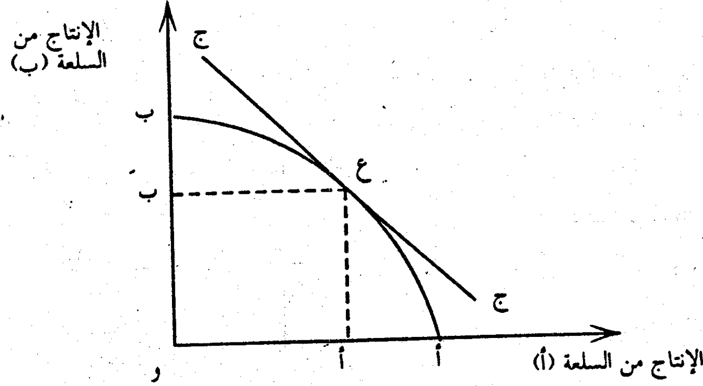
وفى حالتنا الافتراضية السابقة، تتحقق اقصى كفاءة لإنتاج كل من السلعتين (أ، ب) عند النقطة التى يتساوى عندها معدل الاحلال الحدى لرأس المال محل العمل فى الصناعة الأولى (دالة انتاج أ)، مع معدل الاحلال الحدى للعمل محل رأس المال فى الصناعة الثانية (دالة انتاج ب). وهو ما توضحه النقاط الثلاث (ن، نَ، نً) على منحنى التعاقد (ج ج) الذى يمر بنقاط تلاقى دوال إنتاج السلعة الأولى (أ، أَ، أً) مع دوال إنتاج السلعة الثانية (ب، بَ، بً). وهو الوضع الذى يتساوى فيه ميل دالتى الإنتاج (أ، ب) عند كل

من النقاط (ن، نَ، نَ) أى عندما يتساوى عند هذه النقاط معدل الاحلال الحدى لعنصرى الانتاج المستخدمين فى الانتاج. ويوضح الخط (ث ث) كمثال تساوى معدل الاحلال الحدى لعنصرى الانتاج بالنسبة للسلعة (أ، ب) عند النقطة (نَ) على منحنى التعاقد (ج ج).

ويلاحظ أنه عند أى نقطة غير النقاط (ن نَ نَ) لا يمكن أن يتساوى معدل الاحلال لعنصرى الإنتاج بالنسبة للسلعة (أ)، مع معدل الاحلال الحدى لعنصرى الانتاج بالنسبة للسلعة (ب)، ويوضح ذلك إختلاف ميل منحنى دالة الانتاج (أ أ) عند النقطة ت)؛ وميل منحنى دالة الانتاج (بَ بَ) عند نفسه النقطة (ت) أيضاً، حيث درجات الانحدار لكلا المنحنيين غير متساوية. وهو مؤشر على أن عملية تخصيص الموارد لا تتم بكفاءة لإنتاج السلعتين (أ، ب).

ويعنى ذلك مثلاً أن الصناعة (أ) يمكنها أن تتوسع بأن تحل وحدتين من رأس المال مقابل وحدة واحدة من العمل، دون أن يتحقق أى تغير فى مستوى إنتاج الصناعة (ب)، اما الصناعة (ب يمكنها أن تتوسع بأن تحل وحدتين من العمل مقابل وحدة واحدة من رأس المال، دون أن يتغير مستوى إنتاج (أ) وبذلك فان الصناعة (أ) سوف تستخدم مزيداً من رأس المال، وقليلاً من العمل، بينما الصناعة (ب) تستخدم مزيداً من العمل وقليلاً من رأس المال، ويتم بذلك توسيع الإنتاج فى كل صناعة دون المساس بالصناعة الأخرى، حتى نصل إل وضع التوازن الذى يتساوى عنده معدل الاحلال الحدى لعنصرى الانتاج فى كل من الصناعتين (أ، ب) والذى تمثله النقاط (ن، ن، ن)، وعند ذلك لا يوجد ما يدعو إلى اجراء أى تعديل لحجم الإنتاج فى كلا الصناعتين، ونصل إلى الوضع الامثل للإنتاج، حيث يكون تخصيص الموارد فعالاً ومثالياً بحيث لا يمكن تحقيق أى زيادة فى ناتج صناعة آلا على حساب نقص إنتاج الصناعة الأخرى.

ويمكن أن نصور منحنى التعاقد السابق بشكل آخر يوضح الاحتمالات المختلفة للحد الأقصى الذى يمكن الحصول عليه من إنتاج السلعتين بالاستخدام الكامل لعنصرى الإنتاج المتاحين للمجتمع، حيث يأخذ منحنى التعاقد صورة أخرى ويخصص المحور الافقى لايضاح حجم الإنتاج مَن السلعة (أ) بينما يوضح المحور الرأسى حجم الإنتاج من السلعة (ب) على النحو الوارد فى الرسم الآتى (شكل رقم ٩).



(شكل رقم ٩)

وهكذا بدلاً من أن تضع على المحاور عناصر الإنتاج كما فى الرسم السابق (شكل رقم ٨) فاننا نضع هذه المحاور فى الرسم الأخير (شكل رقم ٩) حجم المنتج من كلا السلعتين (أ، ب)، وبذلك فان كل نقطة على منحنى التعاقد فى الرسم السابق سوف تمثل مستوى معين من إنتاج السلعتين أ، ب فى الرسم الحالى (شكل رقم ٩)، مثل النقطة (ع) التى تحدد حجم إنتاج (و أَ) من السلعة (أ)، حجم إنتاج (و بَ) من السلعة (ب). وبذلك يأخذ منحنى التعاقد السابق شكل آخر هو المنحنى أ ب فى (شكل رقم ٩)، ويسمى منحنى امكانيات الإنتاج.

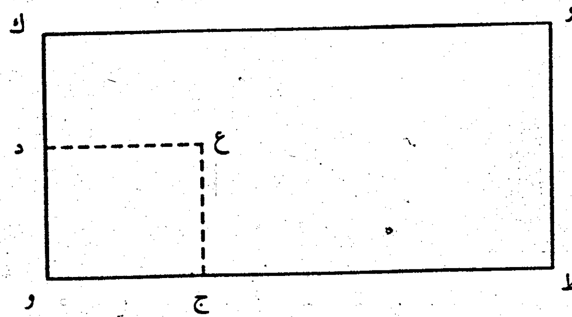
وعلى ذلك فإنه إذا ما استخدمنا كل عناصر الإنتاج المتاحة للمجتمع لإنتاج السلعة (أ) فسوف يتم إنتاج كمية (و أ) من السلعة (أ)، مع عدم إنتاج أى وحدة من السلعة (ب)، وإذا استخدمنا كل العناصر الإنتاجية المتاحة لإنتاج السلعة (ب) فسوف يتم إنتاج كمية (و ب) من السلعة (ب) مع عدم إنتاج أى وحدة من السلعة (أ)، أما إذا استخدمنا كمية من الموارد لإنتاج السلعة (أ) والكمية الباقية لإنتاج السلعة (ب) فانه يكون لدينا العديد من النقاط المحددة لعدة بدائل من الكميات (أ) والكميات (ب) تحددها نقاط منحنى امكانيات الإنتاج (أ ب) مثل النقطة (ع) أو أى نقطة أخرى على منحنى امكانيات الإنتاج، وهى النقاط (ن، نَ، نّ) السابق عرضها فى الشكل السابق (شكل رقم ٨) والتى تعبر عن مختلف التوليفات من السلع (أ، ب) المنتجة. ومن الطبيعى أن نعلم أن ميل منحنى امكانيات الإنتاج عند أى نقطة عليه تعبر عن معدل الاحلال الحدى بين السلعتين (أ، ب)، أى توضح الكمية التى يمكن إنتاجها من السلعة (أ) عندما نضحى بكمية من العناصر الإنتاجية الموجه لإنتاج (ب)، أى بمعنى آخر كم وحدة من السلعة (ب) يتم التضحية بها لإنتاج وحدة واحدة من السلعة (أ)، أو العكس. وميل الخط (ج ج) فى الرسم الأخير (شكل رقم ٩) يعبر عن معدل الاحلال الحدى عندما تحدد النقطة (ع) تشكيله السلعتين (أ، ب) اللتان يتم إنتاجهما، وفى نفس الوقت يعبر عن تساوى معدلات الاحلال الحدى لعناصر الإنتاج المستخدمة فى إنتاج كل من السلعتين.

وهكذا يرى أصحاب النظرية الحدية (النيوكلاسيك) ان قواعد الحرية والمنافسة الكاملة تؤدى إلى قواعد موضوعيه مجردة لتحديد حجم الإنتاج الذى يحقق الكفاءة فى تخصيص الموارد، فمع سيادة أثمان لعناصر الإنتاج التى تكونها قوى السوق التنافسى بحرية (أى معطاه بالنسبة للمنتجين)، فان المنتجين يقومون باحلال عناصر الانتاج تبعاً للأثمان السائدة لها حتى يتساوى

معدل الاحلال الحدى بين عنصرى العمل ورأس المال فى إنتاج كل من السلعة (أ) والسلعة (ب) مع معدل الاحلال الحدى للأجر بالنسبة للفائدة الذى يمثله الخط (ج ج) فى الرسم الأخير (شكل رقم ٩). وهو ما يعنى حسب النظرية الحدية الوصول إلى الوضع الأمثل، وتحقيق أفضل تخصيص لعوامل الانتاج واقصى كفاءه فى نفس الوقت.

ثانيا: التوزيع الأمثل للاستهلاك (تحقيق كفاءة التوزيع):

على نفس مستوى التحليل وبنفس الأسلوب، وبافتراض أن الاقتصاد القومى يقوم على إنتاج سلعتين استهلاكيتين فقط (أ، ب)، وأن هناك فى المجتمع فردين فقط يقومان بالاستهلاك هما (س، ص) وان الكمية التى يمكن أن ينتجها الاقتصاد القومى من السلعة (أ) تقدر بالمسافة (و ط)، وان الكمية التى ينتجهما من السلعة (ب) هى الكمية (و ك)، على النحو الوارد فى الرسم التالى (شكل رقم ١٠).

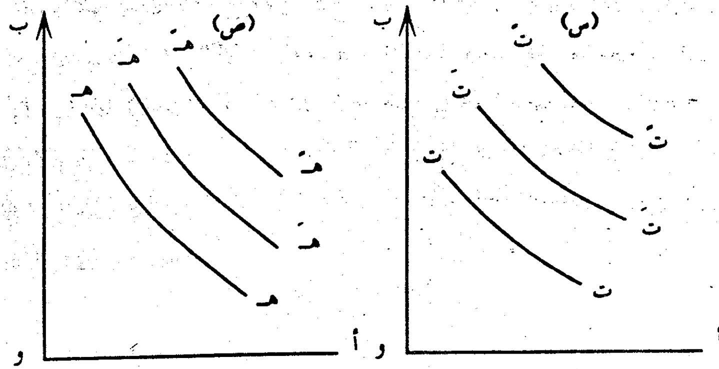


(شكل رقم ١٠)

فإذا حاولنا تحديد نصيب (س) من الاستهلاك، سواء من السلع (أ) أو السلع (ب)، فإن النقطة (ع) تحدد ذلك التوزيع، حيث إذا كان (س) سوف

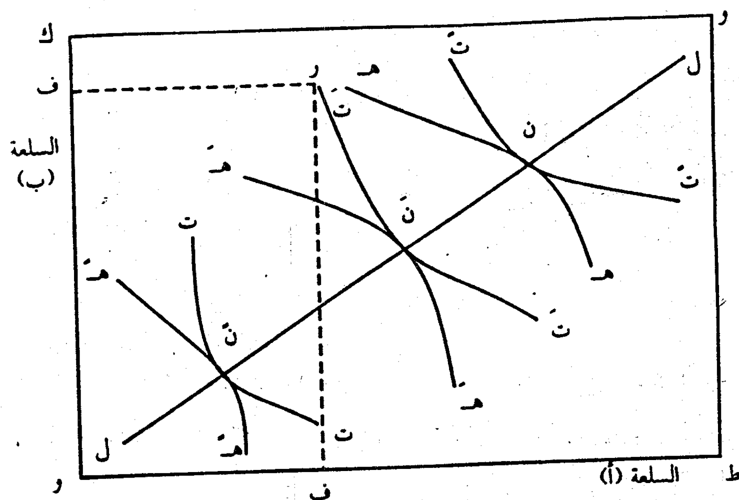
يحصل على كمية من السلع الاستهلاكية (أ) تساوى (و ج) فإن (ص) سوف يحصل على الكمية (و ط - و ج) من السلعة (أ)، وإذا كان (س) سوف يحصل على الكمية (و د) من السلعة (ب) فإن (ص) سوف يحصل على الكمية (و ك - و د) من السلعة (ب).

ويمكن التعبير عن ثلاث مستويات للإشباع للمستهلك (س) توضحها ثلاث منحنيات لدوال المنفعة (منحنيات السواء)، ت، تَ، تً، على النحو الوارد فى الرسم التالى (شكل رقم ١١) وكذلك التعبير عن ثلاث مستويات للإشباع يحصل عليها المستهلك (ص)، أى ثلاث دوال للمنفعة (منحنيات سواء) (هـ، هـَ، هـً). كما فى الرسم التالى (شكل رقم ١٢) وبطبيعة الحال فإن انتقال دالة المنفعة لكل من (س، ص) بعيداً عن نقطة الأصل يعنى ارتفاع مستوى الاشباع على النحو التالى (شكل رقم ١١، ١٢).



(شكل رقم ١٢) (شكل رقم ١١)

وإذا وضعنا الرسمين السابقين بحيث نحصل على صندوق أدجيورث على النحو السابق فى المرة السابقة، وكما يوضحه الرسم التالى (شكل رقم ١٣).



(شكل رقم ١٣)

فإذاكانت الكمية التى يحتاجها (س) من السلعة (أ) هى (و ف)، فإن الكمية التى يحصل عليها (ص) هى (و ط - و ق) من السلعة (أ)، وإذا كان ما يحصل عليه (س) من السلعة (ب) الكمية (و ف) فإن ما يحصل عليه (ص) هى الكمية (و ك - و ف) ومع افتراض نقطة تخصيص مبدئية هى النقطة (ر) التى تقع على مستويات الاشباع لكل من المستهلك (س، ص)، فإن المستهلك (س) سوف يكون أكثر اشباعاً إذ نقطة التخصيص تقع على منحنى السواء الثانى (تَ)، وذلك على خلاف المستهلك (ص) الذى تقع نقطة التخصيص المبدئى على منحنى السواء الأول (هـ).

وعند هذه النقطة (سَ) لا يكون معدل الاحلال الحدى للسلعة (أ محل ب) والعكس بالنسبة للمستهلك (س) مساوياً لمعدل الاحلال الحدى للسلعة (أ محل ب) والعكس بالنسبة للمستهلك (ص)، وهو ما يعكسه عدم تساوى ميل منحنى السواء الخاص بالمستهلك (س) وهو (تَ)، وميل منحنى السواء الخاص بالمستهلك (ص) وهو (هـ). ذلك أن معدل الاحلال الحدى للسلعة

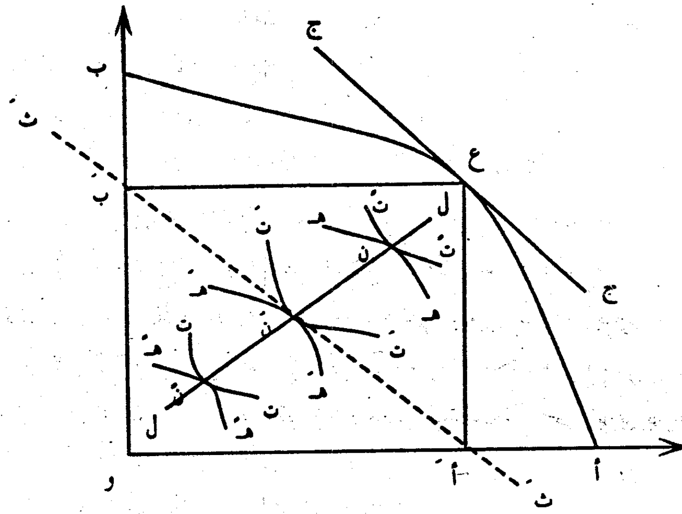
(أ) محل السعلة (ب) عند المستهلك (س) عال ومرتفع، بينما معدل الاحلال الحدى للسلعة (أ) محل السلعة (ب) عند المستهلك (ص) منخفض. وهو ما يعنى أن الموارد الاستهلاكية لا توزع بكفاءة بين كلا من (أ، ب). وأن (س) مستعد لمبادلة كمية أكبر من السلعة (أ) بكمية أقل من السلعة (ب).

وكذلك فان المستهلك (ص) مستعد للتنازل عن كمية أكبر من السلعة (ب) مقابل كمية أقل من السلعة (أ)، هو ما يحقق التبادل بينهما لمصلحة كل منهما حتى يصل كلاهما إلى النقطة (ن) على منحنى التعاقد فى الرسم السابق (شكل رقم ١٣). وعند هذه النقطة فان المستهلك (س) حقق مزيداً من الاشباع إذ انتقل إلى منحنى سواء أعلى (تَ)، أما المستهلك (ص) فلم يحقق مزيداً من الاشباع، إلا أن اشباعه لم ينقص وذلك لبقائه على نفس منحنى السواء السابق (هـ). وعند هذه النقطة، فان الميل الحدى لاحلال السلعة (أ) محل السلعة (ب) عند المستهلك (س) يتساوى مع الميل الحدى لاحلال السلعة (أ) محل السلعة (ب) عند المستهلك (ص). وهذا الوضع هو أحد الأوضاع المثلى للرفاهية، حيث لا يكون هناك مصلحة عند أحد المستهلكين لتغييره. إلا أنه يمكن للمستهلك (ص) أن يؤثر فى المستهلك الآخر (س) ليجعله يقبل الوضع الأمثل الآخر الذى تحققه النقطة (نَ)، وهو نقطة تماس جديدة على منحنى التعاقد. وعند هذه النقطة يزيد وضع الاشباع للمستهلك (ص)، حيث يصبح على منحنى السواء أفضل (هـَ)، بينما لا يتغير وضع (س) إذ يظل على حاله من الاشباع، على منحنى السواء (تَ). أى أن الوضع الجديد حقق وضع أفضل للمستهلك (ص) دون أن يضر بوضع (س)، وهو يعتبر وضعاً من أوضاع الرفاهية، وهو الوضع الذى تحدده النقطة (نً)، على منحنى التعاقد الاستهلاكى (ل ل)، الذى يتساوى عندها معدل الاحلال للسلعتين (أ ب) بالنسبة لكلا المستهلكين (س، ص) مع

معدلات اثمانها، أى عندما يتساوى معدل الاحلال الحدى مع معدل ثمن السلعة (أ) بالنسب لثمن السلعة (ب).

ثالثا: الجمع بين التوزيع الامثل للموارد والتوزيع الامثل للاستهلاك (تحقيق شرط الكفاءة الكلى):

وللجمع بين الوضعين فى اطار نفس النموذج المبسط ثنائى الأبعاد (أى أن عوامل الإنتاج العمل ورأس المال، والسلع المنتجة سلعتين أ، ب، والمستهلكين س، ص)، يمكن وضع الرسم السابق (شكل رقم ١٣) الخاص بتوضيح منحنى التعاقد الاستهلاكى، داخل الرسم الخاص بمنحنى التعاقد الإنتاجى والذى تم وضعه فى شكل منحنى امكانيات الإنتاج (شكل رقم ٩) على النحو التالى فى الرسم التالى (شكل رقم ١٤).



(شكل رقم ١٤)

فإذا إفترضنا أن حجم الإنتاج تحدده النقطة (ع) على منحنى امكانيات الإنتاج فإن ذلك يعنى أن المجتمع حسب كميات العمل ورأس المال المتاحة ينتج كمية من السلعة (أ) تساوى (و أ)، وكمية من السلعة (ب) تساوى (و بَ)، وهى الكميات التى يتم توزيعها بين المستهلكين (س، ص).

والآن ما هو الوضع الأمثل، أو أنسب الخيارات البديلة لتحقيق أقصى كفاءة فى توزيع السلع الاستهلاكية (الوضع الأمثل للمستهلك الذى يحقق أقصى اشباع ممكن)؟ هذا الوضع هو الذى لا يمكن بالانتقال منه لزيادة اشباع شخص (س)، إلا عن طريق تخفيض مستوى اشباع شخص آخر (ص). وهذا الوضع يتحقق على الخط الذى يجمع نقاط التماس بين منحنيات السواء للشخصين (س، ص)، أى على منحنى التعاقد الاستهلاكى (ل ل).

وأفضل نقطة تحقق أقصى اشباع للمستهلك (الوضع الأمثل الاستهلاكى) هى تلك النقطة التى يتساوى عندها معدل الاحلال الحدى للسلع الاستهلاكية بالنسبة لاثمانها، كما أن تحقيق أقصى انتاج ممكن (الوضع الأمثل للانتاج) يكون عند النقطة التى يتساوى عندها معدل الاحلال الحدى لعناصر الإنتاج بالنسبة لاثمانها. ومن ثم فإن الوضع الأمثل الكلى (إنتاج واستهلاك) هو الوضع الذى يتساوى فيه معدل الاحلال الحدى الإنتاجى، مع معدل الاحلال الحدى الاستهلاكى.

ويعنى ما سبق أن نوعى الكفاءة فى الإنتاج والاستهلاك يمكن أن يتحققا سوياً، وذلك إذا تساوى ميل منحنى امكانيات الإنتاج عند نقطة الإنتاج الكلى (ع) (ج ج) مع ميل خط الثمن (ث ث) فى الرسم السابق (شكل رقم ١٤)، وكذلك إذا ما تساوى ميل منحنى امكانيات الإنتاج عند نقطة الإنتاج الكلى مع الميل المشترك لمنحنيات السواء الاستهلاكية، والذى يتحقق عند النقطة (ن) مثلاً فى الرسم الأخير (شكل رقم ١٤).

وتفسير ذلك أنه من غير المعقول أن يقوم المنتجين بانتاج كمية من السلعتين (أ، ب) تبعاً لما تحدده النقطة (ع)، مع اختلاف معدل اثمانهما عن معدل الاحلال الحدى بينهما. الذى يحدده الخط (ج ج) فإذا كان معدل الاثمان بين السلعتين هو ١/١٠، فان معدل الاحلال الحدى لابد أن يكون ١٠ :١. وفى نفس الوقت فان المستهلكين (س، ص) لابد أن يساويا بين معدل الاحلال الحدى الاستهلاكى وبين معدل أثمان السلعتين. أى أنه فى النهاية لابد أن يتساوى معدل الاحلال الحدى الإنتاجى مع معدل الاحلال الحدى الاستهلاكى، وهو الشرط المحقق للكفاءة الكلية.

واعتبر التحليل الاقتصادى النيوكلاسيكى - الحدى - أن الوصول إلى تحقيق الكفاءة يتم ابتداء من تحقيق الشروط السابقة التى لا يمكن أن تتوافر إلا فى ظل الليبرالية الفردية والمنافسة الكاملة.

تقييم نموذج الكفاءة فى تخصيص الموارد:

أولاً: تقييم التحليل الحدى للكفاءة:

١- لعل أول ما يسترى الانتباه، أن التحليل السابق لم يقدم ما أعلن عنه أصحاب التحليل الحدى، فلم يقدم لنا الوضع الأمثل الإنتاجى والاستهلاكى، بل قدم لنا العديد من الأوضاع المسماه بأوضاع الرفاهية، وهى النقاط التى تقع على منحنى التعاقد الإنتاجى، ومنحنى التعاقد الاستهلاكى، ولم يحدد لنا كيف يمكن اختيار أفضل هذه النقاط جميعاً.

ثم إن الإنتاج يتم تبعاً لتفضيلات المستهلكين - تبعاً لفكرة سيادة المستهلك، ومن ثم فإن قراراته الاستهلاكية هى الموجه الأساسى لتخصيص الموارد، ومن ثم إنتاج سلعة دون أخرى تبعاً لتفضيلات المستهلك، وتفضيلات المستهلك لا يمكن الكشف عنها بسهولة إذ هى متغيرة تبعاً

للعــوامل الاقتصــادية أو الاجتماعية، وحتى لو سلمنا بأنه يمكن الكشــف عنها عن طريـق ما يســمى بدالــة الرفاهيــة (دالة الرفاهية الاجتماعية)، فـان هذه الدالة يستحـيل اتوصل إلى بنائهـا عـمليـاً إذ هى فكرة نظـرية مجـردة.

٢- إلى جـانب ذلك فـإن تحليل التـوزيع أو التبـادل إنما يعتـمـد بداية على منحنيات السواء (دالات الاستهلاك)، وهى تعتمد على تصور ميتافيزيقى غير حقيقى، ولا يمكن الاعتماد عليها لقياس اشباع الأفراد، إذ أن هذا الاشباع مسألة شخصية بحتة، ومن ناحية أخرى فإن هذا الاشباع، أو حتى مستواه لا يمكن الكشف عنه أو تحديده مسبقاً، وبذلك فإن دالة الرفاهية الاجتماعية ذاتها لا يمكن تحديدها بطريقة يقينية مسبقة.

٣- تحليل كفاءة الإنتاج السابق شرحه يعتمد على التحليل الحدى، الذى يستند إلى احلال وحدات من عناصر رأس المال بالعمل أو العكس تبعاً للانتاجية الحدية للعنصر منسوبة إلى ثمنه. ففكرة الوضع الأمثل تقوم على المساواة بين معدلات الاحلال الحدى لعناصر الإنتاج فى استخداماتها المختلفة، فى حدود الموارد المتاحة، فهو شرط تحقيق الكفاءة، ولكن الكفاءة الاستاتيكية فى لحظة معينة. ومن ثم فإن الأمر هنا يقتصر على زيادة كفاءة وحدات العنصر الإنتاجى بنقلها من استخدام إلى آخر فقط، وهو فى الواقع ذو أثر ضئيل فى رفع كفاءة استخدام العناصر الإنتاجية. أما ما يستحق الاهتمام به، فهو كيفية زيادة فاعلية استخدام الموارد عبر الزمن (وليس فى لحظة زمنيـة معينة) فى ظل زيادتها أو نقـصـانهـا، وفى ظل انتقـالهـا من استـخدام لآخر، وهو مـا يعنى البحث والاهتـمـام بدفع حـدود امكانيـات الإنتـاج إلى الخـارج، وليس البـحث عن الحـجم الأمـثل للإنتـاج فى ظل حدود معينة.

ولعل ذلك هو الذى دفع شومبيتر للاشارة إلى أن النظام الاقتصادى الذى

يهتم بالمحافظة على شرط الكفاءة الساكنة فى كل لحظة زمنية، ينتهى فى الأجل الطويل إلى عدم تحقيقها ويكون فى حالة أسوأ من ذلك النظام الذى لا يحاول تحقيقها فى كل لحظة زمنية، بل يهتم بتحقيقها على المدى الطويل، إذ أن عدم الاهتمام بالكفاءة كل لحظة زمنية قد يكون عاملاً هاماً لتحقيق سرعة النمو.[1]

٤- دالة الإنتاج التى اعتمد عليها التحليل هى دالة الإنتاج التقليدية، التى توضحها منحنيات الناتج المتكافىء، حيث كل نقطة على هذه الدالة تعنى تأليف معين بين عناصر الإنتاج يختلف عن النقطة الأخرى، ومن ثم فإن الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى الدالة يعنى تغيراً فى كميات عناصر الإنتاج، أى احلال لعنصر مكان آخر، تبعاً لتغير اثمان هذه العناصر، وبالتالى فإن معدل الاحلال الحدى ذاته فى تغير مستمر.

وفى الواقع أن منحنيات الناتج المتكافىء حل محلها دالة إنتاج أخرى تستخدم المعاملات الفنية للإنتاج بنسب ثابتة لا تتغير، وذلك تبعاً لأسلوب الإنتاج، أى أن أى كمية من عنصر إنتاجى تستلزم كمية أخرى من عنصر آخر، أو ثالث لإنتاج وحدة واحدة من المنج، ونسب مساهمة عناصر الإنتاج تظل ثابتة بثبات طريقة الإنتاج. وعلى ذلك لا تتغير نسبة مساهمة العناصر الإنتاجية إذا ما اختلت أثمانها النسبية، وبالتالى لن تحدث عملية احلال للعناصر تبعاً لتغير أثمانها، بل تظل نسبة مساهمتها فى الناتج بلا تغيير إلا إذا تغيرت طريقة الإنتاج.

وعلى ذلك فإن الوضع الأمثل للإنتاج لا علاقة له بالتحليل الحدى السابق، ولا يرتبط البته باحلال عناصر الإنتاج تبعاً لتغير الاثمان، إذ يمكن أن تتغير العلاقات النسبة لاثمان العناصر الإنتاجية، وتظل طريقة الإنتاج هى

(١) دكتور عبد الفتاح قنديل، اقتصاديات التخطيط، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ، ص٧٥-١٩٧٦، نقلاً عن:

- J. Shupeter, Capitalism, Socialism, and Democracy, New York, 1942, p. 83.

الطريقة المثلى، فلا تتغير الكميات المستخدمة من هذه العناصر، ولا يحدث لها أى توجيه مختلف. وفى هذه الحالة نجد أن منحنى امكانيات الإنتاج يختلف عما سبق، إذ يتميز بانحناءات حادة أو انكسارات شديدة محدودة العدد، مما يجعل نقاط معدل الاحلال الحدى محدودة.

ثانياً: تقييم الأداء الاقتصادى الفردى:

يعتمد الأداء الاقتصادى الفردى على سيادة نموذج المنافسة الكاملة السابق عرضه، وعلى قدرة جهاز الثمن على تخصيص الموارد وتوزيع الدخول بكفاءة، وذلك على أساس توافر شرط أساسى هو سيادة سوق المنافسة الكاملة، وقدم ليون فراس وغيره طريقة الأداء الفردى فى معادلات رياضية، حيث كانت تسود الاقتصاد سوق المنافسة الكاملة وذلك بسيادة المشروعات الصغيرة (المارشالية نسبة إلى تحليل مارشال)، المملوكة ملكية فردية خاصة، خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وهو زمن تكامل وازدهار النظرية الاقتصادية الغربية. ورغم ظهور بواكير الاحتكار الذى يهدم كل الافتراضات التى تقوم عليها فكرة المنافسة الكاملة وقدرة جهاز الثمن على تخصيص الموارد والتوزيع بكفاءة فى القرن التاسع عشر إلا أنها كانت ظاهرة شاذة منبوذة يتم محاصرتها وتصحيح آثارها على المدى الطويل.

أما الآن فان العالم انتهى إلى الاحتكار واصبحت الأسواق تشوبها العناصر الاحتكارية فى كل مكان من العالم، بما يسقط الفروض التى قامت عليها النظرية الاقتصادية الغربية، بل قام مناخ عالمى يقوم على الاحتكار تسيطر عليه الشركات عابرة الجنسيات، ومن ثم سقط نموذج المنافسة الكاملة، وأصبحت السوق غير قادرة على القيام بوظائفها كما تصورتها النظرية الاقتصادية الغربية، وأصبحت الأثمان أثمان ادارية أكثر منها اقتصادية، أى غير مرتبطة بالتكلفة أو بأثمان عناصر الإنتاج، أو بالطلب على السلع أو عوامل الإنتاج. وانتهى النظام

الفردى الليبرالى إلى ازماته المتلاحقة، وأصبحت مشاكل البطالة والتضخم والركود فى تعمق مستمر، وظهرت جيوب الغنى الفاحش إلى جوار جيوب الفقر المدقع، وأصبخ العالم الفردى الليبرالى يعانى من أزمة اجتماعية خانقة تنعكس فى ظواهر العنف والتطرف الذى يكتسح كافة المجتمعات الفردية الليبرالية المتقدم منها والمتخلف[١]، سواء داخل كل دولة على حده، أو على مستوى العالم ككل. وبطبيعة الحال ليس لهذه الازمة من سبب إلا الفشل فى حل المشكلات الاقتصادية الناجمة عن عدم واقعية التحليل الاقتصادى الغربى، وخاصة النيوكلاسيكى منه، الذى ناقشنا جانباً منه فى تحليل كفاءة الإنتاج والتوزيع، هذا النوع من التحليل الذى انتهى أكبر المدافعين عنه - ساميلسون - إلى الحكم عليه بأنه عبارة عن حكايات رمزية لجأ إليها الاقتصاديين النيوكلاسيك لعرض وتوضيح ما يعتقدون أنه حقائق وهو على غير ذلك.[٢]

ومن ثم استطاع أخيراً العالم الاقتصادى الانجليزى بيرو سرافا أن يهدم الفكر النيوكلاسيكى من أساسه، وان يثبت انعدام منطقة العلمى وقيامه على تناقضات لا يمكن حلها فى كتابه الشهير «إنتاج السلع بواسطة السلع».[٣]

---

(١) المرجع السابق، نقلاً عن:

- J. M. Montiaz, Central Planning in Poland, Yale University Press, 1962, pp. 70-72.
- A. C. Chinag, Fundamental Methods of Mathematical Economics, Mc Graw - Hill, 1976, pp. 572-645.

(2) Paul Samuelson, "Parable and Realism in THEORY: The Surrogate Production Function", Review of Economic Studies, 1962, 29 (3), pp. 193-206.

(3) P. Sraffi, Production of Commodities by Means of Commedities, Cumbridge University Press, Cumbridge, 1960, pp. 81-88.

المبحث الثانى

الصراع الفكرى بين الكفاءة والعدالة فى تخصيص الموارد

مازال الفكر الاقتصادى الرأسمالى يموج بالصراع حول الكفاءة والعدالة فى تخصيص الموارد، وأيهما تكون له الأولوية على الآخر فى تخصيص الموارد. ويرى الغالبية من الفكر الرأسمالى أن العدالة نقيض الكفاءة، ولا يمكن جمعهما أو التوليف بينهما، كما يسلم هذا النوع من الفكر بأنه ما أن تسود سوق المنافسة الكاملة حتى يمكن لقوى السوق أن تقوم بتخصيص الموارد محققه أقصى كفاءة ممكنة، سواء كان هذا التخصيص بمناسبة الإنتاج أو الاستهلاك. ولقد رأينا فى المبحث السابق كيفية توزيع الموارد فى كلا المجالين بحيث يتم تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وذلك عندما تتحقق شروط الوضع الأمثل لباريتو، والذى يحقق أقصى رفاهية اجتماعية.

والوضع الأمثل لباريتو هو ذلك الوضع الذى لا يمكن فيه تحسين وضع أحد الأفراد إلا بالاساءة إلى وضع أحد الأفراد الآخرين. وهذا الوضع يتحقق تلقائياً عن طريق قوى السوق (اليد الخفية عند آدم سميث) عندما تسود سوق المنافسة الكاملة أو المنافسة الحرة، ومن ثم يتحقق أفضل تخصيص للموارد لتحقق أقصى رفاهية اجتماعية لأفراد المجتمع، وبالتالى يكون تدخل الحكومة غير مرغوب فيه، وخاصة تدخلها لاعادة توزيع الداخل وبالتالى اعادة تخصيص الموارد. ويتصور الاقتصاديين الرأسماليون أن هذا النوع من الاقتصاد بوصفه السابق يحقق أقصى كفاءة، وأن أى توجه إلى العدالة أو اعادة توزيع الدخل تصيب الأداء الاقتصادى بعدم الكفاءة، أى بالبعد عن التخصيص الأمثل للموارد الذى يتضمنه الوضع الأمثل لباريتو.[1]

(١) سوف نتناول فى هذا المبحث الفكر الاقتصادى الرأسمالى فى هذا الموضوع كما هو عند أصحابه دون تعليق، ولقد إعتمدنا على المراجع التالية وخاصة المراجع الأخيرة: =

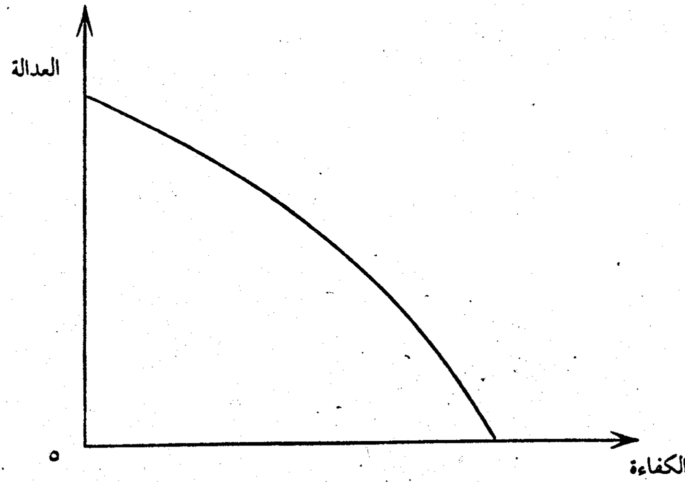
الكفاءة والعدالة:

إذا ما تصورنا أن هناك مجتمع يحتوى على فردين فقط، وليكن (أ)، (ب)، وكذلك نفترض أن (أ) يحصل على ١٠ برتقالات، بينما (ب) يحصل على ٢ برتقالة فقط، وهذا يبدوا وضعاً يجافى العدالة. فإذا ما تم تحويل ٤ برتقالة من (أ) إلى (ب) فإننا سوف نفقد برتقالة واحدة أثناء عملية التحويل، وبذلك سوف يكون نصيب (أ) ٦ برتقالات، ونصيب (ب) ٥ برتقالات. وهكذا تم تقليل عدم العدالة، إلا أن عدد البرتقال الذى يخص كلاهما أصبح ١١ برتقالة بدلاً من ١٢ برتقالة، وهو يعنى انخفاض مستوى الكفاءة.

والتناقض بين العدالة والكفاءة هو جوهر مناقشة السياسات العامة، فالحرص على تحقيق الكفاءة الاقتصادية كاملة يقتضى عدم النظر إلى العدالة مطلقاً، وترك قوى السوق تقوم بتوزيع وتخصيص الموارد بشكل مطلق دون أى تدخل من الدولة بسياساتها التى تقصد بها تحقيق بعض العدالة، ويصور هذا التناقض الرسم التالى (شكل رقم ١٥).

=

- دكتور دومينيك سلفاتور، نظرية إقتصاديات الوحدة، ترجمة الدكتور سعد الشيال، دار ماكجرو هيل للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، عام ١٩٧٤، ٣٤١-٣٥٠.
- J. M. Joshi, The Theory of Value Distribution and Welfre Economic, Vikas Publishing House, New Delhi, 1983, pp. 488-504.
- Richard E. Just, Darrell L. Hueth & Others, Applied Welfore Ecoonomics and Public Policy, Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs, N. J. 1982, pp. 15-97.
- Joseph E. Stiglitz, Economics of the Public Sector, W. W. Norton & Company, New York, 1988, pp. 90-115.



(شكل رقم ١٥)

وهناك تساؤلات يحمل كل منهما تياراً من الفكر. **الأول: هل من الضرورى عند تحقيق العدالة أن تتأثر الكفاءة بالانخفاض، وما هو حجم الجزء من الكفاءة الذى يضيع؟** وإذا كان تحقيق العدالة يتم من خلال الضريبة، فإن الأفراد المستقطع منهم الضريبة يقبلون على العمل أكثر للتعويض، ومن ثم لن تنخفض الكفاءة، فلماذا الاصرار على أن الاقتراب من العدالة يقلل من الكفاءة. يرى البعض أن الضريبة تدفع إلى عدم الرغبة فى العمل ومن ثم تنخفض الكفاءة، وهو أيضاً يكاد يكون إدعاء غير مبرر مثل الربط بين ضرورة انخفاض الكفاءة بالاقتراب من العدالة.

التساؤل الثانى: البعض يقرر أن العدالة مشكلة مركزية بعيدة عن تخصيص الموارد سواء للإنتاج أو الاستهلاك، ويستطيع المجتمع أن يقلل من وجود اللاعدالة فى الزمن الطويل عن طريق زيادة حجم الإنتاج. أو يرى أن الحل الأمثل لمساعدة الفقراء ليس الاهتمام بكيفية تقسيم الكعكة، ولكن بزيادة

حجمها بسرعة لكى يكون هناك نصيب أكبر لكل. وبالتالى **لماذا النظر إلى مشكلة العدالة كأنها مشكلة لتخصيص الموارد؟**

وفى الواقع أن تعظيم الكفاءة يتساوى مع تعظيم قيمة الدخل القومى، وأن أى برنامج حكومى يؤدى إلى تخفيض الدخل القومى فإنه يعمل ضد الكفاءة. والبرامج الحكومية التى تدعى تحقيق العدالة إنما تقوم على تحويل الموارد من فرد أكثر غنى إلى فرد آخر أكثر فقراً. مثال ذلك أن تقوم الحكومة بفرض ضريبة لاعانة الفقراء، ويستتبع ذلك أن الأفراد الذين أضيروا من الضريبة حتى لا ينخفض مستوى معيشتهم يقوموا بمزيد من العمل بشكل أطول واكفىء مما كانوا عليه فى الفترة السابقة، وهو ما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى عند قياسه بالطرق التقليدية، إلا أننا نعتقد أن الكفاءة سوف تتناقص.

ثم ما هو المقياس الذى يتم على أساسه تقييم الظرف المحيطة بحيث يمكن وجود اللاعدالة، فهذه المقاييس عادة ما تكون مضللة وغير دقيقة ولا يمكن تطبيقها. ولذلك فإن السياسات الحكومية التى تقوم عليها غالباً ما تنتهى إلى عكس ما أرادت، فقد يؤدى برنامج الحكومة الذى يهدف إلى تحقيق العدالة والاقتراب من المساواة إلى أن يجعل الغنى فى وضع أسوأ، وكذلك الفقير فى وضع أسوأ، ولا يصبح فى وضع أفضل إلا الطبقة الوسطى.

ولعل صياغة المقياس هام جداً، إذ هو الذى يكون الضاغط والمحدد للسياسة الاقتصادية فى هذا المجال ووكذلك المحدد لنوعيتها. والمعيار المتخذ منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً هو الرقم القياسى للفقر. وهو الذى يقيس دالة الأفراد الذى ينخفض دخلهم تحت ما يسمى خط الفقر (وهو المستوى من الدخل الذى يسمح باستهلاك ضروريات الغذاء الأساسى والمسكن... الخ عند مستوى الأثمان السائدة)، وهو ما لا يمكن تحديده بموضوعية.

وتبعاً لذلك فإن البرامج الحكومية فى هذا المجال يكون أمامها خيارات، الأول: هو تحريك الأفراد الذين هم تحت خط الفقر إلى مستوى من الدخل يعلو هذا المستوى. أما الثانى: فهو دفع دخول الفقراء جداً فقط لتتحسن أحوالهم، ولكن ليس لدفعهم فوق خط الفقر، بل وتترك الآخرين من الفقراء دون مساعدة. وهى غالباً ما تأخذ بالخيار الثانى (مجرد إغاثة الفقراء جدا) دون الخيار الأول. وذلك يرجع إلى أن الأرقام القياسية للفقر تحكمها أحكام قيميه وليست أحكام موضوعية، والاقتصاديين لا يقبلون الأحكام القيمية Normative ويعملون إبتداء من الأحكام الموضوعية Positive.

وعلى أى فإن أى برنامج حكومى يتضمن تغييرات فى مراكز الأفراد، ليصبحوا فى مركز أفضل، أو فى مركز أسوأ، فإذا كان البرنامج يجعل بعض الأفراد فى وضع أفضل دون أن يسىء إلى مركز الأفراد الآخرين، فإن هذا الوضع يعتبر تحسيناً للوضع الذى قرره باريتو، ويسمى تحسيناً لوضع باريتو Parito Improvement ومن ثم يصبح تخصيص الموارد فى هذه الحاله أفضل، ويسمى وضع كفىء لتخصيص الموارد Parito Effecient ، أو الوضع الأمثل لباريتو Parito Optimum.

وكمثال نفترض أن الحكومة تفكر فى بناء كوبرى لتسهيل المرور، فالذين يستخدمون القنطرة مستعدين لرفع رسوم للعبور تساهم فى بناء الكوبرى. وهذا العمل يمكن أن يحتوى على تحسينات لوضع باريتو Parito Improvement. ونقول تعبير (يمكن أن يحتوى) على تحسينات تجعل مراكز بعض الأفراد أفضل، إلا أنه قد يحتوى على ما يحقق أثر عكسى على الآخرين، أى يسوء مركزهم. مثال ذلك أصحاب المحلات الذين سوف تقل مبيعاتهم، إذا كان الكوبرى قد حول المرور بعيداً عنهم، أو أولئك السكان الذين سوف يعانون من ضوضاء المرور، أو يعانون من الظلال وحجب الشمس والرؤية، وفقدان

جمال المكان. كما كان قبل بناء الكوبرى، وكل هؤلاء يسوء مركزهم ببناء الكوبرى.

وكذلك على نحو آخر، فى فترة الصيف، وفترة الزحام تتراكم السيارات أمام اكشاك دفع الرسوم لتأخذ وقت طويل، فالأفراد تفضل دفع أثمان أعلى من الرسوم حتى لا تنتظر كثيراً، وهؤلاء فى وضع أفضل – تحسين لوضع باريتو – أما الأفراد الآخرين الذين لا يهمهم الوقت – كما لو كانوا لا يقومون بعمل فلا يهمهم الوقت – فان وضعهم يتسوأ بعد دفع الرسوم.

وفى الواقع أن عمل واحد لا يكفى لاحداث تغييرات تؤدى إلى تحسين وضع باريتو بالنسبة للأفراد، ولكن لابد حزمه من الأجراءات Packages، ومن التغييرات معاً هى التى تؤدى إلى تحسين وضع باريتو. فمثلاً تخفيض التعريفة على الصلب لا تكفى، إذ أن منتجى الصلب سوف يسوء مركزهم، ولكن فرض ضريبة على الدخل بالتدريج إلى جوار تخفيض التعريفة، لاعانة منتجى الصلب الذين يتسوء مركزهم يمكن أن يحسن مركز الجميع، ونصل إلى وضع أفضل لباريتو.

الوضع الأمثل لباريتو فى ظل الفردية:

تؤخذ الفردية بمفهومين **الأول**: هو الاهتمام برفاهية كل فرد على حده، وليس التحسن الذى يحدث لكل الأفراد أو لعدة أفراد، ذلك أن الفردية لا تهتم بالتساوى أو عدم التساوى بين الأفراد. ومن ثم فإن التغيير الذى ينتهى إلى أن يكون الغنى فى وضع أفضل مما كان عليه، دون أى أثر على الفقير يعتبر وضع أفضل لباريتو، ويعتبر من أوضاع الكفاءة لباريتو، Parito Efficancy. وهناك من يعتبر أن زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء على النحو السابق، وضع غير مرغوب فيه، لاعتقادهم أن ذلك يدفع إلى التوتر الاجتماعى. إلا أن هذا الوضع

الأخير ليس محل اعتبار عند باريتو. وفى كثير من الدول (خاصة الدول المتخلفة تقوم بزيادة نمو الدخل القومى ليصبح غالبية الأفراد فى وضع أفضل، إلا أن دخول الأغنياء تزداد بمعدل أكبر من معدل زيادة دخول الفقراء، إلا أن ذلك يكون وضع من أوضاع الكفاءة عند باريتو Parito Optimum.

أما المفهوم الثانى: فهو يرتبط ويقوم على المبدأ الأساسى للفردية الرأسمالية سيادة المستهلك، الذى يعنى أن الفرد هو الحكم الوحيد الذى يستطيع تقدير حاجاته ورغباته إبتداء من مصلحته، وبالتالى فإن تخصيص الموارد يتم بناء على رغباته.

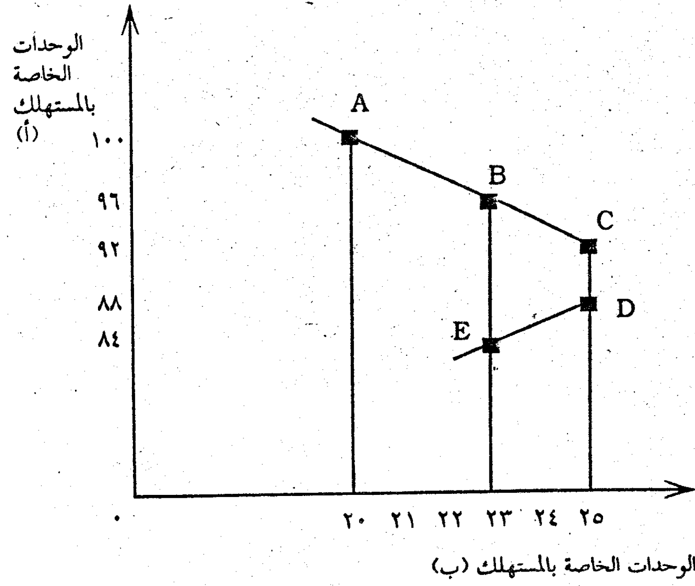
ويقابل مبدأ سيادة المستهلك فى طغيانه ما يسمى بالابوية الرشيدة Rational Paternlism، وغالبية الأمريكيين يعتقدون فى المبدأ الأول سيادة المستهلك المطلقة، أما الوجه الآخر الذى يفرض بعض القيود، وهو العقلانية الأبوية أو الرعاية الأبوية. وترجع إلى أن الأبوين يعتقدان أنهم دائماً يعرفون ما هو الأفضل فى مصلحة الأبناء، ذلك أنهم يعتقدون - وهو حقيقى - أن الأبناء قصيرى النظر لا يأخذون فى اعتبارهم نتائج تتابع الاحداث عبر فترة من الزمن، فإهتمامهم بالفترة القصيرة، واهتمامهم بما فيها من سرور وهناء سريع، دون النظر إلى التكاليف أو العائد على المدى الطويل، فضلاً عن أن نظرتهم الكلية قاصرة. فقد يفضل الحدث أن يذهب إلى الصور المتحركة بدلاً من الاستعداد لامتحان فى الاقتصاد. أو ينصرف عن المدرسة نهائياً للحصول على دخل من عمل تافه لكى يتمكن من شراء سيارة (طبعاً فى الولايات المتحدة). وبذلك يعرضون حياتهم ومستقبلهم البعيد للخطر.

وفى مقابل ذلك لابد من الرعاية الأبوية Paternalism، وهى العمل الذى تمارسه الحكومة بالنسبة للأفراد والجماعات والمشروعات، وبالتالى فإن نشاط الحكومة وبرامجها المختلفة تقوم على هذا الشعور بالأبوية والتدخل لتعديل

تخصيص الموارد بالشكل الذى يحقق المنفعة العامة للكافة منها. وإن كان هناك اعتراض بأنه يجب أن تقوم برامج الحكومة على الفردية، وأن لا تفرق فى وقوع الأثر بين فرد وآخر أو مجموعة ومجموعة أخرى، أو مشروع وآخر، وأن تتم صياغة البرامج وتخصيص الموارد إبتداء من تصورات الأفراد عن كيفية الاستفادة من البرنامج.

توزيع الدخل فى اطار التحليل الحدى لتحقيق الوضع الأمثل لباريتو:

حتى نرى طبيعة الانتقال إلى وضع أفضل نعود إلى المثال المبسط السابق لكل من (أ)، (ب). نفترض أن (أ) لديه ١٠٠ برتقالة، (ب) لديه ٢٠ برتقالة فقط كما توضحه النقطة (A) فى الرسم التالى (شكل رقم ١٦). وسوف نحول

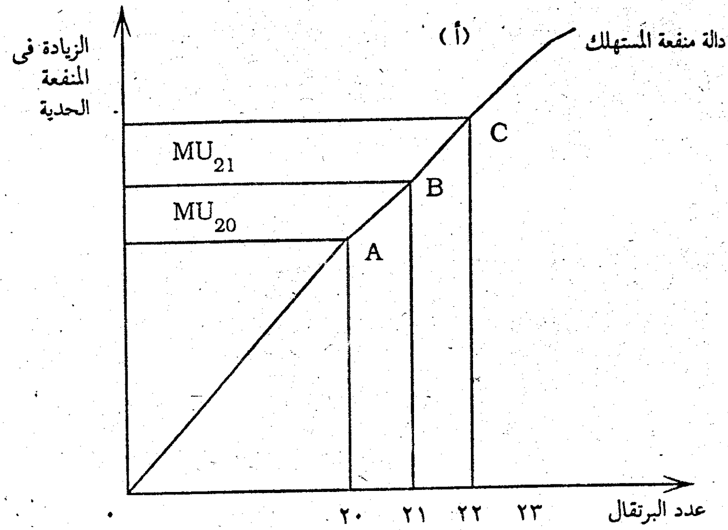


(شكل رقم ١٦)

بعض البرتقال من (أ) إلى (ب)، وبالتالى سوف نفقد بعض البرتقال عند التحويل (كأثر لانخفاض الكفاءة)، فإذا حولنا ٤ برتقالات من (أ) إلى (ب) فإن الآخير لن يحصل إلا على ٣ برتقالات فقط، النقطة (B)، أما إذا حولنا إلى (ب) ثمان برتقالات فإنه لن يحصل إلا على ٥ برتقالات النقطة (C)، ونفس الحال عند النقطة (D) لن يحصل (ب) إلا على ٥ برتقالات، مع نقصان (أ) بمقدار ١٢ برتقالة. بل أن تخفيض نصيب (أ) بمقدار ١٦ برتقالة فان (ب) لن يحصل إلى على ٣ برتقالات فقط النقطة (E)، أى يكون الوضع بالنسبة له أسوء من وضعه عند النقطة (C).

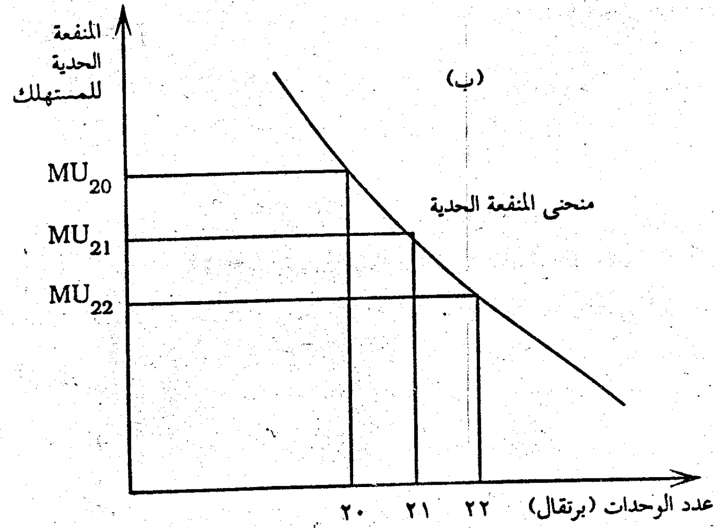
وعلى ذلك فإن أفضل وضع يحصل عليه (ب) عند النقطة (C) حيث يتحسن مركزه إلى أقصى ما يمكن، إلا أن مركز (أ) سوف يكون أسوء مما كان عليه، ويعتبر كل من الوضع (E)، (D) من أوضاع عدم الكفاءة لباريتو، ذلك أن مركز (ب) لن يتغير من الوضع (C) إلى (D) (حصل على ٢٥ برتقاله فى كلا الوضعين) لكن مركز (أ) فى الوضع (D) يصبح أكثر سوءً من الوضع (C) حيث بدلاً من خسارة ٨ برتقالات سوف يخسر ١٢ برتقالة فى الوضع (D) دون أى تحسن لوضع (ب). أما الوضع (E) فإنه وضع لعدم الكفاءة بشكل مطلق إذ يتسوء مركز كل من (أ) ومركز (ب) معاً.

وإذا انتقلنا إلى التحليل بالمنفعة الحدية (والكلية)، فإن حصول أى فرد على مزيد من السلع يزيد من منفعته الكلية، فكلما زاد عدد البرتقال الذى يحصل عليه (أ) أو (ب) كلما زادت منفعته الكلية، وهكذا فإن العلاقة بين المنفعة الكلية وعدد البرتقال علاقة طردية وتسمى بدالة المنفعة Utility Function، ويمكن تصويرها كما فى الرسم التالى (شكل رقم ١٧/أ).



(شكل رقم ١٧/أ)

إلا أن المنفعة التى يحصل عليها الفرد من كل وحدة إضافية، برتقالة إضافية تكون أقل من المنفعة التى حصل عليها من الوحدة السابقة، أى أن المنفعة التى يحصل عليها (ب) من حصول على البرتقالة ٢١ تكون أقل من المنفعة التى حصل عليها من البرتقالة ٢٠، وكذلك المنفعة التى حصل عليها من البرتقالة الاضافية ٢٢ تكون أقل من المنفعة التى حصل عليها من البرتقالة ٢١ السابقة، وتسمى المنفعة الاضافية بالمنفعة الحدية Marginal utility، أى (م ح) أو (MU). وهذه المنفعة متناقصة بزيادة عدد السلع التى يحصل عليها الفرد، ومن ثم فإن العلاقة بين المنفعة الحدية والسلع المستهلكة نعبر عنها دالة متناقصة، وهى تعكس أو توضح مبدأ تناقص المنفعة الحدية Diminshing Marginal utility. ويوضحها الرسم التالى (شكل رقم ١٨/ب).



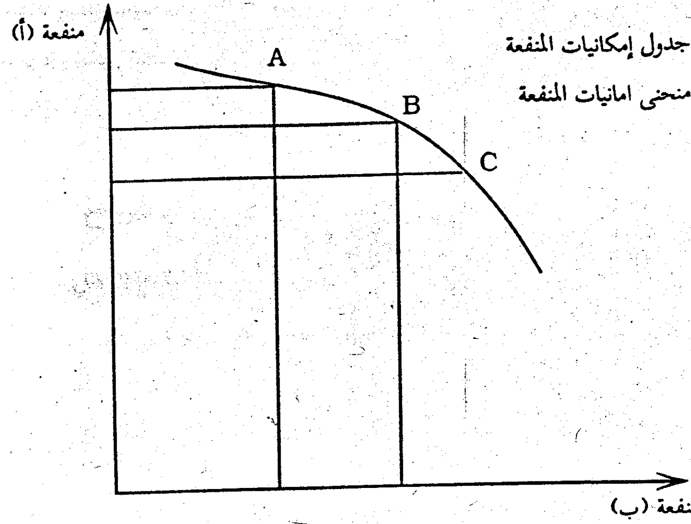
(شكل رقم ١٨/ب)

وهذا المبدأ الأخير يفرض الاهتمام بالمنفعة الاضافية التى نحصل عليها إذا ما تم نقل وحدة واحدة من الموارد من مجال استخدام إلى مجال آخر للاستخدام. وفى الحالة السابقة عندما نأخذ وحدة من البرتقال من (أ) فإن منفعته الكلية تتناقص بمقدار المنفعة الحدية الاضافية للوحدة ١٠٠، وعندما ندفعها للآخر (ب) فإن منفعته الكلية تتزايد بمقدار المنفعة الحدية الاضافية للوحدة ٢١. إلا أن المنفعة الحدية للوحدة ١٠٠ التى يخسرها (أ) تكون أقل بكثير من المنفعة الحدية التى يكسبها (ب) إذ تساوى المنفعة الحدية للوحدة ٢١. ومعنى ذلك أن محصلة المنافع الكلية تكون أكبر على مستوى الفردين (أ)، (ب). وكلما زادت الوحدات المأخوذة من (أ) تناقصت منفعة الكلية بمعدل متزايد، إذ أن كل وحدة تكون منفعتها أكبر من سابقتها، أى الوحدة ٩٩ (الثانية) منفعتها أكبر من

منفعـة الوحـدة ١٠٠ ، ثم منفعـة الوحـدة ٩٨ أكبـر من منفعـة الوحـدة ٩٩ وهكذا.

أما الفرد (ب) فإنه بتحويل وحدات من البرتقال إليه تزيد منفعته الكلية بمقدار المنفعة الحدية للسلعة المضافة، أى الوحدة ٢١ ، وكذلك تزيد منفعته الكلية باضافة الوحدة ٢٢ ، إلا أن منفعة الوحدة الأخيرة ٢٢ تكون أقل من منفعة الوحدة السابقة ٢١ ، ونفس الحال بالنسبة لاضافة الوحدة ٢٣ تكون منفعتها أقل من الوحدة ٢٢ . ويعنى ذلك أن المستهلك (ب) يحصل على مزيد من المنافع بزيادة عدد الوحدات المحولة له، ولكن هذه المنافع تزيد بمعدل متناقص.

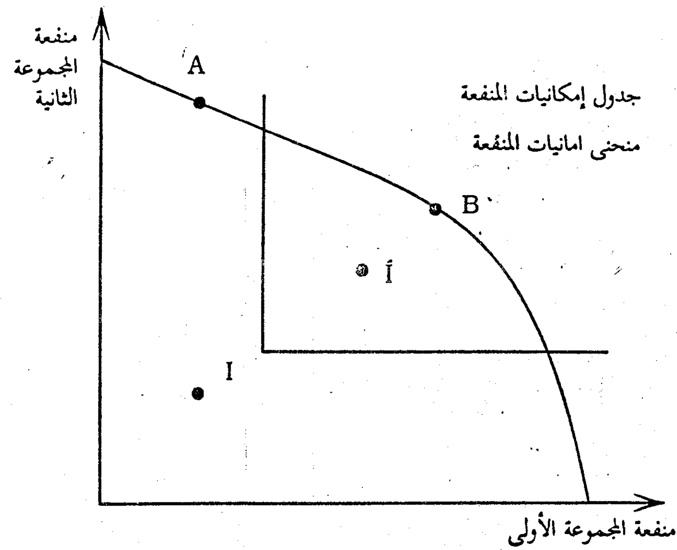
وانحدار دالة المنفعة يمكن قياسه بنسبة التغير فى المنفعة إلى التغير فى الوحدات، أى التغير فى المحور الرأسى على التغير فى المحور الأفقى، ومن الواضح أن انحدار المنحنى (BC) أقل منه عند (AB) فى الرسم السابق (شكل رقم ١٧/أ) وتناقص منفعة (أ) وتزايد منفعة (ب) بمقدار وحدة حدية لكل منهما يمكن وصفه بما يسمى جدول إمكانيات الإنتاج (أو منحنى امكانيات الإنتاج) فى الرسم التالى (شكل رقم ١٩)، والذى يتضح منه أن خسارة (أ) الحدية أقل بكثير من مكسب (ب) الحدية، حيث أن مقابل الزاوية (B) خسارة (أ) الحدى أقل بكثير من مجاور الزاوية (B) مكسب (ب) الحدى. ويتناقص هذا المكسب فى الوحدة الثانية التى يحصل عليها (ب) من (أ) حيث مقابل الزاوية (C) خسارة (أ) تكون أكبر، بينما مكسب (ب) مجاور الزاوية (C) يظل كبيراً. ومع ذلك تظل خسارة (أ) الحدية أقل من مكسب (ب) الحدى، مما يجعل المحصلة زيادة المنافع الكلية لكلا الاثنين من تحويل وحدة أو وحدتين من البرتقال من (أ) إلى (ب).



(شكل رقم ١٩)

الوضع الأمثل لباريتو وجدول امكانيات المنفعة:

ومما سبق يتضح أن الحكومة تستطيع من خلال تخصيصها للموارد أن تحقق أقصى منافع ممكنه عن طريق تحويلها للموارد من استخدام إلى آخر، أى أن تصل إلى أقصى كفاءة ممكنة من تخصيصها للموارد أو من اعادة تخصيصها. ويمكن من خلال منحنى امكانيات المنفعة (جدول إمكانيات المنفعة) أن تصل إلى الوضع الأمثل لباريتو، وهو الوضع الذى تكون فيه الموارد مخصصة بأقصى كفاءة ممكنة. ويمكن رسم هذا المنحنى على النحو التالى (شكل رقم ٢٠)، الذى يبين ما إذا كانت الموارد مخصصة أفضل تخصيص يؤدى إلى أقصى كفاءة ممكنة - تبعاً للوضع الأمثل لباريتو أم لا. وما إذا كان يمكن أن يتم تحسين تلك الأوضاع التى لا تتسم بأن تكون الوضع الأمثل.



(شكل رقم ٢٠)

كل نقطة على منحنى إمكانيات المنفعة مثل النقطة (A) أو النقطة (B) تعبر عن وضع من أوضاع الكفاءة، أى الوضع الأمثل لباريتو، أى التى يتم فيها تخصيص الموارد أكفىء تخصيص ممكن، وتحقق أقصى كفاءة ممكنة، أما الأوضاع الأخرى داخل منحنى امكانيات المنفعة، فإنها ليست من أوضاع الكفاءة لباريتو، إلا أنه يمكن أن تقترب من الوضع الأمثل مثلما وضع النقطة (I) الذى يتسم بعدم الكفاءة، والذى يقترب من وضع الكفاءة، أى من الوضع الأمثل لباريتو عندما ينتقل إلى (Í). وبطبيعة الحال فإن البرامج الحكومية كل هدفها هو الانتقال بتخصيص الموارد إلى منحنى إمكانيات المنفعة مثل (A)، (B)، أو الاقتراب بها من الكفاءة مثل نقل الوضع (I) إلى الوضع (Í).

ولعل المثال العملي على ذلك هو ما كان يعتقده الرئيس ريجان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد كان يعتقد أن تخفيض الضريبة عام ١٩٨١، وكذلك الاصلاح الضريبي عام ١٩٨٦ سوف ينقل الأفراد فى المجتمع الأمريكى من الوضع (I) إلى الوضع (أ). فالدخل الذى سوف يحصل عليه الأفراد بمقدار انخفاض الضريبة سوف يؤدى إلى تحسين وضع الكافة دون أن يسوء مركز أحد، ومن ثم يقترب الاقتصاد الأمريكى كافة من الوضع الأمثل لباريتو المحقق لاقصى كفاءة ممكنة. والآن ينتقل الجدل إلى نظام التأمين الاجتماعى الحالي أو القادم، وهل يقع على منحنى إمكانيات المنفعة مثل الشكل (A) إلى (B)، وما أثر التغير على رفاهية الجيل الحالى والجيل القادم.

من الواضح أن باريتو لم يعطينا معياراً لترتيب النقاط التى تقع على منحنى امكانيات المنفعة، أو تلك التى تقع تحت هذا المنحنى، فليس هناك ما يقول إن الوضع (A) أفضل من الوضع (B) أو العكس ولا كيف يمكن أن نحرك الوضع (I) ليصبح الوضع (أ) أو ليصبح الوضع (A) أو (ب). كل ما نعرفه أن (A)، (B) وضع أمثل لتوزيع الموارد، ولكن (I) ليس وضع أمثل. وهناك تغييرات يمكن أن تحدث بالنسبة للوضع (I) ويتحقق منه استفادة بعض الأفراد دون أن يخسر الأفراد الآخرين، وهكذا يقترب هذا الوضع (I) من الوضع الأمثل لباريتو، ولكن ليس أكثر من ذلك.

الوضع الأمثل لباريتو ومبدأ التعويض Compensation:

عملياً التعويض يعتبر حالة نادرة، مثال ذلك تعويض أولئك السكان الذين أضيروا نتيجة بناء مطار بالقرب منهم، أو تعويض أولئك الذين إنخفضت قيمة ممتلكاتهم. والمعيار المناسب للتقييم هو ما إذا كانت قيمة الوحدة النقدية قد تغيرت من جراء السياسة الاقتصادية أو الفعل الاقتصادى، فبالنسبة للذين استفادوا يزيد ما قيمته دولار، أما الذين خسروا فإن ما قيمته دولار تتناقص، وعلى الرابحين أن يعوضوا الخاسرين.

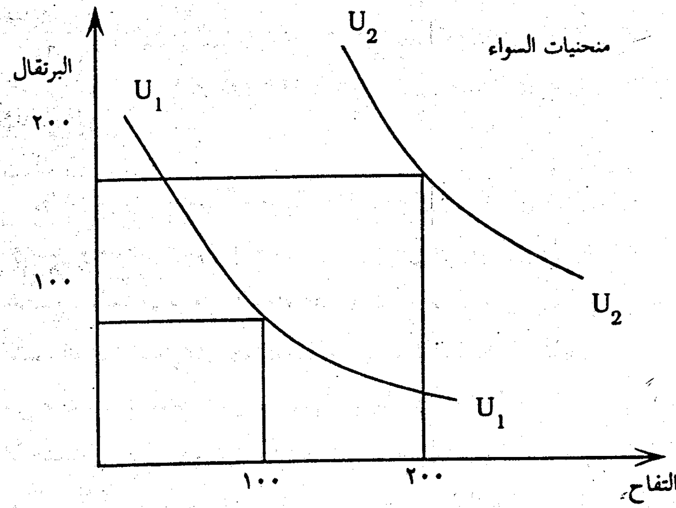
ومبدأ التعويض منتقد تماماً فى حالة ما يكون لهذا التعويض آثاراً توزيعية، وفى الغالب ما يكون للتعويض آثار توزيعية، كما أنه منتقد من ناحية عدم توافر المقاييس الموضوعية العادلة التى تقيس حجم الخسارة أو حجم الكسب. ويرى البعض أنه فى حالة زيادة العدد الكلى للبرتقال فإنه لا محل لاعادة التوزيع من (أ) إلى (ب) كما فى المثال السابق، وأى تغير يدفع ١٢٠ برتقالة إلى (أ)، ١٠ برتقالات إلى (ب) يصبح مرغوباً فيه، إذ أن كلا من (أ)، (ب) قد تحسن مركزهما. أماعندما لا يكون هناك أى زيادة كلية فى كمية البرتقال، فإن أى تغيير يستلزم أن يعوض (أ)، (ب)، وإلا فانه لا يمكن القول أن هناك تغيير.

فمثلاً فى حالة اقامة حديقة، فإن السكان المجاورين سوف يستفيدوا من النظرة الجمالية للحديقة، فإذا ما تم حساب هذه الميزة وتقييمها، وقام كل فرد بدفع مقابل للميزة التى حصل عليها، فإن ذلك يعتبر تحسين من تحسينات للوضع الأمثل لباريتو، أما إذا فرضت ضريبة عامة على الأفراد المجاورين للحديقة، فإن هذا الوضع لن يكون من تحسينات وضع باريتو، لأن هناك إختلافات فى الاستفادة من الحديقة، فهناك من يستفيد أكبر، وهناك من يستفيد أقل، وهناك من لا يستفيد، ومن ثم فإن الضريبة العامة على كافة السكان المجاورين سوف تجعل هناك بعض السكان فى وضع أسوأ بعد دفع الضريبة، وهم الذين لا يستفيدون أو يستفيدوا أقل.

منحنى السواء الاجتماعى وتوزيع الدخل:

مما سبق يتضح أن مبدأ باريتو لم يستطيع أن يفرق بين الانشاءات أو الأعمال التى تجعل بعض الأفراد فى وضع أفضل، بينما هناك أفراد آخرين فى وضع أسوأ. وبالنسبة للتغيرات فى توزيع الدخل، كيف يمكن أن نقيم المكاسب للذين كسبوا، وكيف نقيم المغارم للذين خسروا؟

الأداة الأساسية التى يستخدمها الاقتصاديون فى هذا المال عند تحليل أثر التغير الذى يؤدى إلى تغير المنفعة أو الاشباع هى منحنى السواء. فإذا كان هناك فرد يختار بين مجموعات تختلف محتوياتها من البرتقال والتفاح، فإن الفرد يفضل تلك المجموعات التى تحتوى على مزيد من التفاح ومزيد من البرتقال. ولذلك فهو يقارن المجموعات المختلفة التى يحتوى بعضها على مزيد من التفاح وقليل من البرتقال، أو على العكس مزيد من البرتقال وقليل من التفاح، ويختار تلك التى تحقق له أقصى اشباع. ومنحنيات السواء تحدد مستويات مختلفة من الاشباع، وكل منها يحتوى على العديد من التوليفات بن البرتقال والتفاح، إلا أن كل منحنى سواء يعطى نفس مستوى الاشباع أو المنفعة، وان أشارت كل نقطة عليه إلى توليف مختلف بين البرتقال والتفاح (أى مزيد من أحدهما، قليل من الآخر أو العكس)، إلا أن كل نقطة على منحنى السواء تحمل نفس مستوى الاشباع أو نفس مستوى المنفعة. كما يوضحها الرسم التالى (شكل رقم ٢١).



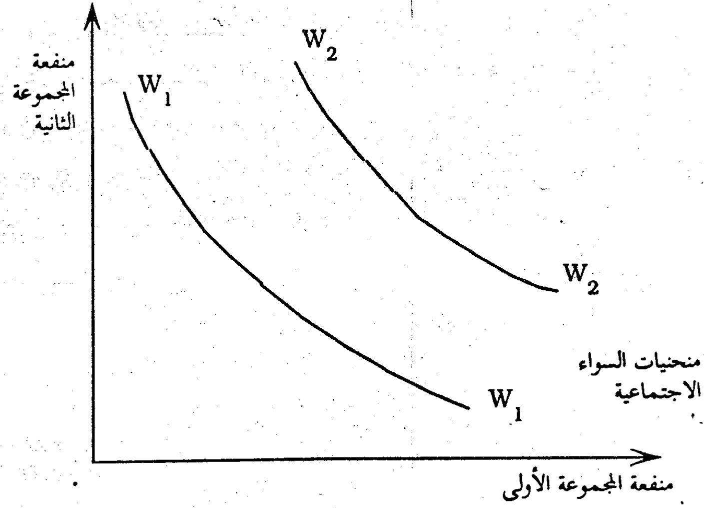
(شكل رقم ٢١)

ومنحنى السـواء الأول (U_1) يحتوى لمدة توفيقات بين البرتقال والتفاح الذى يعطى كل منها نفس مستوى المنفعة (الاشباع)، وليكن أحد هذه التوليفات المختارة تحتوى على ١٠٠ وحدة برتقال، ١٠٠ وحدة تفاح.. أما منحنى السواء الثانى (U_2) فهو أيضاً يحتوى على عدة توليفات بين التفاح والبرتقال كل منها يعطى نفس المنفعة (الاشباع)، وليكن أحد هذه التوليفات ٢٠٠ وحدة برتقال، ٢٠٠ وحدة تفاح. ومن الواضح أن منحنى السواء الأخير (U_2) يحتوى على مستوى المنفعة (الاشباع) أعلى من الذى يتضمنه منحنى السواء الأول (U_1)..

والتحليل بمنحنيات السواء يسمح لنا بأن نتجاهل مقياس المنفعة، وأن لا نبذل تفكيراً فى البحث عن هذا المقياس للمنفعة (الاشباع)، وكل ما أصبح يعنينا هو مستوى منحنى السواء، فإذا كان الفرد على منحنى سواء أعلى (بعيداً عن نقطة الأصل) كان مستوى المنفعة التى يحصل عليها أكبر، أما وجوده على منحنى سواء أقرب إلى نقطة الأصل (منخفض) فإن هذا يعنى أنه يحصل على منفعة أقل.

وابتداء من منحنى السواء الفردى يمكن أن نحصل على منحنى سواء المجتمع أو منحنى السواء الاجتماعى، وبالتالى يمكن الوصول إلى دالة رفاهية المجتمع. فكما أن منحنى السواء الفردى يدلنا على مستوى المنافع التى يحصل عليها الفرد (السلع التى يستهلكها) أى مستوى رفاهيته، فان رفاهية المجتمع هى مجموع المنافع التى يحصل عليها أفراده، وبذلك فان منحنى السواء الاجتماعى يعطينا مستوى المنافع التى يحصل عليها أفراده على إختلافهم. ومنحنيات السواء الاجتماعية تعطينا طريقة مناسبة للتفكير فى أنواع التغيرات التى يواجها المجتمع والتى يكون البعض منها أفضل والبعض منها أسوأ.

والمجتمع يكون فى وضع أفضل إذا ما أدى التغيير إلى أن يصبح كل فرد فى وضع أفضل، وهو ما يطابق مبدأ باريتو. ويوضح الرسم التالى (شكل رقم ...) كل التوليفات الخاصة بمنافع المجموعة (1) ومنافع المجموعة (2)، حيث يقوم المجتمع بزيادة منافع أحدهما وانقاص منافع الأخرى، أو العكس خفض منافع الأولى لرفع منافع الثانية، وبطبيعة الحال مستوى منفعة المجتمع على منحنى السواء الاجتماعى الثانى الأبعد عن نقطة الأصل يكون أكبر من مستوى المنفعة الذى يحققه W_2 منحنى السواء الاجتماعى (W_1) .



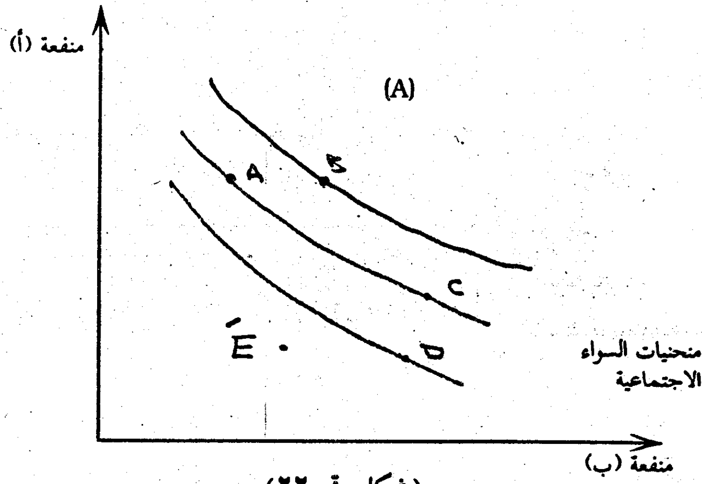
(شكل رقم ٢١)

وهناك علاقة أكيدة وبسيطة بين دالات المنفعة ومنحنيات السواء، فالأخيرة تتحدد عن طريق التوليفات المختلفة بين السلع لتغطى مستويات متساوية من المنفعة للفرد على كل منحنى سواء، ودالة المنفعة لها نفس القيمة والدور. ونفس العلاقة

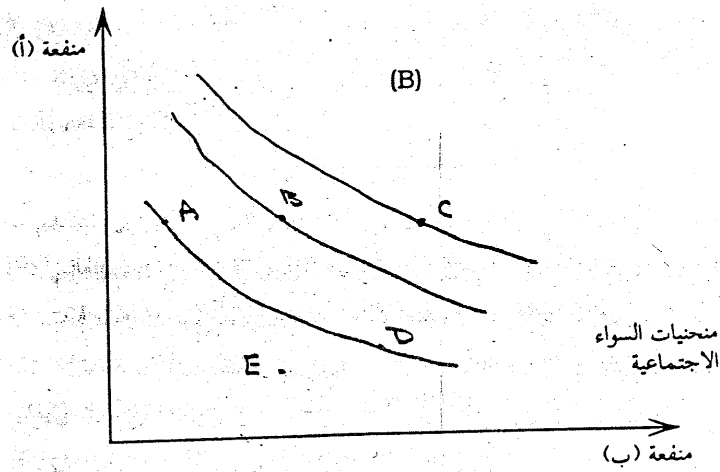
موجودة بين منحنيات السواء الاجتماعية ودالات الرفاهية الاجتماعية، ذلك أن منحنى السواء الاجتماعى إنما يتحدد نتيجة التأليف بين المنافع التى تحددها منحنيات السواء الفردية، أو مجموعة من الأفراد الذين يحصلون على مستوى واحد من الرفاهية الاجتماعية. ودالة الرفاهية الاجتماعية تحمل نفس المعنى والقيمة. ودالة الرفاهية تعطينا قاعدة لترتيب تخصيص الموارد، وليس مثل مبدأ باريتو الذى لا نستطيع من خلاله إلا أن نقول إن هذا الوضع أفضل من الآخر. إلا أن المشكلة هى كيف يمكن تحديد دالة الرفاهية الإجتماعية.

الاختيار الاجتماعي:

سوف تقوم الآن بتقديم الأدوات الأساسية لصياغة دالة الرفاهية الاجتماعية. وفى البداية نحدد البدائل (الفرص البديلة) المطروحة على المجتمع، أى وضع البدائل المختلفة المتاحة للمجتمع، وذلك بتحديد مستويات المنفعة التى يحصل عليها أفراد المجتمع من كل بديل أو فرصة بديلة متاحة، وهو ما يوضحه منحنيات السواء الاجتماعية فى الرسم التالى (شكل رقم ٢٢).



(شكل رقم ٢٢)



(شكل رقم ٢٣)

كل نقطة على منحنيات السواء الاجتماعية السابقة فى الرسم الأول (A) تصف مستوى المنفعة الاجتماعية (الاشباع الاجتماعى) لأفراد المجتمع (بافتراض أنهما فقط أ، ب). وهذه الطريقة (أى طريقة منحنيات السواء الاجتماعية) تحدد لنا البدائل التى يمكن إختيارها لأحداث التغييرات المنشودة إلى الأفضل والتى يتبعها تخصيص الموارد، وذلك بعد عزل النقاط التى لا تشكل وضعاً أمثل حسب شروط باريتو، وهى النقاط (D)، (E). وأفضل هذه العروض التى تحملها البدائل (C ،A ،B) هى البديل الذى يؤدى إلى تحسين وضع فرد، دون أن يسوء من وضع أى فرد آخر. وعلى ذلك باختبار هذه العروض البديلة على منحنيات السواء الاجتماعية، نجد أن أفضلها هو الوضع الذى تحدده النقطة (B). أولاً لأنها تقع على أعلى منحنى سواء إجتماعى، ومن ثم تتضمن أعلى مستوى من المنافع من النقاط الأخرى على منحنيات السواء الاجتماعى الأدنى. فضلاً عن أن التحرك من (B) إلى (C) يجعل

خسائر (أ) تتجاوز مكاسب (ب)، مما يعنى نقص رفاهية المجتمع. وكذلك التحرك من (B) إلى (A) تجعل خسائر (ب) أكثر من مكاسب (أ)، وهو أيضاً يعنى نقصا فى رفاهية المجتمع.

ومنحنيات السواء الاجتماعية تمدنا بطريقة مناسبة لترتيب الخيارات الاجتماعية. والواقع أن السلطات الحكومية لا تقوم بصياغة جداول السواء الاجتماعية، ولا دالات الرفاهية الاجتماعية، ولكنها تحاول أن تتحقق من آثار البرنامج الحكومى على مجموعات من السكان، وهذه الآثار تتلخص فى مدى تحقيق العدالة وتحقيق الكفاءة. ويتم اختيار البديل الذى يحقق توجه المجتمع، إلى العدالة أم إلى الكفاءة، أم إلى أيهما أكثر. وعلى ذلك فإن منحنيات السواء الاجتماعية لا تقدم أكثر من أن تعكس توجه المجتمع.

وعندما يتوجه المجتمع إلى العدالة، فإنه لا يهمه ما يحصل عليه (أ) أو (ب)، حتى ولو كان نصيب (أ) ٧٠ وحدة، ونصيب (ب) وحدة واحدة، ذلك أن فقر (ب) سوف يتحمله (أ)، وأى تضحية يتحملها (أ) سوف تكون مقبولة من المجتمع.

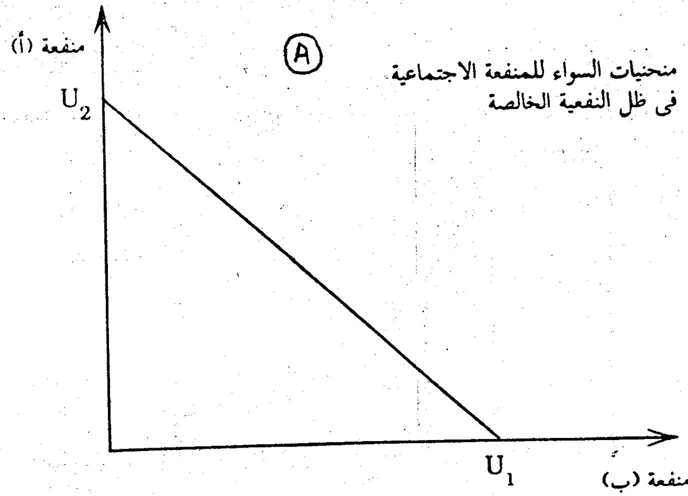
أما البديل الثانى، عندما يكون المجتمع حريصاً على الكفاءة ولا يهتم بالعدالة، فإنه من الطبيعى أن لا يكون هناك أى تعويض، أو اعادة للتوزيع بين (أ)، (ب)، أياً كان الفارق بين ما يحصل عليه كل منهما، فالذى يهم المجتمع فى هذه الحالة أن لا تضيع وحدة واحدة من الدخل بمناسبة إعادة التوزيع، أى تحقيق الكفاءة كاملة.

ويدعم هذا الاتجاه الأخير ويؤكد صحته فكرة النفعية التى قدمها جيرمى بنتام Jeremy Bentham منذ منتصف القرن التاسع عشر، ويقوم عليها الاقتصاد الرأسمالى، وجوهرها أن الرفاهية الاجتماعية ما هى إلا مجموع منافع الأفراد التى يقدرونها أفضل تقدير دون غيرهم (أى دون تدخل من الحكومة)،

والتى توفرها لهم دخولهم التى حصلوا عليها بقدر مساهمتهم فى عمليات الإنتاج. ومن ثم فإن دالة الرفاهية الاجتماعية (W) فى مجتمعنا المفترض من شخصين يمكن التعبير عنها على النحو:

$$W = U_1 + U_2$$

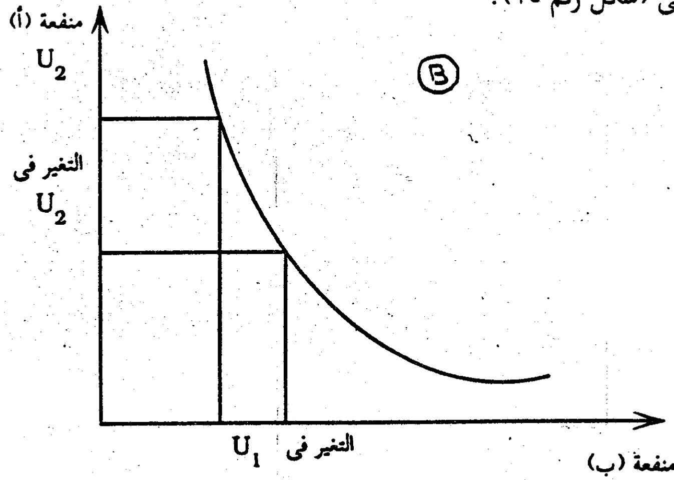
وفى إطار هذا الفكر النفعى الخالص، فإن المجتمع عندما يدفع بقليل من المنفعة إلى الأفراد الفقراء، فإن ذلك يكون من أجل دفع منفعة مساوية للأفراد الأغنياء، ذلك أن التغيير الذى يرغب فيه المجتمع (فيه فردين مثلاً) لا يعتمد على مستوى المنفعة لكلاهما، وإلا لماذا يكون منحنى السواء الاجتماعى عبارة عن خط ذو انحدار ناقص واحد. فالمجتمع يرغب فى دفع وحدة واحدة من المنفعة للفرد (1) ليحصل الفرد الثانى (2) على وحدة واحدة من المنفعة كما هو موضح فى الرسم التالى (شكل رقم A٨٧)، ذلك أن التغيير بين الفردين (أو المجموعتين) لا يعتمد على أى دخول أخرى لأفراد آخرين فى المجتمع.



(شكل رقم ٢٤)

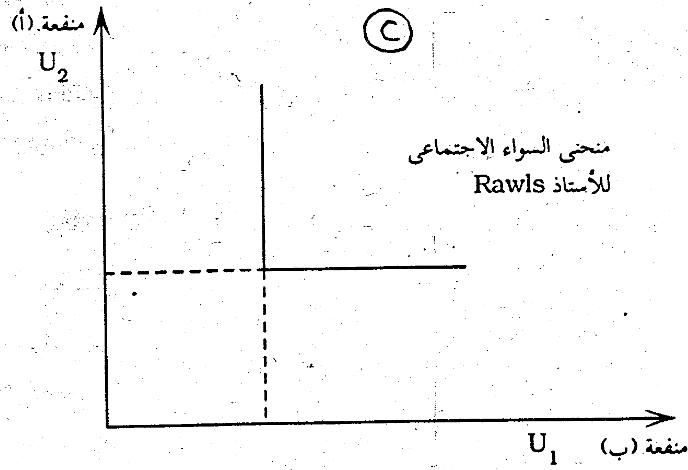
ويجب أن نؤكد أنه مع دالة منفعة الرفاهية الاجتماعية على النحو السابق (فى ظل النفعيه الخالصه)، لا يهتم أو يكترث لزيادة وحدة من البرتقال (أو وحدة نقدية) للفرد الأول، أو نقصان وحدة برتقال (أو وحدة نقدية) من دخل الفرد الثانى. ذلك أنه إذا حصل فرد على دخل منخفض (برتقالة. أو حدة نقدية) أى حصل على منفعة أقل فإن الفرد الآخر أو الثانى سوف يحصل على زيادة فى المنفعلة أكبر (برتقالة أو حدة نقدية) من تلك المنفعة التى نقصت عند الفرد الأول، وذلك حيث أن دالة الرفاهية الاجتماعية تؤكد أن نقص منفعة فرد توزن أو تعوض بمنفعة فرد آخر، أى أن المنافع توزن بالتساوى.

وتتم مناقشة هذا الموضوع على أساس أنه لا فرق بالنسبة للمجتمع عند نقص منفعة الافقر، التى يقابلها زيادة مساوية فى منفعة الأغنى، فالمجتمع يكون على استعداد بقبول انخفاض منفعة الفقيرة فقط عندما يكون هناك زيادة كبيرة فى منفعة الغنى، وهذه القيمة يعكسها شكل منحنيات السواء الاجتماعية التى ترسم ليس فى شكل خطوط مستقيمة، ولكن فى شكل منحنيات كالتى يوضحها الرسم التالى (شكل رقم ٢٥).



(شكل رقم ٢٥)

وأكثر من ذلك فإن الأستاذ چون راولز John Rawls الأستاذ بجامعة هارفارد يرى أنه لا يمكن لأى كمية من الزيادة فى رفاهية الأفراد الذين تتغير مراكزهم بالزيادة أن تعوض تخفيض رفاهية الأفراد الآخرين الذين ساءت مراكزهم. وكذلك لا يمكن أن يعوض انخفاض رفاهية الأفراد الذين ساءت مراكزهم الزيادة فى رفاهية الأفراد الذى تحسنت مراكزهم. ولذلك فإنه يرى أن منحنى السواء الاجتماعى لابد من أن يأخذ شكل حرف (L) كما فى الرسم التالى (شكل رقم ٢٦).



(شكل رقم ٢٦)

وعلى ذلك إذا افترضنا أن مجتمع يحتوى على مجموعتين لهم نفس المسوى من المنفعة، وكانت منفعة الأولى U_1 والثانية U_2، وحيث أن U_1 على الأقل فى مجموعها تساوى U_2. فإذا زادت منفعة المجموعة الأولى مع احتفاظ المجموعة الثانية بنفس مستوى المنفعة الخاص بها، فإنها سوف تظل على نفس منحنى السواء الاجتماعى. ولذلك فإن المجتمع لن يتحسن مركزه إلا برفع

مستوى منفعة المجموعة الثانية. ومن ثم فإن زيادة رفاهية المجتمع لا تزيد أو تتحسن إلا فى حالة تغيير مراكز كل من المجموعتين معاً.[1]

---

(1) J. Rohn Rawls, A Theory of Justic, M. A., Harvard University Press, 1971.

- Josheph E. Stiglitz, Economics of Public Sector, Op.cit., pp.106-107.

المبحث الثالث

تقييم كفاءة قوى السوق فى تخصيص الموارد

مازال الصراع الفكرى حول العدالة والكفاءة ومدى إمكانية الجمع بينهما فى نموذج اقتصادى قابل للتطبيق محتدماً بلا حل فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى. ولعل أهم مشكلتين يواجهها النظام الرأسمالى فى تطوره الأخير هو مشكلتى إنخفاض كفاءة تخصيص الموارد ومن ثم انخفاض استخدامها، ومشكلة سوء توزيع الدخل والثروة. وعلى مستوى المشكلة الأولى فلقد تراجع معدل نمو الاقتصاديات الرأسمالية تراجعاً كبيراً بما يؤكد سيادة عدم الكفاءة فى استخدام الموارد الاقتصادية وإدارتها. فخلال الفترة ٩٢-١٩٩٧ تراوح معدل النمو فى الدول اصناعية المتقدمة ما بين ١,٦ ٪ إلى ٢,٧ ٪، وفى دول الاتحاد الأوربى تراوح النمو ما بين معدل سالب -٣,٠ ٪ إلى أقصى معدل ١ ٪، وفى اليابان لم يتجاوز النمو معدل ٣,٥ ٪ بينما وصل إنخفاضه إلى ٠,٥ ٪، وفى انجلترا تراوح من معدل سالب -٦,٠ ٪ إلى ٣,٣ ٪، وكذلك فرنسا تراوح معدل النمو من معدل سالب إلى ٢,٤ ٪ كأقصى معدل للنمو عام ١٩٩٧ . أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن معدل النمو تراوح ما بين ١,٩ ٪ إلى ٣ ٪، والدول غزيرة الموارد مثل استراليا وكندا ونيوزيلاندا فإن معدل النمو بها لم يتجاوز ٣,٤ ٪، ٣,٥ ٪، ٤,٩ ٪ على التوالى. بينما فى نفس الفترة ٩٢-١٩٩٧ حافظت الصين على معدل نمو مستقر ١٢ ٪ وكذلك مجموعة الدول الآسيوية ٨ ٪، أما باقى دول العالم الثالث فلقد بلغ معدل النمو أقصاه ٦,٧ ٪.(١) وكذلك تراوحت البطالة فى الدول الصناعية المتقدمة ما بين ٨,٢ ٪ عام ١٩٩٢ ، ٧,٧ ٪ عام ١٩٩٧ ، وفى مجموعة دول الاتحاد الأوربى تراوحت البطالة بين ١١ ٪ عام ١٩٩٢ إلى ١١,٣ ٪ عام ١٩٩٧ . أما على مستوى

(١) البنك الأهلى المصرى، التقرير السنوى للأعوام ١٩٩٣/٩٢ حتى ١٩٩٧/٩٦ .

المشكلة الثانية فلقد تراكم الغنى الترفى فى مواجهة جيوب الفقر التى تتزايد وتتسع، وانعكس هذا التفاوت فى إتساع ظاهرة العنف الفردى والتخريب الجماعى فى أعلى الدول الرأسمالية المتقدمة دخلا مثل الولايات المتحدة واليابان، واعلاها ثقافة وفكراً مثل فرنسا، وكذلك إتساع ظاهرة التفسخ الاجتماعى وإنتشار الإجرام والمخدرات.

والهدف النهائى لتخصيص الموارد فى أى نظام من النظم الاقتصادية هو تحقيق أقص إشباع ممكن لأفراد المجتمع، أى تحقيق أقصى رفاهية إجتماعية، وذلك باستخدام الموارد المتاحة بأقصى كفاءة ممكنه لتحقق هذا الهدف، بالاضافة إلى تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخول يسمح بوجود نوع من السلام الاجتماعى والتوافق الجماعى بين أفراد المجتمع. ومن الثابت أن قوى السوق التى يعتمد عليها النظام الرأسمالى فى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لا تقوم بذلك، فلا هى تقوم بتخصيص الموارد بأقصى كفاءة ممكنة، ولا هى تستطيع أن تقوم بتحقيق قدر معقول من العدالة فى توزيع الدخول وبالتالى الثروات، وذلك لاعتبارات كثيرة وخصائص فريدة تتميز بها طريقة الانتاج الرأسمالى يمكن مناقشتها باختصار على النحو التالى.

أولاً: لا تضمن قوى السوق تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة. ولقد أثبت الكساد الكبير فى ثلاثينيات هذا القرن هذه الحقيقة فى ظل إتباع النظام الرأسمالى للنظرية الكلاسيكية. ولقد أوضحت النظرية التالية – الكنيزية– أن النظام الرأسمالى فى ظل قوى السوق لا يمكن أن يصل إلى تخصيص الموارد لتكون جميعها فى حالة تشغيل، وأن التشغيل الناقص هو السمة الأساسية والعادية لاتباع قوى السوق فى تخصيص الموارد. وقرر أنه لابد أن تتدخل الدولة لتعويض النقص فى عمل جهاز الائتمان عن طريق السياسة المالية والنقدية ولرفع مستوى الطلب الفعال لتحقيق التشغيل الكامل. أما إذا ترك

لجهاز السوق وحده مهمة تحديد الاثمان وتخصيص الموارد تبعاً لها دون تدخل الحكومات فإن الاقتصاد القومى سوف يقع فى براثن أزمات مستمرة فضلاً على عدم وصوله إلى تشغيل كافه الموارد المتاحة. إلى جانب ذلك فإن تدخل الدولة بسياساتها التعويضية سوف يكون فى شكل مساعدة لجهاز الثمن لتحقيق تشغيل الموارد واقامة بعض التوازن الاجتماعى فى توزيع الدخول، ولكن هذا التدخل لن يستطيع أن يحدث تغييرات هيكلية فى البناء الاقتصادى، ومن ثم فإن افتراضات كنيز تصلح للدول المتقدمة التى قامت ببناء هيكلها الإنتاجى، لكنها لا تصلح لبناء الهيكل الإنتاجى فى الدول المتخلفة، أو لاحداث تغيرات جوهرية فيه.

ثانياً: لا يستطيع جهاز السوق والاثمان أن يخصص أو يوزع الموارد الاقتصادية على مجالات إنتاج السلع ذات النفع الاجتماعى، مثل التعليم والصحة والتدريب. وذلك لأن هذه المشروعات رغم ما لها من نفع كبير وعائد اجتماعى مرتفع، إلا أن المشروع الخاص لا يتوجه باستثماراته إليها، لأن العائد الشخصى للمستثمر فيها ضئيل للغاية بالنسبة لمجالات الاستثمار المادية الأخرى. وبذلك لا يستطيع جهاز الثمن والاثمان الحرة أن توجه الموارد إلى السلع الجماعية ذات النفع الكبير رغم زيادة الطلب عليها، ورغم أنها أكثر منفعة للمجتمع ككل. مثال ذلك التعليم الذى يؤدى إلى منفعة لا تعود على المشرع القائم به، ولكنها تعود على المجتمع ككل بالنفع الكبير فى شكل إرتفاع مستوى إنتاجية العمل والانضباط الاجتماعى وسيادة السلوك الرشيد للأفراد. ونفس النتائج بالنسبة للخدمات الصحية والثقافية. ويعتبر هذا المجال مثالاً للتناقض بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة، فارتفاع المستوى الصحى والقضاء على الأوبئة وتحسين مستوى الصحة الوقائية مصلحة عامة للمجتمع تتناقض مع المصالح الخاصة للأطباء والعاملين فى مجال الخدمات الصحية، ولا يستطيع جهاز الثمن والاثمان الحرة تبعاً لقوى العرض والطلب (أو اليد الخفيةَ لأدم سميث) أن تحل هذا التناقض.

وكذلك لا يستطيع جهاز الثمن أو جهاز السوق أن يقوم بتقييم صحيح ودقيق لقيمة خلق الكفاءات والمهارات الفنية والإدارية... الخ، التى يمكن أن تحققها المنظمات على مستوى الاقتصاد القومى. ذلك أن هناك إنتاج ليس للبيع أو محلاً للتسويق، ومن ثم فإن المنتج له لا يستطيع أن يحقق من ورائه فائض للقيمة. مثال ذلك المشروع فهو ينتج سلعاً يمكن تسويقها وبيعها فى السوق ومن ثم يحصل على فائض القيمة، أى أرباح، وكذلك يرفع من مستوى إنتاجية العاملين الفنية والإدارية ويكسبهم مهارات وكفاءات جديدة وهذه لا يقوم بتسويقها وبيعها، ومن ثم لا تحقق له ربحاً. ولكنها مع ذلك مفيدة للمجتمع بزيادة إنتاجية العامل، ومفيدة للشخص نفسه حالة إنتقاله للعمل فى منظمة أخرى ليحصل على أجر أعلى. ولذلك فإن المشروع ليحتفظ بهذه الكفاءة يضطر إلى دفع أجر أعلى ليمنعه من الانتقال إلى خارجه المشروع. وهكذا فإن هناك سلع لا يمكن تسويقها ولا يحقق منها المشروع أى أرباح، بينما هى مفيدة للمجتمع ككل، وهى ما تسمى فى الأدب الاقتصادى بالوفورات الخارجية، وهى سلع لا يستطيع جهاز السوق تقيمها تقيماً صحيحاً.

ثالثاً: لا تستطيع قوى السوق والاثمان النابعة من تلقائية العرض والطلب الحر أن توجه الموارد إلى أفضل الاستخدامات، أى العجز عن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، وبصفة خاصة فى حالة حدوث تغيرات هيكلية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية. ويرجع ذلك إلى أنه فى ظل ليبرالية السوق يختلف ويتعدد المستثمرين دون أن يكون بينهم أى ترابط من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قرارات هؤلاء المستثمرين تؤدى إلى أثار إقتصادية مختلفة فى الفترة القادمة لا يستطيع جهاز السوق التعرف عليها حالياً. فجهاز السوق بصور الواقع الذى يمر به حالاً، أما المستقبل بمتغيراته فلا يمكنه التعرف عليه أو توقعه على وجه الدقة، ومن ثم لا يستطيع توجيه الاستثمارات إلى مجالاتها الصحيحة.

وجوهر ذلك أن الاستثمار يؤدى إلى تغيير الطاقة الإنتاجية وزيادتها، ومن ثم تغيير ظروف العرض وكذلك ظروف الطلب، مما يجعل هناك تغير فى الأثمان النسبية، أى تغير هيكل الاثمان فى المستقبل. وهيكل الأثمان الحالى الذى يحكمه جهاز السوق لا يصلح أن يكون أساساً سليماً للتنبؤ بهيكل الاثمان القادم، ومن ثم فان قرارات الاستثمار اليوم لن تكون قائمة على أساس سعرى يمكن أن يضمن لها النجاح. ولذلك فإن الاستثمار فى إطار قوى السوق فقط يجعل الاقتصاد عرضه للتقلبات الاقتصادية الناتجة عن فائض الإنتاج فى مجال ونقص الإنتاج فى مجال آخر، نتيجة عدم التناسب الناتجة عن تضارب قرارات الاستثمار وعدم إقامة أى تنسيق بينها. وكذلك فإن إختلاف المدخرين والمستثمرين يخلق مشكلة أخرى هى عدم التوافق فى قرارات الاستثمار مع حجم الأرصدة الادخارية المتاحة للاستثمار، ويخلق تقلب الاستثمار. وبطبيعة الحال فإنه ليس هناك من حل للمشكلة الاستثمارية على النحو السابق إلا تخطيط الاستثمار الكلى فى إطار الادخار الكلى.

مثال ذلك إذا حدث استثمار مثلاً فى صناعة الصلب، فإن ذلك سوف يؤثر فى حجم الأرصدة الادخارية المعدة للاستثمار وربما يغير من سعر الفائدة، كما أنه فى المستقبل سوف يغير من ظروف الطلب على مستلزمات الإنتاج من عماله ومواد أولية ومستلزمات إنتاج، وكذلك سوف يؤثر على ظروف عرض المنتجات، بما يؤدى إلى العديد من التغيرات فى هيكل الاثمان المستقبليه. وهذا الاستثمار الجديد سوف يولد ضغطاً (طلب إضافى) على الصناعات التى تقدم مستلزمات الإنتاج (فحم كوك. طاقة. خدمات نقل... الخ)، فإذا لم تستطع هذه الصناعات التوسع فى إنتاجها لتلبية حاجات صناعة الصلب الجديدة، فإنه لابد أن تحدث إختناقات فى عرض منتجاتها ينتهى بارتفاع أثمان منتجاتها. ونفس الحال ينطبق على العمال الماهرة فى صناعة الصلب التى لابد أن ترتفع

أجورها. وعلى نفس النسق فإن الصناعات الاستهلاكية والوسيطة المستقبلة لإنتاج الصلب الجديد لابد أن تتوسع من طاقتها لاستخدام الصلب الجديد، وإلا فإن فائضا فى إنتاج الصلب سوف يحدث بما يخفض أثمان منتجات الصلب لهذا المشروع الجديد وللمشروعات السابق وجودها على وجوده. وهكذا فإن أى استثمار جديد اتخذ هيكل الاثمان الحالية مرشداً له، لا يستطيع أن يتعرف على هيكل الاثمان المستقبلى بالشكل الذى يمكن أن يكون الاستثمار فى هذا المجال الإنتاجى قراراً رشيداً وتخصيصاً كفأً للموارد الموجهة إلى المشروع. والمثال العملى فى مصر حالياً، هو الاستثمار فى الصناعات الاستهلاكية المعمرة (سيارات، ثلاجات، تليفزيونات، ڤيديو، غسالات...)، فمن الواضح أن هناك فاقد كبير فى الاستثمار الموجه لهذا المجال، بحيث أن الطلب لم يستوعب العرض الكبير الذى تحول إلى مخزون سلعى رهيب بعد انخفاض مستوى أثمانه، ويتم تسويقه بأسوء الطرق، ويدفع المستهلكين لشرائه بأى طريقة حتى لا تصل الاثمان إلى الانهيار. ولذلك لا يكون عجباً أن تباع السيارات الفاخرة (مرسيدس على أحدث موديل، .P.M.W بأنواعها المختلفة) بالتقسيط فى مجتمع فقير مثل مصر. وهو ما يعنى أن هناك استثمارات تم توجيهها وجه غير صحيحه إلى هذه الصناعات، فضلاً على عناصر الإنتاج الأخرى التى كان يمكن أن تخصص لاستخدامات إنتاجية أخرى أكثر فائدة يحتاجها الاقتصاد لاشباع حاجات أكثر الحاحاً. ونفس الحال بالنسبة للاسكان الفاخر وفوق المتوسط الذى تخص به المدن ويتعطل استخدامه بالعشر سنوات فأكثر رغم ندرة الاسكان الشعبى والمتوسط.

وبطبيعة الحال فإن نتائج تضارب قرارات الاستثمار وعدم تخصيص الاستثمارات فى اكفىء المجالات القادرة على زيادة اشباع الحاجات يكون أشد وطأه على الدول المتخلفة التى تعانى من نقص الاستثمارات،

من نقص اشباع الحاجات على مستوى شعوبها، والتى قد تقترض من أجل الاستثمار الذى لا يحقق العائد الأمثل المقابل لتكلفة الاقتراض، فضلاً عن عدم حداث أى تقدم فى اشباع الحاجات تبعاً لالحاحها أو تبعاً لسلم تفضيل المستهلك.

رابعاً: لا يستطيع جهاز السوق توجيه الموارد الاستثمارية إلى أكفىء الاستخدمات لعجزه عن ملاحقه التغيرات التى تحدثها الوفورات الخارجية للاستثمار، والتى تنتقل إلى جهاز الاثمان فتحدث تغيرات فى الاثمان النسبية، وبالتالى فى معدلات أرباح المشروعات.

ولعل موضوع الوفورات الخارجية فى النظرية الاقتصادية من الموضوعات الغامضة التى لم يكتب للنظرية النجاح فى ايضاحها جيداً. فالوفورات الخارجية تعرف فى النظرية بأنها تلك الخدمات أو المضار التى تقدم بلا مقابل من منتج لآخر، مثال ذلك مخلفات حلج القطن (غبار القطن) الذى يمكن أن يستخدمه منتج آخر فى صناعة اللباد (دون أن يكون هناك ثمن مدفوع لمخلفات حلج القطن)، وبصورة سلبية وعكسية غبار الأسمنت المتطاير فى الهواء من صناعة الأسمنت الذى يعطل معدات صناعية حديثة مثل المطارق الالكترونية للمسابك فى صناعة المطروقات.[1]

---

١) لم تحتوى النظرية الاقتصادية على إيضاح دقيق لمفهوم الوفورات الخارجية، ولماذا تقدم الايجابية منها بلا مقابل، وتفلت السلبية منها من التعويض عن الضرر. أنظر فى تفصيل ذلك المؤلف التالى:

- T. Scitovisky. Two Concepts of External Economics. Published in Agrwewala and Singh. Oxford. 1998. p. 296.
- J. E. Meed. Trade and Welfare. The Theory of International Economic Policy. Vol. II. Oxford. 1964. pp. 11-16.

- دكتور عمرو محى الدين، التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢، ص٢٥٤-٢٥٥.

إلا أن ما نقصده ليس الوفورات الخارجية بالمفهوم السابق بل نقصد تلك الوفورات الخارجية النقدية التى تتولد لبعض المنتجين كأثر لمنتجين آخرين، والتى تنعكس فى أرباح المشروعات بالزيادة أو النقص والتى تنتقل من خلال جهاز الاثمان، وتجعل هذا الأخير عاجزاً عن تأدية وظيفته كموزع للموارد أو منسق لعمليات الاستثمار بين الوحدات المختلفة، ومن لا يمكنه تخصيص الموارد تخصيصاً كفأ. ولايضاح ذلك، إذا تم الاستثمار فى المشروع (أ) فإن ذلك يؤدى إلى توسيع الطاقة الإنتاجية لهذا النوع من الصناعة ويزيد طلبها على منتجات صناعات أخرى تشكل منتجاتها مستلزمات إنتاج للصاعة (أ) ومن الممكن أن ترتفع أثمانها فتحقق هذه الصناعات مزيداً من الأرباح، وكذلك فإن توسيع الطاقة الإنتاجية للصناعة (أ)، يؤدى إلى زيادة عرض إنتاجها بما يؤدى إلى انخفاض أثمان منتجاتها، وبالتالى استفادة المشروعات التى تستخدم منتجات المشروع (أ) كمستلزمات إنتاج، وبالتالى زيادة أرباحها. فإذا كان المشروع (أ) قد استثمر اعتماداً على معدل للأرباح قام بتقديره، فإن أرباح كل من الصناعات المغذية للصناعة (أ) أو الصناعات التى تستخدم منتجات الصناعة (أ) لم تكن فى حسبانها تحقيق هذه الأرباح، ومن ثم تعتبر بالنسبة لها من الوفورات الخارجية التى تولد نتيجة عملية الاستثمار فى الصناعة (أ)، وهى تعتبر عائداً إجتماعياً لقيام الصناعة (أ). وهذه الوفورات لا يستطيع جهاز الثمن توقعها أو تقديرها، ومن ثم فهو لا يستطيع أن يكون مؤشراً للعائد الاجتماعى، وبالتالى لا يستطيع توجيه الموارد إلى الاستخدامات التى تحقق مثل هذا العائد، أى التى تعظم العائد الاجتماعى، ومن ثم فإن توجيهه وتخصيص للموارد لن يتسم بالكفاءة.

ثم أنه ابتداء من النظرية الاقتصادية يعتبر وجود الربح غير العادى فى سوق المنافسة الكاملة إختلالاً للتوزان، ويتم إحلال التوازن بدخول استثمارات جديدة فى هذا المجال الإنتاجى لتختفى هذه الأرباح إلى مستوى الربح العادى. (فكما

رأينا، فإن الاستثمار فى الصناعة (أ) أدى إلى أرباح تحققت للصناعة (ب) التى تستخدم منتجات الصناعة (أ)، بل قد يؤدى التوسع فى الصناعة (ب) إلى توسع الصناعة (أ) ذاتها ومن ثم تحقق أرباح إضافية، وبتكرار توسع الصناعة (أ) تتوسع (ب) وتحقق أرباح، وفى كل الأحوال هناك بعد عن التوازن كما زاد الاستثمار، ولن يكون هناك من حل إلا اندماج هاتين الصناعتين لتصبح وفورات كل صناعة داخل الصناعة الأخرى، ويصبح مستوى الأرباح أعلى منه قبل الاندماج. فإذا تعددت المشروعات المترابطة والتى تعتمد اعتماداً تبادلياً على بعضها البعض، فانه لتلافى اختلال التوازن لابد أن يتم التخطيط للاستثمار حتى يمكن تحقيق وفورات خارجية أكبر، ومن ثم يتحقق مزيد من الأرباح ومزيد من الكفاءة للموارد المستخدمة فى الإنتاج الصناعى. ولعل ما يستدعى ضرورة تخطيط الاستثمار الصناعى ليس فقط عملية الاعتماد المتبادل بين الصناعات التى تخلق الوفورات الخارجية، بل أن الاستثمار يخلق طلباً جديداً من المستهلكين، ذلك أن الاستثمار يتضمن تشغيل عماله ويؤدى إلى زيادة الدخول التى تتوجه إلى صناعات أخرى يزيد إنتاجها فتشغل عماله جديده فتزيد الدخول وتتوجه الدخول إلى صناعات أخرى وهكذا. ومن الواضح أن جهاز السوق لن يكون ملماً بكل هذه التغيرات، ومن ثم لن يستطيع أن يوجه الموارد ويخصصها التخصيص الأمثل الذى يرفع مستوى الربحية الاجتماعية والعائد الاجتماعى إلى أعلى ما يمكن.

خامساً: عدم توافر الشرط الأساسى لعمل قوى السوق (سوق المنافسة الكاملة). حتى يمكن لقوى السوق أن تقوم بتخصيص الموارد بكفاءة تبعاً للنظرية الاقتصادية فإنها تفترض سيادة سوق المنافسة الكاملة، وكذلك تفترض عدم تجزئة عناصر الإنتاج. والواقع العملى أن النظام الرأسمالى لا يتوافر فيه الشرط الأول لتحقيق كفاءة السوق فى تخصيص الموارد حيث لا تتوافر سوق

المنافسة الكاملة، ويحل محلها أسواق مشوبه بالاحتكار من أى نوع، فضلاً عن أن الشرط الثانى عدم تجزئة عناصر الإنتاج يساهم أكثر في عدم تخصيص الموارد تخصيصاً كفأ.

فحتى مع التسليم جدلاً على غير الواقع أن سوق المنافسة الكاملة متوافر، فمن المعروف أن توازن المشروع يتم فى حالة تساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية مع الثمن. إلا أنه مع عدم تجزئة عناصر الإنتاج، فإن المنتج قد لا يستطيع أن يصل بالانتاج إلى الحد الذى يساوى بين النفقة الحدية والثمن نتيجة عدم قدرته على تجزئة عناصر الإنتاج. ولذلك فإنه أمام خيارين لا بديل لهما، إما أن يقبل حجم من الإنتاج أقل أو أكبر من حجم الإنتاج التوازنى الذى يساوى بين النفقة الحدية والثمن. وعند ذلك فإنه أحد البديلين سوف يعطى المنتج معدل من الأرباح أكبر، إلا أنه لن يكون هو الوضع الأمثل الذى يكون فيه تخصيص الموارد عند مستوى الكفاءة المطلوبة، وبالتالى فإن المنفعة الاجتماعية الكلية للمجتمع سوف تكون أقل من الوضع الذى يسود فيه التخصيص الأمثل للموارد.

وهكذا فإن تخصيص الموارد تبعاً لقوى السوق (التوزيع الأولى) لا يمكن أن يتم بكفاءة، وحتى يتحقق تخصيص الموارد بكفاءة لابد من تدخل الدولة لتعويض قصور السوق فى تأدية هذه الوظيفة، وذلك فى حالة الابقاء على طريقة الإنتاج الرأسمالى كأسلوب للإنتاج والتوزيع ونظام إقتصادى إجتماعى. ويكون ذلك التدخل إما عن طريق إعمال السياسة المالية والنقدية للتحكم فى تخصيص الموارد، أو بانتهاج التخطيط القومى مع الاحتفاظ بقوى السوق كمرشد لتخصيص الموارد من خلال تكوين الاثمان وهو ما يمكن تسميته بالاقتصاد المختلط، أو التضحية بطريقة الإنتاج الرأسمالية والتحول إلى طريقة الإنتاج الاشتراكية، ومن ثم تستبعد قوى السوق من تخصيص الموارد أو تكوين الاثمان ليحل محلها التخطيط المركزى الشامل ليقوم بهذه الوظائف.

سادساً: لا يمكن بناء هيكل إنتاجى فى الدول المتخلفة من خلال قوى السوق. الدول المتخلفة تعانى من عدم استكمال بناء هيكلها الإنتاجى الذى يتسم بالقصور وعدم التكامل وبصفة خاصة هيكل الصناعة. ومن المعروف أن بناء هيكل الإنتاج يعتمد على الاستثمار، والاستثمار لا يتم إلا إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال مرتفعة (معدل الربحية تجاوزاً) بما يدفع إلى الاستثمار. ودائماً ما تكون الكفاية الحدية لرأس المال منخفضة فى الدول المتخلفة لأسباب متعددة، منها ضيق السوق، وانخفاض مستوى الدخول، وارتفاع الميل للاستيراد (أى تفضيل الصناعات الأجنبية)، وسيادة عدم اليقين. إلى جانب ذلك فإن بناء الهيكل الإنتاجى يعتمد على بناء الصناعات الأساسية أو الثقيلة والصناعات الميكانيكية، وفضلاً على بناء رأس المال الاجتماعى، وبصفة خاصة الصناعى منه مثل محطات الطاقة الكهربية والمياه والصرف الصحى والسكك الحديدية ومترو الانفاق... الخ. والاستثمارات الخاصة لا يمكن أن تقوم ببناء هذه الصناعات وذلك لتكاليفها العالية بالاضافة إلى طول فترة النضوج التى تحتاجها هذه الصناعات لكى تعطى ربحاً. فضلاً على أن بناء هذه الصناعات بالتوالى على بعد زمنى طويل سوف يعمق طول فترة نضوجها لأن الطلب على منتجاتها لن يكون موجوداً بشكل كاف لاستيعاب إنتاجها عند مستوى الطاقة المثلى (أى الإنتاج الكبير الذى يخفض التكاليف المتوسطة إلى أقل ما يمكن). مثال ذلك صناعة الصلب التى تحتاج إلى حجم كبير من الاستثمارات، فضلاً على أن بناء هذه الصناعة لتعمل بطاقتها الإنتاجية كاملة يحتاج إلى وجود صناعات أخرى تستهلك إنتاجها من الحديد والصلب (وذلك بفرض عدم التصدير). فإذا لم تكن هناك هذه الصناعات المستهلكة للإنتاج موجودة مثل صناعة المطروقات والمواسير الصلب ووسائل النقل الخفيف والثقيل، والصناعات الهندسية مثل (الاثاث المعدنى)، فضلاً عن صناعات الآلات والمعدات وقطع الغيار، فإن صناعة الصلب لن تعمل بطاقتها الإنتاجية

كاملة (الحجم الأمثل للإنتاج) مما يرفع من تكاليف الإنتاج ويحقق خسائر وليس أرباح للمستثمرين. ونفس الحال بالنسبة للصناعات الميكانيكية وصناعة الآلات التى تحتاج إلى تغذية من الخلف (مثل صناعات الصلب، الالومنيوم، النحاس، الرصاص... الخ، التى تمدها بمستلزمات الإنتاج، وإلى صناعات من الامام لتستقبل إنتاجها وهى الصناعات الاستهلاكية التى تحتاج إلى آلات ومعدات لإنتاج السلع الاستهلاكية). ولذلك فإن الاستثمار لبناء الهيكل الإنتاجى، أو لاستكمال بناؤه لا يمكن أن تقوم به قوى السوق، فهى لا يمكنها تعبئة وتخصيص الموارد لهذه الصناعات تبعاً لحافز الربح. ولعل بناء الهيكل الإنتاجى ما هو إلا عملية بناء للتراكم الرأسمالى الذى يجب أن تتولاه الدولة فى الاقتصاديات المتخلفة، ولا يمكن للقطاع الخاص من خلال قوى السوق تحقيق هذا البناء. ولذلك فإنه فى حالة ترك الاستثمار لقوى السوق دون تدخل الدولة فان الاستثمار الخاص يتوجه إلى عمليات الإنتاج سريع الربح، وذو الدورة الإنتاجية السريعة، ولا يمكن أن يتوجه إلى الصناعات الأساسية أو الثقيلة، أو حتى إلى الصناعات الميكانيكية، وكل ما يقبل عليه هو الصناعات الاستهلاكية، وخاصة تلك التى يستهلكها أصحاب الدخول العالية، مثل صناعة السلع الاستهلاكية المعمرة، أو السلع الاستهلاكية التافهة والترفيه. ولعل النظر إلى مشروعات التنمية الصناعية ابتداء من برنامج السنوات الخمس ١٩٥٧ والخطة الخمسية ٦٠-١٩٦٥ التى تبنتها الدولة، والتى شملت الصناعات الأساسية إبتداء من الحديد الصلب إلى صناعة الكيماويات الأساسية لصناعة الأدويه وغيرها، مروراً بدعم صناعات الغزل والنسيج والسيارات والمصانع الحربية... الخ، بالمقارنة بالصناعات المنشأه فى العاشر من رمضان منذ بداية الثمانينات حتى بداية القرن الواحد والعشرين والتى تشتمل على صناعات كلها إستهلاكية وتعتمد على الاستيراد من الخارج، يؤكد أن قوى السوق دون التدخل الحكومى لا يمكن أن تبنى هيكلاً إنتاجياً متكاملاً، ولكنها تعمل فى

إطار الربح السريع والأكيد دون أى ميل لتحمل أى مخاطرة أو حتى إنتظار لتحقيق أرباح آجلة. وإذا نظرنا إلى أساليب تمويل هذه الصناعات نجد أن الغالبية الساحقة من تمويل هذه الصناعات يعتمد على مدخرات الأفراد والقطاع العائلى (ودائع الجهاز المصرفى)، ومن ثم لم يتحول أصحاب المدخرات إلى مستثمرين، بل فقط المدخرين يحصلون على معدل فائدة الادخار، أما المستثمرين فهم يحصلون على الأرباح السريعة والأعلى من معدل الفائدة، وفضلا عن أن المستثمرين لا يتحملون مخاطر الاستثمار فى النهاية. ولعل ذلك أهم أسباب تعمق التفاوت فى الدخول والثروات بشكل سريع وعميق فى الفترة الأخيرة من تاريخ مصر الاقتصادى.

وعلى ذلك فإن الدول المتخلفة إذا أرادت أن تبنى أو تستكمل بناء هيكلها الإنتاجى فانها لا يمكن أن تعتمد على قوى السوق فى ذلك، وبالتالى على الاستثمارات الخاصة، بل لابد أن يكون للدولة الدور الأول فى مسئولية بناء التراكم الرأسمالى، وذلك لن يتحقق إلا من خلال بناء قطاع عام قوى تتولى وحداته عملية الإنتاج الاجتماعى، وبصفة خاصة فى الصناعات الثقيلة والاستراتيجية والصناعات الميكانيكية وصناعة الآلات والمعدات، إلى جانب بعض الصناعات الاستهلاكية مثل صناعات الأدوية، أو الصناعات الاستهلاكية التى تحقق فيها الدولة ميزات نسبية عالية وتستطيع من خلالها أن تقوم بالتصدير مثل صناعة الغزل والنسيج فى مصر.

وقد يثير البعض من المؤيدين لقوى السوق فى تخصيص الموارد مقوله أن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تم بناء هيكلها الإنتاجى إبتداء من قوى السوق، ولماذا لا يحدث ذلك فى دول العالم المتخلف، وخاصة أن وفرة الموارد الطبيعية فى هذه الدول الأخيرة أكثر وأكثر.

ولعل هذه المقولة تتم عن الجهل بالتاريخ الاقتصادى لدول أوربا الصناعية،

وكذلك الجهل بالتاريخ الاقتصادى للدول المتخلفة، والجهل أكثر بالمتغيرات الدولية عبر هذا التاريخ، وخاصة ما انتهى إليه الوضع العالمى فى الآونة الأخيرة. فتجربة التنمية الصناعية فى الدول الرأسمالية الصناعية لا يمكن تطبيقها أو إعادتها مرة أخرى فى الدول المتخلفة لأسباب جوهرية يمكن عرضها باختصار بالغ.

أولاً: طبيعة الرأسمالية التى قامت بالاستثمار، فلقد كانت من البرجوازية التجارية التى راكمت رأس مال نقدى من التجارة مع شعوب أقل مستوى حضارى وتكنولوجى (الدول المتخلفة الآن)، وكان مجال تحقيق معدل للأرباح أكثر فى التحول إلى الصناعة، ولم يكن الاستمرار فى التجارة يمكن أن يعطى معدل للأرباح أكثر، فكان المجال الوحيد لتحقيق مزيد من التقدم والأرباح لهذه البرجوازيه التجاريه هو السيطرة على عمليات الإنتاج الصناعى إبتداء من المشروعات المارشالية (الصغيرة) فى سوق كانت تسودها المنافسة الكاملة.

هذا بالمقارنة مع الرأسمالية المستثمرة فى الدول المتخلفة، فهى أيضاً من أصول زراعية أو تجارية، إلا أن الوضع بالنسبة لها يختلف، إذ كان تبادلها التجارى مع دول أكثر تقدماً وأكثر حضارة (الدول الرأسمالية المتقدمة) التى كانت مستعمرة للدول المتخلفة، والتبادل التجارى يحقق لها أرباح عالية، ومن ثم فإن النشاط التجارى يحقق لها أرباح كبيرة ومضمونة أفضل من المغامرة بالاستثمار فى الصناعة. وحتى التى قامت بالاستثمار كانت تستثمر فى إطار رأس المال الأجنبى ولخدمته، ومن أصبحت مرتبطة به حتى الآن، ولا تستطيع الاستقلال عنه، إذ تكونت حلقات من المصالح المتبادلة التى لا يمكن فحصها بسهولة، ومن ثم فإن طبيعة الرأسمالية الوطنية فى العالم الثالث فى غالبيتها كمبرادورية، أى ذات مصالح مرتبطة بالعالم الخارجى أكثر من المصالح الوطنية، والتجاره تجلب لها أرباح أكثر من الصناعة ودون مخاطره.

ثانياً: كانت الظروف الدولية السائدة التى نضجت فيها الثورة الصناعية فى انجلترا مثلاً أو غيرها خالية من وجود مصلحة لدولة أقوى من انجلترا فى أن توقف تقدمها الصناعى، أو أن تستقطب الطبقات الرأسمالية المستثمرة إلى مسارات ضد مصلحتها أو ضد تعميق التراكم الرأسمالى الوطنى واستكمال هيكلها الإنتاجى الصناعى. أما فى ظل ظروف العالم بعد تحول الرأسمالية داخل الدول الرأسمالية المتقدمة خلال القرن العشرين إلى رأسمالية إحتكارية، أصبح من مصلحة رأس المال الاحتكارى الدولى وقف أى تقدم صناعى فى العالم الثالث يصل به إلى إستكمال هيكله الإنتاجى الصناعى كاملاً، إذ أن ذلك يعنى الاستغناء عن الرأسمالية الاحتكارية فى العالم المتقدم والاعتماد على الذات فى الاقتصاد المتخلف. وهو ما سوف يفرض تغيير التبادل غير المتكافىء لمصلحة العالم المتقدم إلى تبادل متكافىء بين العالم المتخلف والمتقدم على الأقل، وهو يعنى خسارة الكثير للعالم المتقدم. ولذلك فإنه يبذل قصارى جهده فى عدم إنتقال دول العالم الثالث إلى تحقيق كمال بناء هيكله الإنتاجى، ولا يتورع أن يقوم فى سبيل ذلك ببذل كل الجهود المشروعة وغير المشروعة على مستوى الطبقات المستثمرة (الرأسمالية الوطنية) أو على مستوى سلطات الدولة الاقتصادية والسياسية والثقافية... الخ، وهو الصراع الذى يصل فى مواجهة الحكومات القوية والمناوءة والخارجة عن إرادة رأس المال الدولى إلى أن يقوم الأخير بضرب هذه الدولة عسكرياً لوقف المراحل الأخيرة من النمو وعدم وصولها إلى بناء هيكلها الإنتاجى كاملاً أو اعتمادها على ذاتها كاملاً، وبالتالى اعادتها إلى نقطة بداية التنمية، مثل ما حدث مع مصر فى عهد محمد على، أو بوقف التنمية وشل حركة تطور المجتمع وإحتوائه فى خدمة مصالح رأس المال الدولى بضرب مصر عسكرياً للمرة الثانية فى عهد عبد الناصر رحمه الله.

ثالثاً: مما يؤكد عدم إمكانية تكرار تجربة التنمية الصناعية فى الدول الصناعية المتقدمة فى الدول المتخلفة، واقع هذا البناء الصناعى العظيم فى الدول الرأسمالية المتقدمة. وهذا التراكم الرأسمالى الهائل فى هذه الدول تم بناؤه على حساب شعوب العالم المتخلف، فلقد كان الاستعمار وسلب موارد دول العالم الثالث المادية والبشرية ونقلها إلى الدول الرأسمالية المستعمرة هو الأساس المادى لبناء هذا التراكم الرأسمالى. فضلاً عن أن نقل الفائض الاقتصادى من خلال التجارة الدولية والتبادل غير المتكافىء ومن خلال إرتباط العملات فى المرحلة المتأخرة من فترة الاستعمار هى التى عوضت فشل قوى السوق فى بناء التراكم الرأسمالى فى هذه الدول المتقدمة.

فالموارد المادية المنهوبه أو بأثمان بخسه، وكذلك قوه عمل العبيد المخطوفين من أفريقيا، هم الذين خفضوا تكاليف الإنتاج بطريقة الإنتاج الرأسمالى، ثم الفائض الاقتصادى المسفوح من دول العالم الثالث ساهم فى بناء التراكم الرأسمالى بسهولة فى ظل قوى السوق. ثم ما تحملته الطبقة العاملة الوطنيه من قهر واذلال وعيش مهين فى ظل أجور لا تكفى ضروريات الحياة (الأجر الحديدى) ساهمت فى إخفاء فشل قوى السوق التى كانت محققه لولا هذه الظروف التى مكنت الرأسمالية من البناء والتطور بدون تكاليف حقيقية، إذ أن الجزء الأكبر منها كان على حساب الطبقة العاملة الوطنية وشعوب العالم المتخلف.

وبدون هذه الظروف المواتية لم يكن من الممكن أن تنجح قوى السوق فى بناء التراكم الرأسمالى الغربى. وهذه الظروف ليست متاحة لدول العالم المتخلف.

رابعاً: فى ظل الظروف العالمية الجديدة التى تسودها شركات متعددة الجنسيات والتى ظهر فيها إلى الوجود أخيراً منظمة التجارة العالمية، والتى سوف

تفرض العالمية على دول العالم، فان الأمر يختلف عن الواقع المواكب لتكوين التنمية الغربية. ذلك أن هم ما تعنيه العالمية ليس فرض حرية التجارة الدولية للسلع، ولكن فرض حرية الاستثمار إلى جانب السلع، وبذلك تفرض اعادة لتقسيم العمل الدولى السابق، الذى قسم العالم إلى دول زراعية استخراجيه ودول أخرى صناعية فى مطلع القرن التاسع عشر، والذى كان من نتاجه أن انقسم العالم إلى دول متخلفة (زراعية استمزاجية) ودول متقدمة (صناعية)، ومازالت هذه النتائج ماثلة حتى الآن.. أما تقسيم العمل الدولى الجديد فسوف تكون أدواته الهيمنة الاستثمارية لرأس المال الاحتكارى الدولى (شركات متعددة الجنسيات)، فهى التى سوف تقوم بالاستثمار فى العالم المفتوح فى ظل مفهوم العولمة، وخاصة فى الدول المتخلفة، وسوف يستوعب رأس المال الدولى المستثمر فى هذه الدول رأس المال الوطنى، وبطبيعة الحال سوف تكون الهيمنة لرأس المال الأجنبى الدولى. وسوف يتم توزيع إنتاج أى سلعة فى بلدان مختلفة لتنتج كل دولة جزء فقط من السلعة، على أن يتم تجميعها فى أحد البلاد. وبذلك لن تكون هناك لأى دولة سيطرة كاملة على منتج كامل (مثل ذلك صناعة السيارات الآن)، ولن تكون لأى مستثمر وطنى القدرة على منافسة استثمارات رأس المال الدولى، ولن يجد المستثمر الوطنى أى مجال للاستثمار يخصه، بل الإستثمارات الدولية سوف تكون لها الأولوية بما لها من قوة وسيطرة سياسية قبل الاقتصادية، ومن ثم لن يجد رأس المال الوطنى مجالاً للعمل إلا فى خدمة رأس المال الاحتكارى الدولى.

وإذا لاحظنا أن الدول الرأسمالية المتقدمة التى تنتمى إليها الشركات متعددة الجنسيات، هى المهيمنة على رأس المال الدولى (يدخل فيه رأس المال الوطنى من الدول المتخلفة سواء الهارب أو المهرب أو الباحث عن أى أرباح) إبتداء من رأس المال الذى تملكه هذه الدول، أو الذى هو فى حيازتها والقادم من الدول

المتخلفة فى ظل حركة تدوير الأموال من الدول المتخلفة إلى البنوك دولية النشاط، بالإضافة إلى قدرتها على تحريك رأس المال الوطنى الباقى داخل الدول المتخلفة. وكذلك تهمين هذه الدول على أدوات الإنتاج، إذ هى التى حافظت على تقدمها الصناعى وعلى تطورها التكنولوجى خلال الفترة السابقة. فإن عملية الاستثمار فى الدول المتخلفة فى ظل العولمه اذا ما تركت دون تدخل الدوله فسوف تحول الدول المتخلفة فى ظل تقسيم العمل الدولى الجديد إلى دولة خادمة لعملية الإنتاج، دون تملك السيطرة عليها، أو السيطرة على إنتاجها، وسوف تصبح الدول المتقدمة التى تملك كل مقومات الإنتاج (رأس المال وطرق الإنتاج - تكنولوجيا) الانتاج إلى مديره لعملية الانتاج. إذ هى التى تدير عملية الإنتاج وتحصل على الأرباح ولن يكون للدول المتخلفة إلا مقابل العمل ومقابل المواد الأولية، الذى سوف يحدده المستثمرون من شركات متعددة الجنسيات. أى أن العالم سوف ينقسم فى ظل تقسيم العمل الدولى الجديد إلى ساده يستثمرون ويحصلون على الأرباح، وعبيد يبيعون قوة عملهم ومواردهم الطبيعية للسادة.

هذا الوضع المستقبلى الذى بدأ تطبيقه بالفعل فى دول العالم المتخلف سوف يتحقق كاملاً، وإذا كانت نتائج تقسيم العمل الدولى فى القرن التابع تأخرت للقرن التالى (العشرين) حيث إنقسم العالم إلى متخلفين ومتقدمين، فإن نتائج تقسيم العمل الدولى الجديد فى قسمة شعوب العالم إلى سادة وعبيد لن يستغرق أكثر من الربع الأول من القرن الواحد والعشرين. ولا يمكن إتقاء نتائجه القادمة إلا بالخروج عليه من الآن، وذلك بأن يكون الدور الأول لعملية الاستثمار فى يد الدولة، وأن تقود التراكم الرأسمالى بنفسها، وأن يتم توسيع وتنظيم الاستثمار الوطنى ليكون له الريادة، وهو ما لايمكن أن يتحقق إلا فى إذا كان هناك قطاع عام قوى ومتطور يتم من خلاله بناء الهيكل الإنتاجى

الصناعى كاملاً فى ظل إدارة علميه حازمة ورشيدة ومسئولة، بحيث يضمن ذلك للاقتصاديات الوطنية فى العالم المتخلف الاعتماد على الذات وبلوغ درجة من التطور تسمح للاقتصاد الوطنى بالتطور والنمو الذاتى. ثم أنه بعد الوصول إلى هذه المرحلة يمكن أن يكون هناك دور للاستثمار الخاص فى مشاركة القطاع العام فى احداث التطور الاقتصادى، أو حتى فى ريادته، ذلك أن المجتمع سوف يكون مختلفاً عما هو عليه. وهذا موضوع آخر.

خامساً: دافع الربح يؤدى إلى تبديد الموارد الوفيرة أو تخصيصها ضد مصلحة المجتمع. يتسم الاقتصاد الرأسمالى دائماً بانخفاض مستوى الطلب الكلى (الطلب الفعال)، وذلك نتيجة لسوء توزيع الدخل وانخفاض الميل المتوسط والحدى للاستهلاك عند ذوى الدخول العالية. وانخفاض الطلب الفعال فى بعض الدول ذات الوفرة فى الموارد الطبيعية (الأرض كمثال) يخفض الطلب على منتجاتها، وبالتالى تنخفض أثمانها بالقدر الذى يقلل من هامش الأرباح. والمحافظة على هامش من الأرباح العالية يدفع المنتجين إلى وقف استخدام جانب من هذا المورد فى الإنتاج، أو إعدام جزء من هذا الإنتاج أو إتلافه بحيث لا يصلح للاستخدام، ومن ثم يقل عرض منتجاته ويرتفع ثمنه بالقدر الذى يحقق الأرباح المرغوب فيها. مثال ذلك ما تقوم به الولايات المتحدة بالنسبة للإنتاج الزراعى.

وهكذا فإن دافع الربح فى ظل حرية قوى السوق قد تؤدى إلى تبديد الموارد وضياعها رغم الحاجة الماسة إليها. وكذلك نجد التوجه لإنتاج سلع ضارة بالمجتمع لارتفاع معدل ربحيتها، دون تخصيص هذه الموارد لاستخدامات أخرى أكثر نفعاً ولكنها أقل ربحية. مثال ذلك توجيه البنجر لإنتاج المشروبات الروحية بكميات تفوق حجم الطلب عليها، وبذلك لا يجد الطلب على البنجر كغذاء (خضروات أو لإنتاج السكر) ما يكفيه، ومن ثم ترتفع أثمانه إلى معدلات تدر أرباحاً عالية أيضاً. وإنتاج المشروبات الروحية بكثرة يدفع الطلب عليها ويزيد عدد

المدمنين لها مما يوسع الطلب أكثر، ويشكل ذلك السلوك ضررا اقتصاديا واجتماعيا مزدوجا، ولا يدفع اليه إلا الرغبه فى تحقيق الأرباح، ولعل واقع المجتمع الفرنسى يصور ذلك، فالانتاج يفوق الطلب أيا كان فى فرنسا وتضطر الحكومة لشراء كميات منه لتصديرها بخسارة فى السوق العالمى واجبار أصحاب السيارات على استخدام جزء منه كوقود للسيارات مع البنزين، وهو مخالف للشروط الفنية لتشغيل السيارات.

ورغم ما يسببه استخدام المشروبات الروحية من أضرار جسيمة للأفراد وللمجتمع وكذلك من خسارة لميزانية الدولة إلا أن الاستمرار فيه يتم تبعاً لحافز الربح وحرية قوى السوق، ورغم أن الموارد المستخدمة فى هذا الإنتاج تحتاج إليها استخدامات أخرى أكثر فائدة للفرد والمجتمع.

الفصل الثالث

تخصيص الموارد فى الاقتصاد اللارأسمالى

لعل تعاقب النظم الاقتصادية الاجتماعية التى مرت بها البشرية حتى الآن لا يوجد فى تصنيفها العلمى ما يمكن تسميته بالنظام اللارأسمالى. فهذه النظم فى تعاقبها تبعاً لكافة المدارس الاقتصادية. وإن اختلفت بعض المسميات إنما هى خمس نظم، بدأ بنظام الجماعات البدائية، العبودية، الاقطاع، الرأسمالية، الاشتراكية، وهو التقسيم الذى إنتهجته المدرسة الماركسية، وأصبح هو الغالب فكرياً.

وإذا كان العالم منذ منتصف القرن العشرين تقريباً قد استحوذ عليه نظامين اقتصاديين إجتماعيين فقط هما النظام الرأسمالى بكامل خصائصه، والنظام الاشتراكى بكامل خصائصه، فإن هناك نظماً إقتصادية لا تنطبق عليها أسس ومبادىء النظام الرأسمالى كاملة، وكذلك لا تنطبق عليها أسس ومبادىء النظام الاشتراكى كامله، ومن ثم فهى نظم لا هى رأسمالية، ولا هى إشتراكية، وإنما هى نظم تحاول فى سياق التطور التاريخى للنظم إن تنتقل من الرأسمالية للاشتراكية، ولذلك نفضل أن نطلق عليها نظماً لا رأسمالية.

وابتداء من جعل أسلوب تخصيص الموارد هو المحدد للسمة العامة للنظام الاقتصادى الاجتماعى، فان أى مجتمع لا يعتمد فيه تخصيص الموارد على قوى السوق لا يعتبر اقتصاداً رأسمالياً. فأى إقتصاد يتم فيه توزيع الموارد الإنتاجية (عناصر الإنتاج) على الاستخدامات الإنتاجية، وكذلك تتوزع فيه السلع والخدمات الاستهلاكية على الاستخدامات الاستهلاكية من خلال تلاعب قوى العرض والطلب عليها، وابتداء من عشوائية وتلقائية قوى السوق يعتبر نظاماً رأسمالياً. أما إذا تدخلت قوى أخرى لتوزيع الموارد على استخداماتها، أو للتأثير على توجهاتها وجه دون أخرى مثل التخطيط المركزى، فان هذا المجتمع لا يمكن أن يكون اقتصادياً رأسمالياً. وعلى ذلك فإن النظم التى تسمى بالنظم الاقتصادية المختلطة، والتى يدعى بأنها تحمل مزايا النظام

الرأسمالى ومزايا النظام الاشتراكى مع نفى عيوب كل منهما وتجنبها، هى فى الواقع وبالقياس العملى نظم رأسمالية بحته، إذ أن تخصيص الموارد لكلا النوعين استخداماتها الإنتاجية والاستهلاكية يتم من خلال قوى السوق وتلاعب قوى العرض والطلب. ومن ثم فإن هذه التسمية بالاقتصاد المختلط هى من قبيل العمل السياسى لتزييف الواقع ولكسب تأييد الطبقات العاملة واحتجاز أكبر قدر من أصواتها فى الانتخابات لتشكيل الحكومات فى هذه النظم الرأسمالية البحته، مثل الولايات المتحدة ودول غرب أوربا وبعض الدول المتخلفة مثل الهند ومصر فى الفترة الأخيرة.

صحيح أن هناك تخصيص لبعض الموارد الاقتصادية تتولاه الدوله لتعويض قصور كفاءة قوى السوق فى عملية التخصيص، أو لتحقيق بعض العدالة الاجتماعية، أو لرفع الكفاءة الاجتماعية للاقتصاد القومى فى الاقتصاديات الرأسمالية المسماه بالمختلطة، وهذا التخصيص لا يتم من خلال قوى السوق. إلا أن هذا الجزء من الموارد فى هذه الدول يدخل ضمن إعادة تخصيص الموارد، أو ما يسمى باعادة توزيع الدخل الناتج عن التخصيص الأولى للموارد. ومن ثم فإنه يقتصر على توزيع بعض إيرادات الدوله النقدى (الإيرادات العامة من ضرائب ورسوم وريع... الخ) فى شكل خدمات عينية (خدمات التأمين الصحى) أو معونات نقدية مقدمه لاغاثة الفقراء جداً، أو قد تتسع فتشمل الفقراء ومحدودى الدخل، ومن ثم فإنه هذا الاستثناء لا يؤثر فى طبيعة التوزيع الأولى للموارد التى يتضمن للوهلة الأولى تحقيق كافة دخول الأفراد المساهمين فى عملية الإنتاج الاجتماعى، وهو توزيع يتم من خلال قوى السوق.

وعلى ذلك فإن تخصيص الموارد فى الاقتصاد اللارأسمالى إنما يتضمن نظام تخصيص الموارد فى الاقتصاديات الاشتراكية والاقتصاديات اللارأسمالية واللااشتراكية فى نفس الوقت، وسوق مخصص لكل منهما مبحثاً خاصاً به.

المبحث الأول

تخصيص الموارد فى الاقتصاد الاشتراكى

بدأ أول نظام اقتصاى إجتماعى اشتراكى فى دولة إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية عام ١٩٣٣، وذلك ببدأ تنفيذ أول خطة خمسية ١٩٣٧/٣٣. ورغم أن الثورة البلشفية بقيادة فلاديمير اليتش لينين أعلنت قيام الدولة الاشتراكية بانتصارها عام ١٩١٧، إلا أنها لم تستطع أن تفعل ذلك إلا بعد أن أعدت المجتمع لذلك بوضع شروط تطبيق الاشتراكية وذلك بأحداث تغيرات جذرية فى نظام الملكية وعلاقات الإنتاج وشكل الدولة والمقومات الفكرية والثقافية للإنسان.(١)

ولقد كان الهدف من إقامة الاقتصاد الاشتراكى هو التخلص من مثالب النظام الرأسمالى الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة التخلص من قوى السوق كأداة لتخصيص الموارد وجعل الخطة الاقتصادية ليست مسؤولة عن تخصيص الموارد فقط، بل مسؤولة عن تسير الاقتصاد القومى كاملاً، وكذلك تطويره وتنميته بأعلى معدل ممكن للتطور، ومن ثم أسرع معدل للتنمية. ولقد كان من المنطقى أن يقوم التخطيط بهاتان الوظيفتان بعد تغير

---

(١) يراجع فى الفترة ١٩١٧-١٩٣٧ من تاريخ الاتحاد السوفيتى والتى تسمى بالفترة الانتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية المراجع التالية:

- دكتور أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكى، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٦٩، ص٨٢-٩٢.

- Alexander Baykov, The Development of the Soviet Economic System, Cambridge, at the University, Press, 1946.
- G. Sorokin, Planning in the U.S.S.R., Progress Publishers, Moscow, 1967, p. 78-126.

بنيه المجتمع من الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج إلى الملكية العامة لأدوات الإنتاج.[1]

الوظيفة الأولى للتخطيط. تسيير الاقتصاد القومي:

في الاقتصاد الاشتراكى تنتقل ملكية وسائل الإنتاج الأساسية على الأقل للدولة (نائبه عن الشعب)، فالأرض والموارد الطبيعية تصبح مملوكة ملكية جماعية، وكذلك أدوات الإنتاج الصناعى من آلات ومعدات ومبان... الخ. ومن ثم فلن يكون هناك منظمين لمشروعات كبيرة، وسوف تقتصر المشروعات على المشروعات الفردية التى لا تستخدم العمل الأجير، أى التى يعمل فيها صاحبها وأسرته على أكثر تقدير، وبذلك سوف يكون الطلب على عناصر الإنتاج طلب الدولة (مشروعات الدولة) ومن ثم سوف لا يكون هناك جهاز السوق، وبالتالى لن يقوم بتحديد أثمان للموارد فى شكل عناصر إنتاج كما فى الرأسمالية، إذ أن الموارد مملوكة للدولة بما فيها أدوات الإنتاج الصناعى (آلات ومعدات) إذ تنتجها أيضاً مشروعات الدولة. وتبعاً لذلك فإن توزيع الموارد على الاستخدامات لابد أن تتولاه الدولة، ومن ثم يقوم التخطيط الاقتصادى بهذه الوظيفة الأساسية، فهو يقوم بتوزيع الموارد على الاستخدامات فى شكلها العينى ليتم الإنتاج فى كافة المشروعات الاقتصادية تبعاً للموارد الموزعة، فيتم توزيع المواد الأولية المناسبة لعملية الإنتاج فى المشروعات المختلفة، وذلك تحويلاً من مراكز إنتاجها إلى مراكز استخدامها، وكذلك توزيع الآلات والمعدات وقطع الغيار وكل مستلزمات الإنتاج أيضاً على النحو السابق من مراكز الإنتاج إلى مراكز

(١) يراجع فى التخطيط المراجع التالية:

- دكتور سعيد الخضرى، مبادىء التخطيط، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، عام ١٩٩٠.
- Charles Bettelheim, Studies in the Theory of Planning, Asia Publishing House, New York, 1976.

التشغيل، وكذلك يتم توزيع القوى العاملة حسب تخصصاتها ومهاراتها وأماكن توافرها على المشروعات الإنتاجية الملائمة لها. وتتضمن هذه التوزيعات الخطة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى كله، وهى إلى جانب ذلك تحتوى على تحديد لأنواع السلع المنتجة ومستويات ومواصفات إنتاجها والمشروعات التى سوف تتولى هذا الإنتاج. وهكذا حل محل المنظمين فى الاقتصاد الاشتراكى المخططين، وبدلاً من الاثمان أولويات لتوزيع الموارد تبعاً للحاجات المراد إشباعها تبعاً لسلم التفضيل الذى يحدده المخطط أيضاً.

وكذلك تتضمن الخطة الاقتصادية إلى جانب التوزيع العينى للموارد حسب أولويات إستخدامها التدفقات النقدية التى تقابل التدفقات العينية، وكذلك حجم الدخول النقدية التى يحصل عليها السكان، وما يقابلها من سلع وخدمات استهلاكية، ويقوم المخطط بتحديد الأثمان النسبية التى يتم تداول السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج بين المشروعات الإنتاجية على أساسها، وكذلك تداول المنتجات والخدمات الاستهلاكية بين منافذ البيع وجمهور الشعب من المشترين لها. وبذلك فإن المخطط يتولى أيضاً تحديد الاثمان، وان كان يهتدى فى تحديدها بالأثمان التاريخية لها التى كانت سائدة.

الوظيفة الثانية. تنمية الاقتصاد القومى وتطويره:

واضطلاع التخطيط بتطوير الاقتصاد القومى وتنميته يقتضى أن يحدد التغيرات الهيكلية المراد تحقيقها، أى تغيير الهيكل الاقتصادى السائد إلى هيكل إقتصادى أكثر تطوراً، مثال ذلك إستكمال بناء الهيكل الإنتاجى الصناعى إذا كان ناقصاً على مستوى الصناعات الثلاثة، الاستهلاكية، الوسيطة وخاصة للآلات والمعدات وقطع الغيار، ثم الصناعات الثقيلة والاستراتيجية. ثم إعادة تطوير هذا الهيكل الإنتاجى طبقا لأحدث التغيرات التكنولوجة كلما حدث تطور تكنولوجى يمكن من تحسين المنتج أو تخفيض تكاليف إنتاجه أو إنتاج

بدائل للمنتج أفضل، وكذلك تطوير قطاع الزراعة ليصبح نوع من الصناعة في مجال الزراعة. بالإضافة إلى توسيع كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية لكي يمكنها أن تحقق وهى أهداف المجتمع الاشتراكى وهو زيادة اشباع الحاجات المادية والثقافية عبر الزمن لكافة السكان، وليس فقط ضمان قدر متساوى من الاستهلاك للزيادة فى السكان.

وعلى ذلك فإن التخطيط لابد أن يقوم بوضع نسب لتوزيع الدخل القومى بين التراكم (الاستثمار) وبين الاستهلاك، وهو بذلك يحدد معدل نمو الاقتصاد القومى، وكذلك يقوم بتوزيع الاستثمارات على القطاعات الإنتاجية سواء لإنتاج أدوات الإنتاج (سلع الاستثمار) أو لانتاج السلع الاستهلاكية، وكذلك لابد أن يحدد معامل الكثافة الرأسمالية للأصول الإنتاجية فى فروع الإنتاج المختلفة، وبذلك يحدد معدلات استخدام العماله وتوزيعها على الفروع الإنتاجية. وأخيرا تحديد حجم الإنتاج من كل نوع فى فروع الإنتاج، وتوزيع هذا الإنتاج على الاستخدامات.

الاعتراضات على تخصيص الموارد بواسطة التخطيط:

إعترض الكثير من الاقتصاديين الرأسماليين على إمكانية إقامة نظام للإنتاج كفىء فى ظل الاشتراكية، ذلك أن الغاء الملكية الفردية لرؤوس الأموال الإنتاجية، والغاء واقع الربح كحافز للمشروع والأفراد من نشاطهم الاقتصادى، وكذلك الغاء المنافسة يجعل الحساب الاقتصادى مستحيلاً. وبالتالى فإن امكانية تحديد أثمان يتم على أساسها تحديد الكميات الواجب إنتاجها من مختلف السلع والخدمات يكون مستحيلاً، فالذى يحكم تواجد أثمان رشيدة هو نظام الملكية الفردية ووجود سوق للمنافسة، وبعدم وجودهما فإن أى أثمان يحددها المخطط لن تكون معبرة عن ندرة أو وفرة الموارد، ومن ثم فإن

تخصيصها لا يمكن أن يكون صحيحاً أو محققاً للكفاءة الاقتصادية. وقد تولى اثبات وجهة النظر هذه العديد من الاقتصاديين الرأسماليين أبرزهم باروني، فون مايزس، هايك، وسوف نستعرض آرائهم باختصار كبير.

اولاً: رأى انريكى بارونى Enrico Barone:

ناقش بارونى كيفية إدارة الإنتاج فى الاقتصاد الاشتراكى فى مقاله بعنوان «وزارة الإنتاج فى الدولة الجماعية عام ١٩٥٨، الذى استخدم أساليب التحليل الرياضى، وانتهى إلى أنه يمكن من الناحية النظرية البحته أن تحل قرارات المخطط المركزية فى الاقتصاد الاشتراكى محل القرارات التى تفرضها قوى السوق فى الاقتصاد الرأسمالى. إلا أن ذلك يتطلب من المخطط أن يقوم بحل ملايين المعادلات التى تعبر عن العلاقات المتبادلة القائمة بين الأفراد المستهلكين والمشروعات المنتجه، وهذه المعادلات تعبر عن نفس العلاقات الاقتصادية فى ظل سوق المنافسة الكاملة فى الرأسمالية. ولن يتأثر حل هذه المعادلات بطريقة تملك الموارد وأدوات الإنتاج أو من يستخدمها، أو من توزع عليه منتجاتها. إلا أن المشكلة فى كيفية جمع البيانات فى تغيرها، فهو يحتاج إلى آلاف الموظفين لهذا الغرض، وهو من قبيل المستحيل، وخاصة فى تكلفته مما يجعل السير فى هذا الطريق مآله للفشل.

والاعتراض الآخر هو أن حل هذه المعادلات نظرياً يفترض ثبات طرق الإنتاج وبالتالى ثبات معاملات الإنتاج الفنية، وهو طبعاً غير موجود. وحتى بافتراض ثبات المعاملات الفنية للإنتاج، فإن كل طريقة للإنتاج تؤدى إلى نتائج مختلفة وتكاليف مختلفة ومزايا مختلفة. وحتى تتحقق فعالية الإنتاج فإنه لابد من تخفيض التكاليف، وحتى نحصل على ذلك فإنه لابد من تجربة كل طريقة للإنتاج واختيار أفضلها. ولذلك فإن المجتمع الاشتراكى لابد أن يبنى

عدد من المشروعات كل منها يقوم على طريقه للإنتاج مختلفة لإنتاج نفس السلعة، ويبقى على المشروعات الناجحة ويهدم الفاشلة ذات التكاليف الأعلى وهو ما يشكل تكلفة لا يتحملها اقتصاد أى بلد. ولذا فالواقع العملى يجعل من غير العملى إدارة الموارد وتخصيصها من خلال التخطيط، ومن ثم فإن التخطيط لا يمكن أن يحل محل قوى السوق فى تخصيص الموارد بكفاءة.(١)

ثانياً: فون مايزس، فون هايك L. Von Mises & Von Hayek:

قدم فون مايزس مقالاً بعنوان «الحساب الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى»، عام ١٩٢٠، أثبت فيها استحالة وجود حساب إقتصادى فى الاشتراكية، وبالتالى فإن النشاط الاقتصادى فى الاشتراكية سوف يتسم بعدم الرشد وعدم الكفاءة. واعترض مايزس على الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج - الأرض ورأس المال الثابت من أصول إنتاجية وآلات ومعدات... الخ، إذ أن وجودها فى الملكية العامة يجعل من المستحيل تقدير قيمتها إذ هى ليست محلاً للبيع أو الشراء، فكيف تتحدد قيمتها الحقيققية ومن الذى يحددها فى غياب السوق، ودون وجود مشترين متعددين يتنافسون على الشراء. وإذا لم تستطع سلطات التخطيط تحديد القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ورأس المال فلن تستطيع أن تجرى حساباً إقتصادياً رشيداً، ولن تستطيع أن تتعرف على التكاليف الحقيقية لنفقات الإنتاج، وبالتالى لن تتحدد الأثمان بطريقة رشيدة، وهو ما يعنى تخصيص الموارد دون معرفة هل هذا التخصيص أفضل تخصيص أم أنه دون ذلك، وبذلك سوف

(١) دكتور أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكى، مرجع سابق، ص٤٣٥-٤٣٧.

- تمت ترجمة مقال بارونى من الايطالية إلى الانجليزية وتم نشره فى المرجع التالى:

- F. A. Von Hayek, (ed.) Collectivist Economic Planning, 1936, Routledge and Kegan Paul Ltd. 4th Imp., 1950, Appendix A, pp.254-290.

يعمل الاقتصاد الاشتراكى دون وجود أى ضمان للكفاءة الاقتصادية، ومن ثم يصبح الاقتصاد الاشتراكى دائماً وأبداً عند مستوى أقل من الكفاءة التى تسود الرأسمالية، وبالتالى فرأيه أن الاشتراكية هى الغاء الاقتصاد الرشيد.

وأيد فون هايك فى مقالات متعددة عام ١٩٣٥ وما بعدها، وكان رأيه مثل فون مايزس السابق فى اعتراضه على الملكية العامة لأدوات الإنتاج وأنها تفسد الحساب الاقتصادى بما يؤدى إليه ذلك من عدم وصول الاقتصاد إلى الكفاءة، إلى جانب اعتراضه على التخطيط الاقتصادى، ومدى امكانيه تحقيقه لوظائف السوق فى تخصيص الموارد بكفاءة.

فهو يرى أن المخطط لا يمكن أن يحل محل كافة المستهلكين فى رغباتهم وتفضيلاتهم، وبالتالى كيف يتحدد الإنتاج الاستهلاكى، وكيف يمكن التعرف على هذه التفضيلات للسلع بدون أثمان حره حسب قوى العرض والطلب تحددها هذه التفضيلات. وفى حالة انعدام وجود أثمان نابعة من تفضيلات المستهلك فإن أى تخصيص للموارد سوف يكون بعيداً عن التخصيص الأمثل الذى يحقق أقصى كفاءة فى الإنتاج والذى يستطيع أن يشبع حاجات المستهلكين حسب رغباتهم، ومن ثم سوف يكون هناك فائض فى بعض السلع لا يحتاج إليها المستهلك ونقص فى بعض السلع الأخرى لا يجدها المستهلك. فضلاً على أن حلول المخطط محل المستهلك فى تحديد أفضليات السلع وأولويات الاستهلاك يعنى فقدان حرية المستهلك وتحويل الأفراد إلى العبودية، ولذلك إنتهى إلى أن الاشتراكية أو التخطيط يعنى عبودية المستهلك. وإذا كانت أولويات الاستهلاك لا يمكن التعرف عليها فى ظل التخطيط، فإن أولويات إنتاج السلع الإنتاجية لن تكون معروفة بدقة، مما يؤدى فى النهاية إلى تبديد الموارد التى سوف يتم تخصيصها من خلال التخطيط بعشوائية.

وأخيراً يرى فون مايزس أنه سوف يتم الإنتاج فى الاقتصاد الاشتراكى ولكن لن يكون الإنتاج على مستوى الكفاءة التى يصل إليها فى ظل تخصيص الموارد من خلال قوى السوق، ومن ثم سوف يتسم الإنتاج فى ظل التخطيط بانخفاض الكفاءة.(١)

الفكر الاشتراكى فى تخصيص الموارد:

قدم كل من أوسكار لانج، ديكنسون، موريس دوب، بول سويزى التصور الكامل لامكانية الحساب الاقتصادى فى الموارد الاقتصادية بكفاءة لا تقل عن الاقتصاد الرأسمالى، بل تتفوق عليها فى تحقيق مزيد من اشباع الحاجات وتحقيق التطور والنمو الاقتصادى بمعدل أسرع. وسوف نناقش كل باختصار.

أولاً: أوسكار لانج، ديكنسون:

إستطاع أوسكار لانج أن يقدم نموذجاً لتخصيص الموارد الاقتصادية وإدارة الاقتصاد القومى فى الاقتصاد الاشتراكى على أساس من الحساب الاقتصادى الرشيد الذى يتولاه الجهاز المركزى للتخطيط والذى لا يختلف عن ذلك السائد فى الاقتصاد الرأسمالى. ولقد عرف هذا النموذج بنموذج الاشتراكية الديمقراطية، ويقوم على وظائف ثلاثة يقوم بها المخطط أو التخطيط المركزى.

الوظيفة الأولى: تحديد معدل الاستثمار، أى تقسيم الناتج القومى بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية (وبذلك يحدد المخطط مبادءه معدل التراكم الرأسمالى)، ولا يعنى ذلك تحديد نوعيات وكميات السلع المنتجه سواء

---

(١) يمكن مراجعة أصول أفكار مايزس، هايك بالرجوع إلى ما يلى:

- Von Hayek. (ed.). Collectivist Economic., Op.cit., pp. 87-730.
- Von Hayek. The Nature and History of the Problems. in Collectivist Economic .... Op.cit., pp. 1-40.

من السلع الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية، بل يترك أمر تحديد كمياتها ونوعياتها للمشروعات الإنتاجية التى تقوم بالتحديد الكمى والنوعى لها كوحدات إنتاجية مستقلة وفقاً لقوى الطلب عليها فى السوق. أى أن السلع الاستهلاكية سوف يتم تحديد الكميات والنوعيات المنتجة منها حسب الطلب الذى يتوافر عليها من المستهلكين فى السوق. وكذلك حجم كميات ونوعيات السلع الإنتاجية يتحدد إبتداء من طلب المشروعات الإنتاجية عليها فى السوق أيضاً. وهكذا يتم الإنتاج على أساس لامركزى تقوم كل وحدة إنتاجية (مشروع) بتحديد حجم ونوع إنتاجها حسب قوى السوق وعلاقات السوق.

أما مصادر التمويل للاستثمارات، فهى الادخار الفردى والعائلى، وما تحصل عليه الدولة من موارد مثل فائض المشروعات التى تقيمها (أرباح المشروعات) وريع ممتلكاتها، وايرادات الضرائب التى تفرضها الدولة على الدخول، والاصدار النقدى، وأقساط استهلاك أثمان الأصول التى قدمت للمشروعات.

ويتم توزيع الاستثمارات على الوحدات الإنتاجية عن طريق معدل للفائدة تدفعه المشروعات المفترضة، يتحدد لكى يوازن بين عرض الأموال المعدة للاستثمار والطلب عليها من المشروعات المختلفة. ويعتبر معدل الفائدة مرشداً لاستخدام رأس المال، حيث يقلل من اسراف المشروعات فى استخدام الأرصدة الاستثمارية المتاحة إلا إذا تحققت من قدرته على تحقيق عائد يمكنها من تحمل أعباء الفائدة المدفوعة عن رأس المال المقترض بعد تغطية نفقات الإنتاج.

الوظيفة الثانية: تحديد أثمان كافة المنتجات وعوامل الإنتاج. ويتم تحديد أثمان كافة المنتجات الاستهلاكية والإنتاجية وأثمان عوامل الإنتاج القادرة على إقامة التوازن بين المعروض والمطلوب من هذه المنتجات وهذه العناصر الإنتاجية.

وأسلوب تحـديد هذه الاثمـان هو أسلوب التـجـربة والخطـأ، فـبـدأ من الاثمان السائدة (الاثمان التاريخية) تتحدد الأثمان الحالية، ويتم تعديلها إبتداء قدرتها على احداث التوازن بين العرض والطلب، فإذا لم يحـدث هذا التوازن بزيادة الطـلب على العرض فإن الاثمان ترتفع بحيث يحدث التوازن المطلوب بين العرض والطـلب. وعلى ذلك فإن المستـهلكين للسلع يقـومـون بتـحديد الكميات التى يرغبـون فى شـرائها وفقاً للأثمان السـائدة فى حرية تامة، ويقوم المخطط بإجراء التعـديلات فى الأثمان تبعاً لرغبات المستهلكين واقبالهم على السلع المختلفة بحيث نصل إلى الثمن التوازنى دون اللجوء إلى حل معادلات لانهائية للتعرف على تفضيلات المستهلكين، بل المستهلكين أنفسهم يقومون بهذه العملية أثناء وجودهم فى السوق عندما يفضلون بعض السلع دون غيرها حسب الثمن المحدد لها.

ونفس الحال يتم بالنسبة لعناصر الإنتاج فالعامل يقرر العمل فى المجال الذى يعطيه الأجر الـذى يقبلـه والشروط التى تناسبه، ومديرى المشروعات يطلبون عوامل الإنتاج بالاثمـان التى تحقق لهم أكبر عائد ممكن (أرباح)، ويحـددون حجم الإنتـاج بالقـدر الذى يضـمن لهم تحقـيق نفـس الهـدف أقصى عائد ممكن (أقصى أرباح ممكـنه). وهكـذا فإن المستـهلك يقـوم بتوزيع دخله على السلع والخدمات الاستـهلاكية تبعاً لتفضـيله للسـلع والخـدمات بناء على الثمن السائد لها فى السوق. وكذلك يقـوم المنتـج بتحـديد حجم إنتـاجه الذى يحقـه له أقصـى عـائد ممكن إبتداء من أثمـان عناصـر الانتـاج السـائدة فى السوق (الأجور، معـدل الفـائدة، أثمـان المـواد الأوليـة)، وبذلك تتم فعالية الإنتاج فى الاقتصاد الاشتراكى مثل ما هى فى الاقتصاد الرأسمالى التنافسى.

الوظيفة الثالثة: تحديد كميات ونوعيات السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك الجماعي. مثل السلع والخدمات المخصصة للقوات المسلحة والمدارس والمستشفيات والمصحات، دور الرعاية الاجتماعية... الخ. ويتم تمويل هذه السلع والخدمات من إيرادات الدولة (عائد المشروعات، الضرائب، إيرادات ملكية الدولة مثل الريع، ... الخ).

وتبعاً لنموذج أوسكار لانج، فان الاقتصاد الاشتراكى لا يختلف عن الرأسمالى، إلا فى وجود الملكية العامة لأدوات الإنتاج التى تتمثل فى المشروعات الإنتاجية المملوكة ملكية عامة وليست خاصة، ويديرها مديرين متخصصين تعينهم الدولة وتحاسبهم الدولة، ويحصلون على دخولهم من الدوله تبعاً لتحقيقهم أقصى كفاءة للمشروع. ويتلقى المستهلكين مع المنتجين فى السوق ليحقق الأول أقصى اشباع له من توزيع دخله على السلع حسب أثمانها، ويحقق المنتجين أقصى عائد ممكن ابتداء من بيع إنتاجهم حسب الاثمان السائدة، ونفس الحال بالنسبة للعمال الذين يلتقون مع مديرى المشروعات فى السوق أيضاً لتحديد الأجور. وعلى ذلك فإن قرارات تخصيص الموارد تتم حسب تفضيلات المستهلكين وحسب رغباتهم، والفارق الأخير أن أرباح المشروعات الإنتاجية لا تذهب إلى أفراد، نظراً لعدم وجود ملكية خاصة لأدوات الإنتاج، ولكنها تذهب إلى الدولة فى شكل فائض للمشروعات تستخدمه فى الاستثمارات الجديدة.

ولا يختلف فكر ديكنسون عن أوسكار لانج، فهو يوافق على أن تكون هناك حرية كاملة للمستهلك فى توزيع دخله على السلع والخدمات تبعاً لاثمانها فى السوق، وكذلك يتفق مع لانج فى ترك الحرية لمديرى المشروعات لتحديد حجم الإنتاج ونوعيته حسب الاثمان السائدة واستجابة للطلب فى السوق. إلا أنه يختلف مع أوسكار لانج فى أنه يرى أن الأفضل أن لا يقوم جهاز التخطيط

بتحديد الاثمان، بل يترك تحديد الاثمان للمشروعات تقوم بتحديد أثمان منتجاتها حسب نفقاتها وتبعاً للطلب على هذه المنتجات.[1]

ثانياً: موريس دوب، سويزي:

تقوم أفكار موريس دوب على قناعاته الانتقادية للنظام الرأسمالي واقتراح معالجتها في الاقتصاد الاشتراكي، كما تأثرت تماماً بواقع الإدارة الفعلية التي تمت في المجتمع الاشتراكي الأول الاتحاد السوفيتي، فلم يخرج نموذجه عنها، إن لم يكن وصفاً لها في الواقع.

١ - بداية يرى موريس دوب أن الرأسمالية تعمل من خلال مبدأ سيادة المستهلك وهو يعني أن تخصيص الموارد وتوجيهها إلى عمليات الإنتاج إنما تتم تبعاً لتفضيلات المستهلك ووفقاً لرغباته. وأن هناك مبالغة عند الاقتصاديين الرأسماليين في الاهتمام بشيء لا يستحق هذا الاهتمام، فاختيار المستهلكين للسلع الاستهلاكية تبعاً لدخولهم وتبعاً للاثمان السائدة لهذه السلع لا يعني ضرورة توجيه وتخصيص الموارد تبعاً لهذه التفضيلات، وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار عدم صحة إفتراض النظرية الاقتصادية الرأسمالية بأن كل فرد في المجتمع يتسم بالعقلانية والرشد الاقتصادي، وأن يجري خياراته الاقتصادية بعد حساب منفعي دقيق، وهو افتراض غير واقعي وغير متحقق عملياً، ومن ثم فإن خيارات المستهلك وتفضيلاته لا يمكن أن

(١) دكتور أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي، مرجع سابق، ص٤٣٩-٤٤٣.

- Oskar Lange, On the Economic Theory of Socialism, I, Review of Economic Studies, Vol. IV, No. I, Oct., 1936. On the Economic Theory of Socialism, II. The Same Review, Vol. IV, No. 2, Feb., 1937.
- H. D. Dickinson, Price Formation in a Socialist Economy, Economic Journal, Vol. XLIII, Dec. 1933.

تحكم تفضيلات المجتمع كاملاً ومن ثم تحكم تخصيص الموارد فى المجتمع كاملاً.

٢- ثم أن هناك أيضاً مبالغة فى أن حساب تفضيلات يحتاج إلى عدد لانهائى من المعادلات الآنية للتعرف عليها لأنها فى الأصل تحتوى عل يتفضيلات لانهائية على مستوى أفراد المجتمع، ومن ثم لا يمكن لجهاز التخطيط أن يقوم بها. والواقع أن هذه التفضيلات محدودة وتحكمها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والثقافية للمجتمع، كما تحكمها ظروف فنية تتعلق بالإنتاج، وخاصة فى المجتمعات الأقل تقدماً مثل المجتمعات الاشتراكية التى تصل إلى مستوى التقدم الذى وصل إليه المجتمع الرأسمالى المتطور وبذلك فإنه يسهل على جهاز التخطيط حساب هذه التفضيلات إلى حد كبير.

٣- ويرى موريس دوب أن هناك ما هو أهم من تفضيلات المستهلك، وهو تنمية الاقتصاد القومى وتطويره، فذلك الهدف له الأولوية كاملة، فليس من المعقول أن نترك الاقتصاد القومي يعمل بأولوية تحقيق تفضيلات المستهلك ويتم تخصيص الموارد لتحقيق هذه التفضيلات، وتترك التحولات الجذرية للهيكل الانتاجى وتطوير قوى الإنتاج لما بعد اشباع تفضيلات المستهلك. ولذلك فإن أولويات تخصيص الموارد لابد أن تكون لبناء التنمية الاقتصادية وتحقيق التحولات الجذرية فى أسلوب الإنتاج. وهذا الهدف الأخير لن يستطيع أن ينجزه إلا التخطيط المركزى الشامل ومنح الأولوية لتخصيص الموارد لتحقيق هذا الهدف كما أن التخطيط هو الذى يستطيع أن يحقق التوازن الاقتصادى فى ظل ديناميكية المجتمع وتطوره، وليس ذلك التوازن الساكن الذى تتضمنه النظرية الاقتصادية الرأسمالية.

٤- أن أهم مشكلة فى الاقتصاد الرأسمالى هى تعدد قرارات الاستثمار وعدم التنسيق بينها بالشكل الذى يخلق فوائض فى الإنتاج تاره أو نقص فى الإنتاج تاره أخرى ومن ثم خلق الأزمات المتوالية، هذا فضلاً على أن الآثار الاقتصادية المتبادلة لعملية الاستثمار تفرض ضرورة تركيز عملية اتخاذ قرارات الاستثمار فى جهة واحدة مركزية تكون لديها كافة المعلومات التى تمكنها من ترشيد قرارات الاستثمار. فضلاً عن أن ضرورة تنمية قطاع إنتاجى، أو تنمية منطقة جغرافية بشكل خاص لا يمكن انجازها كمهمة قومية إلا بتخطيط الاستثمار الكلى وتوجيهه، ولن يفلح فى ذلك إلا التخطيط المركزى للاستثمارات.

٥- عندما يعمل الاقتصاد القومى من خلال التخطيط فهو يعمل بكفاءة أكبر من الاقتصاد الرأسمالى، ذلك أن الأخير يقيم التوازن بين المتغيرات الاقتصادية بعد حدوثها، أى عندما تحدث زيادة فى الطلب عن العرض تتم المعالجة لتحقيق التوازن من خلال قوى السوق برفع الأثمان، ثم دخول مستثمرين للإنتاج بما يؤدى إلى زيادة العرض فتعود الاثمان إلى التوازن وكذلك العرض والطلب. ولا يتم النظر إلى التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التى يتحملها الأفراد والمجتمع طوال فترة اختلال التوازن وحتى يتحقق العودة إلى التوازن، وهى بطبيعة الحال تقلل من الكفاءة الاقتصادية الكلية للاقتصاد الرأسمالى.

أما فى إقتصاد التخطيط المركزى فى المجتمع الاشتراكى، فإنه يمكن وضع التصور الكامل للعلاقات التبادلية بين القطاعات والفروع الاقتصادية،والتعرف على كامل الموارد الاقتصادية المؤثرة فى عملية الإنتاج الاجتماعى ككل، باستخدام الأدوات والأساليب التخطيطية (الموازين السلعية والتركيبية وجداول المستخدم / المنتج... الخ)، وذلك قبل عملية الإنتاج الاجتماعى. وهو ما

يمكن المخطط من تحقيق التناسق بين فروع وقطاعات الاقتصاد القومى، والتنسيق بين تيارات التدفقات النقدية والتدفقات السلعية، وذلك للمحافظة على التوازن المستقر على المدى الطويل، وتحقيق معدلات النمو المرغوب فيها. ونكفل متابعة الخطة الاقتصادية الالمام بالظروف الواقعية والمتغيرات التى تحدث عليها ومعالجتها بالسرعة التى تكفل عدم وجود أى نوع من عدم التوازن.

وعلى ذلك وتبعاً لهذه الأفكار جعل موريس دوب مهمة التخطيط الاقتصادى هى مهمه إدارة الاقتصاد القومى كاملاً على النحو التالى:

أولاً: تحديد الاثمان التى يتم تداول السلع على أساسها سواء إنتاجية أم استهلاكية والقيام باتخاذ قرارات الاستثمار، وقرارات الإنتاج، إذ المشكلة الرئيسية هى مشكلة الاستثمار وليس مشكلة تفضيلات المستهلكين.

ثانيا: التحديد السابق لكميات الإنتاج ونوعياتها سواء الإنتاج الاستهلاكى أو الإنتاج الاستثمارى (السلع الإنتاجية)، وأن تحتوى الخطة على هذه الكميات ونوعياتها، وتوزيع مسئولية إنتاجها على المشروعات الإنتاجية.

ثالثاً: أن تلتزم المشروعات بالإنتاج المخطط كما هو وارد فى الخطة، وأن يكون مديرى المشروعات مسؤولين عن تحقيق الخطة الاقتصادية، وأن لا يترك لهم قدر كبير من الحرية بالنسبة لقرارات الإنتاج، وأن يتم الالتزام بالاثمان التى يحددها المخطط سواء للسلع النهائية أو لتحويلات مستلزمات الإنتاج بين المشروعات الاقتصادية. مع الالتزام بتحقيق قدر من الفائض (الأرباح) يحدد مستوى كفاءة الإدارة فى عملية الإنتاج.

وبذلك يصبح التخطيط ما هو إلا أداة لتنفيذ الخطة الاقتصادية التى تحمل أهداف قومية كلية يتم تحقيقها لمصلحة كافة أفراد المجتمع، وأول هذه الأهداف زيادة اشباع الحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع ككل عبر الزمن.

أما سويزى، فهو يتفق تماماً مع موريس دوب فى آراؤه ويوضح البعض منها أكثر فى مجالين:

الأول: وضع خطة للإنتاج القومى وأخرى للاستهلاك القومى لفترة زمنية قادمة. فهو يرى أن الدولة تحدد معدل الاستثمار واتجاهاته، وعلى الجهاز المركزى للتخطيط وضع خطة للاستثمار تراعى فيها التأليف بين حجم رأس المال المستثمر وحجم العمالة المتاحة للتشغيل بحيث يتم استيعاب كلاهما كاملاً فى عملية الإنتاج الاجتماعى فى الفترة القادمة. وكذلك خطة أخرى للاستهلاك تراعى فيها حجم الإنتاج الاستهلاكى المتاح وحجم الدخول النقدية الموزعة. ويضم كلا الخطتين، يكون هناك الخطة القومية الواجب تنفيذها بدقة طوال الفترة الزمنية للخطة.

الثانى: التوزيع الكمى للموارد والرقابة النقدية للخطة. ويرى سويزى أن لا تترك الخطة لجهاز السوق والثمن ليتم تنفيذها فى إطاره، ولكن يتم توزيع الموارد وتخصيصها تخصيصاً كمياً وعينياً على الاستخدامات الإنتاجية. وتتم عملية الإنتاج بقرارات من المخطط ودون اللجوء إلى قوى السوق كما يقترح أوسكار لانج. وينفذ مديرى المشروعات قرارات الإنتاج التى تصدر فى الخطة كمياً ونوعياً.

أما النقود فسوف تظل وحدة الحساب والقياس الاقتصادى، ويتم التبادل على أساسها، كما أنها سوف تستخدم للرقابة على كفاءة المشروعات من خلال التعرف على التدفقات النقدية الداخلة للمشروع والخارجه منه، ذلك أن تسوية حسابات المشروعات جميعاً لابد أن تتم عن طريق بنك الدولة. وبذلك تكون هناك أسواق حقيقة للسلع الاستهلاكية والعمل، ولابد أن يقوم جهاز التخطيط المركزى بالتأكد من أن الكميات المعروضة من هذه المنتجات بقومة بأثمانها مساوية لمقدار كمية النقود المخصصة لشرائها عند أفراد المجتمع.

المبحث الثانى

تخصيص الموارد من خلال المشروع العام

يقوم الاقتصاد الاشتراكى على الجماعية وليس على الفردية كما فى الرأسمالية، ومن ثم يتبنى بناء إقتصاد وطنى مستقل يشارك فيه الجميع ويعمل لمصلحة الجميع، أى يضع من النظام الاقتصادى والاجتماعى ما يسمح للكافة من أفراد المجتمع بالمشاركة فى عملية الإنتاج الاجتماعى، كل بقدر قدراته وكفاءته ومهاراته التى اكتسبها من التعليم والتدريب، وعلى أن يكون هدفه الأساسى زيادة إشباع الحاجات المادية والثقافية والروحية لأفراد المجتمع باستمرار عبر الزمن. ولذلك فإن المجتمع الاشتراكى يلغى الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ويحولها إلى ملكية جماعية.

ويرجع الغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ليس إلى سبب عاطفى، أو تطبيقاً لنظريات وأفكار فلسفية معينة، ولكن اختياراً لواقع اقتصادى وإجتماعى تفرض فيه الموضوعية والعقلانية أن تكون أدوات الإنتاج مملوكة جماعياً وليس فردياً. فالملاحظة البسيطة ولكن المتأنية والواعية ترى أن أى زيادة فى الإنتاج والتبادل تؤدى إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل، أى مساهمة أعداد كبيرة من البشر أكثر تنوعاً وأكثر كفاءة إنتاجية، وكذلك أى تقدم تكنولوچى يؤدى إلى مزيد من التخصص وتقسيم العمل أكثر وأكثر، وهو ما يجعل عملية الإنتاج تأخذ طابعاً جماعياً يحتم المشاركة الجماعية لعدد لانهائى من الأفراد تبعاً لتخصصاتهم فى عملية الإنتاج، ومن ثم لا يمكن أن يكون طابع الإنتاج جماعياً بينما الملكية لأدوات الإنتاج فردية، وإلا كان التناقض الذى يعيشه النظام الرأسمالى بين جماعية الإنتاج كحقيقة يفرضها التقدم الاقتصادى والتكنولوچى وفردية الملكية التى تشكل حقيقة تفرضها طبقة الرأسماليون على المجتمع. ولذلك فإن عملية الإنتاج الاجتماعى تتولاها الدولة التى تمثل

الجماعة أو تمثل المجتمع وليس الرأسماليين كطبقه دون بقية الطبقات كما فى الرأسمالية.

كما ترجع جماعية الملكية لأدوات الإنتاج وكذلك جماعية عملية الإنتاج إلى ضرورة خلق المناخ الذى يسمح بتحقيق الهدف الرئيسى للنظام الاقتصادى الاشتراكى، وهو الاشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع، وذلك عن طريق التحسين والزيادة المستمرة للإنتاج، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا إذا تولت الدولة القيام بعملية الإنتاج وكانت مسؤولة تماماً عن بناء التراكم الرأسمالي (قوى الإنتاج). فلا يمكن زيادة حجم الإنتاج فى أى مجتمع إلا إبتداء من زيادة قوى الإنتاج، ولا يمكن تحسين أدائها إلا بالتطوير التكنولوجى، وهما جناحى التراكم الرأسمالى والوسيلة الأساسية لتحقيق مزيد من الإنتاج لتحقيق الهدف الأساسى للمجتمع الاشتراكى وهو مزيد من اشباع الحاجات المادية والمعنوية عبر الزمن.

ويختلف المناخ المحيط بعملية التراكم الرأسمالى والإنتاج فى الاقتصاد الرأسمالى حيث أن الهدف من الإنتاج والتراكم هو تحقيق الأرباح. ومن ثم فإن المنتج أو المستثمر يقبل على ذلك الفرع من الإنتاج الذى يحقق ربحاً لهذا المستثمر، وليس ذلك الفرع الإنتاجى الذى يحقق مصلحة المجتمع، ومن ثم فإن الاقتصاد الرأسمالى يترك المشروعات ذات الربحية للمستثمرين الأفراد وتتولى الدولة تلك المشروعات التى لا تدر أرباحاً وخاصة مشروعات رأس المال الاجتماعى.

وفى إطار الملكية العامة لأدوات ووسائل الإنتاج فى الاقتصاد الاشتراكى يصبح المشروع العام المملوك للدولة هو الوحدة الإنتاجية التى تتولى الإنتاج فى كافة فروع الإنتاج سواء لإنتاج السلع الاستهلاكية أو لإنتاج السلع الإنتاجية. ويتم تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها توزيعاً مادياً على هذه الوحدات

الإنتاجية تبعاً لخطة إقتصادية شاملة يقوم باعدادها الجهاز المركزى للتخطيط لتحقيق الأهداف التى يرغب المجتمع فى تحقيقها على البعد الزمنى للخطة. وبذلك لا يعتمد الاقتصاد الاشتراكى على قوى السوق فى توزيع الموارد على الاستخدامات تبعاً لعشوائية قوى العرض والطلب، ويحل محل قوى السوق فى تخصيص وتوزيع الموارد التخطيط الذى يوائم بين الطلب الكلى والعرض الكلى من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومى. وفى هذه الظروف يعتبر المشروع العام الاقتصادى أنسب الأشكال الاقتصادية للقيام بمهمة الإنتاج فى الاقتصاد الاشتراكى فهو الشكل القانونى والواقعى الذى يتوافق مع الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وهو الذى يضمن تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد القومى، وكذلك يحقق المناخ الملائم لأحداث التطور التكنولوجى، وكذلك يضمن تحقيق التشغيل الكامل، ويحقق المحافظة على الفائض الاقتصادى لاعادة استثماره داخل المجتمع الاشتراكى، وكذلك فهو أداه التطوير الإنتاجى وتحقيق مزيد من الكفاءة الفردية ولاجتماعية. وسوف نناقش كل باختصار.

١- المشروع العام يتلاءم مع الملكية العامة لأدوات الإنتاج:

فى المجتمع الاشتراكى تنتفى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومن ثم لا يستطيع أى فرد أن يقيم وحدة إنتاجية يعمل فيها أفراد آخرين لحسابه مقابل الأجر كما فى الرأسمالية. ذلك لأن العمل بأجر يعتبر فى الفكر الاشتراكى نوعاً من العبودية. ولذلك فإن المشروعات الإنتاجية وكذلك الخدميه مملوكة للدولة فهى التى تمدها بالآلات والمعدات، والأرض التى تقام عليها هذه الآلات والمعدات، وتمدها أيضاً بمستلزمات الإنتاج تحويلاً من المشروعات الأخرى المنتجة لها، كما تمدها بالتمويل النقدى اللازم عن طريق بنك الدولة. ويعمل

المشروع لتحقيق أهداف وجوده بإنتاج ذلك الحجم من الإنتاج النوعى الذى تقرره الدولة فى خطتها الملزمة لكل المشروعات الإنتاجية.

ويعتبر المشروع الإنتاجى فى الاقتصاد الاشتراكى هو أداة تنفيذ الخطة القومية وتحقيق أهدافها، وعلى ذلك فإن الخطة القومية يقابلها خطط جزئية للمشروعات الإنتاجية، بحيث تكون خطط المشروعات الإنتاجية فى حدود الخطة القومية، وهو ما يجعل هناك صلة وثيقة بين التخطيط القومى على مستوى المجتمع والتخطيط الجزئى على مستوى المشروع، أى الجمع بين التحليل الاقتصادى الكلى والتحليل الاقتصادى الجزئى. وبذلك يكون تخطيط المشروع الاشتراكى عبارة عن إقامة علاقات محددة بين الأهداف المقررة فى الخطة القومية وبين مختلف المتغيرات الأخرى المتعلقة بتحقيق هدف المشروع، سواء من موارد مادية أو قوى عمل أو بعد زمنى لتحقيق الأهداف.

وفى البداية يتلقى المشروع من السلطات الإدارية الأعلى مجموعة المؤشرات التى تتضمن مهامه المحددة فى الخطة القومية للعام القادم، هذه المهام التى تعتبر إلتزاماً على المشروع يتعين عليه القيام بها. وعليه يقوم المشروع باعداد خطة خاصة به تسمى بالخطة الفنية والصناعية والمادية تحتوى على مجموعة من الخطط الجزئية المتناسقة للقيام بوظائف المشروع الأساسية، ويتولى أعدادها جهاز التخطيط بالمشروع. وهى خطة الإنتاج والجودة، خطة تنمية الفنون الإنتاجية، خطة العمل ومكافآت الإنتاج، خطة الانشاءات الرأسمالية.

وفى بداية التصنيع الاشتراكى حيث كان عدد المشروعات محدوداً، وكذلك كانت الموارد المادية للإنتاج أيضاً تتميز بالندره (موروثة من التنظيم الرأسمالى للموارد السابق الذى يتميز بخلق ندره الموارد)، فإن جهاز التخطيط القومى كان يضع كل تفصيلات العمل داخل المشروعات، ويحدد كل المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بعملية الإنتاج إبتداء من حجم ونوعيه ومصادر المدخلات إلى المشروع إلى تحديد حجم مخرجات المشروع وتوزيعها على

الاستخدامات بما كان يفقد المشروع الاشتراكى استقلاليته وعدم قدرته على المباداءه والابتكار. ولقد كان ذلك ضرورياً فى المراحل الأولى لبناء الاشتراكية. أما بعد التحول الكامل إلى المجتمع الاشتراكى وأصبح عدد المشروعات لانهائياً، وتم تكوين عدد لا نهائى من المديرين والمنظمين والخبراء فى كافة مجالات إداره المشروع الانتاجى أيا كانت مجالات الانتاج، فلقد تم تحرير المشروع من كثير من القيود المفروضة عليه لحساب الجهات الإدارية الأعلى، وأصبح المشروع يتمتع باستقلالية أكبر بعد الاصلاح الاقتصادى الذى تم فى الدول الاشتراكية آن ذاك عام ١٩٦٥ . وأصبحت الجهات العليا للتخطيط تضع المؤشرات الكلية للمشروع، أما المؤشرات الجزئية وأسلوب الإنتاج والتشغيل وتصريف الإنتاج فتتولاه الإدارة المسئولة عن المشروع. وعلى ذلك يتولى المخطط تحديد حجم الإنتاج ودرجة تنوعه، حجم مكافأة العمل تبعاً لحجم الإنتاج، مستوى الأرباح الواجب تحقيقها، نصيب الدولة فى هذه الأرباح، مقدار تحويلات الدولة إلى المشروع فى شكل استثمارات مركزية، مع إستمرار الامدادات الفنية والمادية لكافة المشروعات حسب حجم الإنتاج المخطط لكل مشروع فى يد الجهاز المركزى للتخطيط يقوم بها حتى يتم إحلال علاقات مباشرة بين المشروعات المنتجة والمستهلكة لمستلزمات الإنتاج بنوعياتها المختلفة بالتدريج عبر الزمن، وهو ما كان قد تم فعلا.

٢- ضمان تحقيق الأهداف فى الكلية للاقتصاد القومى:

يعتبر المشروع العام أفضل ضمانه لتنفيذ الأهداف الكلية للاقتصاد القومى، فالدولة عندما تتولى عملية الإنتاج الاجتماعى تصبح مسؤولة عن تحقيق مستوى معين من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع. ومن أهم مقومات تحقيق ذلك المستوى من الرفاهية هو الاشباع المادى (حجم الاستهلاك القومى) الذى يعتمد على حجم الإنتاج السلعى الذى تتولاه الوحدات الإنتاجية للقطاع العام فى حدود الموارد المتاحة. وتخصيص الموارد الاقتصادية لوحدات

القطاع العام التى تعمل فى إطار رقابة الدولة يضمن أن تقوم هذه الوحدات الإنتاجية بالالتزام بحجم ونوعية الإنتاج الواردة فى الخطة القومية بحيث لا يمكن للمشروع أن يستخدم الموارد المتاحة له من قبل الدولة فى نوعيات أخرى من الإنتاج أو في استخدامات أخرى غير مطلوبة قد تكون أكثر ربحية أو قد تكون أقل تكلفة. ومن ثم تضمن الدولة من خلال تخصيص الموارد لوحدات القطاع العام تحقيق حجم من الإنتاج يكفى لتحقيق خطة الاستهلاك على مستوى المجتمع.

أما فى حالة سيادة المشروع الخاص فان دافع الربح قد يجعله يقوم بإنتاج تلك السلع التى تحقق معدلات أرباح أعلى، ومن ثم يختل نمط اشباع الحاجات على المستوى الكلى، ونجد وفره فى بعض السلع مع نقص فى بعض السلع الأخرى. والملاحظ عادة فى حالة سيادة المشروع الحر أن تتوافر السلع الترفيه والكمالية المخصصة لأصحاب الدخول الأعلى القادرين على الدفع أكثر، إذ يحقق إنتاج هذه السلع معدلاً للأرباح أعلى، بينما تتوافر السلع الضرورية والاجرية بصعوبه، وهى التى تخص أصحاب الدخول المتوسط والفقراء لضعف قدرتهم على الدفع ومن تم انخفاض معدل ربحية إنتاج هذه السلع.

ونفس الحال بالنسبة للمشروعات التى تقوم بإنتاج السلع الإنتاجية، فإن تخصيص الموارد للمشروعات الإنتاجية العامة يضمن تحقيق المستوى المطلوب والمخطط للتراكم الرأسمالى والتطوير التكنولوجى. فهذه المشروعات سوف تلتزم بإنتاج الحجم من الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة لتجديد الطاقة الإنتاجية (المستهلك منها) وزيادة حجمها، كما سوف تلتزم هذه المشروعات بإنتاج مستلزمات الإنتاج من رأس المال الآلى عند المستوى التكنولوجى الملائم لظروف المجتمع فى كل صناعة، تبعاً لتخطيط الكثافة الرأسمالية للآلات والمعدات المطلوبة فى كل فرع من فروع الصناعة. إذ قد تفرض الظروف الموضوعية التى يمر بها الاقتصاد القومى فى بعض مراحل تطوره أن تكون أدوات الإنتاج فى

بعض الصناعات ذات كثافة رأسمالية عالية، والبعض الآخر ذو كثافة رأسمالية منخفضة، أى أكثر كثافة عمالية. كما لو كان المجتمع فى المراحل الأولى من تطويره وكان لديه فائض فى القوة العاملة لا يمكن تركها فى حالة بطالة. وهو ما لا يمكن تحقيقه فى حالة المشروعات الحرة، حيث لا ترتبط وتلتزم فى نمط إنتاجها بالظروف الموضوعية التى يمر بها المجتمع، بل تلتزم فى إنتاجها بتحقيق الربح، وهو ما سوف تدفعها إلى الإنتاج عند أعلى مستوى تكنولوچى ممكن، أى تنتج الآلات والمعدات ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى دائماً، إذ هى دائماً المحققة لمعدل من الأرباح أعلى – وهكذا يحقق تخصيص الموارد الاقتصادية لمشروعات القطاع العام تحقيق خطة الدولة فى الاستهلاك، وخطتها أيضاً فى التراكم الرأسمالى.

٣- خلق المناخ المناسب للتطوير التكنولوچى:

فى إطار المشروع العام المملوك للدولة يكون التطوير التكنولوچى أسهل وأسرع مما هو فى المشروعات الحرة. ذلك أن البحث العلمى والتطوير التكنولوچى إما تجذبه قوى الطلب عليه من المشروعات التى ترغب فى الاستفادة منه فى توفير نفقات الإنتاج، أو تحسين وتحديث المنتجات للحصول على مزيد من الأرباح، وهو ما يحدث فى الرأسمالية، أو أن تدفع الدولة البحث العلمى إلى التطوير التكنولوچى لتحقيق مزيداً من اشباع الحاجات فى تطورها لأفراد المجتمع كما هو فى الاقتصاد الاشتراكى.

وتقوم المشروعات الإنتاجية بجذب البحث العلمى والتطور التكنولوچى تبعاً لاعتبارات الأرباح، ومن ثم فإن المشروعات التى تحقق قدراً معقولاً ومناسبا من الأرباح قد لا تفكر فى التطوير التكنولوچى، كما أن العائد من البحث العلمى لابد أن يقابله قدر من الأرباح المتيقنة لكى يكون هناك الحافز إلى البحث العلمى والتطوير التكنولوچى، وهذا التيقن من الصعب أن يكون متاحاً

للمشروعات المتوسطة والصغيرة، ومن ثم قد يقتصر البحث العلمى والتطوير التكنولوجى على الصناعات الكبيرة فقط، والصناعات التى تتميز بكبر ثمن الوحدة من منتجاتها، مثل صناعة الطيران وصناعة السيارات دون تلك الصناعات التى تحتاج إليها الغالبية من أفراد المجتمع، وخاصة تلك السلع الاجريه والضوريه.

وفى الواقع أن نظرة الربحية إلى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى قد تكون أحد معوقات البحث العلمى، وقد تعمل على عدم تكامله فى كل قطاعات الاقتصاد القومى. فقد يحتاج البحث عن أفضل تكنولوجيا للمطروقات، البحث عن أفضل نوعيات الحديد فإذا لم تكن صناعة الحديد مستعدة لانجاز مثل هذه البحوث والانفاق عليها، فان البحث الأول لن يتم. وكذلك فإن نظرة الربحية قد تمنع أيضاً المشروع الحر من أن يمنح فرصة التفرغ للبحث العلمى للأفراد خوفاً من انتقالهم إلى منظمات أو مشروعات أخرى، وبذلك يفقد المشروع النفقات التى أنفقها عليهم ويستفيد بها غيره.

ولعل تعوق البحث العلمى والتطوير التكنولوجى يجعل الدول المتقدمة الرأسمالية تقوم بتحمل نفقات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى الصناعات ذات الأهمية الخاصة مثل الصناعات الحربية، أو فى المجالات المرتبطة بمشاكل قومية ذات تكاليف إجتماعية واقتصادية باهظة مثل انتشار الزلازل، وتعد لها خططاً متوالية مشابهة لتلك التى تتم فى الاقتصاديات الاشتراكية تشارك فيها الجامعات ومراكز البحوث والمشروعات الإنتاجية المقصود تطوير إنتاجها أو تقوم بعملية التطوير.

أما فى الاقتصاد الاشتراكى فإن الدولة تضع خطة للتطوير التكنولوجى على مستوى الاقتصاد القومى ككل تشمل كافة مجالات الإنتاج، وكل مشروع من المشروعات يقوم بإعداد خطة للتطوير التكنولوجى خاصة بأساليب وأدوات الإنتاج الخاص به فى إطار خطة التطوير التكنولوجى القومية. وتعمل الجامعات ومراكز البحوث العلمية بالتنسيق مع المشروعات كوحدة واحدة متكاملة للتطوير

التكنولوجى. وعائد هذا التطوير لن يكون من نصيب مشروع دون آخر إذ أن نتائج البحث العلمى والتطوير التكنولوجى مملوكة للدولة ومن ثم متاحة للكافة من المشروعات. وفى نفس السياق لن يكون لدى أى مشروع ما يمنعه من منح التفرغ العلمى لبعض أفراده من أجل تحصيل مزيد من التقدم العلمى أو التفرغ لإنجاز الأبحاث العلمية، سواء كان العائد من نصيب المشروع الذى منحه فرصة التفرغ أو إنتقل إلى مشروع آخر، فالدولة أخيراً هى المحتمل الأخير لتكاليف البحث العلمى الفردى، والمستفيد الأخير أيضاً من امكانية البحث العلمى للأفراد أياً كان موطن عملهم داخل الدولة.

٤- تحقيق التشغيل الكامل:

من الحقائق الثابتة أن قوى السوق فى النظام الرأسمالى لا يمكنها أن تحقق التشغيل الكامل للموارد وخاصة عنصر العمل، وتظل البطالة لقوة العمل ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالى منذ ولادته منذ خمسة قرون ماضية حتى الآن، ذلك أن طبيعة طريقة الإنتاج الرأسمالى والتركيب الهيكلى لأداء النظام الرأسمالى تفرز البطالة، وبصفة خاصة بطالة قوة العمل. وهو ما أثبته كينز وقرر ضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الفعال للوصول إلى التشغيل الكامل. إلا أنه نظراً لأن هذا التدخل للدولة يتم فى إطار النظام الرأسمالى بكل مقوماته، وبصفة خاصة بالاعتماد على قوى السوق فى تخصيص الموارد، فإن البطالة بتطبيق النظرية الكينزية تخف حدتها وتقل نسبياً ولكنها تظل موجودة بنسبة أقل مما كانت عليه قبل تطبيق النظرية الكينزية.

ويرجع انتفاء البطالة وتحقيق التشغيل الكامل فى إطار المشروع العام إلى أن عملية الاستثمار تتم عن طريق التخطيط الكلى على مستوى المجتمع وليس بطريقة جزئية فردية عن طريق قوى السوق. ففى ظل التخطيط يتم حساب حجم الاستثمار المتاح للمجتمع خلال الفترة التخطيطية القادمة (خمس

سنوات مثلا) ، ويتم التعرف على حجم القوى العاملة الجديدة والواجب تشغيلها حسب تخصصاتها وأماكن وجودها، ويتم تخصيص الاستثمارات فى المشروعات الانتاجية القادرة على استيعاب كل من رأس المال الاستثمارى المتاح وكذلك استيعاب العمالة المتاحة طوال الفترة التخطيطية، ويساعد فى دقة تخصيص الموارد الاستثمارية واستيعابها لقوى العمل المتاحة تحديد الفنون الانتاجية الملائمة لاستيعاب العمالة.

ولا يعنى ذلك أن المجتمع الاشتراكى يقوم بتخصيص الموارد الاستثمارية بهدف استيعاب العمالة عند مستوى من الفنون الإنتاجية الأقل كثافة رأسمالية والأقل إنتاجية (ذات الكثافة العمالية العالية)، فذلك أحد معايير تخصيص الموارد وإختيار الفن الإنتاجى، ولكنه ليس المعيار الوحيد. لكن الذى يحدث هو إختيار فنون إنتاجية متفاوتة الكثافة الرأسمالية على مستوى الفروع الاقتصادية والصناعات المختلفة، بحيث تؤدى جميعاً على مستوى الاقتصاد القومى إلى تحقيق أقصى إنتاج ممكن، مع استيعاب كامل رأس المال المعد للاستثمار، مع تشغيل القوى العاملة المتاحة للعمل كاملة، مع المحافظة على معدل من الفائض الاقتصادى يتم تركيمه لتحقيق مزيد من التراكم الرأسمالى. وتبعاً لذلك فإن التخطيط يقوم بحساب معاملات الفنون الإنتاجية بالنسبة لكل صناعة، ومن ثم قدرتها على استيعاب العمالة عند حجم معين من الاستثمار، ويستخرج معامل متوسط للكثافة الرأسمالية على مستوى الاقتصاد القومى يتم تطبيقه فى تخصيص الاستثمارات على المشروعات الإنتاجية.

٥- تحقيق المحافظة على الفائض الاقتصادى:

فى إطار تخصيص الموارد للمشروع العام، فإن الفائض الاقتصادى يؤول إلى الدولة (وزارة المالية) كإيرادات تقوم بإعادة تخصيصها للاستثمار فى إطار الخطة الاقتصادية. وهذا ما يضمن عدم تبديد كل مشروع للفائض الاقتصادى الخاص

به (الأرباح)، ذلك أن معدل الأرباح التى يلتزم المشروع بتحقيقها مخططة ومعروفة مسبقاً، ومن ثم تتم رقابة الدولة على تحقيقها، وتستحوذ على الفائض من كل المشروعات من أجل إعادة الاستثمار.

واستحواذ الدولة على الفائض الاقتصادى للمشروعات يضمن ارتفاع معدل التراكم الرأسمالى بإعادة استثمار فائض المشروعات العامة، كما يضمن إستقرار مستوى الاستهلاك المخطط إذ أن الجزء الأكبر من عائد المشروعات لا يتسرب إلى الأفراد ويتوجه إلى الاستهلاك كما هو فى الرأسمالية حيث التملك الفردى للمشروعات، وبالتالى تعود الأرباح إلى المستثمرين وهم قلة بالنسبة لأفراد المجتمع. ونظراً لضخامة نصيب الأرباح إلى الدخل القومى، فإن دخول المستثمرين تصبح كبيرة وينطلق جزء منها لا محاله إلى الاستهلاك بالقدر الذى يجعل هناك بعض التبديد لهذا الفائض فى سلع استهلاكية عادة ما تكون أكثر ترفاً من السلع الاستهلاكية الأخرى المتداولة والمتعارف عليها، ويخلق مناخاً اجتماعياً يسوده الشعور بعدم العدالة فى توزيع الدخل عند الطبقات غير المالكة، والشعور بالظلم الاجتماعى عند الطبقات الأقل دخلاً والفقيرة بما له من آثار سلبية على عملية الإنتاج الاجتماعى وعلى التضامن الاجتماعى بشكل عام.

٦- تحقيق مزيد من الكفاءة الفردية والاجتماعية فى الإنتاج والتوزيع:

أسلوب تخصيص الموارد فى الاقتصاد الاشتراكى لوحدات القطاع العام الإنتاجية من خلال التخطيط يحقق كفاءة أكبر من تخصيص الموارد للمشروعات الحرة من خلال قوى السوق كما فى الاقتصاد الرأسمالى. والكفاءة فى الاقتصاد الرأسمالى لم تعد تتعدى فكرة تخصيص الموارد فى ظل شروط التوازن الاقتصادى العام الذى وضع شروطه فلراس. ومن ثم فإن الاقتصاد الرأسمالى يعتبر أن تحقيق التوازن العام التنافسى (أى يتم فى إطار سوق المنافسة الكاملة) يحقق شروط الكفاءة فى توزيع وتخصيص الموارد.

ويتحقق التوزان العام التنافسي من خلال ميكانزم المنافسة، حيث يحاول (المنظمون) المنتجون تحقيق أقصى الأرباح، ويحقق ملاك الأرض أقصى ريع، ويحقق أصحاب رأس المال أقصى فائدة، ويحقق العمال أقصي أجور حقيقية، وفي هذه الحالة من الصراع يخرج المنتج القوى المنتج الضعيف من سوق الإنتاج، أو بالمفهوم الفردى الرأسمالى يخرج المنتج الكفىء المنتج غير الكفىء من حلبة الإنتاج، كما هو الحال أى منافسه عندما يربح البعض لابد أن يخسر الآخرون. فكل فرد يحاول تعظيم أهدافه بأى شكل، وهو ما يكون على حساب الجوانب غير المادية عند الانسان، وهى مقوماته الانسانية، مثل حبه للخير وقدرته على التعاون، وقدرته على التضحية... الخ.

والتوازن التنافسى يتحقق بتوافر مجموعة من الشروط الحدية، عندما تتساوى أثمان السلع مع التكلفة الحدية لإنتاج هذه السلع، وذلك عندما تتساوى أثمان عوامل مع قيمة إنتاجيتها الحدية، حيث تكون التكاليف عند أقل ما يمكن، وعلى ذلك فإن:

١- كفاءة التبادل لكل السلع تتحقق عندما تتساوى معدلات الاحلال الحدى لكل الأفراد بالنسبة لكل السلع، أى أن:

$$MRS_i = MRS_j = P_1 / P_2$$

حيث أن MRS هو معدل الاحلال الحدى، P_2، P_2 هى أثمان المنتج ١، ٢.

٢- كفاءة الإنتاج بتحقق عندما:

(أ) تتحقق كفاءة تضافر عوامل الإنتاج بالنسبة لأى عنصرى إنتاج عندما تكون المعدلات الفنية للاحلال بينهم متساوية بالنسبة لكل المنتجات.

(ب) تتحقق كفاءة تخصيص عناصر الإنتاج فى الصناعة أن تتساوى الإنتاجية الحدية بالنسبة لكل الوحدات المنتجة.

(جـ) تتحقق كفاءة التأليف بين عناصر الإنتاج عندما تتساوى المعدلات الحدية للتحويل (MRT) بين عنصرى الإنتاج لإنتاج وحدة من السلعة أو المنتج.

٣- الكفاءة الكلية للإنتاج والتبادل معاً، (وهو ما يحدد التخصيص الكفىء للموارد على مستوى الاقتصاد القومى) تتحقق عندما تكون الاثمان النسبية مساوية للتكاليف الحدية للإنتاج أى: $MRS_{1\,2} = MRT_{1\,2} = P_1 / P_2$

وفى كل حالات التوازن السابقة التى تحقق شروط الكفاءة، من المستحيل أن يتم اعادة تخصيص عوامل الإنتاج لإنتاج وحدة إضافية من منتج (سلعة) دون تخفيض الناتج من سلعة أخرى. وكذلك من المستحيل أن نجعل مركز مستهلك أفضل بتخفيض استهلاكه من سلعة وحدة واحدة من أجل زيادة استهلاكه من سلعة أخرى وحدة واحدة. وكذلك لا يمكن لمنتج أن يضيف إلى أرباحه بتخفيض إنتاجه من سلعة وحدة واحدة لزيادة إنتاجه وحدة واحدة من سلعة أخرى. ذلك أن عوامل الإنتاج مخصصة لكل المنتجات بكفاءة على مستوى الاقتصاد القومى. وهكذا فإن الوضع الأمثل لباريتو يتحقق بمفهوم استحالة اعادة تخصيص الموارد، أو اعادة توزيع الموارد الاستهلاكية النهائية لجعل فرد أفضل حالاً دون يتسبب ذلك فى جعل فرد آخر أسوأ حالا. وهذا الوضع هو أيضاً وضع توازنى.

ووضع التوازن الذى يحقق الكفاءة التنافسية هو وضع صعب التحقيق فى الحياة العملية من ناحية، ومن ناحية أخرى هو وضع إفتراضى نظرى ميتافيزيقى لا يمكن أن يستمر، إذ أن هذا الوضع إذا ما افترضنا وجوده فإن أى تغير فى عرض الموارد لأى سبب، ومن ثم اختلال أثمان هذه الموارد سوف يخل بهذا الوضع التوازنى المحقق للكفاءة التنافسية لتصبح كأن لم تكن.

وتبعاً لذلك فإن هارفى ليبنشيتن Harvey Leibenstein الأستاذ بجامعة

هارفارد يقرر أن مفهوم الكفاءة فى النظرية الاقتصادية الغربية قد أصبح له معنى واحد هو التخصيص الكفىء للموارد وليس غير ذلك. وينتقد نموذج الكفاءة على أساس أنه ليس نموذج تحليلى للكفاءة، بل هو فى الواقع هروب من تحليل الكفاءة، بل ونظرية الثمن كلها غير مناسبة ولا تعتبر أساس سليم لتحليل الكفاءة، فكل ما هو معروض فى النظرية الاقتصادية هو بدائل مقارنة، أى هذا الوضع أفضل من ذلك الآخر، ولكن ما هى المعايير التحليلية التى تنطبق على أداء مشروع لكى يكون كفىء، وبالتالى الاخلال بها فى أى مشروع آخر يجعله غير كفىء، فهذه المعايير القياسية لا وجود لها فى النظرية الاقتصاديه، وكل ما هو موجود نوع من التمرينات العقلية المنطقية أو الرياضيه لتقريب النموذج المقارن للكفاءة بين مشروعين أو وضعين أو مركزين إقتصاديين فقط.

ولعل أهم ما تقدمه النظرية الاقتصادية فى هذا المجال هو استخدام النظرية الحدية للمقارنة بين المشروع فى المنافسة الكاملة والاحتكار (أو أحد أشكال الاحتكار)، وإثبات أن الاحتكار ليس فى مصلحة المستهلك وكذلك ليس فى مصلحة المجتمع. فمن ناحية المستهلك فإن المشروع الاحتكارى يحمل المستهلك بثمن أكبر من الثمن الذى يسود فى سوف المنافسة الكاملة، ومن ناحية المجتمع فإن الاحتكار يعيد توزيع الدخول بحيث يحصل المحتكر على جزء من دخول الأفراد (المشترين لسلعته) يضيفها إلى أرباحه. وهذه النتائج صحيحة من حيث المقارنة بين الإنتاج فى ظل المنافسة الكاملة والاحتكار فى الرأسمالية، حيث ينتج كل من المشروع التنافسى أو الاحتكارى بهدف تحقيق الأرباح. أما إذا ما كان للإنتاج هدف آخر غير تحقيق الأرباح فإن الأمر يختلف تماماً، وقد نجد أن المشروع الاحتكارى يعمل عند نفقه أقل نظراً لضخامة حجمه واعتماده على الإنتاج الكبير، ويكون ثمن منتجاته أقل إذ هو عازف عن تحقيق أقصى معدل للربح، بل له إهتمام آخر وهدف أساسى أسمى وهو زيادة إشباع حاجات الأفراد، ومن ثم لن يقلل من حجم الإنتاج لترتفع أثمان السلع التى يحتكر إنتاجها،

وبالتالى سوف يكون اهتمامه هو تحقيق أكبر حجم من الإنتاج بأقل تكلفة متوسطة، أما الأثمان فهى مخططة اجتماعية إذ يقوم بتحديدها المخطط، وهذه حاله المشروعات الاحتكارية أو غير الاحتكارية فى الاقتصاد الاشتراكى.

وفى هذا المجال يؤكد ليبنشتين أن المشروع الإنتاجى فى الاقتصاد الرأسمالى لم يهتم به علم الاقتصاد وعلماء الاقتصاد. ولم يعطى الأهمية التى يستحقها، إذ المشروع يستحق دراسة داخلية للعلاقات الإنتاجية المحققة للإنتاج داخل المشروع، وليس العلاقات الخارجية للمشروع بالموردين (أثمان عناصر الإنتاج ومستلزمات الإنتاج)، وعلاقة المشروع بالمشترين (المستهلكين)، ومن ثم تحديد الثمن فى السوق الذى يعتبر معطاه للكافة (أى للمشروع، للمشترين، ولأصحاب عوامل الإنتاج... الخ)، ويتم تحديدة دون تدخل أى من قوى المنتجين والمستهلكين أو الحكومة. والسؤال فى هذا الموضع، من الذى يحدد هذا الثمن المعطاه؟ اليست هناك قوى تخلقه؟... لعل الرد جاهز وهى اليد الخفية الخيره التى تحول كل شىء لمصلحة الكافة وتحل كل التناقضات (المصلحة الخاصة والعامة) إلى مسار الخير لكل أفراد المجتمع. وهو بالطبع رد ميتافيزيقى طوبوى، لكن الحقيقة أن الذى يحدد الثمن القوى الغالبة المسيرة للنظام الرأسمالى لمصلحتها الخاصة وليس لمصلحة الكافه من أفراد المجتمع، وهى لابد أن تكون مختفية وكامنة وراء النظام، ولا تظهر منها إلا قوتها المؤثرة، فهى فعلاً يد خفية.

ولذلك فإن ليبنشتين قدم نموذجاً للكفاءة سماه (الكفاءة X) (X-Efficiency)، أكد فيه أن ليس من الضرورى أن يحقق المشروع أقصى أرباح ليكون كفىء، وأن الكفاءة للمشروع مرتبطة بتحليل المراحل السلوكية والتنظيمية للمنشأة، ودراسة التباين فى تكاليف الإنتاج بتحليل دالة إنتاج المشروع، وعقود العمل، والمدخلات التى تصل للمشروع التى تسوق والتى لا تسوق، أو تلك

التى تصل إلى المشروع بشروط موحدة لكل المشترين أو بشروط خاصة، أو اجمالاً دراسة وتحليل التنظيمى الداخلى للمشروع فى ضوء علاقاته بالمدخلات إلى عملية الإنتاج التى يقوم بها.(١)

ثم متى كان المشروع الحر فى سوق المنافسة يحقق الكفاءة كاملة، اللهم إلا إذا كان هناك افتراض مسبق بأن تحقيق أقصى الأرباح هو دليل الكفاءة الاقتصادية للمشروع. **فالمشروع يحقق أقصى كفاءة ممكنة عندما يقوم بتحديد حجم الإنتاج عند أقل تكلفة متوسطة، وليس عند مستوى التكلفة الحدية التى تكون أعلى من التكلفة المتوسطة.**

وابتداء من النظرية الاقتصادية النربية نجد أن وضع التوازن التنافسى الذى يحقق الكفاءة عند كل من باريتو وفلراس فى الاقتصاد الرأسمالى يتحقق للمشروع الحر عندما تتساوى النفقة الحدية مع الثمن (الايراد الحدى)، وهو الوضع الذى يجعل المشروع الحر يحقق أقصى أرباح (ومن ثم أقصى كفاءة) على النحو التالى.

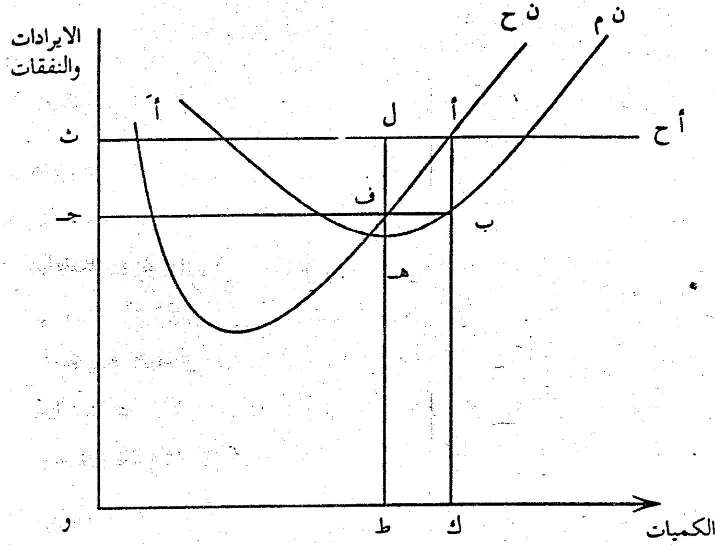
إذا كان هناك مشروع (ع) يعمل فى إطار سوق المنافسة الكاملة فإن التوازن للمشروع المحقق لأقصى الأرباح (أقصى كفاءة) يمكن التعرف عليه بدراسة منحنيات الإيرادات والنفقات الخاصة بالمشروع كما يوضحه الرسم التالى (شكل رقم ٢٧).(٢)

(1) P. M. Jackson, The Political Economy of Bureacracy, Heritage Publisher, New Delhi, 1983, pp. 176-183.

- D. Shepherd & Other, Micro economic Efficiency and Macro economic performance, Heritage publishers, New Delhi, 1986, pp.30-45.

(٢) تراجع حالة التوازن بالتفصيل فى المؤلف التالى:

- سعيد الخضرى، النظرية الاقتصادية الغربية، الجزء الأول، التحليل الجزئى، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٩٣، ص٢٣٣-٢٣٥.



(شكل رقم ٢٧)

من الرسم السابق يتضح أن هناك حجمين للإنتاج يختار بينهما المنتج الأول هى الكمية (و ط)، والكمية الثانية هى (و ك)، وكمية الإنتاج (و ط) هى التى يحقق فيها المشروع الحر أقصى كفاءة حيث يتم الإنتاج لهذه الكمية عندما تكون النفقة المتوسطة عند أدنى مستوى لها (ط هـ). ولكن المشروع يزيد من حجم إنتاجه إلى (و ك) حيث تكون النفقة الحدية مساوية للثمن أو الإيراد الحدى، أى عندما تكون النفقة الحدية (ك أ) مساوية للثمن (الايراد الحدى) (و ث)، حيث (ك أ = و ث).

وفى هذه الحالة ينتج المنتج الكمية (و ك)، ويكون إيراده الكلى (ثمن الوحدة (وث) مضروباً فى حجم الإنتاج وك) المربع (أ ك و ث)، ويتحمل تكاليف قدرها المربع (ب ك و جـ) عدد الوحدات المنتجة (و ك) مضروبه فى

متوسط النفقة للوحدة ب ك)، وتكون أرباحه المستطيل (أ ب جـ ث). وهكذا فضل المشروع أن يعمل بكفاءة أقل وبتكاليف متوسطة أعلى (ك ب) بدلاً من (ط هـ)، وأن يزيد حجم الإنتاج لتزيد أرباحه إلى أقصى حد وذلك برفع حجم الإنتاج بمقدار (ط ك)، وتحمل زيادة فى التكاليف المتوسطة مقدارها (هـ ف)، وهى الفرق بين متوسط التكلفة فى حالة إنتاج الحجم (و ط) ومتوسط التكلفة فى حالة إنتاج الحجم (و ك) أى الفرق بين (ك ب، (هـ ط)، إلا أنه حقق أرباحاً أضعاف هذه التضحية مقدارها (ب أ) فى كل وحدة منتجة، **وبالتالى تعتبر الزيادة فى التكاليف المتوسطة (هـ ف) خسارة اقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى يتسبب فيها المشروع الفردى فى سعيه وراء أقصى الأرباح الممكنة، وليس سعيه إلى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة.**

وتحديد الثمن لأى سلعة فى الاقتصاد الرأسمالى فى ظل سوق المنافسة الكاملة يتم إبتداء من تلاعب قوى العرض والطلب أو عشوائية قوى السوق بحيث تنتهى النظرية الاقتصادية الغربية إلى أن لا أحد يعتبر مسئولاً أو محدداً للثمن إذ هو معطاه ينتج المنتج على أساسه دون أن يؤثر فيه بالارتفاع أو بالانخفاض، وكذلك يشترى المشترى أو يبيع البائع على أساس وجوده، ومن هنا نجد النظام الرأسمالى يرفع من شعار أو مقولة سيادة المستهلك، إذ يتم الإنتاج وبالتالى تخصيص الموارد بناء على طلبه تبعاً لما سبق شرحه. وتفترض النظرية الاقتصادية أن الانسان بطبيعته عقلانى ورشيد ولا يقوم بأى تصرف إقتصادى (بيع أو شراء) إلا بعد حساب منفعى، وفى الواقع أن هذا أيضاً افتراض ميتافيزيقى غير حقيقى وغير موجود بالشكل العام الذى تفترضه النظرية الاقتصادية. ويلاحظ أنه حتى مع وجوده فإن الإعلان الذى يقوم به المنتجين عن السلع الاستهلاكية وكذلك الإنتاجية إنما يخل بتوازن المستهلك النفسى والسلوكى بحيث يندفع للاستهلاك دون مصلحة حقيقية فى الاستهلاك، ذلك

أن الإعلان تستخدم فيه أدوات التحليل النفسى والسلوكي ومخاطبة الغرائز أكثر من مخاطبة العقل بالشكل الذى يدفع المستهلك إلى الاستهلاك وفقط. ولعل تكاليف الإعلان والحملات الإعلانية التى تصل فى بعض الأحيان إلى ما يقرب من ثلث تكلفة المنتج تشكل إهداراً بالغاً فى تخصيص الموارد بدون داع، وضياعاً إقتصادياً على مستوى الاقتصاد القومى (وان حقق زيادة فى مبيعات المشروع) يتحمله المستهلك.

وتختلف كافة الظروف السابقة فى ظل تخصيص الموارد للمشروع العام فى الاقتصاد الاشتراكى وكذلك تختلف النتائج. فالمشروع العام يتحدد حجم إنتاجه على أساس تحقيق أقل نفقه متوسطة، وهو بذلك يصل إلى أقصى كفاءة فى تشغيل واستخدام الموارد المخصصة له. أما بالنسبة للثمن فإن الثمن يتحدد إبتداء من هذه النقطة المتوسطة حيث تضاف نسبة منها إليها ليتحدد الثمن فإذا كانت النفقة المتوسطة لإنتاج السلعه ١٠٠ مائة وحدة نقدية فإن إضافة نسبة ١٠٪ منها يجعل الثمن ١١٠ وحدة نقدية. والمخطط أو الجهاز المركزى للتخطيط هو الذى يحدد مباديء هذه النسبه التى تضاف إلى النفقة المتوسطة لكى يتحدد الثمن، وكذلك يمكن أن يجعل هذه النسبة أكبر أو أقل، ذلك أن الجهاز المركزى للتخطيط يحدد الأثمان إبتداء من اعتبارات متعددة منها عائد المشروع فى شكل نسبة من النفقة المتوسطة، وكذلك عائد الدولة على الاستثمارات فى هذه الوحدات الإنتاجية المملوكة لها، واعتبارات الموازنة بين حجم السلع والخدمات الاستهلاكية المنتجة وحجم الدخول النقدية المتاحة لأفراد المجتمع والموجهه إلى الاستهلاك، بحيث لا تتجاوز هذه الدخول النقدية حجم السلع والخدمات المنتجة مضروبه فى أثمانها، ومن ثم تصبح الاثمان أداه لإقامة التوازن النقدى دون تضخم. وكذلك يمكن أن تكون النسبة المفروضة من النفقة المتوسطة أقل، وذلك فى حالات بعض السلع الأجرية التى يجب التوسع فى استهلاكها رعاية للصحة العامة مثلاً، وذلك لكى يكون ثمنها أقل بحيث يمكن للكافة من أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة الحصول عليها.

وعلى ذلك فانه بتطبيق مبادئ ومعايير كفاءة المشروع الحر فى النظرية الاقتصادية الغربية التى تحكم الأداء الاقتصادى فى النظام الرأسمالى (نظرية المنشأه) واذا إعتبرنا أن التكاليف معيارا للمقارنه بين كفاءة المشروعات فى استخدامها للموارد (الانتاج)، فان المشروع العام (وحدات القطاع العام) فى الظروف العادية يكون محققا لكفاءة أعلى فى استخدامه للموارد من المشروع الحر، إذ يقوم بالانتاج بنفقة متوسطة أقل، وليس هناك ما يدفعه للانتاج بتكلفة أعلى مثل المشروع الحر. ويعتبر الثمن بالنسبة له فعلا ويقينا معطاه (ليس تدليسا وكذبا مثل الادعاء بذلك فى الاقتصاد الرأسمالى)، ذلك أن الذى يقوم بتحديد الاثمان لكافة السلع المخطط، أو يضع الضوابط لتحديدها إبتداء من اعتبارات كلية، أى متعلقة بالاقتصاد القومى ككل، مثل درجة الحاح الحاجة إلى السلعة المنتجة، أو حجم الدخول النقدية المتاحة للاستهلاك فى المجتمع، أو الاعتبارات القومية الأخرى.

ومما يجدر الاشارة إليه أن الاقتصاد الاشتراكى لا يعرف الإعلان أو الحملات الإعلانية للسلع، التى تدفع المستهلك دفعاً للاستهلاك، والتى تتميز بالتكاليف الباهظة التى تحمل على نفقات إنتاج السلعة، ولكنه يعرف الإعلام، أى إعلام الأفراد بتوافر سلع جديدة أو توافر خدمات يمكن أن تقدمها السلع القديمة، بعد تعديلها وتحسين أدائها، وقد لا يتعدى هذا الإعلام مجرد عرضها فى منافذ البيع للمستهلكين، ومن ثم فإنه لا توجد نفقات إعلان أو إعلام تذكر يمكن أن تضاف إلى النفقة المتوسطة للإنتاج.

المبحث الثالث.

تخصيص الموارد فى الاقتصاد اللارأسمالى.

فى الآونة الأخيرة بعد سقوط وتفكك الدولة الاشتراكية الأولى فى العالم «إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية»، وكذلك دول أوربا الشرقية «الديمقراطيات الشعبية الاشتراكية»، أصبح النظام السائد فى العالم هو النظام الرأسمالى، سواء كان متقدماً كما فى الدول الرأسمالية الصناعية (دول الشمال)، أو متخلفاً كما فى دول العالم الثالث (دول الجنوب)، وأصبح النظام الاشتراكى إستثناء من الرأسمالية فى أربع دول متخلفة هى الصين وكوريا الشمالية وفيتنام وكوبا.

وباستبعاد هذه الدول ذات النظام الاشتراكى من التحليل لا يبقى محلاً للدراسة إلا النظام الرأسمالى سواء كان مطبقاً فى دول متقدمة أو دول متخلفة، ومن ثم فإن التفرقه بين الاقتصاديات الرأسمالية والاقتصاديات اللارأسمالية تصبح عملاً يتسم ببعض الصعوبة ويحتاج إلى مزيد من التدقيق، وذلك لتداخل السمات التى تحكم إطار النظم الاقتصادية فى العالم الآن، والتى تجمع بين الرأسمالية فى خصائصها الأساسية وبين بعض سمات الاشتراكية.

فإقتصاديات أوربا الغربية مهد تكوين النظام الرأسمالى والتى مازالت تعتمد فى تخصص الموارد على قوى السوق الحرة وتلاعب قوى العرض والطلب، نجد الدوله فيها مع ذلك تتدخل لتقوم بتخصيص بعض الموارد قلت أو كثرت للمشروعات العامة (القطاع العام) المملوكة ملكية كاملة للدولة، أو مملوكة ملكية مشتركة مع رأس المال الخاص، وليس ذلك فى المشروعات الخدمية بل فى المشروعات الإنتاجية. فيتراوح رأس المال العامل تحت اسم

القطاع العام فى دول أوربا الغربية ما بين ٦٥٪ إلى ٢٠٪ من رأس المال الكلى كما يوضحه الجدول التالى.

(جدول رقم ١)

نسبة رأس المال العامل فى القطاع العام بالنسبة لرأس المال الكلى

الدولة	٪
النمسا	٦٥
فرنسا	٥٥
ايطاليا	٤٥
النرويج	٤٠
السويد	٣٠
انجلترا	٢٥
المانيا	٢٠

Source: R. Joseph Manson & Kenneth D. Walters, Nationalized Comopanies, A Threat to American Business, McGraw-Hill Book Company, New York, 1983, p. 77.

كما أن بعض الدول تساهم فى كافة الصناعات تقريباً من خلال مشرعات القطاع العام الصناعى، فضلاً عن إحتكارها للبنوك والشركات العاملة فى البترول مثل فرنسا كما يوضحه الجدول التالى (جدول رقم ١). كما أنه كافه الدول الرأسمالية تتدخل فى توزيع الدخل القومى بعد أن يتم توزيعه.

(جدول رقم ٢)

مساهمة الدولة الفرنسية فى قطاع الصناعة (باستثناء صناعات البترول والنقل والخدمات العامة والتأمين والبنوك)

الصناعة	نسبة المساهمة فى رأس المال ٪
صناعة الصلب	٨٠
الصناعات الحديدية	٦٣
الكيماويات الأساسية	٥٤
المنسوجات الصناعية (الالياف غير الطبيعية)	٧٥
البلاستك	١٥
الكيماويات الخفيفة	١٤
الأدوية	٢٨
الزجاج	٣٥
المواد الأساسية	٨
الكرتون	٩
سبك المعادن	٢٢
أدوات الماكينات	١٢
السلع الرأسمالية	١٤
الهندسيه الثقيلة	٥

نسبة المساهمة فى رأس المال ٪	الصـــنـــاعـــة
٧٥	الصناعات الحربية
٣٦	الحاسبات الآلية وأدوات المكاتب
٢٦	الآلات الهندسية للقوى
٤٤	الالكترونيات
٢٥	السلع الاستهلاكى المعمرة
١٧	بناء السفن
٨٤	صناعة الطيران

Source: Op.cit., p. 27.

وعند إضافة مساهمة الدولة فى البنوك وشركات التأمين وصناعات البترول والنقل فإن رأس المال العامل تحت اسم القطاع العام فى فرنسا سوف تصبح له الغلبة الأولى والسيطرة الكاملة على الاستثمارات ورأس المال الفرنسى.

الأولى تبعاً لملكية عناصر الإنتاج المساهمة فى عملية الإنتاج الاجتماعى، وذلك باعادة توزيع الدخل القومى من خلال السياسة المالية، ومن ثم تقدم الدوله خدمات عينية ومعونات نقدية للفئات الأقل دخلاً وذات الدخل المحدود، بالشكل الذى يجعل مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع لا يرتبط بالتوزيع الأولى بقدر إرتباطه بنتائج اعادة توزيع الدخل. وكل هذه التدخلات التى تقوم بها الدولة سواء تدخلها لتخصيص الموارد للقطاع العام، أو تدخلها لاعادة توزيع الدخل والذى يعتبر فى كل الأحوال إعادة لتخصيص الموارد، إنما يتنافى مع خصائص النظام الرأسمالى الذى يقوم على عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وذلك اعتقاداً فى حتمية وضرورة تحقق التوازن الاقتصادى تلقائياً دون تدخل الدولة، وحل التناقضات بين المصالح العامة والمصالح

الخاصة واتجاه المجتمع إلى الازدهار والتقدم لمصلحة الجميع بفعل اليد الخفية التى تقوم بهذا التنسيق لتحقيق الهدف الأخير. بل أن هذه الإجراءات والتدخلات فى تخصيص الموارد من أهم سمات الاقتصاد الاشتراكى، ولذلك لم يكن عجيباً أن نصف دول أوربا الغربية نفسها، وفى بعض الأحيان الولايات المتحدة الأمريكية إقتصادياتها بأنها اقتصاديات مختلطة Mixed Economy أى تجمع بين الاقتصاد الرأسمالى والاشتراكى.(١)

وفى الواقع أن هذه الدعوى بأن الاقتصاديات الرأسمالية فى الغرب ما هى إلا إقتصاديات مختلطه قد توقفت تماماً بعد إنهيار دول الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية فى أوربا الشرقية، وهو ما يؤكد أن هذا الادعاء كان من قبيل الدعاية الإعلامية والسياسية أثناء وجود مجموعة الدولة الاشتراكيه فى قوتها كمحاولة لبث الطمأنينة لدى شعوب وحكومات دول العالم الثالث المتخلف، وجذبها إليها لتدور فى فلك الدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة، وأن تبتعد عن الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأوربية ولا ترتبط بها، حيث أن الدول الأولى (الرأسمالية) تجمع بين الحسنيين، مزايا الرأسمالية والاشتراكية معاً فى إقتصاد مختلط، وذلك فى إطار الحرب الباردة التى كانت سائدة قبل سقوط الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية. وكذلك لجذب أصوات العمال والطبقات محدوده الدخل والفقيره فى الانتخابات لاختيار الحكومة، وكذلك جذب فئات الطبقة الوسطى وبعض ملاك أدوات الانتاج الأكثر عقلانية ورشدا لنفس الهدف.

(١) انظر فى محاولة الاقناع بأن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية إقتصاد مختلط ذلك المؤلف:

- Joseph E. Stiglitz, Economics of Public Sector, Second ed., WW.Norton & Company, New York, 1988, pp. 1-3.

إلا أن التحليل الاقتصادى الدقيق يؤكد أن الدول الرأسمالية الغربية هى دول رأسمالية تماماً، ولم يتخلف عن إقتصادياتها هذه التسمه بكل إيجابيات الرأسمالية وسلبياتها فى أى لحظة من تاريخها الحديث (أى بعد القرون الوسطى). ومن ثم فإنها بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية أصبحت تفاخر بانتمائها إلى الرأسمالية الحرة تماماً، وتحاول بكل قوة دفع الدول التى مازالت اشتراكية إلى الرأسمالية، إلى جانب دفعها لكل الدول فى العالم الثالث المتخلف إلى الرأسمالية بعد أن كانت قد قطعت شوطاً كبيراً للتحول إلى الاشتراكية، واستخدمت فى ذلك كل أنواع الترغيب المشروعة (المعونات، القروض، المنح، ... الخ) أو غير المشروعة، وكذلك كل أنواع الارهاب إبتداء من الحصار الاقتصادى إلى التدخل العسكرى الجزئى (ضرب الأهداف المدنية مثل محطات المياه والكهرباء والمستشفيات والمدارس والمواطنين المدنيين.. مثلما تقوم اسرائيل فى لبنان للضغط على سوريا وإرهابها أثناء مفاوضات السلام الجارية، وكذلك إرهاب العالم العربى كله).

وهكذا فإن دول شمال العالم فى أوربا والولايات المتحدة واستراليا وكندا بالإضافة إلى اليابان واسرائيل وجنوب أفريقيا كلها دول رأسمالية تماماً، وكذلك تتسم بأنها هى الدول المتقدمة، أما بقية دول العالم فهى دول فى عداد الدول المتخلفة التى يسودها النظام الرأسمالى المتخلف، أو الرأسمالية الرثه على حد قول فرانك. **وهذه الدول جميعاً الرأسمالية المتقدمة أو الرأسمالية المتخلفة إنما يقوم فيها تخصيص الموارد اعتماداً على قوى السوق الحر وعلى تلاعب قوى العرض والطلب، وهى السمة الأساسية للتفرقة بين الاقتصاد الرأسمالى وغيره من النظم الاقتصادية.**

وعلى ذلك فما هى تلك النظم الاقتصادية اللارأسمالية بعد استبعاد الدول الاشتراكية؟

لعل هذه التسمية أصبحت تاريخية ذلك أن هذه التسمية أطلقت على الدول المتخلفة التى تحررت من الاستعمار فى منتصف القرن العشرين وبذلت جهوداً مضنيه من أجل تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية مستقلة من أجل رفع مستوى معيشة شعوبها ومن أجل تحقيق استقلالها الحقيقى باقامة استقلالها الاقتصادى واعتمادها على ذاتها. ولم تجد بدا من جعل التخطيط الاقتصادى هو الذى يتولى تخصيص الموارد لتحقيق هذه التنمية بالسرعة والكفاءة التى يمكن أن تحقق أهداف هذه التنمية المستقلة. إلا أنها مع ذلك لم تستغنى عن قوى السوق تماماً فى هذا المجال، بل جعلت منه مرشداً لتخصيص الموارد بالنسبة للإنتاج الصغير والإنتاج الحرفى للقطاع الخاص. وهكذا كان التخطيط يتولى تخصيص الموارد بالنسبة للصناعات الاستراتيجية والمشروعات الكبيرة والمتوسطة التى تولت الدولة بنائها ودعمها فى شكل وحدات إنتاجية مملوكة للدولة (قطاع عام)، أما فى مشروعات القطاع الخاص فلقد كانت قوى السوق هى التى تقوم بمهمه تخصيص الموارد فى إطار من حرية تلاعب قوى العرض والطلب. وهكذا كانت عملية الإنتاج الاجتماعى تتم بالاعتماد على كل من وحدات القطاع العام ووحدات القطاع الخاص، وكانت عملية تخصيص الموارد تتم بناء على خطة إقتصادية شاملة يتولى فيها القطاع العام الدور الرائد وإلى جانبه القطاع الخاص، ولكل دوره المحدد فى الخطة. ولذلك فإن هذه الاقتصاديات لا تعتبر اقتصاديات معتمدة على التخطيط فى تخصيص كافة الموارد، وكذلك لا تعتمد على قوى السوق فى تخصيص الموارد كاملة، بل هى تجمع بين كلا الأسلوبين فى تخصيص الموارد، ولذلك سميت بالاقتصاديات اللارأسمالية مثل الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى، الاقليم السورى) والعراق والجزائر والهند وباكستان وأندونيسيا.... الخ.

لماذا التخطيط لتخصيص الموارد فى الاقتصاد اللارأسمالى:

التخصيص الكفىء للموارد، أو التوزيع الفعال للموارد إنما يعنى اختيار أفضل طريقة للإنتاج تحقق أقل تكلفة لذلك الإنتاج الذى يتوافق مع رغبات الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع. أى ضروره أن يتناسب توزيع الموارد الإنتاجية على مختلف قطاع وفروع الاقتصاد القومى مع تحقيق أكبر قدر من الاشباع لحاجات أفراد المجتمع إبتداء من الحاح هذه الحاجات، أى أن يتم تخصيص الموارد لاشباع الحاجات الضرورية (السلع الضرورية)، ثم إشباع الحاجات الأقل الحاحاً (مثل السلع النصف كمالية)، ثم اشباع الحاجات الأقل الحاحاً بعد ذلك (مثل السلع الكمالية)، ثم الأقل الحاحاً تماما (مثل السلع الترفيه التى لم تنتج فى الاقتصاديات الاشتراكية أو الاقتصاديات اللارأسمالية التى تتسم بالعقلانية الاقتصادية والاجتماعية). وبذلك تكون هناك أولوية فى تخصيص الموارد الاقتصادية لإنتاج تلك السلع التى تشبع حاجات أفراد المجتمع تبعاً للسلم التفضيلى لهم. ويمكن تخصيص الموارد تبعاً لهذه الأولويات، أى تحديد تفضيلات تخصيص الموارد عن طريق السوق أو عن طريق التخطيط، إلا أنه فى حالة إنخفاض مستوى اشباع الحاجات الضرورية، فإن أسلوب التخطيط يكون أفضل من قوى السوق، إذ سوف يستطيع أن يوجه الموارد مباشرة إلى استخداماتها بهدف إشباع الحاجات فقط دون أى أهداف أخرى مثل ضرورة تحقيق الأرباح فى كل حالة مثلاً، وبذلك فإن المخطط هو الذى يحدد أولويات إنتاج السلع حسب التفضيلات التى يراها، والتى يراعى فيها رغبات الجماعة بأكملها. وبطبيعة الحال فإن دور المخطط فى تخصيص الموارد سوف يلغى تماماً ما يسمى بسيادة المستهلك، ذلك أن سيادة المستهلك تعنى أن يتم تخصيص الموارد وبالتالى اتخاذ قرارات الإنتاج حسب رغبات المستهلكين، وهى تعنى أيضاً حرية المستهلكين فى اختيار السلع وفى توجيه وتخصيص الموارد تبعاً لذلك.

وفى الواقع أن هناك خلطاً بين سيادة المستهلك (تفضيلات المستهلك) وحرية اختيار المستهلكين. فحرية اختيار المستهلكين إنما تعنى حرية المستهلكين فى توزيع دخولهم على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية. أما سيادة المستهلك فانها تعنى أن يتم توجيه الإنتاج، وأن يتم إتخاذ قرارات المنتجين تبعاً لرغبات المستهلكين. وعلى ذلك فإنه يمكن أن يكون هناك حرية كاملة للمستهلكين فى اختيار السلع التى تتناسب مع دخولهم وأذواقهم دون أن تكون قرارات الإنتاج قائمة على سيادة المستهلك أو تفضيلاته. أى أنه يمكن توفير حرية المستهلك دون تحقيق سيادة المستهلك ففى الوقت التى يتحدد الإنتاج كماً ونوعاً من قبل المخطط، فإن حرية المستهلك فى إختيار السلع المناسبة له من تشكيلة السلع المطروحة فى السوق سوف تكون متوافرة تماماً. وفى هذه الحالة الأخيرة فإن المخطط أيضاً هو الذى سوف يحدد أثمان السلع والخدمات، وهى لن تتحدد تعبيراً عن ندرة هذه السلع والخدمات، إذ أن عرضها لا يخضع لقوى العرض والطلب وإنما يخضع لرؤية المخطط الذى يحدد حجم إنتاجها منذ البداية فى الخطة القومية وقبل أن يظهر الطلب عليها.

وتبعاً لذلك فإن هناك حالتان لابد أن يتولى فيهما التخطيط المركزى تخصيص الموارد، حالة الحرب وحالة التنمية السريعة.

أولاً: حالة الحرب، حيث يكون هدف المجتمع هو كسب الحرب وكسر إرادة العدو، ولتحقيق هذا الهدف لابد أن تبلغ قوة المجتمع العسكرية أقصى حد لها عن خلال توفير الأسلحة بأنواعها المختلفة واعاشة الجنود على جبهات القتال. ولن يتحقق ذلك إلا بمنح الأولوية المطلقة فى تخصيص الموارد للإنتاج العسكرى ولخدمة الجنود على جبهات القتال، وهو ما لا يمكن أن يتم بكفاءة

إلا فى ظل التخطيط المركزى لتوزيع وتخصيص الموارد لهذه المجالات دون أى منازع أو منافس من الأنشطة الأخرى. وفى هذه الحالة لا يعتد بتفضيلات المستهلكين ورغباتهم، بل ويكون الإنتاج الاستهلاكى ليس له أى أفضلية على الإنتاج الحربى، ولذلك يتم توزيع السلع على الأفراد إدارياً بما يكفل لهم البقاء على قيد الحياة، بل أن العمل أيضاً يتم توزيعه على مجالات الإنتاج العسكرى دون الأخذ فى الاعتبار اختيار العامل لمجالات العمل التى يفضلها.

وإتباع التخطيط المركزى فى حالة الحرب ليس بقصد تخصيص الموارد للاستخدامات الحربية فقط، ولكن أيضاً لضمان تحقيق النتائج المرجوة بسرعة وفى نفس الأوقات المطلوبة. فمن خلال التخطيط المركزى الشامل تستطيع السلطات العليا فى الدولة التأكد من الاقتصاد القومى يسير فى الاتجاه الصحيح الذى يحقق الأهداف المرجوة، دون أى معوقات أو مفاجآت أو اختلالات للتوازن ننتظر حتى تقوم تلقائية قوى السوق بتعديلها وإعادتها إلى التوازن، ومن ثم فإن قوى السوق تستبعد تماماً ليحل محلها التخطيط المركزى الشامل ليس فى تخصيص الموارد فقط، ولكن فى إدارة الاقتصادى القومى.

وبطبيعة الحال فإن الاثمان فى هذه الظروف تفقد وظيفتها تماماً كموزع للسلع الاستهلاكية أو مخصص للموارد. وكل الدول التى دخلت إلى الحروب لم تعتمد على قوى السوق أو قوى العرض والطلب لتخصيص الموارد، بل جميعا دائماً إتبعت التخطيط المركزى الشامل لمنح الأولوية فى تخصيص الموارد للصناعات والخدمات العسكرية، ونفس الحال فى الولايات المتحدة حيث أتبع التخطيط المركزى على نطاق واسع فى قطاع الصناعة ومنحت أولوية تخصيص الموارد لصناعة الطيران والمعدات الحربية، وكان التخطيط فى ألمانيا أكثر تقدماً وأوسع مدى مما هو فى كل البلدان المتحاربة.

ويتم فى هذه الحالة تخصيص الموارد وتوزيعها كمياً على الاستخدامات بصرف النظر عن أثمانها، وبطبيعة الحال لابد أن تقل الموارد الموجهه إلى صناعات الاستهلاك وبالتالى تقل السلع والخدمات الاستهلاكية التى يتم توزيعها بالبطاقات أو كوبونات الاستهلاك. وازاء هذه الندرة للسلع الاستهلاكية ترتفع الأسعار ويرتفع معدل التضخم. وهو ما يصيب الطبقات محدودة الدخل والفقيرة بأضرار بالغة، وهو الوضع الذى إذا لم يعالج بتوزيع آلام الحرب على الفقراء والأغنياء سواء بسواء، فإنه يهدد بهدم التضامن الوطنى وضعف الجبهة الداخلية التى يرتكز عليها جهد القوات المسلحة، ومن ثم يصبح كسب الحرب مستحيلاً. ولذلك فإن قيود الاستهلاك فى الحرب العالمية الثانية، وتوحيد السلع المعدة للاستهلاك وتوزيعها إدارياً بعدالة دون أى تفرقة جعل الجبهة الداخلية الانجليزية بقيادة تشرشل من أقوى جبهات الدول المتحاربة.

ثانياً: حاله التنمية في الدول المتخلفة: يمر الاقتصاد المتخلف بظروف إقتصادية واجتماعية صعبة (باستثناء الدول المتخلفة البترولية)، فهو إقتصاد يتميز بالكثافة السكانية العالية، ونقص الاستثمار، ومن ثم البطالة بكافة أنواعها إبتداء من البطالة السافرة، وكذلك نقص حوافز الاستثمار مثل انخفاض معدل الكفاية الحدية لرأس المال، وضيق السوق لانخفاض متوسط دخل الفرد، وانخفاض مستوى التعليم وسيادة الأمية، وانخفاض المستوى الصحى، وهوما يجعل هناك ندرة فى العمالة الماهرة، والمنظمين والقدرات التنظيمية والإدارية بشكل عام. ويمكن القول عموماً أن هذه الدول تتميز بسيادة نمط الإنتاج المتخلف إبتداء من تخلف قوى الإنتاج (أدوات ومعدات الإنتاج السائدة بالتالى تخلف طرق تحقيق الناتج القومى)، وكذلك تخلف الأفراد من الناحية التعليمية والثقافية والقدرة على الإنتاج ومستوى الإنتاجية، إلى جانب أنه يسود الاقتصاد المتخلف علاقات للإنتاج متخلفة وخاصة علاقات الملكية، وبالاخص شكل علاقات

ملكية أدوات الإنتاج، هذا بالإضافة إلى تخلف المقومات الفكرية الحاكمة لطريقة التفكير مثل الأفكار والقيم والمثل العليا السائدة التى تتميز بعدم تناسبها مع عملية الإنتاج الاجتماعى كضابط لها وحافز فى نفس الوقت، وفضلاً على تخلف القيم التنظيمية والسياسية والنظم العاملة فى مجالها والمنظمات المرتبطة بها والقائمه عليها.

فى ظل هذه الظروف فإن أى عملية للتنمية أو لتطوير المجتمع لا يمكن أن تتم فى ظل قيام قوى السوق بتخصيص الموارد، ويصبح تخصيص الموارد من خلال التخطيط المركزى مسألة حتمية لا مفر منها. ذلك أن هذا المجتمع المتخلف الذى يعتمد اقتصاده على الزراعة، وعلى محصول واحد أو إثنين، أو يعتمد على الاستخراج، فإنه يعيش علاقات للإنتاج راكدة ومتخلفة، فضلاً على أنه بالضرورة لابد أن يكون اقتصاداً مفتوحاً للتبادل الدولى ومن ثم لابد أن تسوده علاقات التبعية للاقتصاديات التى يمدها بانتاجه من المواد الأولية ويحصل منها على الإنتاج المصنّع. ومن ثم فإن تطوير هذا المجتمع سوف يأخذ شكل معركة لبناء التصنيع فى هذه الدول. وليس تعبير معركة بقليل عن الجهود المطلوب بذلها فى أقصر وقت ممكن لتحويل مجتمع يعتمد على الزراعة أو الاستخراج إلى مجتمع صناعى، وخاصة فى ظل الظروف العالمية الراهنة التى تحاول الدول الرأسمالية المتقدمة فيها الابقاء على نمط تقسيم العمل الدولى (زراعة واستخراج / صناعة) الذى تم فى بداية القرن التاسع عشر كما هو ودون تغيير لتحقيق مصالحها كاملة، وفى تكريث التخلف والتبعية للدول المتخلفة، وذلك بعدم تمكينها من استكمال هيكل التصنيع بها كاملاً بأى حال من الأحوال، لتستطيع تحويل هيكلها الإنتاجى من الاعتماد على الزراعة أو الاستخراج إلى الاعتماد على الصناعة.

ولذلك فإن التخطيط المركزى الشامل إنما يضمن تعبئة الموارد المتاحة للمجتمع كاملاً بكل قطاعاته وفروعه وأنشطته لتحقيق هذا الهدف الأساسى، وكذلك يضمن تخصيص هذه الموارد لاحداث التغير الجوهرى المطلوب فى هيكل الإنتاج لتحويله إلى الصناعة. وسوف تكون الأداه الأولى للمخطط لتحقيق هذا الهدف الأساسى للمجتمع هى تعبئة الفائض الاقتصادى من كافة القطاعات وخاصة قطاع الزراعة ثم توجيهه إلى الاستثمار فى قطاع الصناعة. ويتبع المخطط فى الاستثمار خلال البعد الزمنى للخطة (خمس سنوات مثلاً) أولويات لبناء الصناعات فى القطاعات المختلفة بحيث يمكن أن تغذى بعضها بعضاً. أى أن يتم الاستثمار فى إطار تحقيق الاعتماد المتبادل بين القطاعات على بعضها البعض بحيث يتحقق فى فترة وجيزة اشباع الحاجات الضرورية فى مجالات الإنتاج المختلفة من مستلزمات الإنتاج، واشباع الحاجات الاستهلاكية المختلفة بقدر الامكان، بحيث يستطيع الاقتصاد القومى تحقيق الاعتماد على الذات كاملاً فى مجالات الإنتاج وفى مجالات الاستهلاك ويستغنى عن الاعتماد على العالم الخارجى. ولا يعنى ذلك قطع العلاقات مع العالم الخارجى، **ولكن هناك فارق كبير جداً بين الاعتماد على الآخرين وبين التعامل مع الآخرين.** ففى حالات الاعتماد على الآخرين يظهر علاقات الاستغلال والتبادل غير المتكافىء الذى دائماً ما يكون لمصلحة الأقوى (الدول الرأسمالية المتقدمة) وعلى حساب مصلحة الأضعف (الدول المتخلفة)، أما حالات التبادل والتعامل مع الآخرين، فان التبادل يتم تحقيقا لمصالح كلا الطرفين، ومن ثم يسود التبادل المتكافىء المحقق لمصالح كلا المتبادلين. وهذه الحالة الأخيرة لا تحدث إلا إذا كان كلا الطرفين فى مركز إقتصادى متكافىء، وما لم تحقق الدول المتخلفة إنتقالها إلى التصنيع وبناء هيكل الصناعة كاملاً فانها سوف

تظل أسيرة التبادل غير المتكافىء والاستغلال المكشوف والمستتر وخسارتها لجزء معتبر من فائضها الاقتصادى نتيجة التبادل الدولى والعلاقات الدولية مع الدول الرأسمالية المتقدمة.

وفى ظل السعى لتحقيق هذا الهدف (التنمية والتطوير) فإنه لا مجال للحديث عن أهداف أو إجراءات أخرى تتضاءل إلى جانب الهدف الأصلى الأول، أى لا مجال للحديث عن تفضيلات المستهلك وسيادة المستهلك، ذلك المستهلك الذى يتضائل دخله بدون تحقيق التنمية والتطور بحيث لا يكفى للحصول على ضروريات الحياة. فالغالبية الساحقة من الدول المتخلفة (باستثناء البترولية منها) يسقط أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، أى أكثر من نصف سكانها لا يشبعون حاجاتهم الضرورية. ولذلك فإن المخطط هو الذى يضع أولوية الاستثمار فى الإنتاج الاستهلاكى وهو الذى يحدد أولويات السلع التى تنتج كماً ونوعاً، ويترك للمستهلك حرية توزيع دخله على تشكيلة السلع والخدمات الاستهلاكية المتاحة فى المجتمع.

وكذلك فإن المخطط هو الذى يستطيع أن يحقق من خلال أولوية الاستثمار القضاء على مشكلة البطالة فى الاقتصاديات المتخلفة، والتى تشكل السبب الأول والأساسى لسيادة الفقر والجريمة والقلق الاجتماعى فى المجتمعات المتخلفة. فعملية الاستثمار ما هى إلا عملية تشغيل إضافى، وزيادة للناتج القومى، وإعاده لتوزيع الدخل، وتحقيق مزيد من الاستقلال الإقتصادى عن العالم الخارجى، ومن ثم تغيير العلاقات مع العالم الخارجى وتغير قيم وتوجهات الصادرات والواردات، وهو ما يحتاج إلى تخطيط دقيق لتصبح التجارة الخارجية، أو العلاقات الاقتصادية الدولية مصدراً من مصادر زيادة الدخل القومى، وليس سحباً منه إلى الخارج.

ضرورة تخصيص الموارد للقطاع العام:

من المسلم به علمياً أن الظروف المادية والموضوعية التى يمر بها أى مجتمع فى أى مرحلة تاريخية هى التى تفرض عليه الطريقة المثلى لتخصيص الموارد. وقد رأينا كيف أن الدول الرأسمالية المتقدمة التى تؤمن إيماناً مطلقاً بقوى السوق لتخصيص الموارد، قد خرجت على هذا الايمان ولجأت إلى أسلوب التخطيط فى تخصيص الموارد فى حالة الحرب. ولعل الدول المتخلفة فى ظل ظروفها التاريخية السابقة (الاستعمار وسيطرة رأس المال الاحتكارى الدولى) التى فرضت عليها المسار إلى التخلف الاقتصادى والاجتماعى، وكذلك فى ظل ظروفها التاريخية الحالية التى يفرض عليها فيها البقاء عند حد التخلف، بل وتكريثه وتعميقه لمصلحة نفس الدول الاستعمارية، فإن هذه الدول ابتداء من العلقانية والرشد الاقتصادى لابد أن تلجأ إلى التخطيط المركزى لتحقيق التنمية والتطوير بأسرع ما يمكن، ذلك أن التنمية والتطوير تفرض على هذه الدول معارك وليس معركة واحدة أقسى وأمر من المعارك الحربية أو العسكرية، ولا يمكن أن يفلح فى إنجاحها إلا اللجوء إلى التخطيط كأسلوب ضرورى لتخصيص الموارد.

وفى إطار التخطيط فإن أفضل أسلوب يمكن أن يحقق أقصى فاعلية وأقصى كفاءة من استخدام الموارد على مستوى المجتمع وليس على مستوى الأفراد هو تخصيص الموارد لوحدات القطاع العام تحت إشراف الدولة، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: توفير القدرة الكاملة للدولة على تحقيق الأهداف العليا للمجتمع، وهى أهداف تغيير الهيكل الاقتصادى وإقامة الصناعات الثقيلة والصناعات الوسيطة والميكانيكية التى تحتاج إلى استثمارات ضخمة وتقل فيها نسبة الأرباح أو قد تحقق خسارة فى بداية إنشائها، إلا أنها مع ذلك تشكل الأساس الذى يقوم على إنتاجها العديد من الصناعات، مثل صناعة

الحديد والصلب، وصناعة الالومنيوم، وصناعة النحاس... الخ. وكذلك ضمان التنسيق الكامل بين الاستثمارات فى الصناعات الاستهلاكية والإنتاج تبعاً لأولويات إشباع الحاجات إبتداء من الحاحها (ضرورتها)، بما يضمن سرعة إشباع حاجات الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع، أى ما يضمن الاشباع للغالبية الساحقة تبعاً لسلم التفضيلات الكلية (الشعب كاملاً)، وليس الاشباع الجزئى تبعاً للقدرة على دفع الثمن كما فى إقتصاديات السوق، التى تحقق تشوهات فى الاشباع، حيث يتم اشباع السلع الترفيه والكمالية لفئات قليلة من السكان مع نقص اشباع الضروريات عند كثير من غالبية السكان.

ثانياً: المحافظة على الفائض الاقتصادى من التبديد أو من الخروج إلى العالم الخارجى. فمشروعات القطاع العام مملوكة للدولة ويعود الفائض الذى تحققه إلى الدولة التى تستطيع إعادة إستثماره للمصلحة القومية، أما فى حالة المشروعات الحرة ذات رأس المال الوطنى فإن فائض هذه المشروعات ليس من المضمون إعادة استثماره داخل الوطن، وفى المشروعات التى تحتاج إليها البلاد وخاصة ذات الربح القليل أو التى تحتاج إلى فترة طويلة لتدر أرباح، فضلاً عن أن المشروعات الحرة التى يقوم بها رأس المال الأجنبى دائماً ما يكون حريصاً على استعادة رأس ماله وأرباحه إلى وطنه الأصلى. والفائض الاقتصادى يعتبر أهم أداة لتمويل الاستثمارات الجديدة، ومن المسلم به أن أهم وأكبر حجم من الفائض الاقتصادى يتحقق فى المشروعات الاقتصادية فى كل النظم الاقتصاديه.

ثالثاً: المحافظة على الاستقلال الاقتصادى والاستقلال الوطنى فى مواجهة رأس المال الاحتكارى الدولى الذى تقوده الشركات متعددة الجنسيات. فهذه الشركات الأخيرة تقوم بمحاصرة الاقتصاديات المتخلفة من خلال دفع

استثماراتها داخل هذه الدول، ولتقوم بتسويق منتجاتها من المواد الأولية فى العالم الخارجى. ومن خلال هاتين العمليتين تستطيع أن توجه الاقتصاديات الوطنية كاملة إلى غير مصالحها الحقيقية على المدى القريب والمدى البعيد، لتحقق هذه الشركات دولية النشاط أرباحها الخيالية التى تنتزعها من إقتصاديات الدول المتخلفة. وهذه الشركات فى الآونة الأخيرة تقوم بالهيمنة على الاستثمارات والهيمنة على رأس المال الوطنى إلى جانب رأس مالها الأجنبى الذى تدفعه داخل الدول المتخلفة، بحيث تستطيع فى أى لحظة خلق انهيارات نقدية مفتعلة داخل البلاد (حالة دول جنوب شرق أسيا)، بسحب أموالها واستثماراتها فجأة، وبالتالى وقف عمليات الإنتاج الوطنية فى المشروعات التى تملكها والمشروعات الأخرى التى تسيطر عليها. وأصبح هذا عملاً يسيراً وسهلاً، بعد أن أصبحت إقتصاديات الدول المتخلفة إقتصاديات ليبرالية مفتوحة بناء على ضغوط صندوق النقد الدولى الذى يستغل طلب الدول المتخلفة المدينة جدولة ديونها فى فرض سياسة إقتصادية تتميز بالانفتاح والليبرالية ليحقق من خلالها جميع أهدافه الاستثمارية والنقدية ويسيطر على تحركات رأس المال، سواء كان وطنياً أو اجنبياً.

وفى هذا الاطار من الظروف العالمية الحاكمة لا مفر من الاستثمار عن طريق القطاع العام للمحافظة على الاستقلال الاقتصادى، بل المحافظة على الاستقلال الوطنى ذاته الذى أصبح مهدداً بهذه الشركات دولية النشاط ومن ورائها الدول الرأسمالية المتقدمة التى تملك هذه الشركات وتدافع عن مصالحها بكل قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لأنها تحقق مصالح الدولة ذاتها، وتحقق الجزء الأكبر من رفاهية شعبها من خلال الفائض الاقتصادى الذى تحوله من العالم المتخلف إليها. وفى إطار المشروعات العامة لا يستطيع رأس المال

الدولي أن يحكم سيطرته على الاقتصاديات الوطنية، وان كان يمكنه أن يتعامل مع وحدات القطاع من منطلق التعاون على قدم المساواة وتحقيق مصالح مشتركة متكافئة، حيث يعمل القطاع العام فى إطار قانونى وسياسى تحكمه الدوله ويراقب على أداه الشعب كاملاً.

رابعاً: دعم الميزة النسبية الوطنية وتحقيق ميزات أخرى مكتسبة من خلال المنافسة الدولية. تسطيع الدولة من خلال التخطيط تخصيص الموارد للصناعات ونوعيات الإنتاج الذى يتحقق فيه ميزة نسبية وطنية، بحيث تستطيع أن تنافس دولياً فى هذا المجال الإنتاجى. مثال ذلك ما تم سابقا من دعم للصناعات النسجية ذات التراث القديم فى مصر لتصبح مصر ذات ميزة نسبية فى إنتاج المنسوجات بأنواعها خلال فترة الخطة الخمسية الأولى (٥٩ - ١٩٦٤)، بحيث إستطاعت طرد المنسوجات من الدول العربية والافريقية غير المنتجة للمنسوجات (الدول العربية الخليجية - السودان ووسط أفريقيا)، بل والتواجد فى الأسواق الأوربية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق.

بل إن تخصيص الموارد لوحدات القطاع العام يمكن المجتمع من تحقيق ميزات نسبية مكتسبة لم تكن متحققه من قبل، إذ أن الاستثمار الذى تقوم به الدولة فى صناعات جديدة يكسب المجتمع خبرات جديدة ويحقق التفوق فيها، مثال ذلك الميزة النسبية التى اكتسبتها مصر فى صناعة الأدوية، والاثاث المعدنى (الصناعات الهندسية)، والمطروقات، والاثاث الخشبى وصناعات الجلود فى نهاية الخطة الخمسية الأولى، وأصبح للصادرات المصرية منها سمعة عالمية وطردت مثيلاتها من الإنتاج الأوربى فى الدول العربية والافريقية، بل وتواجدت فى الأسواق العالمية الأوربية الغربية والشرقية.

والقطاع العام الوطنى فى أى بلد ليس هدفه الأساسى الربح، وان كان أحد أهدافه الرئيسية تحقيق فائض اقتصادى بعد تغطية نفقات الإنتاج (النفقه المتوسطة)، ولكن له أهداف أخرى مثل تحقيق الاستقلال الاقتصادى وزيادة معدل الاعتماد على الذات، ومن ثم يكون أكثر قوة ولا يخضع للشركات متعددة الجنسيات أو لرأس المال الأجنبى. أما الشركات الحرة فهدفها الأول والأخير هو الحصول على الأرباح، ومن ثم فهى مستعدة للتعامل مع الشيطان وليس رأس المال الأجنبى أو شركات متعددة الجنسيات فقط من أجل تحقيق هدفها الأساسى (الربح)، ومن ثم فهى مستعدة للتعاون مع هذا الأخير لتطبيق تقسيم العمل الدولى الجديد الذى تفرضه شركات متعددة الجنسيات، والذى يحرم الدول المتخلفة من اكتساب أى ميزات نسبية جديدة، بل يهدد بقاء الميزات النسبية السابق اكتسابها بالزوال والانقراض.

ذلك أن الشركات متعددة الجنسيات أو رأس المال الاحتكارى الدولى بشكل عام يقوم بنشر نمط من تقسيم العمل الدولى أكثر تطوراً من الذى تم فى القرن التاسع عشر، ومن خلاله يحقق مزيداً من الأرباح فضلاً عن هيمنته الكاملة على عمليات الإنتاج فى العالم. وجوهر تقسيم العمل الدولى الجديد يعتمد على إستثمارات رأس المال الأجنبى فى الدول المتخلفة سواء وحده (استثمارات مباشرة) أو بالاشتراك مع رأس المال الوطنى (وهنا مكمن الخطر البالغ)، فيقوم بتوزيع عمليات الإنتاج لاجزاء من الوحدة المنتجة على بلاد متعددة، ويستثمر فى إنتاج هذه الأجزاء فى كل بلد على حده، ثم يقوم بتجميع هذه المنتجات فى أحد البلدان التى يتم الاستثمار فيها أيضاً.

وعلى ذلك فإن أى بلد لن تقوم بإنتاج المنتج كاملاً، بل سوف تنتج جزء من المنتج الذى يتم تجميعه فى بلد لا تعلم هى أيضاً عن هذه المنتجات شيئاً ولا

تعرف كيف تم إنتاجها. وعلى ذلك فإن أى مجتمع من هذه المجتمعات جميعاً لن يكسب أى ميزة نسبية جديدة من عملية إنتاج السلعة، وكذلك لن يتقدم تكنولوچيا أو يحدث له أى تطور تكنولوچى، أو يتعرف حتى على الأسلوب التكنولوچى لإنتاج السلعة حتى يفكر فى تطويره. والمثال على ذلك صناعة السيارات لأى شركة متعددة الجنسيات (فيات، جنرال موتورز اليكتريك، مرسيدس بنز... الخ)، فهى تنتج الموتور فى بلد، ثم الاطارات فى آخر، ثم المطروقات من أبواب ورفارف فى بلد آخر، ثم الأدوات الكهربائية فى أخرى... وهكذا، ويتم التجميع فى بلد آخير. وعند تجميع السيارة فى البلد الأخير تأتى إليها مستلزمات الإنتاج (أجزاء الوحدة المنتجة - السيارة) من كل بلد يتم إنتاجه فيها، وذلك بأسعار يتم حسابها وتحديدها فى المركز الرئيسى للشركة (إيطاليا، الولايات المتحدة، ألمانيا... الخ)، وتسمى بأسعار التحويل.

وهكذا فإن المركز الرئيسى للشركة متعددة الجنسيات فى أحدى الدول الرأسمالية المتقدمة، يقوم بالاستثمار فى البلدان التى يرغب فى الاستثمار فيها، ويدفع بالآلات والمعدات (أساليب الإنتاج وتكنولوچيا الإنتاج التى يملكها) إلى المشروع داخل الدولة، ويتولى تحديد حجم الإنتاج ونوعية الإنتاج (أجزاء من المنتج) ويتولى تحديد أثمان المنتج بعملات كل بلد، وتحديد أثمان التحويل من بلد لأخرى، وتحديد ثمن المنتج النهائى. وبذلك يكون رأس المال الدولى من خلال تقسيم العمل الدولى الجديد قد سيطر على الاستثمار (رأس مال أجنبى أو بالمشاركة مع رأس المال الوطنى)، وقدم الآلات والمعدات اللازمة للإنتاج (التكنولوچيا)، وقام بتخطيط الإنتاج، أى تحديد حجمه كماً وكيفاً، وتحديد أثمان المنتجات وأسعار التحويل، وبذلك تولى القيام بالاستثمار وإدارة الاستثمار، ولم يبق للدولة المضيفة للاستثمار (الدولة المتخلفة) إلا أجور العمالة وأثمان

المواد الأولية المستخدمة فى عملية الإنتاج (والدولة التى تقوم بالتجميع ليس لها إلا أجور العمالة)، أما الأرباح فهى من حق الشركة متعددة الجنسيات أو من حق رأس المال الأجنبى فى كل الدول التى تم فيها الاستثمار.

وتبعاً لذلك فإن تقسيم العمل الدولى القائم والذى بدأ تطبيقه فعلاً سوف يقسم العالم إلى سادة يملكون رأس المال المستثمر وأدوات الانتاج من آلات ومعدات ويقومون بإدارة عملية الإنتاج فى العالم (الدول الرأسمالية المتقدمة)، ويحصلون على الأرباح، وعبيد يقومون ببيع قوة عملهم لرأس المال الدولى ليحصلوا على الأجور (الدول المتخلفة). وهذه الدول الأخيرة لن تحصل على ميزات نسبية مكتسبة جديدة من خلال عمليات الإنتاج الجديدة، بل سوف يصعب عليها الاحتفاظ بميزانها النسبية السابق وجودها. ولعل تقسيم العمل الدولى الجديد سوف يكون أكثر قسوة من ذلك الذى تم فى القرن التاسع (زراعة / صناعة) والذى أدى إلى تقسيم العالم إلى شمال متقدم وجنوب متخلف، وهو الذى تم الخروج عليه بعد تحرر دول الجنوب من الاستعمار وتحولها بدرجات مختلفة إلى التصنيع.

ولن يحمى دول العالم الثالث من تقسيم العمل الدولى الجديد بما له من آثار مدمرة إلا تخصيص الموارد من خلال القطاع العام، وقيام الدولة بالاشراف المباشر على عمليات الاستثمار، وتحملها المسئولية كاملة عن بناء التراكم الرأسمالى.

خامسا: تحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، وهما هدفان مترابطان فحيث لا يتحقق التشغيل وتسود البطالة فان الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى يهتز ويحل محله القلق الإجتماعى والاتجاه إلى العنف والجريمة وكل مقومات الانحراف الاجتماعى. والتشغيل والعمالة لا يعتبر هدفاً تتولاه الدولة فقط، بل يعتبر مبرراً لوجودها أصلاً، ومن ثم

فإن الدولة على اختلاف أشكال نظمها الاقتصادية تضع السياسات التى تحقق هذا الهدف، حتى فى الدول الرأسمالية التى تطبق النظرية الاقتصادية الغربية بحذافيرها تضع السياسات التى تحقق التشغيل الكامل. إلا أن سيادة المشروع الحر فى إطار الليبرالية الاقتصادية التى تشكل أساس النظام الرأسمالى لا تمكن الحكومة أو الدولة من تحقيق التشغيل الكامل، وتظل البطالة وعدم الاستقرار الاجتماعى بكل مقوماته السلبية شبحاً مخيفاً فى هذه المجتمعات، وهو ما فرض على الدولة أن تقوم باعانة كل من لا يحصل على عمل (اعانة البطالة)، ومع ذلك فإن الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى يكاد يكون مفقوداً فى هذه الدول رغم ما تتمتع به من تقدم تكنولوجى وغنى واضح.

وفى الاقتصاديات المتخلفة لا يمكن تحقيق العمالة الكاملة أو حتى الاقتراب منها فى ظل المشروعات الحرة، فهى تبحث عن الربح أولاً وأخيراً، ومن تم فإنها لن تلتزم ببرامج الحكومة التى تحث على إمتصاص البطالة. فهى تختار من أساليب الإنتاج ما يوفر العمالة باستخدام الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال، ولن تلتزم بأى ضمانات لتشغيل العمالة، هذا فى الوقت الذى لا تستطيع فيه الدولة تقديم معونات لمن لا يجد فرصة عمل، ومن ثم تصبح البطالة بالنسبة لبعض الأفراد نوع من الموت المدنى الذى يقاومه بكل مجالات الانحراف الاجتماعى والسلوك الاجرامى، وهو ما يهدد استقرار هذه المجتمعات ويجعلها تنشغل عن التنمية الجادة بملاحقة هؤلاء البطاليين ومحاصرتهم والحد من نشاطهم الإجرامى أو الإرهابى. بل إن بعض الدول المتخلفة تستنفذ فى محاصر وملاحقة البطالين والحد من نشاطهم الاجرامى نفقات تناهز ما تنفقه على التعليم أو على النشاط الصحى، وهو إنفاق مهدر تماماً، ويمكن توفيره فى حالة التشغيل الكامل.

ويعتبر الاستثمار وتخصيص الموارد للقطاع العام أكبر ضمانه للتشغيل الكامل، إذ أن وحدات القطاع العام مملوكة للدولة وتلتزم بالسياسات التى تفرضها الدولة فى هذا المجال، فضلاً على أن الشركات الحرة التى ترتبط بالشركات متعددة الجنسيات قد تجد نفسها مضطرة لتطبيق سياسات مناقضة تماماً لسياسات الدولة فى التشغيل، كأن تجد نفسها مضطرة لتشغيل عمالة أجنبية دون المساواة لها من الوطنيين. أما الاستثمارات الخالصة (المباشرة) للشركات متعددة الجنسيات، فمن المسلم به ضرورة تشغيلها للعمالة الأجنبية فى مجالات متعددة من نشاط الشركة.

المبحث الرابع.

محنة التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث.

تصفية القطاع العام.

بعد تحرر العالم الثالث من الاستعمار فى النصف الثانى من القرن العشرين، بدأ يعمل على تحقيق استقلاله الاقتصادى، وفى إطار إعلان باندونج الذى وقعه أقطاب العالم الثالث الثلاثة، الرئيس جمال عبد الناصر رحمه الله، تيتو، نهرو بدأت الدول مرحلة من التنمية والتطوير الاقتصادى والاجتماعى فى إطار من التعاون بين الدول المتخلفة وفى مناخ عالمى فرضه هذا الإعلان بعدم الانحياز، وهو الذى تكونت على مبادئه مجموعة دول عدم الانحياز.

ولقد تمكنت هذه الدول من تحقيق تقدم إقتصادى واجتماعى يتفاوت قدر نجاحه من دولة لأخرى، إلا أنه استطاع أن يخفف من حدة تقسيم العمل الدولى المفروض على العالم المتخلف منذ القرن التاسع عشر. فلقد تحولت هذه الدول بدرجات متفاوته إلى التصنيع ولم تعد دولاً زراعية أو استخراجية صافية، بل إختلطت فيها الصناعة بالزراعة أو الاستخراج، وحققت بعض الدول ميزات نسبية فى بعض الصناعات بناء على الميزات النسبية السابق تحقيقها فى الإنتاج الزراعى، مثل المنسوجات فى مصر، وكذلك اكتسبت كثير من هذه الدول ميزات نسبية جديدة فى بعض الصناعات الأخرى التى لم تكن موجودة من قبل مثل الحديد والصلب فى الجزائر، بل لقد غزت هذه الصناعات الأسواق العالمية، وأصبح للعالم الثالث دوراً فى التجارة الدولية، وان ظل محدوداً بالنسبة لامكانياتها، إلا أن نوعية السلع المصدرة اختلفت، حيث لم تعد مواد أولية صافية، بل ظهرت إلى جانبها السلع الصناعية.

وكذلك حققت برامج التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث طفرة فى تحقيق

مزيداً من الدخل القومي وبالتالي متوسط دخل الفرد، وتغير وجه الحياة الاجتماعية، فلقد إختفت البطالة وارتفع مستوى التعليم، واخفض معدل الامية بدرجات عالية جداً، وصل إلى ٢٠ ٪ بعد أن كان ٨٠ ٪ (حالة الصومال)، وارتفع مستوى التعليم وزادت نسبة التعليم الجامعي، وارتفع المستوى الصحي وانتهت تماماً الأمراض الوبائية لتصبح من ذكريات الماضي.

وعلى سبيل المثال حقق المجتمع المصري زيادة في الناتج المحلي الاجمالي خلال خطة التنمية الأولى ٥٩-١٩٦٤ بالأسعار الثابتة يقترب من ٦ ٪ سنوياً، وخلال فترة أطول (حيث كانت برامج التصنيع قبل الخطة الخمسية) ١٩٥٥/٥٤ - ١٩٦٥/٦٤ زاد الناتج المحلي الاجمالي من بليون جنيه إلى ١,٩ بليون جنيه. أى تضاعف الناتج المحلي الاجمالي بتقريب في عشر سنوات، وزاد مخصص الاستثمار السنوي من ١٧٠ مليون جنيه سنوياً إلى ٣٦٤ مليون جنيه في نصف الفترة، وزاد الاستهلاك الخاص من ٧٥٣ مليون جنيه إلى ١٣٣٠ مليون جنيه، وزاد الاستهلاك العام من ١٤٠ مليون جنيه إلى ٤٣١ مليون جنيه سنوياً. (أى معدل زيادة الاستهلاك الخاص سنوياً ٧,١ ٪، ٨,٨ ٪ سنوياً للاستهلاك العام لكل نسمة)، وزادت العمالة المشغله إلى ٦ مليون عام ١٩٥٩، وإرتفعت أثناء سنوات الخطة الخمسية إلى ٧,٣ مليون (أى بمعدل ٢٢ ٪).[1] ولقد ظلت معدلات إرتفاع الأرقام القياسية للأسعار معتدلة نسبياً في الخمسينات وأوائل الستينات، ولم تتجاوز ١/٢ ٪ في الفترة من ٦٦-١٩٧١ مثلاً.[2]

(١) دكتور على الجريتلى، خمسة وعشرون عاماً، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ١٩٧٧، ص١٨-٢٠.

(٢) المرجع السابق، ١٣٧.

وكذلك إرتفع نصيب الصناعة والتعدين والكهرباء إلى ٣٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى وتحققت زيادة الإنتاج بمعدل ٩٪ سنوياً، وتحقق خلال الخطة الخمسية ضعف ما كان قد تحقق خلال الفترة ٤٥-١٩٥٢، وتحقق زيادة فى الإنتاج الزراعى بمقدار ١٨٪ وزاد إنتاج الطعام خلال الخطة الخمسية بمعدل يفوق معدل زيادة السكان، وزاد التحول إلى المحاصيل الزراعية ذات القيمة المضافة العالية، مثل الأرز والفواكه والخضروات، وتم إستصلاح نصف مليون فدان للزراعة على مياه السد العالى.(١)

وعلى مستوى الخدمات التعليمية، فلقد تم اعفاء الطلاب من المصروفات الدراسية فى كافة مراحل التعليم، وأدى التوسع فى بناء المدارس خلال الخطة الخمسية لتسمح لكل طفل بمقعد فى المدرسة، ولذلك زاد عدد الطلاب فى المدارس الابتدائية من ٢,٤٥٢,٣٥٧ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٣,٤١٧,٧٥٣ طالب فى نهاية الخطة الخمسية ١٩٦٥/٦٤. وكذلك زاد عدد الطلاب المدارس الاعدادية من ٢٥٠,٩٠٣ طالب وطالبة عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٥٧٤,٤٢٠ عام ١٩٦٥/٦٤، وانخفض عدد طلاب التعليم الإعدادى الفنى من ٣٤,٦٠٠ عام ١٩٦٤/٥٩ إلى ٢٦,٥٣٠ طالب وطالبة، ويرجع ذلك إلى تحول الطلاب إلى التعليم الثانوى كأثر لمجانية التعليم، وزيادة الرغبة فى استكمال التعليم الجامعى. ولذلك زاد عدد طلاب التعليم الثانوى من ١٢٠,٧٦٧ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٢٠٨,٩٤١ طالب وطالبة عام ١٩٦٥/٦٤. وزاد عدد طلاب التعليم الثانوى الفنى من ٦٠,٣٤٧ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٠١,٢٠٤ عام ٦٤-١٩٦٥. وزاد عدد طلاب مدارس المعلمين والمعلمات من ١٥,٥٤٩ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٤٩,٤٤٨ عام ١٩٦٥/٦٤. وزاد عدد طلاب

(١) المرجع السابق، ص١٩-٢١.

الجامعات من ٨٨,١١١ طالب وطالبة عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٢٩,٤٦٥ عام ١٩٦٥/٦٤.

وبالنسبة للخدمات الصحية، فلقد مكنت التنمية الاقتصادية الجادة والحقيقية الدولة من تقديم الخدمات الصحية المجانية للفقراء ومتوسطى الدخل فى المستشفيات الحكومية والوحدات الصحية (المؤسسة العلاجية)، إلى جانب وحدات رعاية الأمومة والطفولة. حيث زادت الوحدات الأخيرة من ٦٦٩ وحدة عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٤٧٠ وحدة عام ١٩٦٥/٦٤.

وزاد عدد الأسرة فى المستشفيات الحكومية ٥٥٦٧٤ سرير إلى ٦٢١٥٩ سرير فضلاً عن توسيع الخدمات الصحية الكاملة بالمجان للعاملين فى وحدات القطاع العام. وفى الريف كانت الخدمات الصحية والاجتماعية والحضارية على أوسع ما يمكن تعويضاً لحرمانه السابق من الخدمات، فلقد وصلت مياه الشرب النقية لأول مرة لتعم الريف المصرى، ومد الغالبية الساحقة من القرى المصرية بالكهرباء التى ولدت من السد العالى. وزاد عدد المراكز الاجتماعية والوحدات الصحية ووحدات العلاج الشامل من ٧٣٧ وحدة عام ١٩٦١ إلى ١٥٢٥ وحدة عام ١٩٦٦. وشملت مظلة التأمينات الاجتماعية والمعاشات (غير موظفى الحكومة والمحليات) ١,٢٦٠,٢٦١ شخص عام ١٩٦٥ بدلاً من ٥٥٥,٦٠٤ عام ١٩٦١.

ويمكن القول أن برامج التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث قد نقلت شعوبها إلى مستوى من الرفاهية والاستقرار الاجتماعى لم يكن يحلم به أبناؤها قبل التحرر السياسى من الاستعمار، وقبل قيام الدولة بتبنى هذه البرامج التنموية والسهر عليها وتنفيذها بعد أن تولت الدولة مسئولية بناء التراكم الرأسمالى من

خلال تخصيص الموارد لوحدات القطاع العام، وإداره عملية الإنتاج الاجتماعى بأسلوب التخطيط المركزى الشامل.

إلا أن مسار التنمية الاقتصادية تعثر بعد ذلك لأسباب متعددة إكتنفت الغالبية الساحقة من دول العالم الثالث، فضلاً على مزيد من المعوقات الأخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وضعت لبعض المجتمعات والدول النامية التى تبنت التحول من النظام الرأسمالى إلى بناء نظام إقتصادى واجتماع متميز لارأسمالى ولكنه كان فى طريقه لبناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا والكونغو وغانا وكوبا وأندونيسيا... الخ.

إلا أن السبب الأساسى لمحنة التنمية فى العالم الثالث كان رداً لفعل أزمة النظام الرأسمالى المتقدم داخل دول الشمال بداية من منتصف السبعينات، وقيام هذه الدول بالترتيب والتخطيط لحل هذه الأزمة على حساب دول وشعوب العالم الثالث المتخلف.

أزمة العالم الراسمالى المتقدم:

منذ أن حقق النظام الرأسمالى إنتصاره الأخير وأحل طريقة الإنتاج الرأسمالية محل طريقة الإنتاج الأقطاعية إلا وكانت الأزمات الدورية المتوالية هى الحقيقة التى لا مفر منها للبشرية فى ظله، إذ أن طريقة الإنتاج الرأسمالية تجمع بين متناقضات لا يمكن حلها لأنها تخالف الطبيعة الانسانية للانسان وخاصة فى جانبها الأخلاقى والسلوكى. كما أن التركيب الهيكلى للنظام الرأسمالى وطريقة أداؤه تحتوى على تناقضات لا يمكن الجمع بينها وتميل بالنظام إلى الركود والكساد اللذان يمكن أن يقضيا على النظام الذى يملك القدرة على التطور والقفز على الأزمات ليجدد مساره إلى الأمام، ولكن على حساب الغير.

وهذا ما بشر به كل من مالتس وريكاردو وماركس بعد تحليلهما لطريقة الإنتاج الرأسمالية[1].

ولذلك فإن تاريخ الرأسمالية هو تاريخ الأزمات الاقتصادية والمحن الانسانية، التى يتم حلها على حساب غير الرأسماليين، بداية من سحق الإنسان الوطنى فى الداخل (طبقة العمال فى الدول الرأسمالية) واستعباد الانسان فى الخارج (استعباد الشعوب الملونة - فترة العبودية ثم الاستعمار)، ثم إستنزاف الدول الأقل تطوراً (الدول المتخلفة) فى القرن العشرين، وأخيراً إسار العالم الثالث وإرتهان اقتصادياته وإدارتها بالطريقة التى يتم بها حل أزمته الأخيرة على حساب هذه الشعوب.

فعلى سبيل المثال شهدت انجلترا مهد تكوين النظام الرأسمالى أزمات متكررة فى الإعوام التالية: ١٧٦٣، ١٧٧٣، ١٧٨٤، ١٧٩٣، ١٨٠٣، ١٨١٠، ١٨١٥، ١٨٢٥، ١٨٣٦، ١٨٤٧، ١٨٥٧، ١٨٦٦، ١٨٧٣، ١٨٨٣، ١٨٦٩ . وفى القرن العشرين شهد العالم أزمة الكساد الكبير الشهيرة ٢٩-١٩٣٣، والتى أدى الصراع فيها على الموارد بين الدول الرأسمالية المتقدمة إلى وصول النظام الرأسمالى إلى قمة أزمته باندلاع الحرب العالمية الثانية بين هذه الدول المتقدمة، إلا أن ويلاتها اكتسحت شعوب العالم كله الذى لا مصلحة له فى هذا الصراع مثل مصر والهند وكافة دول العالم الثالث.

ولعل الأزمة الأخيرة للنظام الرأسمالى التى لم تنفك حتى الآن والتى بدأت منذ منتصف السبعنيات، وهى الأزمة التى أرجعها البعض زوراً وبهتاناً إلى إرتفاع أثمان النفط، وهو نوع من المراوغة ونقل عبىء ومسئولية الأزمة إلى الدول

(١) دكتور عادل حشيش. تاريخ الفكر الاقتصادى، دار النهضة العربية، بيروت، عام ١٩٧٤، ص١٩١-٢٩٤، ٣٨٢-٣٨٨.

- دكتور رفعت المحجوب، الطلب الفعلى، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٨٠، ص٥.

المتخلفة (دول العالم الثالث) والايقاع بين دولها (الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له). رغم أن الأزمة كانت قد أعلنت عن وجودها فى أزمة العملات الحرة وخاصة الدولار فى مارس ١٩٦٨، وفى أزمة الدولار فى أغسطس عام ١٩٧١، التى أضطرت فيها الولايات المتحدة إلى الخروج على قاعدة الذهب ومنع تحويل الدولار الورقى إلى الذهب وتخفيض قيمته بمعدل ١٤٪[(١)].

وطبيعة طريقة الإنتاج الرأسمالى تفرز أزمة النظام الرأسمالى المتجددة إبتداء من مكونات التركيب الهيكلى وطريقة عمل وأداء النظام الرأسمالى، وتبعاً لوجود أسباب وظواهر لا تتغير وتعتبر من الثوابت التى تحتوى عليها طريقة الإنتاج مهما حدث لها من تطور وتغيير. مثال ذلك التناقض الثابت والمستمر للإنتاج الرأسمالى الذى لا يمكن أن يتم إلا بطريقة جماعية (نتيجة تعمق تقسيم العمل والتخصص الذى يتزايد بإرتفاع مستوى التقدم التكنولوجى) وفردية الملكية لوسائل الإنتاج التى يمتلكها أفراد على مستوى المشروعات أو طبقة واحدة على مستوى المجتمع. ثم ظاهرة سوء توزيع الدخل واختلاف الميل المتوسط والحدى للاستهلاك والتى تخلق قصور الطلب الفعال وتحقق الركود والكساد. وأسلوب تركيم رأس المال الفردى وبالتالى تغير التركيب العضوى لرأس المال فى إطار الفردية بما يسبب البطالة وارتفاع معدلاتها باستمرار. وأخيراً وليس آخر التناقضات (إذ لا تتسع هذه الدراسة لعرضها وليس هدفها مناقشتها أو ايضاحها)، تبنى النظام الرأسمالى للربح (الفائض النقدى) كدافع وحيد لكل الأنشطة الاقتصادية، وقيام كل نماذج التوازن الإنتاجى فى كل الأسواق على

(١) دكتور محمد دويدار، النظام الرأسمالى الدولى فى أزمته، منشأة المعارف، الاسكندرية، عام ١٩٨١، ص٢١-٣٩.

- حصل كل من الكتابان السابقان، أى كل من الدكتور رفعت المحجوب والدكتور محمد دويدار على جائزة الدولة التشجيعية تقديراً لجهد كل منهما المتميز فى العلوم الاجتماعية (الاقتصاد).

مبدأ تحقيق الأرباح. كهدف أول وأخير دون أى أهداف أو دوافع أخرى اجتماعية. بل إن التوازن الاستهلاكى للأفراد يخضع لنفس طريقة التحليل للتوازن الإنتاجى (التحليل الحدى)، وان كان تحت مسمى آخر هو تحقيق أقصى منفعة.

ويمكن إيضاح أساس أزمة النظام الرأسمالى الأخيرة والحالية والتى يتم حلها على حساب العالم الثالث، أو يتحمل عبء حلها الاقتصاديات المتخلفة فى العالم الثالث المتخلف، ويحتاج هذا الايضاح إلى النظر إلى أداء الاقتصاد الرأسمالى المتقدم فى فترة سابقة على الأزمة. فمن المعروف أن العالم الرأسمالى بعد الحرب العالمية الثانية إستطاع فى فترة وجيزة أن يعيد بناء ما دمرته الحرب من هياكل إنتاجية فى كل الدول الرأسمالية المتقدمة، وأن أواخر الخمسينات وعقد الستينات وحتى منتصف السبعينات، أو أواخر السبعينات بالنسبة لبعض الدول الرأسمالية المتقدمة كانت أهم فترة إنتعاش عاشها النظام الرأسمالى المتقدم. فلقد تجاوز معدل النمو للاقتصاديات الصناعية الرأسمالية المتقدمة ٥٪ سنوياً، وتزايد معدل الاستيراد إلى ٩,٥ ٪ سنوياً خلال عقد الستينات، إلا أن معدل النمو هبط إلى ٣,١ ٪ سنوياً خلال السبعينات، ثم انخفض إلى ١,٤ ٪ عام ١٩٨٠، ١,٦ ٪ عام ١٩٨١، وأصبح معدلاً سالباً عام ١٩٨٢. أما معدل نمو الواردات فلقد انخفض إلى ٥,٥ ٪ خلال السبعينات، ثم وصل إلى الركود عام ١٩٨٠، وهبط معدل الاستيراد أكثر عامى ٨١-١٩٨٢ بالنسبة للواردات من السلع الرئيسية من دول العالم الثالث المتخلف بمعدل سلبى ٢١ ٪ بين عامى ٨١-١٩٨٢، ما عدا البترول. وذلك فى الوقت الذى إرتفعت فيه أسعار الفائدة إلى ٨,٣ ٪ ما بين عامى ٧٥-١٩٧٩، ثم وصلت إلى ١٤,٨ ٪ عامى ٨٠-١٩٨٢.[1]

---

(١) تقرير لجنة الجنوب، التحدى أمام الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص١٠٩-١١٠.

وكذلك تنعكس الأزمة فى إرتفاع معدلات البطالة، فلقد كان معدل البطالة عام ٦٩-١٩٧٣ فى كل من المانيا الغربية، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، انجلترا، الولايات المتحدة وكندا على النحو التالى ٠,٨ ٪، ١,٥ ٪، ٤,٨ ٪، ٥ ٪، ٥,٨ ٪ على التوالى. إرتفعت هذه المعدلات لنفس الدول عام ١٩٧٩ إلى ٣,٦ ٪. ٨,٥ ٪، ٥,٧ ٪، ٧,٦ ٪، ٥,٥ ٪، ٥,٩ ٪، ٨,١ ٪ على التوالى. وإحتفظت اليابان بمعدل منخفض وإن كان قد إرتفع قليلاً فلقد كان معدل البطالة عام ٦٩-١٩٧٣ هو ١,٢٥ ٪، ارتفع عام ١٩٧٩ إلى ٢,٥ ٪.

وبطبيعة الحال ترتفع نسبة البطالة فى الشباب (أقل من ٢٥ عاماً) وهى البطالة المرتبطة عادة بقصور الاستثمارات الجديدة، فلقد وصلت عام ١٩٧٨ إلى ١١,٧ ٪ فى الولايات المتحدة، ٣,٨ ٪ اليابان، ٤,٨ ٪ المانيا الغربية، ١١ ٪ فرنسا، ٨,٩ المملكة المتحدة، ١٤,٣ ٪ كندا.[1]

يتميز الاقتصاد الرأسمالى المتقدم بارتفاع متوسط دخل الفرد، وبالتالى حقق مستوى عال من الاشباع لحاجاته يقوم بعده بالادخار، وعلى ذلك فإن الزيادة التى تتحقق فى الدخول دائماً ما يتجه الجزء الأكبر منها إلى الادخار، وهذا الادخار المتزايد بمعدل متزايد فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المشروعات لابد أن يتوجه إلى الانفاق، وهو لن ينفق إلا فى الاستثمار. فإذا لم يتم إنفاق الادخار فى استثمارات جديدة فإن الانفاق القومى سوف يقل عن حجم الدخل القومى (الناتج القومى)، وبالتالى فإن الدخل القومى فى المرحلة التالية لابد متناقص تبعاً لانخفاض الطلب الفعال (الانفاق الاستهلاكى + الانفاق الاستثمارى) حسب النظرية الكينزية.

(١) د. محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته، منشأة المعارف، الاسكندرية، عام ١٩٨١، ص٦٤-٦٥.

وتراكم الادخار لن يسبب مشكلة إذا ما كانت هناك مجالات الاستثمار المنتجة التى تتسع لاستيعابه. وفى الواقع يواجه العالم الرأسمالى المتقدم مشكلة ضيق مجالات الاستثمار حيث أن الموارد المادية تكاد تكون مشغلة بالكامل، وحتى إذا كان هناك امكانية للاستثمار الحالى فى هذه الدول المتقدمه فإن العقبة الكؤود هى انخفاض معدل الكفاية الحدية لرأس المال بزيادة الاستثمارات (تبعاً للنظرية الكينزية). ويرجع ذلك إلى أن الاستثمار الجديد يخلق طلب على الموارد (مستلزمات الإنتاج المادية) التى تم تشغيلها كاملة أو الكمية الغالبة منها ومن ثم لابد أن ترتفع أثمانها استجابة للطلب الجديد. أى أن مزيد من الاستثمار يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج. أما من الناحية الأخرى فإن حجم الناتج من الاستثمار الجديد سوف يزيد من عرض السلعة ومن ثم ينخفض ثمنها، وبالتالى ينخفض معدل الربح (الكفاية الحدية لرأس المال) تبعاً لارتفاع التكاليف وانخفاض الأثمان، وهو ما يقلل الحافز على الاستثمار فى العالم الرأسمالى المتقدم. وهذه الحقيقة هى التى إنتهت إلى أن تكون أعلى معدلات الأرباح للاستثمارات الأمريكية فى دول أوربا الغربية لا تتجاوز ٩٪ سنوياً، وهو ما يعنى أن معدل الأرباح للاستثمارات الصناعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أقل من هذا المعدل. ومن هنا تتعمق مشكلات دول الشمال الرأسمالية الغنية، حيث يتزايد الادخار بزيادة الدخول، ويرتفع معدل تراكمه كلما كانت الدخول غير موزعة بعدالة (إذ يتناقص معدل الميل الحدى للاستهلاك بزيادة غنى الأفراد)، ويقابل ذلك ضيق مجالات الاستثمار وتناقص الحافز عليه فى هذه الدول بانخفاض معدل الكفاية الحدية لرأس المال (معدل ربحية الاستثمار) عبر الزمن ومع زيادة معدل الاستثمار.

وهذا الفائض من الادخار لابد أن يستثمر، بل ولابد أن يعطى دخلاً أعلى (معدل للكفاية الحدية لرأس المال) أو ربحاً أعلى يساهم فى زيادة رفاهية

الشعوب فى الدول الرأسمالية المتقدمة. ومن الواضح أن أفضل مجال لاستثماره هو دول العالم الثالث المتخلفة لأسباب متعددة أهمها ارتفاع معدل ربحية رأس المال، حيث أدنى معدل للربحية يصل إلى ١٧٪، بل ويصل إلى معدلات عظيمة فى بعض أنواع من الاستثمارات مثل البترول الذى تتجاوز معدلات أرباح الاستثمار فيه ٣٠٠٪ من رأس المال المستثمر.

ورغم أن مشكلة فائض الادخار وضيق مجالات الاستثمار فى العالم الرأسمالى المتقدم كان لابد أن تفرض عليه أن يتسول فرص الاستثمار فى دول العالم الثالث المتخلف، وبالتالى تكون لدول العالم الثالث الفرصة فى فرض شروط على دخول الاستثمارات الأجنبية إلى كل دولة منها بما يحقق مصالحها أولاً قبل مصالح رأس المال الوافد إليها، إلا أن الأوضاع تم قلبها تماماً ليحدث العكس، وذلك بناء على الترتيبات التى قامت بها الدول الرأسمالية المتقدمة فى فترة سابقة لأزمتها، وبالشكل الذى انتهى بالدول المتخلفة إلى الخضوع تماماً لمطالب دول الشمال الرأسمالية المتقدمة وشروطها لمدها بالاستثمار (فائض مدخراتها). بل ولقد تسابقت إن لم تكن تنافست الدول المتخلفة فى جذب رأس المال الأجنبى ومنحه من الضمانات والشروط والتسهيلات والاعفاءات الضريبية... الخ ما أضر باقتصادياتها أكثر مما استفادت منه كاستثمار أجنبى وافد.

الترتيبات السابقة داخل الدول الرأسمالية المتقدمة:

عندما قامت الدول الرأسمالية المتقدمة بإعادة بناء هيكلها الاقتصادى الذى هدمته الحرب العالمية الثانية كان فى وعيها حقائق ما قبل هذه الحرب من تكاثف وعنف حركات التحرر السياسى التى قامت بها شعوب العالم الثالث فى مواجهة هذه الدول الاستعمارية، وتأكدت أن هذه الشعوب لابد أن تحصل على

استقلالها السياسى، وأنها سوف تسعى للتحرر الاقتصادى حتى لا يصبح تحررها السياسى خالياً من مضمونه. وبالتالى فإن علاقات الهيمنة المباشرة والعسكرية على هذه الدول سوف تنتهى، ولابد لها من بديل، وهذا البديل هو الهيمنة الاقتصادية وخلق التبعية والارتباط الاقتصادى من خلال ما سوق تشرع فى تحقيقه الدول المتخلفة وهو التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقلال الاقتصادى. ولذلك فإن الدول الرأسمالية المتقدمة عملت على عدة محاور لتحقيق غايتها فى الهيمنة الاقتصادية على الدول المتخلفة من خلال المحاور التالية سواء فى مرحلة سابقة على الأزمة، أو بعد الأزمة.

أولاً السياسات التى تتخذت قبل أزمة السبعينات:

وهذه السياسات تمت بداية من حصول الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف على استقلاله السياسى، وهى سياسات تمت داخل العالم الرأسمالى المتقدم ولكنها مرتبطة بدول العالم المتخلف.

١- إعادة بناء الهيكل الإنتاجى الذى دمرته الحرب العالمية داخل الدول الرأسمالية المتقدمة بشكل يختلف عما كان عليه من قبل (الموروث منذ الثورة الصناعية)، حيث كانت الصناعات الاستهلاكية والتقليدية الأساس الأول لبناء الثورة الصناعية أو التنمية الصناعية فى العالم الرأسمالى المتقدم. فلقد ركز البناء الصناعى الجديد على الصناعات غزيرة التكنولوجيا، بدأ بالصناعات الالكترونية وصناعة الآلات والمعدات وصناعة المعلومات واعطاء أهمية كبيرة للاقتصاد الرمزى، أما الصناعة كثيفة العمالة (مثل الغزل والنسيج) والصناعات الملوثة للبيئة (الأسمنت – الغازات السامة) فلم يعد لها أولوية، بل غير مرغوب فيها لدرجة انكماشها حتى الاضمحلال فى بعض الدول الرأسالية الصناعية. وهكذا تم تعديل الهيكل الإنتاجى فى

العالم الرأسمالى المتقدم استعداد للمرحلة القادمة من التبادل الدولى بين الشمال والجنوب، حيث سوف يقوم الجنوب ببرامج للتنمية الاقتصادية يكون جوهرها التصنيع. وكذلك استطاع العالم الرأسمالى المتقدم أن ينقل إليه زراعة المحاصيل الأساسية وخاصة القمح ليقوم بإنتاجها بشكل كثيف، وإتبع مع الدول المتخلفة بعض السياسات التى أوقفت إقبال هذه الدول على زراعة المحاصيل. ومن أهم هذه السياسات هى المعونة الاقتصادية العينية فى شكل قمح أو السماح بشراء هذه المحاصيل من الولايات المتحدة بالذات بالعملات الوطنية للدول المتخلفة (القانون ٤٨٠). وبذلك هبطت أثمان هذه المحاصيل ولم تعد مجزية للفلاح فانتقل إلى زراعة محاصيل أخرى مثل المحاصيل النقدية التى يتم تصديرها للعالم الرأسمالى المتقدم (الزهور والنباتات العطرية، الفواكه، الفول السودانى، فول الصويا، جوز الهند... الخ). ومن ثم أصبحت الدول المتخلفة ذات التراث الزراعى والخبرات الزراعية مستوردة للقمح مثل مصر، وكذلك الدول ذات الوفرة فى الأرض الزراعية أيضاً مستوردة للقمح مثل السودان، وانقلبت صورة هذه الدول التى كانت مصدرة للغذاء لتصبح مستوردة له.

وعلى ذلك فإن العالم الرأسمالى المتقدم أصبح هيكله الاقتصادى الجديد قادر على مد الدول المتخلفة بالآلات والمعدلات الإنتاجية نتيجة بناؤه ودعمه لصناعة الآلات والمعدلات وقطع الغيار، وكذلك قادر على استقبال رأس المال الوافد من العالم المتخلف فى قطاع الاقتصادى الرمزى (كل ما يرمز إلى القيم الاقتصادية مثل الأوراق المالية الأسهم السندات والعملات الحرة والعقود المالية المؤجلة.. الخ)، واعادة تدويره للاستثمار فى دول العالم الثالث لحسابه، وبالتالى يحصل رأس مال الدول المتخلفة المنقول إلى سوق رأس المال الدولى فى العالم الرأسمالى المتقدم على معدل الفائدة، بينما تحصل الدول الرأسمالية المتقدمة

المستقبلة لهذا الرأس مال على الأرباح، وفارق كبير بين كلاهما فالأخير يعادل أضعاف الأول.

٢- صياغة نوع جديد من الفكر يخدم المجال الذى سوف تهتم به الدول المتخلفة (التنمية) ويكون مرشداً لها فى المرحلة التالية، ظاهرة الاهتمام بالعالم الثالث ورسم الطريق المساعد له لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادى، أما جوهره فهو تحقيق الهيمنه الاقتصادية وخلق التبعية الاقتصادية على المدى البعيد لهذه الدول المتخلفة بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمه، وذلك كبديل للهيمه الكولونيالية العسكرية السابقة، أى إحلال الأفكار محل عساكر الاستعمار فى تحقيق التبعية والسيطرة.

ومن هنا ظهر إبتداء من أوائل الخمسينات نوع من الفكر الاقتصادى الجديد هو فكر التنمية الاقتصادية Economic Development، ولم يكن يعرف الفكر الاقتصادى الرأسمالى حتى هذا التاريخ إلا إقتصاد النمو Economic Growth. وظهر سيل عارم من الكتب والمقالات والأبحاث والمؤتمرات والمناظرات حول التنمية الاقتصادية وأسلوب تحقيقها فى دول العالم المتخلف، وهو ما سمى بعد ذلك بالفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية. وهذه الكتابات جميعاً إنما توصى الدول النامية بأن تكون برامجها للتنمية تقليداً لمسار الدول الرأسمالية أثناء الثورة الصناعية، وهو ما يعنى أولاً أن تتم التنمية فى إطار الرأسمالية كنظام إقتصادى إجتماعى للمجتمع، وأن يكون التحول إلى الصناعة فى إطار الصناعات الاستهلاكية كبداية على أن يتم استكمال الهيكل الإنتاجى الصناعى - صناعة وسيطة وميكانيكية وصناعات ثقيلة واستراتيجية - فى المراحل اللاحقة. ومن أبرز الكتاب الغربيين فى هذا المجال. نوركسيه، وهيجنز، بوكيه، ميردال، روزنشتاين روادان، ليبشتاين، روستو، فورستمان. جوث، شارل بتلهيم، آرثر لويس، وآخرين لا حصر لهم. ولم يكن هذا الاسهال فى كتب

ومقالات التنمية الاقتصادية وليد الصدفة البحتة كى يظهر مع تحرر دول العالم الثالث فى منتصف القرن العشرين، حيث أنها كانت قبل هذا التاريخ فى نفس حالتها بعده متخلفة.

٣- إقراض الدول النامية لتقوم بالاستثمار فى إنشاء الصناعات الجديدة (برامج التنمية الصناعية). إلا أن هذا الاقراض كان فى ظروف أكثر ملائمة للعالم الثالث حيث أن التوسع والرواج والانتعاش الذى كان يعم العالم الرأسمالى المتقدم خلال الفترة من منتصف الخمسينات حتى منتصف بداية السبعينات تسمح بأن تستقبل الدول الرأسمالية المتقدمة مزيد من صادرات الدول المتخلفة، وهو ما ضمن للأخيرة مستوى من الدخل الخارجى ساعدها على بناء برامج التنمية الصناعية دون أن تظهر مشاكل المديونية، فضلاً على أن معدلات الفائدة كانت منخفضة فى العالم الرأسمالى، فكانت قدرة الدول المتخلفة على سداد قروضها عاليه، فضلا على أن كثير من الدول المتخلفة كان أكثر حرصا فى استقبال رأس المال الأجنبى مثل مصر.

إلا أنه مع ذلك فإن الدول التى أسرفت فى الاعتماد على رأس المال الأجنبى أسرعت إليها المشاكل مثل دول أمريكا اللاتينية، حيث تدفق إليها رأس المال الأمريكى بشكل عارم فأحدث فى اقتصادياتها تعديلات جوهرية فى طريقة تخصيص الموارد، وفى توجهات هذه الموارد إلى مجالات الاستخدام الذى يخدم شركات متعددة الجنسيات أكثر من خدمة مصالح شعوب هذه الدول. وتبعاً لذلك فإن أولى الدول التى أضيرت من أزمة ركود السبعينات فى العالم المتقدم كانت هذه الدول التى انتهت بإعلان عدم قدرتها على دفع أعباء الديون (أقساط الدين والفوائد) وتوقفها عن الدفع مع مطلع الثمانينات. أما الدول التى كانت أكثر حرصاً فى مواجهة استثمارات رأس المال الأجنبى واعتمدت بالدرجة الأولى على فائضها الاقتصادى وكانت مقيدة للنشاط الاستثمارى لرأس المال الأجنبى بحيث لا يتم إلا فى حدود مشروعات الخطة وبقروض تقوم عليها الدول وليس القطاع الخاص مثل مصر، فإن مشاكل الديون لم تظهر

لديها ولم تشكل خطراً بالنسبة لها حتى بداية أزمة الركود فى العالم الرأسمالى. فلقد كان كل حجم الديون الخارجية لمصر (المدنية والعسكرية) حتى عام ١٩٧١ لم يتجاوز ١,٧ مليار دولار، أما بعد ذلك فإن الأمر أصبح مختلفاً وخاصة بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى.

ومع ملائمة الظروف الدولية لصالح الدول المتخلفة خلال فترة إنتعاش العالم الرأسمالى المتقدم (منتصف الخمسينات حتى أوائل السبعينات) واستطاع خلالها العالم المتخلف أن يحدث تغيرات جوهرية فى مجال تراكم رأس المال (وخاصة الصناعى) وزيادة فى الدخول لأفراده، مع مزيد من التحسينات للحياة الاجتماعية على النحو السابق ايضاحه (مصر كمثال)، إلا أن هذه الفترة حققت أول مراحل التبعية الاقتصادية لدول العالم الثالث للدول الرأسمالية المتقدمة، وكانت أقوى حلقات هذه التبعية وأكثرها وضوحاً هى التبعية التكنولوجية، حيث يعتمد رأس المال الصناعى فى الصناعات الاستهلاكية التى تم بناؤها على العالم الخارجي بمعدل متزايد، سواء للصيانة أو للحصول على قطاع الغيار أو لتوسيع الطاقة الإنتاجية باستيراد مزيد من الآلات. وكان أهم أسباب ذلك أن العالم الثالث لم يستطيع أن يستكمل بناء الهيكل الصناعى كاملاً (الصناعات الثقيلة والاستراتيجية، والصناعات الوسيطة وصناعات الآلات وقطع الغيار، ثم الصناعات الاستهلاكية)، فلقد اقتصر البناء على صناعات الاستهلاك، ولم تتمكن الدول المتخلفة من استكمال الهيكل الصناعى كاملاً، ودخلت إلى فخ الصناعات الاستهلاكية ولم تخرج منه. وبطبيعة الحال لم يكن نمط التنمية التى تبنته الدول المتخلفة يمكن أن يسمح لها بذلك (نمط التنمية الغربى)، ولم يكن من الممكن إعادة تجربة التنمية الصناعية الأوربية (الثورة الصناعية) التى تكامل فيها بناء هيكل الصناعة كاملاً ونقل هذه التجربه إلى إلى أى دولة من الدول المتخلفة، ذلك أن الظروف المادية والموضوعية الداخلية والدولية (الخارجية) مختلفة تماماً، وخاصة الأخيره (الدولية) التى تشكل أهم عقبات تحقيق بناء هذا الهيكل كاملا، إن لم يكن عقبه كؤود لأى تجربة تنميه جاده بشكل عام فى العالم الثالث.

ثانياً: السياسات التى أتبعت فى إطار أزمة السبعينات داخل الدول المتخلفة:

١- إنتهاج الليبرالية وتخفيض قيم العملات الوطنية:

لعل أول الإجراءات التى إتبعت داخل دول العالم الثالث هى الاقناع بضرورة إنتهاج الليبرالية بكل مقوماتها، وتخلى الدولة عن دورها الاقتصادى، وترك عملية تخصيص الموارد لقوى السوق الحرة دون تدخل الدولة فى عملية التخصيص الأولى نهائياً. ومن ثم فإن أخطر ما تم من إجراءات للتحول إلى الليبرالية هو إلغاء الرقابة على النقد، وترك قيمة العملات الوطنية لقوى العرض والطلب لتحدد قيمها بالنسبة للعملات الأخرى العالمية الحرة. وهو ما انتهى إلى تخفيض قيم جميع العملات الوطنية فى كل دول العالم الثالث بالكامل. وكذلك ترك تحديد ثمن مكافأة رأس المال (سعر الفائدة) لتحدده قوى السوق دون تدخل من الحكومات.

ومن العجيب أن العالم كله وخاصة الرأسمالى المتقدم لا يترك قيم عملاته تحددها قوى السوق وحدها، وكذلك لا يترك معدل الفائدة يتحدد تلقائياً حسب قوى السوق والطلب والعرض على العملة الوطنية، بل إن هذه العملات جميعاً مداره، أى تديرها حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة إبتداء من الدولار الأمريكى، فالبنك الفيدرالى الأمريكى هو الذى يحدد سعر الفائدة على الدولار، وهو الذى يتدخل بكل قوة وحسم فى تحديد قيمة الدولار ويستخدم فى ذلك إحتياطياته من الدولار والعملات الحرة الأخرى، بل ويستخدم قدرات الدولة السياسية والاقتصادية وربما العسكرية لحماية قيمة الدولار.

وكان من نتاج الليبرالية والغاء الرقابة على النقد وتخفيض قيم عملات الدول المتخلفة، أن دخلت دول كثيرة مجال تدوير رأس المال مثل مصر، فأصبح رأس المال الوطنى فيها مهاجراً إلى سوق رأس المال الدولى، مع أن هذه الحالة

كانت قاصرة على الدول المتخلفة البترولية، حيث كانت فوائضها المالية (البترودولارات) مستثمرة فى سوق رأس المال الدولى. وكذلك تثاقلت أعباء الديون على هذه الدول (فمثلاً فى مصر ،كان ثمن سداد دولار من الديون كمية من السلع والخدمات لا تصل قيمتها إلى نصف جنيه مصرى حتى أول السبعينيات، أصبح الآن سداده يتكلف سلعاً وخدمات مصرية تعادل ثلاثة جنيهات ونصف تقريباً). إلى جانب ارتفاع قيم الواردات بمقدار انخفاض قيمة العملة الوطنية، وهو عبارة عن خسارة قومية لا يعوضها إرتفاع قيمة الصادرات، وذلك لأن الطلب الأجنبى على هذه السلع ليس ذو مرونة عالية، فضلاً على تنافس الدول المتخلفة لتصدير نفس السلعة التى تنتج فى العديد منها (حال القطن والموالح) وهو ما يمنع الدول المتخلفة من الاستفادة من تخفيض قيم العملات الوطنية بها، بينما تتحقق مكاسب مضاعفة للعالم الرأسمالى المتقدم.

ولقد كان إجراء تخفيض العملات الوطنية فى العالم الثالث، والذى أصر عليه صندوق النقد الدولى فى كل الدول المتخلفة التى لجأت إليه لجدولة ديونها أن أصاب هذا الإجراء وحدات القطاع العام فى دول العالم الثالث كله فى مقتل. حيث أن كل وحدات القطاع العام الإنتاجية مازالت تعتمد على العالم الرأسمالى المتقدم فى استيراد الآلات والمعدات وقطع الغيار (لعدم استكمال بناء الهيكل الإنتاجى الصناعى كاملاً)، فضلاً عن استيراد مستلزمات الإنتاج، ومن ثم فإن السلعة المستوردة التى قيمتها دولار واحد تضاعف ثمنها بمقدار انخفاض قيمة العملة الوطنية (أصبحت تكلفتها حوالى سبعة أضعاف ما كانت عليه قبل تخفيض قيمة الجنيه المصرى). وهكذا إرتفعت أثمان منتجات القطاع العام وفقد قدرته على تحقيق أهدافه الأساسية من حماية المستهلك بإنتاج السلع الأجود والأرخص، فضلاً عن تعرضه للخسارة لانخفاض الطلب على منتجاته، وهو ما سهل إتهامه بالقصور وسوء الإدارة وإنخفاض

الكفاءة، وبالتالى تبديد الموارد الاقتصادية المخصصة له من قبل المجتمع. وكانت هذه النتيجة التى حققها صندوق النقد الدولى من خلال إصراره على تخفيض قيم عملات دول العالم الثالث هى أهم وأعز أهدافه وأهداف رأس المال الاحتكارى الدولى فى ضرب القطاع العام، وإقناع العامة قبل الخاصة بقبول التخلص من وجوده، حيث أثبت عدم كفاءته وتبديده للموارد المخصصة له.

٢- ضخ فائض رأس المال النقدى داخل الدول المتخلفة:

رغم أن العالم الرأسمالى المتقدم يعيش أزمته المنعكسة فى انخفاض كبير فى حجم الناتج القومى، وانخفاض معدلات استيراده، وانتشار البطالة بشدة على النحو السابق إيضاحه، وهو ما كان يقتضى منه رفع الطلب الفعال باستخدام رأس ماله النقدى فى زيادة ورفع مستوى الاستثمار تبعاً للنظرية الكينزية، إلا أنه فضل ضخ هذا الرأسمالى إلى الدول المتخلفة، ولم يكن فى هذه المرة يدفع برأس ماله من أجل معدلات الربحية الأعلى فى الدول المتخلفة كما هو المألوف، ولكن لوضع الاقتصاديات المتخلفة تحت الحصار، وليتمكن من خلال حتمية تفاقم ديونها فى الأجل القصير أن يحكم السيطرة الكاملة على هذه الاقتصاديات وليقوم بتسيير إقتصادياتها تبعاً لنمط الإنتاج الذى يحقق مصالحه كاملة، ولينفذ تقسيم العمل الدولى الجديد الذى يحقق إعادة تقسيم دخل العالم إلى أرباح تجنيها الدول الرأسمالية المتقدمة وأجور تحصل عليها شعوب العالم الثالث على النحو السابق إيضاحه.

وتبعاً لذلك كان انخفاض معدل الاستثمار فى الدول الرأسمالية المتقدمة فى هذه الفترة، حيث يشير الرقم القياسى لتكوين رأس المال الثابت الاجمالى الداخلى إلى الانخفاض مع تقلب الزيادة السنوية فى رأس المال الثابت (باعتبار أن عام ١٩٧٠ سنة الأساس). فلقد وصل مستوى تكوين رأس المال الثابت عام

١٩٧٨ إلى ٨٣,٩ فى ألمانيا الغربية، ٧٣,١ فى بلچيكا، ٨٥ فى إيطاليا، ٩٢,٥ فى انجلترا، ١٠٢ فى فرنسا. ووصل مستواه فى العام التالى ١٩٧٩ فى المانيا إلى ٩١,٥، ٩١,٦ فى انجلترا.(١)

ويقابل ذلك أنه نتيجة ضخ مدخرات العالم الرأسمالى المتقدم إلى العالم الثالث فى شكل ديون أن تضاعفت هذه الديون إلى ما يقرب من خمسة أضعاف فى الفترة ما بين ١٩٧١-١٩٧٩، حيث كانت ٨٧ مليار دولار عام ١٩٧١ ووصلت إلى ٣٩١ مليار دولار عام ١٩٧٩ ثم إلى ٤٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٠. وكانت المبالغ التى تدفعها الدول المتخلفة لخدمة ديونها ١٠,٩ مليار دولار عام ١٩٧١ وصلت إلى ٧٢ مليار دولار عام ١٩٧٩ ثم إلى ٨٨ مليار دولار عام ١٩٨٠.(٢) وقد بلغ صافى التحويلات التى دفعتها دول الجنوب المتخلفة إلى دول الشمال الرأسمالية المتقدمة ما بين عامى ١٩٨٤-١٩٨٨ ١٦٣ مليار دولار.(٣) فمنذ بداية عام ١٩٨٣ أصبحت التحويلات تخرج من الجنوب إلى الشمال (مدفوعات الجنوب أكبر من مدفوعات الشمال) وهى الظاهرة التى تسمى بظاهرة النقل العكسى للموارد، والتى قامت برصدها منظمة الاونكتاد حيث وجدت أنه منذ بداية عام ١٩٨٣ الموارد المنقولة من الدول المتخلفة إلى الدول الرأسمالية الدائنة فى شكل فوائد تزيد سنوياً على حجم ما يرد إليها من الدول الرأسمالية فى شكل قروض واستثمارات جديدة. أى أن الدول المتخلفة أصبحت الآن وبدءً من عام ١٩٨٣ مصدره لرأس المال وليست مستوردة له.

(١) دكتور محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٦.

(٣) لجنة الجنوب، التحدى أمام الجنوب، مرجع سابق، ص١١٠.

ففى عام ١٩٨٣ خرج من العالم الثالث ٤٣,١ مليار دولار بشكل صاف، ارتفع إلى ٤٩,٥ مليار دولار عام ١٩٨٦، ثم وصولت إلى ٦٠ مليار دولار عام ١٩٨٩.[١] وهذه المبالغ المحولة هى فوائد الديون فقط دون حساب أقساط الديون. وهكذا أصبح العالم الرأسمالى المتقدم يحصل على جزء معتبر من دخله القومى من الدول المتخلفة الفقيرة، وفى مقابل إفقار العالم الثالث تكون زيادة الرفاهية للعالم الرأسمالى المتقدم.

وهكذا إستطاعت دول الشمال الرأسمالية المتقدمة أن تحاصر إقتصاديات الدول وأن تعتصر فائضها الاقتصادى وأن تحصل على جانب هام من دخولها القومى لحسابها كعائد لفائض مدخراتها الذى تم إقراضه لدول العالم المتخلف كمرحلة تالية للسيطرة على الاقتصاديات المتخلفة. ومما يجدر الاشارة إليه أن هذه الفوائض التى وجهت للعالم الثالث ليست الفائض الادخارى للدول الرأسمالى المتقدمة، بل إن جانب هام من هذه الفوائض وارد إلى العالم الرأسمالى من الدول المتخلفة، سواء فوائض الدول البترولية (البترودولار). أو الأموال الهاربة والمهربة من الدول المتخلفة إلى دول العالم الرأسمالى المتقدم. وتقدر فوائض الدول المصدرة للبترول فى نوفمبر عام ١٩٨٧ بمبلغ ٤٥٦,٧ مليار دولار (تبعاً لتقدير مجلة بنك انجلترا - البنك المركزى)، يخص دول مجلس التعاون الخليجى ٦٥٪ من هذه الفوائض، أى ما يعادل ٩٦,٨ مليار دولار، وأن حوالى ٦٦٪ منها على هيئة موجودات عالية السيولة (ودائع مصرفية، ذهب، أرصدة لدى صندوق النقد الدولى، أوراق مالية حكومية، استثمارات قصيرة الأجل).[٢]

(١) دكتور رمزى زكى، الديون وسياسات التحرر فى العالم الثالث، دار العالم الثالث للطباعة والنشر، عام ١٩٩١، القاهرة، ص٣٢٠.

(٢) دكتور رمزى زكى، الاقتصاد العربى تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ١٩٨٩، ص٢٦٨-٢٦٩.

أما رأس المال الهارب والمهرب من العالم الثالث والذى أصبح حقيقة واضحة الآن فلقد قامت بتقديره الاقتصادية الالمانية سوزان إريه، ووصلت إلى تحديد نسبة هروب رؤوس الأموال إلى إجمالى المديونية الخارجية لسوريا ومصر والاردن، وهى تزيد على ٢٠٪، أما فى تونس واليمن والمغرب فهى أقل من ٢٠٪ خلال الفترة ٧٦ – ١٩٨٢. وكذلك تقدر الأموال المودعة باسم أفراد فى الخارج من المصريين. ما بين ٤٠ – ١٢٠ مليار دولار، أى أضعاف حجم الديون الخارجية على مصر. وفى السودان وصل تهريب رأس المال إلى ١٩ مليار دولار خلال الفترة ٧٨–١٩٨٥.(١)

٣- إخضاع الاقتصاديات المتخلفة وتسييرها من الخارج:

إبتداء من أوائل الثمانينات نجحت أزمة الديون فى الدول المتخلفة، أى بعد ما يقرب من عشر سنوات من التوسع فى ضخ الفائض الاقتصادى للدول الرأسمالية ورأس مال الدول المتخلفة الهارب إليها إلى الدول المتخلفة فى شكل قروض، كانت النتيجة بدء عجز بعض الدول عن دفع ديونها وخاصة المصرفية منها فى خريف ١٩٨٢ وإعلان توقفها عن الدفع بداية بالمكسيك، ومن ثم كان هناك ما يسمى بأزمة الديون، وهى أزمة فعلاً للدول الدائنة أكثر منها أزمة للدول المدينة، حيث سوف تفقد الدول الرأسمالية الدائنة جزء معتبر من دخلها القومى. وبالنسبة للقروض مع البنوك التجارية كانت مخاطر إفلاس هذه البنوك هو ثمن توقف دفع الدول المتخلفة لأعباء ديونها الخارجية. وعلى ذلك لم يكن هناك مفر أمام الدول الرأسمالية المتقدمة إلا دفع مزيد من الديون إلى الدول التى أعلنت عن توقفها عن الدفع. وكذلك زاد التوجه لدى دول العالم المتخلف إلى إعادة جدولة الديون، لتحصل على بعض الوقت للسداد يكون أطول ولتحصل على بعض الموارد المالية الجديدة.

(١) المرجع السابق، ص٢٠٦–٢٠٨.

وهكذا واجه العالم الثالث ثمناً قاسياً للاستدانة أولها: استنزاف منظم لموارده، حيث أنعكس تحويل الموارد وأصبحت الموارد خارجة من الدول النامية إلى العالم المتقدم، وكذلك إنخفضت التحويلات الرأسمالية إلى الدول النامية، بالإضافة إلى أن العالم الرأسمالى المتقدم كان يستخدم التضخم كآلية لتصحيح ظاهرة انخفاض معدل الأرباح داخله، ومن ثم كانت الدول المتخلفة مسرحاً للتضخم المستورد من العالم الخارجى عن طريق التجارة الدولية التى ترتفع فيها أثمان منتجات الشمال الصناعية المصدرة للجنوب، مع تخفيض أثمان الواردات القادمة من الجنوب إلى الشمال. فلقد هبطت أثمان السلع المصدرة من الدول المتخلفة إلى المتقدمة بمقدار ٢٥ ٪ فى المتوسط عما كانت عليه فى العقدين السابقين. وكانت النتيجة هى انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى لأقطار أمريكا اللاتينية إلى ١,٥ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٨، مع أن معدل لنمو السكان وصل إلى ٢ ٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة. بينما كان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ٥,٤ ٪ فى السبعينيات. أما معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى أفريقيا وغرب آسيا الذى كان ٤,١ ٪، ٧,٨ ٪ على التوالى فى السبعينات، فقلد انقلب إلى معدلات سالبة فى الثمانينات، بينما يبلغ معدل النمو السكانى فى المنطقتين السابقتين ٣ ٪ سنوياً.

هذا فضلاً على أن العالم المتقدم اتبع سياسة انكماشية باتباع سياسة نقدية خلقت تردياً خطيراً فى الوسط الدولى التجارى، وفى الثمانينات انعكس ذلك على الدول المتخلفة بانخفاض الأثمان العالمية لمنتجات العالم الثالث مع تخفيض الطلب عليها، وارتفاع معدلات الفائدة بشكل مرتفع لم يسبق له مثيل، مما أدى إلى إرتفاع تكاليف الدين الخارجى للدول المتخلفة. ورغم التحسن النسبى والانتعاش فى دول الشمال بين عامى ٨٣-١٩٨٨، إلا أنه لم يصاحبه تحسن فى الوسط التجارى والمالى الدولى فلقد انخفضت أسعار الفائدة إلى ١١ ٪ فى

المتوسط عامى ٨٣-١٩٨٤ إلا كانت من الناحية الفعلية أما باقية على حالها من الارتفاع أو آخذة فى الارتفاع الحاد إلى مستويات أعلى.(١)

وفى هذه الظروف السيئة التى أوقفت برامج التنمية فى العالم الثالث تقريباً هرعت الدول المتخلفة إلى جدولة ديونها مع الدول الدائنة. وهذه الدول الدائنة وهى الدول الرأسمالية التى كانت قد وضعت آلية خاصة لجدولة الديون لتحقق أهدافها من كل الدول المتخلفة بطريقة منظمة من خلال ما يسمى بصيغة نادى باريس. ونادى باريس ينصرف إلى مجموعة القواعد والشروط العامة التى توصل إليها الدائنون الكبار (الدول الرأسمالية المتقدمة) لإعادة جدولة الديون الخارجية للبلاد المتخلفة. حيث أصبح هناك ما يشبه الإطار المرجعى العام المتعدد الأطراف لشروط إعادة جدولة الديون، والتى يحرص عليها الدائنون كجبهة واحدة تطبق هذه الشروط على الدول المتخلفة، وأهم مكوناتها هى(٢):

١- أن تعلن البلد نيتها بالتوقف عن دفع أعباء ديونها المستحقة عن سنة معينة وطلب التفاوض مع الدائنين على توزيع الدين المستحق على عدد من السنوات المقبلة.

٢- تبدأ المفاوضات التى غالباً ما تعقد فى باريس ويرأسها أحد كبار موظفى وزارة الخزانة الفرنسية ويحضرها مراقب من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة الأونكتاد وتقدم الدولة المدينة مبرراتها لإعادة جدولة الدين فى مذكرة تفصيلية عن وضعها الاقتصادى ومشكلاتها الاقتصادية، وتقدم كافة المعلومات المؤيدة لذلك.

(١) تقرير لجنة الجنوب، مرجع سابق، ص١٠٩-١١٤.

(٢) دكتور رمزى زكى، أزمة القروض الدولية، دار المستقبل العربى، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية لجامعة الدول العربية، القاهرة، عام ١٩٨٧، ص٢٤٥-٢٥٤.

٣- يقدم صندوق النقد الدولى معلوماته عن الأوضاع الاقتصادية للدولة المدينة التى حصل عليها وصاغها خبراؤه وعن المتغيرات الاقتصادية للدولة المدينة والسياسات التى تتبعها (النقدية، المالية، التجارة الخارجية، الضريبية، سعر الصرف)، وكذلك تصوره لمشكلات هذه الدولة وأسباب هذه المشكلات.

٤- لا يتناول البحث الاتفاق إلا القروض الرأسمالية المضمونه التى تقدمها الحكومات والوكالات الرسمية للدول الدائنة، وتستبعد القروض قصيرة الأجل التى سبق جدولتها، ولا يتم بحث أى قروض إلا تلك الأقساط المتأخرة والأقساط المطلوب تأجيلها خلال اثنى عشر شهراً فقط، ويتم دفع الفوائد دون أى إنقطاع فى دفعها إلا فى حالات نادرة. ولا يتم إعادة جدولة كل الدين كاملاً، ولكن نسبة كبيرة منه فقط، والباقى يتم دفعه.

٥- لا يعتبر تأجيل الدين مسقطاً لأى فائدة، بل يتحمل المدين سعر الفائدة طوال فترة الجدولة حتى السداد النهائى، وقد يحمل بفوائد أعلى معدلاً مما كانت عليه قبل الجدولة.

٦- يمكن أن يكون هناك فترة سماح ولكنها لا تتجاوز خمس سنوات، وإذا لم تكفى فتعاد المفاوضات للسماح بفترات أخرى.

٧- يقوم صندوق النقد الدولى بمراجعة الأداء الاقتصادى للبلد المدين ويضع مع الدولة الدائنة تصورهم عن ذلك الأداء، وهو الأداء الذى أدى إلى العجز عن سداد الدين، **ومن ثم يضعون برنامج للأداء الاقتصادى فى الفترة القادمة يتضمن سياسات جديدة لأداء وعمل الاقتصاد فى الدولة المدينة يضمن إمكانية سداد الدين بعد جدولته. وهذا الشرط الأخير من أخطر ما يواجه الدول المدينة إذ يقوم صندوق النقد الدولى بالتدخل فى إقتصاديات الدولة المدينة ووضع برنامج لتحول سياساتها الاقتصادية إلى تحقيق ما يهدف إليه الصندوق والدائنين (الدول الرأسمالية المقتدمة) من توجيه**

الاقتصاد الوطنى للدولة المدينة الوجه التى يراها والمحققة لمصلحة الدولة الدائنة، أو الدول الرأسمالية، أو رأس المال الاحتكارى الدولى الذى يمثله صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وهذا البرنامج الذى يوضع لكل دولة مدينة يسمى برنامج التثبيت والتكيف. وعادة ما يصاحب موافقة الدولة المدينة على البرنامج وتعهدها بتنفيذه أن يتم إقراض الدولة المدينة مزيد من القروض الجديدة سواء من الصندوق أو من الدول الدائنة أو مجموعة من الدول (كونسورتوم). (وهكذا تولى صندوق النقد الدولى مسئولية السنديك فى القانون التجارى، أى المصفى لأصول وأموال المدين، أى أصبح السنديك الدولى لدول العالم الثالث المدينة).

وبطبيعة الحال دائماً يكون برنامج التثبيت والتكيف ليس لانقاذ الاقتصاد الوطنى بسياسات إقتصادية أفضل، ولكن برنامج يحتوى على كل الإجراءات والسياسات التى تحقق توجيه الموارد الاقتصادية بشكل معين وتخصيصها تبعاً لأولويات تضمن قدرة الدولة على دفع أعباء الديون فى المستقبل. ولذلك لم يكن غريباً أن تكون كل برامج التثبيت والتكيف لكافة الدول التى تم جدولة ديونها متضمنه لتشجيع الصادرات وانشاء صناعات للتصدير، كى تحصل الدولة على موارد من النقد الأجنبى تكفى لدفع الديون، ولا يتضمن هذا البرنامج من السياسات ما يساعد على زيادة الإنتاج الوطنى لاشباع الحاجات الوطنية أو تخفيف حدة الفقرة للفقراء فى الدولة، أو حتى لزيادة الرفاهية للشعوب بأى مستوى ولو كان محدوداً. ولذلك فإن جميع برامج التثبيت والتكيف تخلق أعباء جديدة على الفقراء ومحدودى الدخل، ودائما ما تكون محل إعتراض الشعوب وسخطها التى تعبر عنه بأى شكل، مثل مظاهرات الاعتراض والرفض. ومن الثابت أن هذه البرامج لم تحل مشكلة أى دولة مدينة لتستطيع سداد ديونها والتخلص منها، بل لقد زادت من ديون هذه البلاد، فضلاً على أنها افقرت

شعوب الدول المتخلفة أكثر وأكثر، **ومن ثم حق أن تسمى هذه البرامج برامج تثبيت الدين والتكيف معه.**

ونفس الحال يحدث بالنسبة للديون المصرفية من البنوك، إذ تتم الجدولة للديون بحضور ممثلى هذه البنوك، مع فارق آخر هو إرتفاع معدلات الفائدة المفروضة بعد الجدولة مما يزيد من عبىء الدول المدينة وزيادة تكلفة تأخير المستحقات المجمدة عليها.

ولقد استطاعت الدول الرأسمالية المتقدمة محاصرة إقتصاديات الدول المتخلفة واستنزافها من خلال أعباء الديون المدفوعة للعالم الرأسمالى المتقدم، وفرضت عليها أخيراً برامج التثبيت والتكيف لتعديل المسار الاقتصادى للدول النامية فى إتجاه التبعية الكاملة للاقتصاد الرأسمالى العالمى، وجعل أداؤه محققاً لمصالح هذا العالم على حساب وقف التنمية الاقتصادية الحقيقية فى العالم الثالث، وزيادة شقاء شعوب العالم الثالث لخلق مزيد من رفاهية العالم الرأسمالى المتقدم. وفى ذلك تقرر لجنة الجنوب تقيماً لبرامج التكيف والتثبيت بشكل عام على النحو التالى:

«بيد أن الذى حدث فى عملية التكيف فى الثمانينات، أن الاصلاحات التى تدعو الحاجة إليها أحبطها التوجه الدولى غير المتوازن نحو التكيف الهيكلى، والمشروطية (الشروط) التى تفرضها المؤسسات الماليه الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى). ان السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلى، لاسيما المالية منها والمتعلقة بأسعار الصرف، والتى فرضت فرضاً، فى واقع الأمر، على الأقطار النامية كجزء من البرامج الرامية إلى الاستقرار والتكيف الهيكلى. إنما رسمت لتلائم تحقيق التحسن السريع، القصير الأجل، فى ميزان المدفوعات، وبهذا أصبح ضمان مصالح المصارف التجارية الدولية فى المقام

الأول من إهتمام الاستراتيجية الدولية الخاصة بإدارة الديون، حتى لو كان هذا الضمان على حساب إنكماش إقتصادى حاد.

فضلاً عن ذلك فإن برامج الاستقرار والتكيف التى فرضت على الأقطار النامية لم تؤمن دعماً مالياً خارجياً كافياً يتيح للتكيف أن يحصل وأن يدوم دون خنق النمو فيها. لقد إستندت تلك البرامج إلى افتراضات مفرطة فى تفاؤلها بشأن السرعة التى يمكن بموجبها معالجة الاسقام الهيكلية. يضاف إلى هذا أن البرامج قد صيغت بموجب اعتقاد أعمى بمفعول قوى السوق والسياسات النقدية. أدت هذه المجموعة من الأولويات والسياسات إلى استفحال الويلات الاقتصادية والكرب الاجتماعى فى الأقطار النامية بطرق متعددة.

وكان لعدم مراعاة العدل فى ما يوعز به من أوامر لإجراء تكييف هيكلى، يتكون من استقطاعات من الانفاق العام وتغييرات فى الأسعار النسبية، آثار مدمرة خاصة فى الخدمات العامة (كالصحة والتعليم)، مع ما ينشأ عن هذا من نتائج ضارة جداً بالفئات الاجتماعية الأكثر تعرض للأذى.

ففى الثمانينات انخفضت نسبة المصروفات الحكومية المكرسة للصحة فى معظم أقطار أفريقيا شبه الصحراوية، وفى أكثر من نصف أقطار أمريكا اللاتينية وفى ثلث أقطار آسيا. ويقدر صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف) أن مقدار الانفاق على الرعاية الصحية للفرد الواحد خفض فى سبعة وثلاثين قطر هى أفقر أقطار العالم بنسبة ٥٠٪ تقريباً، وعلى التعليم بنسبة ٢٥٪ تقريباً فى العقد المذكور. وفى حين كان الفقراء يعانون هبوطاً كبيراً أصلاً فى الدخل ألغت الحكومة أو خفضت كثيراً، بإسم كفاءة الموارد، إعانات الغذاء وغير ذلك من إجراءات إعادة التوزيع الانتقائية. إن تطبيق هذه السياسات فاقم سوء توزيع الدخل فى الأقطار النامية، بينما لم تكن لها أثر نافع فى المالية العامة، وفى كثير

من الحالات، إلا أثراً طفيفاً، وهو أثر يفوق فى الأهمية بالتأكيد ما ينشأ عن تلك السياسات من آثار طويلة المدى ضارة إقتصادياً.

هذا ولم يؤد التخفيض فى الانفاق المالى أيضاً إلى زيادة الكفاءة فى القطاع العام، أو إلى حلول نشاط خاص كقوة محله. على العكس تماماً. ففى كثير من الحالات كان الانكماش المالى مسؤولاً عن اهدار الموارد على شكل بطالة عالية، وعدم استغلال الطاقة الإنتاجية استغلالاً تاماً.

رافق هذا التخفيض تشديد مفرط على الحد من التوسع فى الائتمان الداخلى، والتخفيض مصمم فى العادة لتوليد فائض فى التجارة الخارجية لغرض تأمين التحويل الخارجى لخدمة الدين. وبما أن القدرة على كسب المزيد عن طريق الصادرات كانت مقيدة تقييداً شديداً (نزعة الحماية فى الدول الرأسمالية المتقدمة) فإن فائض التجارة كان يتحقق بالدرجة الأولى عن طريق تحديد الاستيراد، ويشمل هذا التحديد حتى أكثر المستوردات أهمية. لذا، وكما أشير إلى ذلك أصلاً، أصبح الكثير من الأقطار النامية فى ظل هذه الظروف مصدراً صرفاً لرأس المال إلى الأقطار الصناعية المتقدمة فى الشمال، وهى نتيجة خبيثة أياً كان تقدير الأمر، ومن شأنها أن تتحول إلى الأسوء من جراء التحويلات الإضافية التى يقتضيها الاتجاه المعاكس فى التبادل التجارى.

وهكذا فبعد سنوات متعددة من التكييف وجدت أقطار كثيرة نفسها فى وضع سببت فيه، من حيث لا تريد أو لا تدرى، خسائر كبيرة لاقتصادياتها لا يمكن استردادها وزعزعت إمكانيات النمو فيها، وظل مستوى المدخرات العامة على درجة لا تكفى لتحويل الاستثمارات الحيوية التى من شأنها أن تتيح للاقتصاد تحقيق إنتعاش متواصل. فعلى الرغم من الكلام المستمر الجارى فى الأروقة الدولية عن «تكييف موجه نحو النمو» فإن إمكانية جمع المدخرات

والاستثمارات المحلية لغرض إستئناف النمو قد فرطت فيها السياسات المتبعة لتحقيق التكييف المالى. أما النتيجة الحاصلة حتى إذا جرى تيسير مهم فى أمر الديون، فهى أن الموارد التى ستطلق من خلال التخفيض فى مدفوعات خدمة الدين قد لا تكون كافية، فى كثير من الأقطار للوصول بالاستثمارات إلى المستوى المطلوب بعد الفترة الطويلة من تخفيض الانفاق.

وفى مجال السياسات التجارية والصناعية، ومع وجود حاجة، بلا ريب إلى اصلاحات هيكلية، كان التوجه فى مجموعة شروط التكييف المعتادة تتميز بدوجماتية مفرطة (التحيز العقائدى) وافتقار شديد للمنطق السليم. ففى الوقت الذى غدا فيه شح التحويل الخارجى عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادى، تعرضت الأقطار النامية المختلفة إلى ضغوط تدفعها إلى إتخاذ الحد الأعلى من تحرير الاستيراد بسرعة فائقة. وكانت النتيجة أن السلع التى تدر أرباحاً عالية للمستورد كانت هى التى تستورد تفضيلاً على السلع الضرورية لسير الاقتصاد على نحو سلس. وفى مثل هذه الحالات غالباً ما يمكن ضبط الحسابات الخارجية وجعلها متوازنة عن طريق واحد هو تخفيض كبير فى قيمة العملة أكبر مما تقتضيه الضرورة لو أن الاستيرادات قد حددت، بحيث تقتصر على الأدوات الاحتياطية أو المدخلات الضرورية للقطاع الإنتاجى المحلى، وعلى غير ذلك من السلع الجوهرية".[1]

رابعاً: إستبدال الديون بالوحدات الإنتاجية للقطاع العام:

لقد نضجت الأزمة تماماً فى العالم الثالث ولم يبق إلا قطف ثمار جهود دفع دول العالم الثالث إلى مسار أفضى بها إلى فقدان إرادتها الاقتصادية

(١) تقرير لجنة الجنوب، مرجع سابق، ص١١٨-١٢١.

- ويلاحظ أن لجنة الجنوب مكونة من ثمانية وعشرون عالماً من أبرز علماء واقتصادى دول العالم الثالث، وكانت برئاسة بوليوس تيريرى، وشارك فيها من مصر الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله.

كنتيجة لفقدان قدرتها على سداد ديونها، واستطاعات برامج التثبيت والتكييف أن تحولها إلى إقتصاديات تابعة للعالم الرأسمالى المتقدم. ومن ثم لم يبق إلا تحقيق حلم رأس المال الاحتكارى الدولى فى أن يتخلص من كابوس ضخم جثم على صدره منذ أن تحررت الدول المتخلفة وأنشأت القطاع العام لتستكمل بإنتاجه وخدماته استقلالها الاقتصادى، ولتحقق من خلاله تنمية إقتصادية واجتماعية مشرقة، وأن تحقق قدراً لا بأس به من الاعتماد على الذات.

بدأت الدعوة لاستبدال الديون بوحدات القطاع العام، بمشاركة الدائنين فى ملكية القطاع العام داخل الدول المتخلفة وإدارتها. وكما يقول ملتزر مروجا لهذا الاقتراح ومدعياً أنه فى صالح الدول المتخلفة، إذ سوف تتخلص من العجز الداخلى، وتخفف من عبىء مديونيتها، وتقلل من حاجتها إلى الاستدانة، وتجعل تحمل المخاطر مناصفة بين الدائن والمدين ولا تتحملها الدول المتخلفة وحدها. كما أنها سوف تفيد الدائن، أو تحسن من طبيعة الدين وتحول المشكوك فى تحصيله منها إلى أصول إنتاجية ثابتة تعطى عوائد مستمرة، ويتحول الدائنين إلى مستثمرين مباشرين، وتتحول أقساط الديون والفوائد عليها إلى أرباح، وهى أكبر تحول إلى الخارج فى حالة إدارة الدائنين لمشروعات القطاع العام.[١] وهكذا ينتهى العالم الثالث إلى تسليم عملية الإنتاج الاجتماعى إلى رأس المال الأجنبى ليقوم بالإنتاج وبالتالى حصوله على أرباح عملية الانتاج الاجتماعى، وهى الأرباح التى سوف تحول إلى الخارج بطبيعة تغير الملكية للمشروعات الانتاجية والخدمية (القطاع العام)، من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة.

ولقد اتبعت أساليب أخرى تصل إلى تحقيق نفس النتيجة، وهى فقدان الدول المتخلفة لأصولها الإنتاجية، وتسليم عملية الإنتاج الأجنبى إلى رأس المال الاحتكارى الدولى الذى يؤول إلى الدول الرأسمالية المتقدمة. من هذه الأساليب

(١) دكتور رمزى زكى، أزمة القروض الدولية، مرجع سابق، ص٢٦٠.

أن يقوم البنك الدائن للدولة المتخلفة ببيع هذا الدين إلى مستثمر بسعر خصم معين، ثم يقوم الأخير بتحويل الدين المستحق إلى العملة الوطنية للدولة المدينة ليشترى بالمبلغ أحد وحدات القطاع العام. ولقد وافقت كثير من الدول المتخلفة على بيع القطاع العام بهذه الأساليب مثل المكسيك، البرازيل، الارجنتين، تركيا، شيلى... الخ.

وأخيراً إستطاعت الدول الرأسمالية المتقدمة ورأس المال الاحتكارى الدولى أن يحقق هدفه النهائى، بنقل فائض رأس ماله ليستثمر فى العالم الثالث بمعدلات من الربحية أضعاف ما يحصل عليه من استثماره فى دول الشمال المتقدم، وكذلك يحل مشكلة البطالة والتضخم الذى يعانى منهما، إذ أن رأس ماله المستثمر فى العالم الثالث سوف يعود إليه فى شكل طلب لمزيد من الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج والخدمات الإنتاجية والاستشارية، وأن يزيد من معدلات رفاهية أفراد وشعوب العالم الرأسمالى المتقدم على حساب شقاء شعوب العالم الثالث المتخلف إذ سوف يستولى على أرباح عملية الانتاج ليحولها إلى العالم الرأسمالى المتقدم، ويزيد بمقدارها الدخل القومى فى هذه البلاد، على حساب نقص الدخل القومى فى الدول المتخلفة بنفس القيمه. ولقد تم ذلك إبتداء من إقناع العالم الثالث بتطبيق الليبرالية والحرية الاقتصادية ووقف تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وبالتالى اعتمادها فى تخصيص الموارد على قوى السوق الليبرالى، والتحول عن التخطيط كأسلوب لتخصيص الموارد. وبالتالى فتح إقتصاديات الدول المتخلفة لرأس المال الأجنبى ليقوم بالاستثمار فى شكل قروض حكومية أو مضمونة من حكومات الدول المتخلفة فى استثمارات حكومية، أو فى شكل قروض للقطاع الخاص للاستثمار الخاص. وكذلك التخلى عن نمط التنمية المستقلة والوطنية بهدف اشباع الحاجات، إلى نمط التنمية الدولية التابعة التى تهدف إلى تحقيق الأرباح. وكان من نتيجة هذا المسار أن استطاعت الدول الرأسمالية المتقدمة أو رأس المال الاحتكارى الدولى أن يعيد كامل هيمنته

الامبريالية السابقة التى كان يحققها من خلال الاستعمار العسكرى فى القرن الماضى، والتى إنتهت بالجهاد المسلح لشعوب العالم الثالث فى منتصف هذا القرن العشرين. هذه الهيمنة الامبريالية عادت مرة أخرى لتحاصر شعوب العالم الثالث مرة أخرى فى نهاية القرن العشرين، ولكن بأسلوب عصرى جديد اعتمد بالدرجة الأولى على الاسار العقلى والتضليل الفكرى (الفكر الاقتصادى الغربى فى التنمية) واستخدام بقايا الكمبرادورية الوطنية فى كل دولة متخلفة التى خلفها الاستعمار القديم، ولكنه ظل على إتصال بها بشكل أو بآخر كى يستخدمها لتحقيق ذلك الاستعمار الجديد من خلال سلسلة من الإجراءات المتنوعة كان آخرها مأساة الديون. ولعل التاريخ يعيد نفسه مرة أخرى بالنسبة لمصر بالذات، فلقد كانت ديونها فى أواخر القرن الماضى سبباً فى استعمارها ثلاثة أرباع قرن كاملة، ولكن عبرات التاريخ لا يستفيد منها إلا الواعين.

الفصل الرابع.

التعريف بالموارد الطبيعية

الموارد الطبيعية هى كل ما خلقه الله سبحانه وتعالى وسخرة لمنفعة الانسان الحالية أو المستقبلية، على شكلها الطبيعى أم كانت تحتاج إلى بعض من جهد الانسان لاصلاحها وتهذيبها. والموارد الطبيعية فى الغالب الأعم خلقها الله تعالى لا تصلح لاشباع حاجات الانسان إلا بعد أن يبذل فى تحويلها وتطويرها جهداً إنسانياً مدعماً بالعلم والمعرفة، وأن يضع نظاماً اجتماعياً للاستفادة منها. وبقدر ما يكون جهد الانسان فى تحصيل العلم والمعرفة وتطبيقها على الموارد الطبيعية للاستفادة بها يكون نجاح الانسان فى تحقيق مزيداً من اشباع حاجاته فى تطورها وزيادتها وتنوعها عبر الزمن. وكذلك بقدر ما يضع نظاماً أكثر عدالة فى توزيع الاستفادة من هذه الموارد ومن نتاجها بعد معالجتها تكون سعادة المجتمع وتحقيق أمن أفراده وتحقيق استقرارهم، فضلاً على اشباع حاجاتهم، ويصل المجتمع إلى أسمى ما يمكن أن يحققه المجتمع من رفاهية ألا وهو الأمن من الجوع والخوف.

ولعل الموارد الطبيعية، والموارد بشكل عام محل صراع بين الانسان والانسان والمجتمع والمجتمع، ففى داخل المجتمع الواحد نجد الصراع الرهيب بين الانسان والانسان على الاستحواذ على أكبر قدر ممكن منها، وكذلك المجتمعات صراعها الأساسى على تأمين حاجتها إلى الموارد، وإن تم إخفاء جوهر هذا الصراع تحت مقولات وأسباب تخفى الدافع الأساسى للصراع وربما العدوان. وذلك لا يرجع إلا إلى النظم الاقتصادية الاجتماعية السائدة، وطرق الإنتاج التى يتم إنتهاجها لاستغلال هذه الموارد والاستفادة منها، وهو ما يظهر الموارد بمظهر الندرة أو بمظهر الوفرة.

وسوف نناقش فى هذا الفصل التعريف بالموارد وتقسيماتها العملية، ثم نناقش مدى صحة مقولة ندرة الموارد أو وفرتها.

المبحث الأول

التعريف بالموارد الطبيعية وتقسيماتها العلمية

تعريف المــوارد Resources بأنهـا كل مـا يحيط الانسـان ويدرك أنه ذو منفعة بالنسبة له، ومن ثم يقوم بمحاولة استغلاله إقتصادياً لإشباع أحد حاجاته. وعلى ذلك لا يكون كل ما يحيط الإنسان من كائنات مورداً، ولكنه فقط ذلك الذى يدرك الانسان أنه يمكن أن يشبع أحد حاجاته سواء كما هو على طبيعته التى وجد عليها، أو بعد معالجته لكى يصبح مشبعاً لحاجة الإنسان فعلاً.

وهذا مـا يفرق بين الموارد الحرة والموارد الاقتصـادية، فـالموارد الحرة تلك الموارد التى تصلح لإشباع حاجة الانسان كمـا فى حالتها الطبيعية التى خلقها الله سبحانه وتعالى عليها، مثل الهواء الجوى، أو أشعة الشمس، أو المياه فى الأنهار (فى حالة الوفرة الطبيعية للمياه). وهذه الموارد الحرة لا تحتاج من الانسان أن يقوم بأى جهد لكى يجعلها تشبع حاجته، كما أنها من الوفرة بحيث تكفى لاشباع حاجة الكافة من الناس دون أى اختلال، ومن ثم لا يتحدد لها ثمن، ولن تكون محلاً للبحث الاقتصادى إلا فى حالة تحول وفرتها إلى الندرة، أو محاولة تغيير طبيعتها لتشبع حالات خاصة من الاستخدام، كما فى تعقيم مياه الأنهار وتعبئتها للاستخدام المنزلى أو الطبى، وكذلك تعبئة الاكسوچين للاستخدامات الطبيعة أو الصناعية. وفى هذه الحالة تتحول الموارد من موارد حرة إلى موارد إقتصادية.

إلا أن الغالبية الساحقة من الموارد الطبيعية لا تشبع حاجة الانسان كما هى على طبيعتها، وتحتاج دائماً إلى جهد الانسان ليقوم بمعالجتها وتغيير طبيعتها لتصبح صالحة لاشباع حاجاته. ولذلك فإن الموارد الطبيعية تنصرف إلى مكونات البيئة الطبيعية التى يقوم الانسان باستغلالها. فالموارد الطبيعية هى مكونات

الطبيعية حول الانسان مثل التربة والصخور والجبال والمعادن، والنباتات الطبيعية، والحيوانات البرية، والأحياء المائية، والفضاء الجوى والأجرام السماوية، وكل ما يستطيع الانسان أن يحوله إلى موارد اقتصادية تشبع حاجاته. وهذه الموارد الطبيعية موجودة فى الكون قبل وجود الانسان على الأرض.

وعلى ذلك فإن الموارد الطبيعية تحتاج إلى جهد الانسان ليقوم بتحويلها إلى موارد إقتصادية صالحة لاشباع الحاجات الانسانية. وهذا يعتمد على نوع آخر من الموارد غير الطبيعية، وهى الموارد المكتسبة، أهمها المعرفة العلمية والتكنولوجية والوسط الثقافى والحضارى.

فالمعرفة العلمية التى تتحول إلى أساليب تكنولوجية هى التى تسمح بتحويل الموارد الطبيعية إلى موارد إقتصادية صالحة لاشباع الحاجات، وبدون هذه المعرفة فإن الموارد الطبيعية لن تكون مورداً البتة لأنه لا نفع لها. ولا فائدة ترجى منها. وكذلك الوسط الحضارى والثقافى هو الذى يجعل هناك حاجات إنسانية متطوره يسعى الانسان إلى اشباعها، وبدون هذه الحضارة فإن الانسان لا تكون له إلا أدنى الحاجات التى يرغب فى إشباعها والتى قد تقتصر على حاجاته البيولوجية. أما التطور الحضارى والثقافى فانه يخلق حاجات جديد تتجدد كلما إرتفع المستوى الحضارى والثقافى للانسان مما يدفعه إلى إبتداع الأساليب العلمية والتكنولوجية لاستخدام الموارد الطبيعية التى لم تكن محلاً للاستخدام، وإلى البحث عن موارد طبيعية جديدة يمكن أن تكون محلاً لاشباع حاجاته الجديدة. وهكذا نجد الانسان عبر تطوره الحضارى يتعرف على موارد طبيعية جديدة تكون محلاً لاهتمامه بالإضافة إلى الموارد التى سبق أن اكتشفها لاشباع مزيد من حاجاته الجديدة التى فجرها تطوره الحضارى وعلو مستواه الثقافى.

والاقتصاديون يرون أن الموارد الطبيعية لن تكون محلاً للبحث الاقتصادى ومن ثم تتحدد لها قيمة إلا فى الوقت الذى تتحول فيه إلى مورد إقتصادى

يتسم بالندرة، ومن ثم يتحدد له ثمن تبعاً لهذه الندرة التى يعكسها العرض والطلب على هذا المورد الاقتصادى، أو تبعاً لنفقه الإنتاج أو المنفعة التى يقدمها هذا المورد الاقتصادى، (تبعاً للتوجهات الفكرية المختلفة فى تحديد القيمة). إلا أن الواقع أن المورد الطبيعى يكون محلاً للاهتمام الاقتصادى منذ اللحظة التى يتم فيها الوصول إلى التكنولوچيا القادرة على تحويله إلى مورد إقتصادى قادر على اشباع حاجات الانسان، حتى ولو لم يتم هذا التحويل. ففى الوقت الذى توجد فيه وسيلة تكنولوجية لتحويل رمال الصحراء إلى مورد اقتصادى يشبع حاجات الانسان سوف يكون لها قيمة ويتحدد لها ثمن حتى ولو لم يتم استخدام هذه التكنولوچيا فعلاً. ويأتى دور الندرة فى تحديد الثمن فى مرحلة لاحقة لاكتشاف الأسلوب التكنولوجى لتحويل المورد الطبيعى إلى مورد إقتصادى، وهو ما يجعل فكره ندرة الموارد الطبيعية محل إنكار وجدل على مستوى التحليل العلمى النظرى والتجربة العملية.

التقسيمات العلمية للموارد الطبيعية:

تتعدد التقسيمات والتصنيفات الخاصة بالموارد تبعاً لطبيعة الأبحاث القائمة عليها والأهداف المرجوة من هذه الأبحاث. فيتم تقسيمها على أساس جغرافى إلى موارد قومية وموارد عالمية، وتقسيمها على أساس مظهرها إلى موارد ملموسة وغير ملموسة، وعلى أساس نشأتها إلى موارد طبيعية وموارد مصطنعة (أى من صنع الانسان)، وعلى أساس طبيعتها إلى موارد عضوية، وموارد غير عضوية، وأخرى مختلطة. إلا أنه لا يهمنا فى إطار دراسة الاقتصاد إلا التعرف على الموارد من ناحية مدى تواجدها وتوافرها للاستخدام الانسانى، ومن ثم فإن الموارد الطبيعية تنقسم إلى موارد كافية بلا تغيير، أى كرصيد للمجتمع يتناقص حجمه بالاستخدام، ومواد أخرى متجددة كتيار مستمر يتجدد.

الموارد الطبيعية كرصيد:

وهذه الخاصية تكاد تنطبق على جميع الموارد الطبيعية، بل ويمكن القول أن الوضع الطبيعى للموارد الطبيعية فى أى مجتمع أن تكون فى شكل رصيد يتناقص حجمه بزيادة استخدام الانسان له. ومثال ذلك الخامات المعدنية والبترول والغاز الطبيعى، وغيرها من مكونات الطبيعة التى لم يلتفت إليها الانسان بعد لعدم اكتشاف الأسلوب الأمثل لاستخدامها فى اشباع حاجاته الحالة أو المستقبلية.

ويرى البعض أن هناك من الموارد الطبيعية ما لا ينفذ، وهو أيضاً غير قابل للتجديد، مثل التربة، فالأرض مازالت محلاً لاستغلال الانسان فى الزراعة وغيرها من الأنشطة منذ ما قبل التاريخ حتى الآن. وهى فى الواقع نظرة خاطئة، فلولا تدخل الانسان الدائم للابقاء على التربة صالحة للاستغلال الإنتاجى لما بقى منها شيء صالح للاستخدام. ولو أن الانسان أهمل فى المحافظة على المقومات الإنتاجية للأرض لكانت محلاً للتصحر، ومن ثم تصبح غير صالحة للاستغلال، وبذلك تنقص مساحات الأرض الصالحة للاستغلال فى هذا المجتمع.

وفى إطار هذه النظرة فإن البعض يجعل من بعض الموارد الطبيعية موارد دائمة الاستخدام مثل الحديد الذى يعاد إستخدامه مرة أخرى فى استخدام آخر مختلف، وذلك باعادة صهره وتشكيله مرة أخرى استعداداً لاستخدامه مرة أخرى بشكل مختلف. ولعل ذلك نتاج الخلط بين الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية، فالحديد ليس من الموارد الطبيعية، بل يعتبر مورداً إقتصادياً، أما المورد الطبيعى فهو تراب الحديد الذى يستخلص منه الانسان المورد الاقتصادى (الحديد الخام بكل نوعياته)، ومن ثم فإن تراب الحديد الخام يعتبر من الموارد طبيعة ذات الرصيد القابل للفناء بالاستخدام.

الموارد الطبيعية كتيار:

ويقصد بها تلك الموارد الطبيعية التى تتجدد من تلقاء نفسها دون تدخل من عمل الانسان، مثل الهواء الجوى، مياه الأنهار، قوة الرياح، الغابات، الاسماك، الحيوانات البرية، التربة. ورغم أن الانسان لا يتدخل فى تجديد هذه الموارد وأنها تجدد نفسها بنفسها، إلا أن الانسان فى استخدامه لها قد يعرضها للفناء، ومن ثم تصبح كالموارد الأخرى ذات الرصيد الذى ينفذ بدوام الاستخدام على المدى الطويل. ولذلك فإن استخدام الانسان لهذه الموارد يجب أن يكون بمعدل أقل من معدل تجددها الطبيعى أو البيولوجى، أما إذا زاد معدل الاستخدام عن معدل التجدد فإن هذه الموارد تنضب أيضاً مثل الموارد ذات الرصيد (كالمعادن).

فرغم أن مياه الأنهار تتجدد باستمرار إلا أنه إذا زاد معدل استخدامها عن معدل تجددها، مثل المياه فى نهر النيل، فإن المياه تصبح ذات ندرة تتزايد بزيادة معدل الاستخدام عن معدل التجديد. ونفس الحال بالنسبة للاسماك، إذا زاد معدل صيدها عن معدل تجددها، فإنها تصبح نادرة، بل تصبح مهددة بالفناء نهائياً. ويحتاج تجدد الثروة السمكية إلى فترة من الزمن لكمال عملية التجدد البيولوجى (الاخصاب للأناث والحضانة للجيل الجديد من الاسماك حتى فترة النضوج)، ونفس الحال بالنسبة للحيوانات البرية، والطيور. ويقدر البعض خسارة العالم من هذه النوعيات عام ١٩٦٨ بانقراض ٣٦ نوعاً من الحيوانات الثديية، ٩٤ نوع من الطيور، فضلاً على أن هناك ٣١١ نوعاً آخر معرضاً لنفس الخطر.

وينطبق نفس الحال أخيراً على طبقة الأوزون التى تحمى الانسان من تسرب أشعة الشمس فوق البنفسجية إلى الأرض، وهى تمتد من ٨ إلى ٢٠ كيلو متر من الفراغ الجوى المحيط بالأرض، وتآكل هذه الطبقة يهدد البشرية بارتفاع

درجة الحرارة عن معدلاتها الحالية بمقدار يتراوح بين ١,٥ - ٤,٥ درجة، مما يؤدى إلى سيولة ثلوج القطبين الشمالى والجنوبى، وبالتالى ارتفاع منسوب المياه فى المحيطات والبحار ما بين ٢٠ سم إلى ١,٥ متر ويعرض شواطىء الكثير من البلاد للغرق مثل دلتا مصر وبنجلاديش، فضلاً على أن زيادة الأشعة فوق البنفسجية يهدد الانسان بسرطان الجلد وتلف شبكية العين.[١]

وكذلك فإن التربة ينطبق عليها نفس التحليل، حيث أن إجهاد التربة فى الزراعة أو الرعى يجعلها تفقد خواصها الإنتاجية الطبيعية، ومن ثم تخرج من مجال الاستغلال الاقتصادى المنتج، مثل تصحر الأراضى الزراعية أو الرعوية فى شمال غرب أفريقيا. وهكذا فإن الموارد المتجددة مهددة أيضاً بالانقراض فى حالة الاستخدام غير الرشيد للانسان وتعجله لنتائج استغلال هذه الموارد بمعدل أسرع من معدل تجددها.

الهدف من دراسة الموارد الطبيعية:

وفرة الموارد الطبيعية فى أى دولة يعتبر من العوامل المساعدة على زيادة رفاهيتها بالنسبة للمجتمعات الأخرى التى يقل فيها حجم هذه الموارد، إلا أن الواقع أن طريقة استغلال هذه الموارد هى التى تحدد مستوى رفاهية كل مجتمع. فهناك من المجتمعات ما يخص بالمواد الطبيعية الوفيره إلا أن غالبية هذه الموارد غير مستغلة، كما هو الحال فى دول العالم الثالث المتخلف، أو يتم استغلال هذه الموارد بأساليب تتسم بعدم الكفاءة، مثال ذلك الموارد الزراعية والرعوية الوفيرة فى السودان من أرض ومياه والتى لا يستغل الجزء الأكبر منها سواء فى الزراعة أو الرعى، مما يجعل السودان مستورداً للمواد الغذائية وخاصة

(١) دكتور فرج عزت، إيهاب عز الدين نديم، الموارد الاقتصادية، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٤-١٥.

القمح. بينما نجد مجتمعات أخرى تشح فيها الموارد الطبيعية إلا أنها تتميز بارتفاع كفاءة إستغلال الموارد، ومن ثم تحقيق مستوى رفاهية أعلى بكثير من الدول وفيرة الموارد مثل اليابان. وفى كل الأحوال فإن دراسة الموارد الطبيعية فى كل مجتمع لابد أن تكون محلاً للدراسة للتعرف على طبيعتها ودرجة جودتها وخواصها وأماكن وجودها وكثافة هذا الوجود بحيث يمكن تحديد الأسلوب الأمثل لاستغلالها.

١- تحديد نوعيات الموارد وتوزيعها الجغرافى:

كل مجتمع لابد أن يكون متيقناً من الموارد المتاحة لديه، ولا يكفى مجرد الاطمئنان على وجود المورد، ولكن لابد من تحديد نوعيته ودرجة جودته ومدى إمكانية توافره بما يلائم الإنتاج الصناعى الكبير، فقد يكون المورد موجوداً ولكن فى كميات صغيرة لا تسمح بامكانية استخدامه صناعياً. وكذلك التعرف على الظروف المحيطة بوجوده، مثال ذلك عمق وجوده فى باطن، ومدى امكانية الوصول إليه وبأى أسلوب، ومدى توافر طرق النقل إلى مراكز الاستخدام. ودراسة الموارد الاقتصادية تقتضى وضع خريطه قومية تحدد مواقع توافر الموارد الطبيعية، بالشكل الذى يوضح كيفية استغلالها الاستغلال الأمثل، سواء باستخدامها واعدادها الإعداد النهائى لتكون صالحة للاستخدام كمورد إقتصادى فى نفس مكان استخراجها أو فى مكان استخدامها كمنتج نهائى، أى تحديد مكان تصنيع المورد الطبيعي ليصبح مورداً إقتصادياً بالقرب من مكان إنتاجه أو بالقرب من مكان استهلاكه (السوق). مثال ذلك إنتاج الصلب الذى تتوافر مواده الخام بالقرب من أسوان، رغم أن مكان سوق استهلاكه بالدرجة الأولى فى الوجه البحرى، ومكان تصديره الاسكندرية.

ولعل تخطيط استخدام الموارد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة

يقتضى التعرف على موقف جميع الموارد الطبيعية المتاحة وأماكن وجودها، ومن ثم يستلزم صياغة برنامج لتخصيص الاستثمارات اللازمه لاستغلال هذه الموارد تخصيصاً يشمل العديد من المشروعات المتعاونة أو التى تعتمد على بعضها اعتماداً إنتاجياً أو تكنولوجياً، حيث يمكن أن تقام صناعة الصلب إلى جوار صناعة الكوك، أو اقامة صناعة الألومينوم بجوار أماكن توليد الكهرباء من المساقط المائية الطبيعية. ولقد استفادت تجربة التنمية الأولى الصناعية لمصر فى القرن التاسع عشر بقيادة محمد على من وصف مصر الذى قامت به الحملة الفرنسية، فلقد حددت الموارد الطبيعية التى تتوافر فى مصر وأمكان وجودها ودرجة جودتها والظروف الطبيعية والسكانية حولها بالشكل الذى قامت على أساسه التنمية الصناعية التى تمت فى ذلك الوقت.

٢- حماية الموارد وتخطيط استخدامها:

كل الموارد المتاحة لأى مجتمع أياً كانت وفرتها يجب اعتبارها موارد نادرة، لأنها فى الواقع لا تخص الأجيال الحالية ولكنها كذلك للأجيال القادمة، ومن ثم فإنه لابد على حمايتها من التبديد والاستخدام السيىء. ولذلك فإن كثيراً من البلدان تجرم صيد بعض الحيوانات وبعض الطيور، وتجرم أيضاً صيد الأسماك إلا بعد نموها حتى تحافظ على أجناس الأسماك من الانقراض، كما يتم تشديد العقوبات الجنائية لمن يقوم باتلاف بعض الموارد الاقتصادية أو استخدامها دون تصريح من الدولة أو استخدامها بأساليب وطرق إنتاجية غير مشروعة لا تتوافق مع مصالح المجتمع التى يقررها القانون.

كما أنه ابتداء من حصر الموارد يتم تحديد الاحتياطى منها وتحديد معدلات استهلاك كل مورد عبر الزمن، بحيث لا يفاجأ المجتمع بنضوب بعض الموارد التى تعوق تقدم عمليات الإنتاج الاجتماعى، إذ أن عملية الإنتاج الاجتماعى

تتم بالاستخدام المتكامل لكل الموارد الطبيعية والاقتصادية معاً. ولعل ذلك ما حدث بعد فترة حكم الفراعة فى مصر حيث إنتهى مورد الذهب من مصر رغم وفرة مناجم الذهب التى استنزفها ملوك المصريين وحكام مصر من المستعمرين حتى الفتح العربى لمصر.

وتبعاً لذلك فإن الموارد الاقتصادية تكون محلاً للتخطيط طويل الأجل، وكذلك محلاً للأبحاث التكنولوجية التى تعمل على توفير المستخدم منها، بالإضافة إلى البحث عن بدائل طبيعية أو تكنولوجية لهذا المورد. مثال ذلك إبتداع الطاقة الشمسية لتوفير النفط والحلول محله، وكذلك إبتداع الطاقة البيولوجية فى الصين لتحل محل الكهرباء المولدة باستخدام المازوت، ولتكون هذه الطاقة البيولوجية هى المستخدمة فى الانارة وتشغيل ماكينات الزراعة الصغيرة فى الريف الصينى كاملاً.

٣- رسم سياسة التجارة الخارجية:

مع تعمق الليبرالية على مستوى العالم وتوسيع التبادل التجارى الدولى، فإن التجارة الدولية تقوم على مبدأ الميزة النسبية، ويكسب من التجارة الدولية ذلك المجتمع الذى تتوافر لديه ميزات نسبية أكبر فى إنتاجه لسلع محددة، (أى ينتج السلع بتكاليف أقل من الدول الأخرى). ولعل أهم سبب للميزات النسبية هو توافر الموارد الطبيعية كما أوضح هيكشر وأولين (أباء التجارة الدولية الحديثة). وعلى ذلك فإن تخطيط الإنتاج الصناعى للتصدير سوف يعتمد على الموارد الطبيعية الوفيره التى تكسب الانتاج المحلى ميزة نسبية توفرها له وفرة الموارد المستخدمة فى إنتاج السلع التصديرية، وذلك بالمقارنة بالسلع الأخرى التى يصعب تحقيق ميزه نسبية فيها لأن مستلزمات إنتاجها من الموارد النادرة نسبياً.

وكذلك فإن التعرف على خريطة توافر الموارد فى العالم بالمقارنة بخريطة

توافر الموارد الطبيعية فى الوطن، يجعل هناك القدرة على تفهم نوعيات التفوق النسبى فى الإنتاج فى كل منطقة من العالم تبعاً لمعرفة الموارد الطبيعية الوفيرة فيها. ومن ثم يمكن تخطيط التجارة الخارجية والتبادل التجارى الدولى مع أى من الدول تصديراً، وأى منها إستيراداً تبعاً لتوافر الموارد فى كل دولة. إلى جانب أن التعرف على الموارد الطبيعية فى كل دولة بالمقارنة بالموارد الطبيعية فى الوطن يمنح الفرصة لامكانية تفسير العلاقات الدولية السياسية والأحلاف والتكتلات الدولية، فضلاً على فهم أسباب الضغوط الخارجية والغرض منها أياً كان نوعها سياسى أو عسكرى أو اقتصادى، إذ أنها جميعاً إنما تختفى ورائها الرغبة فى السيطرة على مزيد من الموارد الطبيعية التى تملكها بعض الدول وتحرم منها بعض الدول الأخرى. ولقد كانت أسباب الحرب العالمية الأولى والثانية الصراع على الموارد وإحكام السيطرة عليها، ومازال الصراع الدولى حتى الآن يدفعه محاولة كل دولة تأمين حصولها على الموارد التى تحتاج إليها من مناطق تفضل أن تكون خاضعة لها بأى شكل من أشكال السيطرة أو التبعية.

المبحث الثانى.

المـــوارد الاقتصـــادية بيـــن النـدرة والوفرة

رأينا أن الموارد الطبيعية إما أن تكون فى شكل رصيد كلما زاد معدل استخدامه كلما نقص الرصيد الباقى منه للاستخدام فى الفترة القادمة، أو أن الموارد الطبيعية عبارة عن تيار يتجدد من تلقاء نفسه بفعل الطبيعة، والمطلوب من الانسان أن يكون على وعى بعدم استخدام هذا المورد بمعدل أعلى من معدل تجدده حتى يستمر بقاء المورد وإلا كان أيضاً معرضاً للنضوب والفناء.

وعلى ذلك فإن بقاء المورد الطبيعى أو فناؤه إنما يرجع إلى طريقة استخدام هذا المورد، أى إلى طريقة الإنتاج التى يختارها المجتمع للاستفادة من المورد الطبيعى. وفى الغالب فإن هذه الموارد الطبيعية يتم تحويلها إلى موارد اقتصادية صالحة لاشباع حاجات أفراد المجتمع، ومن ثم لابد من توجيه العمل إليها ليتم تحويلها إلى سلع قابلة لاشباع حاجات الأفراد، أو استخدامها مباشرة لإنتاج هذه السلع، مثل تحويل تراب الحديد إلى حديد، أو استخدام الأرض فى إنتاج مواد الغذاء أو القطن للكساء. وفكرة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، وجعلها أساس المشكلة الاقتصادية إنما تحتاج إلى معالجة فكرية لتكون أكثر وضوحاً وتحديداً من ذلك التحديد الذى قدمته النظرية الحديثة للمفكرين الاقتصاديين النيوكلاسيك.

فالمدرسة الحدية صاغت المشكلة الاقتصادية فى حاجات متعددة متجددة للأفراد يقابلها موارد تتسم بالندرة النسبية. وصفت هؤلاء الأفراد بأن كل منهم يسلك سلوك عقلانى رشيد أساسه الحساب المنفعى، أى الحصول على أكبر لذة بأقل ألم (مذهب النفعية لبنتام)، ومن ثم يتصفون بالانانية وحب الذات ولا

تحركهم إلا دوافع المصلحة الذاتية، وجعلت ' من ذلك السلوك السن الطبيعة العادية المسلم بها للانسان بصفة عامة.

وبذلك جعلت النظرية الحدية الأفراد يلهثون وراء اشباع الحاجات لتحقيق أقصى إشباع لها، بالتالى يمكن النظر إلى المجتمع على أنه مجموعة من الأفراد المستهلكين وأيضا من المنتجين. فالمستهلكون فى النظرية الحدية يبحثون عن أقصى اشباع من استهلاك السلع والخدمات الاستهلاكية فى حدود دخل كل منهم، والمنتجين يبحثون عن أقصى الأرباح وذلك بشراء عناصر الإنتاج بأقل ما يمكن، وبيع المنتجات بأعلى ثمن ممكن. وهكذا أختزلت كل العلاقات الاجتماعية فى علاقات للتبادل فى سوق السلع الاستهلاكية وسوق عوامل الإنتاج، وكلا العلاقات بنوعيها ما هى إلا علاقات بين الأفراد والسلع، أو بين الأفراد والأشياء، وهذه العلاقات هى محل إهتمام النظرية الحدية التى جعلت منها موضوع علم الاقتصاد. وبذلك كان من الضرورى فى هذا الاطار الفكرى أن تعرف علم الاقتصاد بأنه علم الندرة. ولذلك فإن تركيز هذه النظرية يقوم على تحليل سلوك المستهلك في دائرة الاستهلاك، أى مبادلة دخله النقدى بالسلع الاستهلاكية (توازن المستهلك)، وتركز أيضاً على سلوك المنتج (المشروع الرأسمالى)، من حيث مبادلته لرأس ماله النقدى بعناصر الإنتاج، ومبادلة السلع التى أنتجها بالنقود مرة أخرى، بحيث يستطيع تحقيق الأرباح (الفارق بين النفقة والثمن - أو ما يسمى بفائض القيمة) (توازن المنتج)، وهكذا جعلت من علم الاقتصاد علم المبادلة.

وعلى ذلك فإن النظرية الحدية اختزلت كل العلاقات الاجتماعية التى تقوم بين أفراد المجتمع، فى العلاقات التى تقوم بين الأفراد بمناسبة عملية الإنتاج والعلاقات التى تقوم بين الأفراد بمناسبة عملية توزيع الإنتاج، وهى العلاقات التى تحدد النظام الاقتصادى ويقوم على أساسها النشاط الاقتصادى

(عملية الإنتـــاج الاجتماعى. وهذه العلاقات جميعاً ما هى الا علاقات بين الأفراد والأشياء أو السلع. واعتبرت أن هذه العلاقات بين الأفراد والأشياء تقوم على أساس ما يتسم به الأفراد من أنانية وحب للذات كصفة طبيعية يتسم بها الأفراد، ومن الواضح أن هذه الصفـة ليست طبيـعية – أى ليست من طبيعة الانسان – ولكنها صفة مكتسبة يكتسبها الانسان فى ظل الظروف الاجتماعية التى يعيش فيها والتى تفرض وجودها. ولعل هذه السمة لم تظهر لتشكل ظاهرة عامة للسلوك الانسانى إلا فى المجتمعات الطبيقية وخاصة عندما إنقسم المجتمع إلى ملاك لأدوات الإنتاج، وآخرين لا يملكون شيئاً إلا بيع قوة عملهم للطبقة الأولى وبما اكـتنف هذا التـقـسيـم الطبـقى من استـغـلال المالكون للذين لا يملكون.

وفى ظل هذه العلاقات الاجتماعية المـادية وحدها وعدم الأخذ فى الاعتبار أى علاقات أخرى تتسم بالانسانية فى مجال الانتاج والاستهلاك، فلقد اعتبرت النظرية أن هناك أفراد يلهثون وراء منافعهم التى سوف يختصوا بها من السلع بكل أنانية، ومن ثم فإن المشكلة الاقتصادية هى كيفية مد هؤلاء الأفراد بالسلع والأشياء التى يرغبون فيها، وبذلك كان لابد أن يضيق أمامها موارد العالم لا موارد المجتمع الذى يعيش هذه الأفراد المتوحشة طلباً لاشباع الحاجات بكل أنانية مطلقة. وبالتالى فإن مشكلة الاقتصاد والاقتصاديين هى الندرة، أى ندرة الموارد الاقتصادية وعدم إمكانية إشباعها لكل حاجات هؤلاء الأفراد المتوحشين طلبا للسلع الاستهلاكية، ومن ثم يصبح علم الاقتصاد هو علم الاختيار، أى اختيار اشباع بعض الحاجات دون الأخرى،[1] تبعا لوفرة الموارد التى لابد أن لا تكفى فى هذه الظروف مهما كانت وفرتها.

(١) يراجع فى تعريف علم الاقتصاد بإنه علم الندرة النسبية، وعلم المبادلة، وعلم الاختيار المرجع التالى:

– دكتور رفعـت المحـجوب، الاقتصـاد السـياسى، الجـزء الأول، دار النهضـة العـربية، القاهرة، عام ١٩٧٣، ص١١–٢٣.

على أن اعتبار المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة للموارد الاقتصادية كمفهوم مطلق يعتبر خطأ منهجياً فى التفكير، فالمشكلة الاقتصادية فى أى مجتمع إنما تتشكل ابتداء من محددات هى مكونات المرحلة التاريخية التى يمر بها المجتمع من توافر قدر معين من قوى الإنتاج وعلاقات للإنتاج وأنماط من الفكر الانسانى يحكم كلاهما. أى باختصار المشكلة الاقتصادية فى أى مجتمع إنما تظهر فى سياق نمط الإنتاج السائد فى هذا المجتمع فى فترة تاريخية معينة. وإذا ما سلمنا بغير ذلك، فإن ذلك يعنى أن المشكلة الاقتصادية للمجتمع المصرى عندما كان يسكنه أقل من أربعة ملا يين شخص ويزرع حوالى خمسة ملايين فدان هى نفس مشكلته الاقتصادية عندما يكون سكانه ستين مليوناً ويزرعون نفس المساحة من الأرض الزراعية. بل وتصبح مشكلة المجتمع هى نفس مشكلة الفرد، وهى نفس مشكلة العالم.

ان الندرة النسبية أو الوفرة النسبية ما هى إلا ظاهرة إجتماعية من نتاج المجتمع، أو من نتاج طريقة الإنتاج التى يتبناها أفراد المجتمع ويطبقونها كأسلوب لتحقيق الإنتاج الذى يشبع حاجاتهم. ولنا أن نتسائل، فلقد كان الاقتصاد المصرى لا ينتج من القطن إلا قدراً زهيداً يكفى حاجاته بالكاد حتى بداية القرن التاسع عشر، ثم لماذا أصبح إنتاجه من القطن وفيراً يكفيه ويكفى حاجة دول أخرى مثل انجلترا إبتداء من منتصف القرن التاسع عشر. إن هذه الندرة السابقة والوفرة اللاحقة إنما ترتكز على القدر من قوة العمل المخصصة لإنتاج القطن. وأيضاً لماذا تخص دول أوربا الغربية بالوفرة النسبية فى إنتاج الخمور والبطاطس والملابس القطنية والصوفية، هل لأن هذه الموارد موجودة فى الطبيعة، أو لأن عوامل إنتاجها متوافرة بقدر كبير[1]، أم أن الأمر فى الواقع يرجع إلى الهيكل

(١) دكتور محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، للكتب المصرى الحديث، الاسكندرية، عام ١٩٧٥، ص٤٦٠.

الاجتماعى الذى ينتج هذه السلع فى إطاره، وتوجه قوى الإنتاج لهذا الإنتاج بعينه دون غيره. ولماذا تتوافر المساكن الفاخر فى مصر، ولا تتوافر المسكان الشعبية والمتوسطة فى الفترة الأخيرة رغم أن الموارد المستخدمة فى كلا النوعين متوافره بشكل كافى وبل وفائض عن الحاجة فى بعض الأحوال (مثل الأراضى الصحراوية الملحقة بالمدن والتى تقام عليها المدن الجديده). وكيف نفسر توافر السلع الحربية بغزارة فى وقت الحرب حتى فى المجتمعات الفقيرة، وعند تنفيذ برامج التنمية يكون الادعاء بنقص رأس المال وقلة الموارد وسوء كفاءة القوى العاملة.. الخ.

وهكذا فإن الندرة أو الوفرة ما هى إلا ظاهرة إجتماعية نتاج طريقة الإنتاج التى يسير عليها المجتمع، فإذا ما ساد المجتمع طريقه للإنتاج تقوم على الفردية، وتسخير البعض فى خدمة البعض الآخر إبتداء من إنقسام المجتمع إلى طبقة تملك وسائل الإنتاج وتحصل على فائض الإنتاج (الربح)، وطبقة أخرى ليس لها إلا أن تعمل حسب الظروف والشروط التى تضعها الفئة الأولى لكى تعيش. فإن الندرة النسبية تصبح هى سمة المجتمع لأنها فى مصلحة الطبقة الأقوى المالكة لأدوات الإنتاج وكذلك المالكة بطبيعة الحال للإنتاج، إذ أن ذلك هو الذى يحقق قوتها ومزيد من سيطرتها على المجتمع من خلال أثمان الندرة، أما الوفرة فإنها لن تكون فى صالحها إبتداء من الأثمان التى سوف تتشكل فى ظل هذه الوفرة (النفقة الاجتماعية المتوسطة). وهكذا يتم إفراغ الظواهر الاقتصادية من مضمونها الاجتماعى، إذ أن هذه الظواهر نابعة من علاقات إجتماعية تحكمها، وإذا ما أفرغت الظواهر الاقتصادية من مضمونها الاجتماعى، فإنها تظهر فى شكل ظواهر أبدية سرمدية مثل الظواهر الطبيعية[١]، وهو ما يغلب على عرض النظرية الاقتصادية الغربية وخاصة مدرستها الحدية،

(١) دكتور محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، مرجع سابق، ص٤٦٠.

التى تعتبر قوانينها على هذا النحو صالحة لكل زمان ومكان، وهو ما يخالف الواقع، ويفرض نوعاً من الاستيلاب الاقتصادى شبيهاً باستيلاب الطبيعة.

أما عندما تسيطر على المجتمع طريقه للإنتاج تقوم على الجماعية، ومساهمة الكافة فى عملية الإنتاج الاجتماعى، كل بقدر إمكانياته وكفاءته، بالأسلوب الذى يمكن أن يجعل الجميع شركاء فى الملكية شركاء فى الناتج، فإن الوفرة سوف تكون سمة المجتمع، إذ من يقوم المجتمع بالإنتاج إلا تبعا لترتيب إشباع الحاجات إبتداء من الحاحها وضرورتها، ومن ثم لن ينتقل إلى إنتاج أى سلعة أو خدمة إلا إذا كانت السابقة عليها قد تم اشباعها لدى الكافة عند أفراد المجتمع، وبالتالى لن تكون للنقود والأثمان من دور إلا تسهيل عملية التبادل لاتمام عملية الإنتاج وتوزيع الدخول واستهلاك السلع والخدمات التى يقوم المجتمع بإنتاجها.



الكتـاب الثـانى

مشـكلات تخصيص المـوارد الاقتصاديـه



الفصـل الخامس

تخصيص الموارد فى قطاع الزراعـة

المبحث الأول

المشكلات الزراعية

ولعل أبرز التشوهات التى أحدثتها برامج التنمية خلال عقدى التنمية بالإضافة إلى التشوهات الهيكلية الموروثة من فترة الاستعمار الكولونيالى الغربى هى تشويه قطاع الزراعة * سواء بالإهمال أو الترك ، أو تهميشه بعيدا عن خدمة الاقتصاديات الوطنية ، وتدهور نسبة مساهمته فى إشباع حاجات أفراد المجتمع من منتجاته وخاصة الغذائية منها. فرغم أن الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف مجتمعات زراعية إلا أن قدرتها على إشباع حاجاتها من الغذاء تقل يوما عن يوم ، ويتزايد اعتمادها على العالم الخارجى فى الحصول على الغذاء الذى نقص بشكل خطير أدى إلى قيام المجاعات فى الكثير من هذه الدول مثل السودان . بالإضافة إلى أن التنمية الصناعية التى وجهت إليها الغالبية العظمى من الاستثمارات فى هذه الدول لم تستطع أن تعين قطاع الزراعة سواء فى استيعاب قدر معتبر من العمالة الفائضة داخله ، أو فى مدة بمستلزمات الإنتاج الزراعى مثل الأدوات والآلات و المعدات والكيماويات حيث مازالت هذه السلع ترد إلى قطاع الزراعة بالاستيراد من العالم الخارجى . وكذلك رغم أن قطاع الزراعة يعتبر المصدر الأول للفائض الاقتصادى فى دول العالم الثالث ، فإن هذا الفائض لا يخصص له منه إلا القدر القليل حيث لا تتجاوز نسبة الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع فى أفضل الأحوال ٢٠٪ من جملة الاستثمارات المستخدمة فى تجديد الطاقة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية أو فى زيادتها. وهو ما جعل كثير من الاقتصاديين فى العالم الثالث يحذر من خطر التحيز فى توزيع الاستثمارات للمدينة وللأنشطة الصناعية التى تقوم على إشباع حاجات القاطنين بها على حساب القرية والنشاط الزراعى بها ، والذى سوف يودى إلى كارثة محققه ظهرت بوادرها فى العجز الغذائى [١] . فمن الواضح أن قطاع الزراعة مازال - بعد جهود التنمية- يتحمل بشرا أكثر مما يجب بينما يخصه قدرا متواضعا أقل مما يجب من الناتج

---

(١) - M. Lipton, Why Poor People Stay Poor, Op. Cit., P. 16.

المحلى الإجمالى ، مما جعل مشكلة الفقر ونقص الغذاء وتدنى مستوى الخدمات سمة أساسية للقرى والريف فى العالم الثالث .

فعلى سبيل المثال بالنسبة لمجموعة الدول العربية نجد تدهورا متزايدا فى قدرة النشاط الزراعى على إشباع حاجات شعوب هذه المجتمعات ، فلقد هبطت نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب من ٥٨٪ فى الفترة ٧٨ / ١٩٨١ إلى ٤٠ ٪ فى الفترة ٨٢/١٩٨٥ ، وكذلك هبطت النسبة فى اللحوم من ٨٤ ٪ إلى ٧٤ ٪ وفى الزبد والجبن من ٦٨٪ إلى ٥٧٪ بمقارنة نفس الفترتين رغم أن العالم العربى يحوز أرضا صالحة للزراعة مساحتها ١٩٧,٤ مليون هكتار ، بينما حجم سكان العالم العربى ١٩٧,٢ مليون نسمة عام ١٩٨٦ ، أى أن نصيب كل فرد من العالم العربى من الأرض الصالحة للزراعة يتجاوز هكتار ، ويعمل فى الزراعة ٢١ مليون عامل زراعى ، أى ما يقرب من ٥١٪ من القوى العاملة العربية ، ومع ذلك فإن النشاط الزراعى لم يستطع أن ينتج ما يكفى لإشباع الحاجات الضرورية للشعوب العربية بعد جهود التنمية التى جاوزت الثلاثين عاما المشار إليها .[1]

ونجد مثلا المجتمع المصرى كأقدم مجتمع زراعى عربى وكأول المجتمعات العربية التى بدأت برامج التنمية الاقتصادية مازال قطاع الزراعة فيه يحمل ٥٤٪ من القوى العاملة عام ١٩٨٥ ، رغم أن مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) لا تتجاوز ١٨,٧٪ فى نفس العام وهو ما يعنى أن أكثر من نصف القوى العاملة فى مصر لا تساهم فى عملية الإنتاج الاجتماعى مساهمة فعالة وأنها مازالت مكدسة بشكل كبير جدا فى القطاع الزراعى بما يزيد عن حاجته الفعلية ، وأن نصيب أكثر من نصف سكان مصر - القطاع الريفى - من الناتج المحلى الإجمالى مازال متدنى ، وهو ما يصور سوء توزيع الدخل بين القرية والمدينة وكذلك سوء توزيع الدخل بشكل عام بين طبقات المجتمع وفئاته العاملة . ومع ذلك نجد قطاع التجارة والمطاعم والفنادق يحقق ١٩,٥٪ من

---

[1] التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، تحرير صندوق النقد العربى عام ١٩٨٧ ، ص. ٢٧٦ ، بالإضافة إلى المؤشرات العامة عن الوطن العربى فى صدر التقرير . مع ملاحظة أن كل البيانات السابقة واللاحقة المستقاة من التقرير محسوبة على أساس الجداول المشار إليها منه.

الناتج المحلى الإجمالى وقطاع الصناعة يحقق ١٤٪ وقطاع الاستخراج يحقق ١٠,٤٪ (يعتمد أساسا على تصدير البترول) ويحقق قطاع الخدمات الحكومية ١٦,٤٪ .[1]

ومما يجدر ملاحظته هو زيادة الاتجاه الريعى فى الاقتصاد المصرى فى الفترة الأخيرة كمثال من العالم العربى على تدهوره ، ففى عام ١٩٨٠ كان مجموع مساهمة القطاعات الأساسية المنتجة فى الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) للزراعة ، والصناعة ، والكهرباء والماء والغاز والتشييد، والإسكان لا تتجاوز ٣٩٪ [2] ، بينما مساهمة قطاعى الاستخراج والتجارة والمطاعم والفنادق وحدهما تصل إلى ٣٤,٤٪ [3] ، وإذا ما أضفنا إليهما مساهمة قطاع التمويل والتأمين والبنوك الذى يدخل ضمن موارده حوالى ثلاثة بلايين دولار تحويلات العاملين المصريين من الخارج يستثمر غالبيتها فى العالم الخارجى لقاء سعر فائدة يحصل على جزء منها قبل توزيعه على أصحاب هذه الأموال ، فإن نسبة مساهمة الثلاث قطاعات تصل إلى أكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى [4] ، وهو ما يؤكد تفوق الدخول الريعية ودخول الأنشطة الهامشية على الدخول

---

(1) المرجع السابق ، ص. ٢٥٥ .

(2) يساهم قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٠ بما قيمته ١٩,٢٪ ، والصناعة التحويلية ١٢,٣٪، والكهرباء والماء والغاز ٠,٩٪ ، وقطاع التشييد ٤,٨٪ ، والاسكان ١,٨٪ . المرجع السابق ، ص. ٢٥٧ .

(3) يساهم قطاع الاستخراج فى الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٠ بما قيمته ١٧,٩٪ ، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق بما قيمته ١٦,٥٪ (المرجع السابق ، نفس الصفحة) . ويلاحظ أن إنتاج النفط الخام الذى تقوم عليه موارد قطاع الاستخراج عام ١٩٧٤ كانت ٨ ملايين طن قيمتها حسب الأسعار العالمية ٨٠٠ مليون دولار ، أصبحت عام ١٩٨١ ٣٢ مليون طن قيمتها ٨ بليون دولار ، أى أن معدل الزيادة السنوية يصل إلى ٢٧٪ فى المتوسط بالسعر الثابت للدولار .

(4) زادت تحويلات العاملين بالخارج فى مصر من ١٩٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ إلى ٢٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١ أى بزيادة سنوية قدرها ٣٢٪ فى المتوسط بالسعر الثابت للدولار ، وبلغت إيرادات قناة السويس عام ١٩٨١ أيضاً ٩٠٠ مليون دولار ، وبلغ ما وصل إلى البنوك من إيرادات السياحة ٥٠٨ مليون دولار عام ١٩٨١ ، وإن قدر وزير السياحة إيرادات السياحة بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار ، وهو ما

(=)

من عمليات الإنتاج الحقيقى . وفى عام ١٩٨٦ نظرا لانخفاض عوائد البترول بانخفاض أثمانه العالمية ، وبالتالى انخفاض مساهمة قطاع الاستخراج فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤،٢٪ ، فإن مساهمة قطاعات الإنتاج الحقيقى (السلعية) السابقة ارتفعت إلى ٤٤،٢٪، أما القطاعات الخدمية فقد ساهمت بما نسبته ٥١،٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

ويكفى أن تعلم أن قطاع التجارة والمال والتأمين وحده قد ساهم بأكثر من نصف ما ساهمت به قطاعات الإنتاج السلعى مجتمعة حيث وصلت نسبة مساهمته إلى ٢٣،٦٪ وهى نسبة تفوق نسبة مساهمة أى قطاع من القطاعات الإنتاجية الأساسية (الزراعة – الصناعة...) ، ولقد ساهم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة ١١،٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وهو ما يؤكد مرة أخرى استمرار تفوق الأنشطة الهامشية والريعية فى الاقتصاد [1] المصرى على حساب الأنشطة الإنتاجية الأساسية (السلعية) .

وكذلك يغمر العالم العربى كله ظاهرة عدم التناسب بين نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى وحجم العمالة التى يستوعبها ومن ثم عدم مساهمة الجزء الأكبر من هذه العمالة فى عملية الإنتاج الاجتماعى بفعالية وكفاءة وتكدس البطالة فى هذا القطاع ، بالإضافة إلى ما تشير إليه هذه الظاهرة من سوء توزيع الدخل بين القرية والمدينة والتحيز للأنشطة غير الزراعية ، إذا لم يكن تحيزا للأنشطة الريعية والهامشية أولا. ويوضح الجدول التالى نسبة مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى وحجم العمالة التى يتحملها بالنسبة للعمالة الكلية فى كل قطر عربى عام ١٩٨٥ :

(*)

يعنى أن إيرادات النشاط السياحى لا تمر عبر القنوات الرسمية فى أغلب الأحوال .

– عادل حسين ، تجربة مصر فى التنمية المستقلة ، التقدم والتراجع فى التجربة المصرية ، ملاحظات من منظور التنمية المستقلة ، ندوة التنمية المستقلة فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عام ١٩٨٧ ، ص.ص ٤٥٢ – ٤٥٣ ، بما فى ذلك هوامش الدراسة.

[1] البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ٨٧ / ١٩٨٨ ، ص. ١٢٥ .

نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالى ونسبة العمالة الزراعية إلى إجمالى القوى العاملة عام ١٩٨٥

البلـــــد	نسبة مساهمة قطاع الوراعة فى النتاج المحلى الإجمالى	نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية (٪)
السعودية	٢,٨	٤٠,٥
الكويـت	٠,٤	٢,٠
الجزائـر	٨,٣	٢٤,٣
العــراق	١٣,٥	٢٣,٥
ليبيــا	٣,٧	١٤,١
الأردن	٧,٢	٥,٨
سوريـا	٢١,٦	٢٤,٧
تونــس	١٥,٢	٣١,٦
لبنــان	٩,٠	١٢,١
مصـر	١٨,٧	٤٢,٥
المغرب	١٨,٣	٣٩,٧
السودان	٣١,٣	٦٧,٩
الصومال	٥٤,٧	٧٣,٥
موريتانيا	٣٠,٧	٥٩,٠
اليمن الشمالى	٢٠,٣	٦٤,٥
اليمن الجنوبى	٩,٨	٣٦,٤

المصدر :

التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٥٥ - ٢٦٥، مع ملاحظة غياب البيانات حول البلدان العربية الأخرى .

وفى بقيه مناطق العالم المتخلف تم تشويه قطاع الزراعة وتغريبه بحيث انتهى الأمر إلى تجويع شعوب هذه المناطق ، فبالنسبة لدول جنوب آسيا السبع فإن الدراسات التى تمت لمنظمة العمل الدولى تقرر "أنه فى دول جنوب أسيا السبع التى تضم ٧٠٪ من تعداد السكان الريفيين فى العالم المتخلف غير الاشتراكى أصبح فقراء الريف أسوأ حالا مما كانوا عليه منذ عشر أو عشرين سنة مضت ، وتعلق الدراسة الموجزة بسخرية على أن ازدياد الفقر لم يرتبط بنقص إنتاج الحبوب المكونة لوجبة الفقراء بل ارتبط بارتفاع الإنتاج ، وهذه أمثلة نمطية على ذلك :

ففى الفلبين ، رغم زيادة الإنتاج الزراعى بمعدل يتراوح بين ٣٪ إلى ٤٪ سنويا خلال العشرين سنة الأخيرة فإن خُمس العائلات الريفية تعانى من انخفاض هائل فى مستويات المعيشة مع تزايد هذا الانخفاض خلال أوائل السبعينات ، وفى عام ١٩٧٤ انخفضت أجور الزراعة اليومية الحقيقية إلى نحو ثلث ما كانت عليه عام ١٩٦٥ .[١]

وفى بنجلاديش ، خلال الفترة ٦٣- ١٩٧٥ زادت نسبة العائلات الريفية المصنفة على أنها فقيرة فقرا مدقعا بأكثر من ثلثها ، وتلك المصنفة على أنها بالغة الفقر زادت خمسة أضعاف عددها ، ومع ذلك فإن هناك حوالى ١٥٪ من العائلات الريفية تمتعت بزيادة ملحوظة من الدخل عام ١٩٧٥ .[٢]

وفى سرى لانكا ، رغم ارتفاع دخل الفرد بين ٦٣ - ١٩٧٣ انخفض استهلاك الأرز (الوجبة الأساسية) للجميع ماعدا الطبقة التى تتمتع بأعلى دخل وعانى كل العمال من انخفاض أجورهم الحقيقية فيما عدا عمال الصناعة والتجارة الذين بقيت أجورهم

---

(١) فرانسيس مورلابيه وآخرون ، صناعة الجوع (خرافة الندرة) ، ترجمة أحمد حسان ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، أبريل ، ١٩٨٣ ، ص. ١٦٩ .

- Keith Griffin, The Political Economy of Agrarian Change, Harvard University Press., Mass., 1974, P. 203.

(٢) المرجع السابق ، ص. ١٦٩ .

- Pearse, Social and Economic Implications, Part 3, p.p. XI-53.

الحقيقية ثابتة .[١]

وتشير دراسة حديثة لجامعة كورينل أن المعدمين وأشباه المعدمين الذين يشكلون غالبية قوة العمل الريفية فى آسيا وتصل نسبتهم إلى ٩٠ ٪ فى جاوا وبنجلاديش وباكستان وفى أمريكا اللاتينية يشكل المعدمون وأشباه المعدمون أغلبية فى كل البلدان موضع الدراسة وتفوق نسبتهم ٨٠ ٪ فى بوليفيا والسلفادور وجواتيمالا وجمهورية الدمينيكان .[٢]

ويجدر الإشارة والتنويه إلى أن كل هذه الدول قامت ببذل جهود وجهود للتنمية الاقتصادية خلال فترة طويلة ترجع بالنسبة لبعض البلدان إلى بداية خمسينات هذا القرن مثل الهند وباكستان ودول أمريكا اللاتينية ، ولكنها كانت تنمية تقوم على تطبيق الفكر الاقتصادى الغربى فى النمو منذ البداية ، وتحاول بخالص الجهد والعزيمة نقل مجتمعاتها إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى وتعميمها على كافة الأنشطة الاقتصادية وكل مجالات الإنتاج الاجتماعى على أمل أن تصل إلى ما وصلت إليه دول أوربا الغربية من تقدم اقتصادى واجتماعى باتباعها نمط الإنتاج الرأسمالى فى تطوره . إلا أن الأمر لم يكن بهذه البساطة، وكان واضحا لأدنى العقول منهجية أنه لا يمكن إعادة تكرار بناء تجربة التنمية الاقتصادية الأوربية الغربية على نفسن أسس الفكر الاقتصادى الغربى فى النمو داخل دول العالم المتخلف لاختلاف الظروف المادية والموضوعية التى تمت من خلالها التجربة فى أوربا الغربية عنها فى العالم المتخلف ، ومن ثم سارع العلماء والاقتصاديين الغربيين لوضع النظرية الاقتصادية الغربية فى التنمية خصيصا للدول المتخلفة ،حيث عمدت كل الكتابات المكونة لها إلى التشخيص العام لحاله الدول المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا – أى تشخيص حالة التخلف – وتقديم الحلول التى يمكن أن تنقلها إلى التقدم والتى تتبلور فى سياسات يقوم جوهرها على دفع العالم المتخلف إلى استكمال الانتقال إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى التى بدأت تدخل لأول مرة هذه الدول فى فترة الاستعمار الغربى لها ،ولكن هذا الانتقال لا

(١) - Nicholas Wade, "Green Revolution : A Just Technology often Unjust in Use", Science, Dec. 1974, pp. 1093 - 1096.

(٢) - Milton J. Esman, Landlessness and Near - Landless in Developing Contries, Cornell University, Center of International Studies, Ithaca, 1978.

يتم هذه المرة على أساس النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو صراحة بل ابتداء من فكر جديد اكثر قبولا للدول المتخلفة سمى بفكر التنمية الاقتصادية أساسه الأصيل الفكر الغربى فى النمو ولا يختلف عنه إلا فى تفصيلات وصفيه عامة تخص الدول المتخلفة على النحو السابق مناقشته ،وهو ما يعنى كما يقولون تقديم نفس النبيذ القديم ولكن فى زجاجات جديدة. ولعل ما يستدعى الانتباه أنه رغم أن بناء النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو استغرق ما يقرب من أربعة قرون من الزمان لكى تبدو على ما هى عليه الآن، فان قرينتها فى التنمية لم تستغرق غير عقد ونصف أو عقدان على اكثر تقدير ليدعى العالم الغربى بعد هذه الفترة القصيرة انه بنى نظرية مستقلة خاصة بالدول المتخلفة يمكن أن تنقل المجتمعات المطبقة لها من التخلف إلى رحاب التقدم والرفاهية ، فهل يمكن فعلا لهذه الفترة الوجيزة أن تضمن انبعاث نظرية للتنمية مستقلة عن النظرية الغربية فى النمو ؟ وهل يمكن رغم اغترابها عن العالم المتخلف فكرا ومنهجا وفلسفة وأخلاقا أن تحيط علما وتحليلا بظروف العالم المتخلف ومن ثم تستطيع أن تضع لهذا العالم المتخلف سياسات وأدوات لإدارة اقتصادياته بحيث يمكن أن يتحول فعلا من التخلف إلى التقدم ؟ لعل إجابة أي عقل منهجي مجرد ومحايد لابد أن تكون بالنفى تماما ،ويؤكد ذلك ما وصلت إليه الأحوال الاقتصادية للعالم المتخلف فى الآونة الأخيرة من تدهور لمستويات المعيشة وبطالة وتضخم وإهدار للموارد وديون وعدم استقرار كنتاج لتطبيق النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو لفترة سابقة معتبرة .

ولقد كان من المؤسف سابقا أن تقع الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف على هذه الكتابات لتجعلها دليلا للعمل الوطنى منذ ظهورها ، فيتصدر نموذج هارود ودومار بدايات الفكر التنموى الهندى [1] ، وتلتزم الإمارات العربية بالنمو المتوازن الذى كتب عنه راجنر نوركسيه والذى يتحقق من خلال الدفعة القوية للاستثمار على جبهة عريضة من

---

(1)
- R.F. Harrod, "An Essay in Dynamic Theory", The Economic Journal, March, 1939, pp. 4 - 33.
- E.D. Domar, "Capital Expansion, Rate of Growth and Development", Econometric, April, 1946, pp. 137 - 147.
Reprented by : J.E. Stiglitz, H. Uzawa, "Readings in the Modern Theory of Economic Growth", Massachustts Institute of Technology, 1975, pp. 15 - 44.

الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التى قال بها روزنشتاين رودان [1] ، وتترك البرازيل والغالبية الساحقة من دول أمريكا اللاتينية مواردها نهبا لرأس المال الأجنبى ليحولها إلى دولة صناعية من الدرجة الأولى اتباعا لأفكار فورستمان وجوث [2] ، وينتهى تطبيق الفكر التنموى الغربى وتعميم طريقة الإنتاج الرأسمالى من خلاله بكل بلدان العالم المتخلف إلى مزيد من التخلف والتبعية اللذان أوديا ببعض الشعوب إلى الفقر حتى الجوع والاستدانة حتى العجز عن سداد الدين بالدين .

ومع ذلك فإنه ليس هناك أعجب مما يجرى فى العالم المتخلف فى السنوات الأخيرة ، إذ من الملاحظ انه كلما اشتدت الأزمات بهذه الشعوب انطلقت أكثر وأكثر إلى تعميق تطبيق الفكر التنموى الغربى وتعميم طريقة الإنتاج الرأسمالى وإزاحة أى إجراءات تمت بالاستثناء والخروج على هذا النوع من الفكر لترشيد طريقة الإنتاج الرأسمالى وبالتالى ترشيد تخصيص الموارد وترشيد توزيع الدخول الناتجة من عملية الإنتاج الاجتماعى مثل تخطيط التنمية ، وضمان الحد الأدنى لإشباع الحاجات الضرورية لأصحاب الدخول المتوسطة والمحددة والوقوف فى وجه الاحتكارات الإنتاجية الداخلية أو الخارجية بإقامة نوع من الموازنة بين المصالح الفردية والجماعية بإيجاد القطاع العام الإنتاجى ، أو إقامة نوع من الرقابة على الموارد النقدية للحد من التضخم الوارد والاستنزاف الخارجى لراس المال الوطنى-ومنع التأثيرات السلبية للنظام النقدى العالمى على توجهات الإنتاج الوطنى ليظل فى خدمة الحاجات الاجتماعية المحلية قبل حاجات العالم الخارجى. وهو ما أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية وسرعة تدهور واضطراب الحياة الاجتماعية فى الآونة الأخيرة من حياة شعوب العالم المتخلف لدرجة أن أصبح

---

(1)
- Ranger Nukes, Problems of Capital Formation in Underdevelopment Countries, Oxford University Press., 1962, pp. 32 - 90.
- P.N. Rosenstein Rodan, Notes on the Theory of Bigpush, M.J.T., CIS., March 1957.

(2) أنظر فى ملخص أفكار كل من فورستمان وجوث المؤلف التالى :

- A. Frumkin, Modern Theories of International Economic Relations, Progress Publishers, Moscow 1969, pp. 171 - 179.

الشغل الشاغل لحكومات هذه الدول هو البحث عن الاستقرار الأمنى ومحاربة الجماعات الرافضة للنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى هذا العالم وليس البحث عن أسلوب أفضل للتنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر وتبذير الموارد .

المبحث الثاني.

الأفكار والسياسات المطبقة في قطاع الزراعة.

مما لا شك فيه أن تشويه قطاع الزراعة فى العالم المتخلف إنما تم فى إطار الفكر التنموى الغربى الذى هدف أساسا إلى رسملة (التحويل إلى الرأسمالية) القطاع الزراعى وذلك بتبنى سياسات للتنمية الزراعية تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعى. إلا أن هذه السياسات وان أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعى فعلا إلا أنها أيضا - وهو الأهم - أدت إلى زيادة إفقار الغالبية الساحقة من الفلاحين والى نقل الفائض الاقتصادى الزراعى إلى العالم الخارجى - الدول الرأسمالية الغربية - بعد إغناء قلة قليلة للغاية من النخبة التابعة سواء فى القرية أو المدينة . وهو ما يفسر ما ورد فى دراسات منظمة العمل الدولى السابق الإشارة إليها من زيادة الإنتاج الزراعى ، وزيادة الفقر فى ريف العالم المتخلف معا . وتقدر نسبة الزيادة الحقيقية فى نصيب الفرد من الناتج المحلى خلال الفترة ٥٠ - ١٩٧٠ ما بين ٧٠٪ إلى ٨٠٪ مما كان عليه نصيبه عام ١٩٥٠ .[١]

ويمكن أن نجمل بعض السياسات التى طبقت فى العالم المتخلف والأفكار الكامنة ورائها على النحو التالى :

(أ) بقاء الفكر الاستعمارى الكامن فى الفكر التنموى الغربى :

لقد كانت أحد مبررات الاستعمار هى اعتبار طريقة الإنتاج الزراعى فى البلاد

---

(١) - M. Lipton, Why Poor People Stay Poor, Op. Cit., P. 29.

وقام المؤلف بحساب هذه النسبة لنصيب الفرد من الناتج فى الدول المتخلفة غير الاشتراكية من المراجع والوثائق التالية :

- OECD Development Center, National Accounts of Developing Countries, Paris, 1968.
- OECD (DAC), Development Assistance 1966, Paris, 1966, pp. 20 - 21.
- U.N. Demographic Year Book 1970, New York, 1971, pp. 105, 126 - 32.
- OECD (DAC), Development Assistance 1971, Paris, 1971, 116 and Ibid, 1969, P. 314.

المستقرة بدائية ومتخلفة وأن المستعمر سوف يحولها إلى الطريقة المثلى الأكثر تقدما ومن ثم فانه يعطى لنفسه الحق فى تدميرها وإحداث تحولات جذرية داخلها ، إلا أن هذه التحولات كانت ذات هدف واحد هو أن تتحول من مصدر غذاء للسكان المحليين إلى مصدر لتمويل الدولة الأم المستعمرة بالإنتاج الزراعى بصرف النظر عما سوف يصيب هؤلاء السكان المحليين من فقر وجوع . ولقد كانت هذه الفكرة من مكونات الفكر الاقتصادى الغربى والتى تحدث عنها الكتاب الاقتصاديين الكلاسيك فى مناسبات متعددة ، وفى ذلك يقول الاقتصادى الإنجليزى جون ستيوارت ميل فى أهم كتبه – الاقتصاد السياسى – "إن المستعمرات لا يجب النظر إليها على أنها حضارات أو دول على الإطلاق بل على أساس أنها (مؤسسات زراعية) هدفها الوحيد هو إمداد المجتمع الأكبر الذى تنتمى إليه (الدولة المستعمرة) ، فالزراعة فى الدول المستعمرة مجرد فرع من النظام الزراعى للدولة المركز" ، ويضيف قائلا "إن مستعمراتنا فى الهند الغربية مثلا لا يمكن اعتبارها دولا ... الهند الغربية هى المكان المناسب الذى تنتج فيه إنجلترا السكر والبن وبعض السلع الاستوائية الأخرى ." [١]

وهذه الأفكار إنما تشكل روح الفكر التنموى الغربى وهى إن لم تظهر بشكل واضح فى نظريات التخلف والتنمية الغربية ، فإنها تتضح فى السياسات التنموية القائمة على هذه النظريات والتى تطبق داخل دول العالم المتخلف سواء زراعية أم صناعية أم نقدية ومالية ،والتى تتجلى بلا مواربة فى توصيات البنك الدولى إلى الدول المتخلفة لإصلاح مسار اقتصادياتها المتعثرة ، والتى تضع همها الأول فى كيفية خلق آليات التبعية للمجتمع المتخلف من خلال برامج التنمية وسياساتها ومن ثم يتم نزح الفائض الاقتصادى إلى الخارج من خلال هذه الآليات فى أى قطاع من القطاعات الاقتصادية تدخل عليه ثورة التنمية كما تنعت غالبا وبالأسلوب الذى يتناسب مع نوعية الإنتاج فى هذا القطاع .

---

[١] فرانسيس مورلايه وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٢٤ ، نقلاً عن :

- John Stuart Mill, Priciples of Political Economy, August, A. Kelly, New York, 1963, Book 3, Chapter 25.

(ب) التحول إلى المحاصيل التصديرية :

لعل أهم الأدوات التى استخدمت لتشويه قطاع الزراعة فى العالم المتخلف واستنزاف فائضه إلى العالم الخارجي هو تحويل المنتجين الزراعية والفلاحين من إنتاج المحاصيل التقليدية التى تقوم على إشباع حاجات المجتمع المحلى إلى إنتاج المحاصيل التصديرية على مستوى موسع .

فابتداء من منتصف الخمسينات حتى منتصف الستينات كانت سرعة زيادة إنتاج محاصيل التصدير فى العالم المتخلف ٢,٢ ضعف معدل نمو الإنتاج الزراعى العام . وفى بعض البلدان كان معدل الزيادة أسرع من المتوسط السابق ، فلقد زاد إنتاج البن فى أفريقيا أكثر من أربعة أضعاف خلال العشرين عاما الماضين ، وزاد إنتاج الشاى ستة أضعاف وزاد إنتاج قصب السكر ثلاثة أضعاف ، وتضاعف إنتاج الكاكاو والقطن .[1]

وخلال الفترة ٥٢ - ١٩٦٧ ازدادت المساحة القطنية فى نيكاراجوا بنسبة أربعة أضعاف بينما نقصت المساحة المزروعة بالغلال الأساسية بمقدار النصف . وتشجع حكومات الدول المتخلفة على هذا الاتجاه ، ففى كولومبيا عام ١٩٦٥، قدمت ٩٠٪ من القروض الزراعية لمنتجى المحاصيل التصديرية دون غيرهم وهى البن والقطن والسكر[2]، وفى جاوا الشرقية تشترط الحكومة على الفلاحين زراعة ٣٠ ٪ من مساحة الأرض قصب سكر [3] ، وفى مصر يجرم الفلاح ويقع تحت طائلة قانون العقوبات إذا لم يزرع المساحة المقررة من أرضه قطنا تبعا للدورة الزراعية التى تحددها الحكومة . ولقد أدت الزراعة القهرية للقطن التى تفرضها حكومات النخبة المحققة لأهداف الفكر التنموى الغربى فى استنزاف شعوبها لحساب العالم الخارجى إلى الاستياء السياسى الذى أدى إلى

---

(1) - David Feldman and Peter Lawrence, Global II Project on the Economic and Social Implications of Large Scale Introduction of New Varieties of Food Grains", Africa Report, UNDP / UNRISD, Geneva, 1975, P. 52.

(2) فرانسيس مورلابيه ، صناعة الجوع ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٤٩ .

(3) - Keith Griffin, The Political Economy of Agrarian Change, Harvard University Press., Cambridge Mass, 1974, P. 105.

حروب الماجي ماجي فى تنجانيقا والى الثورة الوطنية فى انجولا عام ١٩٦٠ [١] ، وفى ماليزيا قامت حكومة ماليزيا بتحويل مئات الآلاف من أفدنه الغابات إلى مستوطنات تزرع زيت النخيل والمطاط فى سنوات قليلة ، وفى عام ١٩٧٤ انخفضت الأسعار العالمية للمطاط وزيت النخيل نتيجة أزمة الركود فى العالم الرأسمالى الصناعى فانهارت دخول الفلاحين واضطروا جميعا إلى ترك الأرض الجديدة ولكن مع ذلك فان عليهم أن يدفعوا أقساط الديون وفوائد الديون إلى دول العالم الرأسمالى الصناعى المقرضة لمشروعات التوطين ، فهذه لا يمكن تخفيضها كما تم تخفيض أسعار زيت النخيل والمطاط [٢] ، وفى محاولة لجعل البرازيل مصدرا رئيسيا لفول الصويا ، حل انتاج فول الصويا محل زراعة الفول الأسود الذى يعتبر الغذاء الأساسى للشعب البرازيلى ، ومن ثم حدثت مجاعة عام ١٩٧٦ لعدم توافر الفول الأسود ، وانتشرت المظاهرات المتعددة التى قمعتها قوات الشرطة ، ولم يعد هناك من حل أمام حكومة البرازيل إلا استيراد الفول الأسود من شيلى حيث من المتوقع أن تتكرر المأساة بداخلها بعد حين [٣] . وفى مالى يتعاقد الفلاحين على زراعة الفول السودانى مع شركة فرنسية متعددة الجنسيات ، ويساهمون بالأرض والعمل ولا يتلقون من عائد إلا نفس المبلغ الذى تربحه الشركة من بيع الفول السودانى إلى الخارج ، وهو ما يوضح ضحالة مردود عوامل الإنتاج المهدرة فى عملية إنتاج تكسب فيها الشركة الأجنبية ثمنا للتسويق معادل لثمن العوامل الإنتاجية المستخدمة من رأس مال وعمل وأرض ...الخ. وعلى نفس النسق تتم زراعة الفول السودانى فى السنغال وتحصل حكومة النخبة على صافى ربح يتجاوز ما تدفعه للمنتجين [٤] . وفى زائير أدت زراعة التصدير إلى انخفاض فى الإنتاج الغذائى لدرجة أن الإنفاق على استيراد الغذاء يلتهم ٣٠٪ من المتحصلات النقدية بالعملة الأجنبية . وفى سريلانكا عندما ثار الرأى العام ضد الحياة المقززة التى يعيشها العمال فى ضياع الشاى عام ١٩٧٤ ، أعلنت الحكومة وملاك الضياع الأجانب أن تحسين ظروف معيشة ٦٥٠ ألف عامل وزيادة أجورهم التى تتراوح

---

(١) فرانسيس مرلابيه ، صناعة الجوع ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٢٦ .
(٢) المرجع السابق ، ص. ٢٢٩ .
(٣) المرجع السابق ، ص. ٢٤٥ .
(٤) المرجع السابق ، ص.ص ٢٤١ – ٢٤٢ .

بين ٣٦ إلى ٤٨ سنت يوميا سوف ترفع سعر الشاى السريلانكى بحيث تخرجه من السوق العالمى[1] . وبأعذار مماثلة استبعدت الحكومات كبار الملاك من خطط الإصلاح الزراعى لتظل هناك مساحات كبيرة تستخدم فى حاصلات التصدير ، واحتج بأن تقسيم الضياع الكبيرة المنتجة لمحاصيل التصدير سيعرض تجارة البلاد ووضعها المالى للخطر[2] .

وعلى سبيل المثال فى الفلبين أعفيت أية أرض مخصصة لإنتاج محاصيل التصدير من تشريعات الإصلاح الزراعى ، بالإضافة إلى ما يفوق سبعة ملايين فدان تزرع جوز هند ومحاصيل السكر أعفيت أيضا من قوانين الإصلاح الزراعى [3] . وفى كينيا بذلت جهود كبيرة لإنتاج نوع اكثر إنتاجية من القطن للتصدير إلا أن البذور المهجنة كانت أقل تحملا ومن ثم لم يعد ممكنا زراعة المحاصيل الغذائية فى نفس الحقل الذى يزرع قطن وانتهى الأمر إلى زراعة المينهوت وهو اقل قيمة غذائية من المحاصيل التقليدية التى كان يزرعها الفلاح وتشكل الغذاء الأساسى للغالبية الساحقة مثل الذرة الصفراء والشوفان وهكذا سيطرت زراعة المينهوت على كل من كينيا وفولتا العليا لحساب القطن وفى تنزانيا أيضا ولكن لحساب زراعة الدخان [4] . وقد نتج عن التوسع فى زراعة المينهوت واستخدامه فى الغذاء آثاراً سلبية على الصحة سوف نناقشها لاحقا ، ويكفى فى ذلك شهادة أحد خبراء الغذاء العالميين – أنجريد بالمير – على خطورة التوسع فى زراعة المينهوت فى أمريكا اللاتينية [5] .

والأمثلة التى يمكن سردها حول تحويل النشاط الزراعى فى العالم المتخلف إلى نشاط يغلب عليه إنتاج حاصلات التصدير لا تقف عند حد ، وكل دول العالم المتخلف غير الاشتراكى سقطت فى هذا الفخ بما له من آثار سلبية سوف نناقشها لاحقا. والملح حاليا هو

---

(1) المرجع السابق ، ص. ٢٤٦ .

(2) المرجع السابق ، ص. ٢٤٧ .

(3) المرجع السابق ، ص. ٢٤٨ .

(4) المرجع السابق ، ص.ص ٢٤٣ – ٢٤٤ .

(5) - Ingrid Palmer, Food and the New Agricultural Technology, UNRISD, Geneva, 1972, P. 53.

الاطلاع على السياسات التى اتبعت فى قطاع الزراعة لإحداث هذا التحول . ولعل أهم هذه السياسات تلك التى هدفت إلى خلق التمايز بين الفلاحين ، والمزارعين وبين المساحات المزروعة من حيث طرق الإنتاج ووسائله ، والتى أفرزت النخبة الزراعية التى استجابت لسياسات الاستنزاف عن طريق التحول إلى المحاصيل التصديرية وأصبحت من اكبر المدافعين عنها داخل دول العالم المتخلف ، وكذلك أيضا كونت النخبة التجارية فى المدينة التى تستفيد استفادة هائلة دون عمل يذكر من الوساطة فى نزح الفائض الاقتصادى الزراعى وغير الزراعى إلى الخارج ، وكذلك أوجدت النخبة البيروقراطية والإدارية التى تقبع وراء مراكز إصدار التشريعات والقرارات والتى تسهل عمل كلا من النخبة الزراعية والتجارية ، وإذا أضفنا إليهما النخبة الأخرى الصناعية التى سوف تناقش دورها فى نزح الفائض الاقتصادى من خلال النشاط الصناعى هى الأخرى . فإننا نجد أن هذه الأجنحة الأربعة هى الصفوة الأساسية البارزة التى تتربع على مقاعد الحكم غالبا فى دول العالم المتخلف أو التى تسير النظام الاقتصادى فى هذا العالم حتى ولو لم تكن موجودة على هذه المقاعد .

وغالبا ما يتم خلق التمايز بين المساحات المزروعة وبين الفلاحين والمزارعين من خلال دعوى عامة تقبل من الجميع ، ولعل الإعلان عن الثورة الزراعية بهدف زيادة الإنتاج الزراعى لم تخلو منه أي بلد متخلف ، فهو فى الواقع إعلان عن بدء الإجراءات . وزيادة الإنتاج إنما تحتاج إلى تطوير تكنولوجى وكم حدثتنا كتب التنمية الغربية ابتداء من أرثر لويس إلى والت رستو عن سحر التكنولوجيا وانه لا يمكن حدوث أى تقدم إلا بالتغيير التكنولوجى واستخدام أدوات تكنولوجية عصرية وان أى نوع من الاستثمار ما لم يكن ابتداء من تكنولوجيا عصرية متقدمة فانه مرهون بالفشل والضياع . وعلى ذلك فان الثورة الزراعية لابد أن تعتمد على الميكنة وعلى البذور المحسنة وعلى المخصبات الكيماوية وعلى المبيدات الحشرية الكيماوية ، وكلها جاهزة للتصدير إلى هذا العالم الزراعى الجديد ليتحول من التخلف إلى التقدم بدأ من قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى. وإذا كانت الموارد الاستثمارية لا تكفى فان القروض الميسرة قادرة على ضمان انسيابها إلى الزراعة الجديدة ،وفائض الإنتاج بلا شك مغطى لأقساط الديون والفوائد وهكذا تبدأ الثورة الزراعية وتبدأ دورة الدين للعالم الخارجى فى نفس الوقت .

لكن ورود التكنولوجيا الجديدة بغيالقها المختلفة لا تكفى لإتمام الثورة الزراعية بل لابد من إجراءات إضافية وهى فرز وتجنيب الزارع والمزارعين الذين سوف تبدأ بهم الثورة الزراعية وهى بطبيعة الحال الملكيات الكبيرة وليست الصغيرة ، فإذا لم تكن موجودة فإنها لابد أن توجد.

وأفضل مثال على ذلك المكسيك ، فبعد ثورة المكسيك من أجل الأرض التى راح ضحيتها اكثر من مليون فلاح خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩١٧، حيث كان ٢٪ من السكان يملكون ٩٧٪ من الأرض و ٩٥ ٪ من السكان لا يملكون شيئا ، أعيد توزيع ٧٨ مليون فدان على صغار المزارعين واصبحوا يملكون ٤٧ % من الأرض وينتجون ٥٢ ٪ من الإنتاج الزراعى الكلى عام ١٩٤٠. وفى عام ١٩٤٣ رحبت حكومة المكسيك الجديدة بمؤسسة روكفلر للبدء فى بحث برنامج الثورة الزراعية ، وانتهت مؤسسة روكفلر إلى استبعاد كل البحوث التى يمكن أن تطور الزراعة المكسيكية صغيرة الحجم (قطاع المعيشة (وقررت "تطوير تكنولوجيا الإنتاج الزراعى بغزارة سواء فى الرى أو فى البذور بحيث لابد أن تكون البذور اكثر إنتاجية لا البشر. ومراعاة للتصنيع فى المدن فانه من الأفضل عدم جعل كل أسرة ريفية ميسورة الحال ، لان ذلك يعنى أن الأغلبية الريفية سوف تأكل معظم إنتاجها من الغذاء ، ولو حدث تحسن فى الحياة الحقيقية للريف فان ذلك سوف يقلل من الهجرة إلى المدن ، وهذه الهجرة من شظف الحياة فى القرية إلى المدينة لابد ان تستمر ، ذلك أن هؤلاء المهاجرين القرويين إلى المدينة هم الضمانة الأساسية ليظل مستوى أجور الصناعة فى المدينة منخفضا ولذلك فان فإن هناك نمط واحد يمكن أن يحقق كل المصالح مجتمعة الزراعية والصناعية وهو إهمال التجمعات الزراعية الصغيرة التى أوجدها الإصلاح الزراعى السابق للحكم السابق وان تصب الأموال على كبار المزارعين الذين يسوقون إنتاجهم خارج المناطق الريفية.

وهكذا دعمت الحكومة المكسيكية واردات الآلات وأنفقت ١٨ ٪ من ميزانية المكسيك الفيدرالية و ٩٢ ٪ من ميزانية الزراعة على مشروعات للرى وخلق مساحات شاسعة من الأراضى الخصبة فى الشمال بيعت بأسعار منخفضة للعائلات ذات النفوذ السياسى ورجال الأعمال والبيروقراطيين وليس إلى الفقراء ومعدومى الملكية. ورغم أن

القانون لا يسمح بملكية اكثر من ٢٥ فدان فلقد ظهرت مع الثورة للزراعية المزارع بمساحات تتجاوز الألفى فدان . وهكذا تحول الجزء الأكبر من الزراعة فى المكسيك إلى إنتاج الأعلاف والكروم والفراولة فى الريف وظهرت مصانع التقطير لإنتاج البراندى فى المدينة .

وفى الهند قررت بعثة مؤسسة فورد المكونة من ثلاثة عشر عالما زراعيا أمريكيا عام ١٩٥٩ عدم الإنفاق تكنولوجيا إلا على بعض الأراضى فقط لزيادة الإنتاج الزراعى. وتم تعبئة الإمكانيات التكنولوجية للإنتاج الزراعى لمدة ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون عائلة زراعية تملك أرضا زراعية واسعة ،وانتهت استراتيجية الهند الزراعية إلى تنشيط فصائل البذور المحسنة بالنسبة لعشر الأرض الزراعية فقط ، وركزت على محصول واحد هو القمح .[1]

وفى الفلبين عام ١٩٦٦ وزعت البذور الأولى المحسنة التى أنتجها المعهد الدولى لأبحاث الأرز فقط على الملاك الذين يملكون ٢٥ فدان فاكثر والتى تزرع أرز ، ولم يتم أى بيع من البذور للزراع الصغار أو المستأجرين .

وفى إطار اختيار المزارع الكبيرة وإيجادها بأى شكل فان سياسات القروض لاستيراد الآلات الزراعية والجرارات والبذور المحسنة عالية الاستجابة والمخصبات والكيماويات إنما وزعت بالتحيز للمزارع الكبيرة القادرة على الدفع والتى تقوم بزراعة محاصيل التصدير. ومثالا على ذلك فلقد قدمت حكومة الولايات المتحدة والبنك الدولى قروضا لباكستان لميكنة الزراعة وكذلك قروضا للهند والفلبين وسريلانكا ، ورغم إعلان البنك الدولى انه بصدد إعادة النظر فى هذه السياسة إلا أنه قدم قروض ميسرة للميكنة الزراعية للفلبين عام ١٩٦٦. ولقد أدت سياسة القروض والدعم للآلات الزراعية المستوردة من الخارج إلى أن تصبح تكلفة الجرار مقوما بالقمح فى باكستان يساوى نصف

---

(1) يراجع فى تجربة المكسيك ما يلى :

- Hewitt de Alcantara, The Social and Economic Implications of the Large - Scale Introduction of New Varieties of Food Grains, Country Report, Mexico, NUDP / UNRISD, Geneva, 1974, P. 30.

ثمنه فى الولايات المتحدة ، ولقد بلغت وفرة القروض الميسرة لدعم الميكنة فى الهند حدا دفع الحكومة الهندية فى مناطق لوديناباالينجاب إلى تشجيع الزراع الذين يملكون اقل من ١٥ فدان على شراء جرار رغم أن الموردون يعلمون جيدا انه لابد من توافر مساحة من الأرض تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ فدان ليكون استخدام الجرار اقتصاديا [1] ، وكذلك شجعت الحكومة الإيرانية الزراعة الكبيرة القائمة على الميكنة بإعفاء المزارع التى أدخلت الميكنة من قانون الإصلاح الزراعى.

ولقد أدى هذا الدعم بطبيعة الحال إلى اغتناء أصحاب المساحات الكبيرة ومن ثم استطاعوا ان يوسعوا اكثر من المساحات التى يملكونها على حساب صغار الملاك الزراعيين. ففى منطقة تأميسيس بكولومبيا قام زراع البن - محصول للتصدير - القادرين على شراء البذور المحسنة بزيادة ملكياتهم بنسبة ٧٦ ٪ فى الفترة ٦٣ - ١٩٧٠، وزاد تركز ملكية الأرض فى الأراضى المروية التى تدعمها الحكومة فى المغرب حيث ارتفع متوسط حجم المزارع الحديثة بنسبة ٣٠ ٪ خلال خمس سنوات فقط ٦٥ - ١٩٧٠. وفى دراسة للبنك الدولى حول المزارع فى البنجاب فى الهند انتهت إلى انه خلال الستينات استطاعت المزارع التى جرت ميكنتها ان تنمو مساحاتها بمعدل ٢٤٠ ٪ خلال خمس سنوات على حساب صغار الفلاحين والمستأجرين [2] . وفى مصر كانت نسبة ١,٢ ٪ من الملاك يملكون اكثر من ٤٥٪ من مساحة الأرض الزراعية قبل قانون الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ ، ثم تحولت ملكية هذه النسبة من الملاك (١,٢٪) إلى تملك ما بين ٢٦,٢ إلى ٢٨,٨٪ من مساحة الأرض الزراعية بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الأول والثانى عام ١٩٦٥، إلا انه فى السبعينات بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى استطاعت هذه النسبة من السكان (١,٢٪) أن تستحوذ على مزيد من الأرض بحيث أصبحت تحتجز ما بين ٤٦,٨ إلى ٩,٤ ٤٪ من مساحة الأرض الكلية ، وهو ما يعنى أن

---

(1) - Francine R. Frankel, "The Politics of The Green Revolution: Shifting Patterns of Peasant Participation in India and Pakistan, In Food, Population, and Employment". The Impact of the Green Revolution, eds., Thomas T. Poleman and Donald K. Feebairn, Preger, New York, 1973, pp. 132 - 133.

(2) فرانسيس مورلابيه ، صناعة الجوع ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٦٤ - ١٦٦ .

تركز ملكية حيازة الأرض الزراعية فى يد القلة عاد إلى المجتمع المصرى بأكثر مما كان عليه قبل الإصلاح الزراعى .(١)

وبطبيعة الحال فان التوسع فى الملكية على حساب طرد الفلاح الصغير من الأرض بطريقة أو بأخرى أدى كذلك إلى زيادة المعدمين فى الفترة الأخيرة التى تم فيها تطبيق سياسات النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو ، ففى المكسيك فى الفترة ما بين ٥٠ - ١٩٦٠ زاد عدد المعدمين بمعدل أسرع من معدل زيادة السكان ، فلقد زادوا من ٢,٣ إلى ٣,٣ مليون وفيما بين عام ٦٤ - ١٩٧٠ ، وزاد عدد الأسر المعدمة فى كولومبيا اكثر من الضعف ، ولبتداء من عام ٥١ - ١٩٧٦ تضاعف عدد المعدمين فى بنجلاديش مرتين وربع ، وفى الهند خلال الفترة ٦١ - ١٩٧١ زاد عدد العمال الزراعيين المعدمين بما يفوق ٢٠ مليون بالإضافة إلى الملايين الهائمة واللاجئين إلى المناطق الحضرية للبحث عن أى عمل .

ولقد ساهم تصدير الآلات الزراعية إلى العالم المتخلف فى زيادة حجم المعدمين السابق عرضه بزيادة حجم البطالة التى وفرتها الآلات ، وعلى سبيل المثال فان إدخال الآلات الزراعية جرارات - حصادات ميكانيكية - مضخات ..الخ إلى إقليم البنجاب الباكستانى أدى إلى توفير العمالة فى الحقول بمعدل ٥٠ ٪ فى عدة سنوات عما كانت عليه قبل إدخال الميكنة (٢) ، وبطبيعة الحال فان إدخال الميكنة كان عاملا مساعدا فى سرعة تحقيق الفصل بين الملاك ذوى الملكيات الكبيرة وذوى الملكيات الصغيرة والفقراء وتعميق الهوة بينهما اكثر واكثر وإزكاء تناقض المصالح وتمكين الفئات الأولى من السيطرة على مقادير القرية والإنتاج الزراعى بها ، إذ يرتبط دخول الآلات الزراعية إلى الملكيات الكبيرة بزيادة دخول ملاكها ، كما يرتبط على الجانب الآخر بزيادة البطالة وانعدام الدخل للفقراء والعمال الزراعيين . فقد وجد أن ٤ ٪ من الملاك الزراعيين فى الهند الذين تزيد

---

(١) د. سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الإسلامى - الأصول المنهجية والملكية والتوزيع ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ، ص.ص ٦٧٩ - ٦٨١ .

(٢) فرانسيس مورلابيه ، صناعة الجوع ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٩٢ - ١٩٣ .

ملكيتهم عن ٢٥ فدان يحتجزون ٩٦ ٪ من ملكية الجرارات ، أى أن الجرارات لا ترد إلا لكبار الملاك ، وكذلك وجد أن الحافز الأول لامتلاك الجرارات لم يكن الإنتاجية العالية بل كان هو التخلص من المستأجرين وضم الأراضى المستأجرة إلى الملكيات الواسعة ، هذا بالإضافة إلى أن الحافز الثانى كان هو التهرب من دفع الحد الأدنى للأجور الزراعية التى قررها القانون فى ولاية كيرالا الهندية على سبيل المثال .

وفى الواقع أن قضية الميكنة لها وجه آخر فكما يقول لستر براون فى كتابه بذور التغيير "أن للشركات متعدية الجنسيات مصلحة فى الثورة الزراعية - على النحو السابق وصفه - بالإضافة إلى أن الدول الفقيرة لها مصلحة فى ذلك أيضا - ويقصد النخبة فى الدول الفقيرة - ولذلك لم تضيع الشركات الزراعية متعدية الجنسيات هذه الفكرة وهذه الفرصة عبثا ، كما وجدنا فى زيارتنا لمناطق الثورة الخضراء فى شمال غرب المكسيك[١] فهذه الشركات بعد أن تشبعت مجتمعاتها كان لابد أن تجد سوقا أخرى فى العالم المتخلف، فخلال الفترة ٦٨ - ١٩٧٥ زادت مبيعات انترناشيونال هارفستر من الآلات الزراعية خارج أمريكا الشمالية من أقل من الخمس إلى اكثر من ثلث إجمالى المبيعات ، وقفزت نسبة مبيعات جون دير الخارجية من ١٦ ٪ إلى ٢٣ ٪ من إجمالى المبيعات ، أما ماس - فرجوسون فأن ٧٠ ٪ من جملة مبيعاتها خارج أمريكا الشمالية .

ومن العجيب أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بدلا من أن تساعد فى تطوير البدائل التكنولوجية الملائمة للدول المتخلفة وخاصة المحلى منها والمناسب لظروف وإمكانيات هذه المجتمعات تصبح سمسارا بين البلدان المتخلفة والشركات الزراعية متعدية الجنسيات ، ولكن يزول التعجب عندما نعرف أن مجموعة العمل الاستشارية لميكنة الزراعة بها إنما تضم ممثلى اقوى الشركات الزراعية متعدية الجنسيات ، فهى تضم كاتربيلارتركتور وجون دير ، وفيات ، و اف. ام . س ، وماس - فرجوسون ، وميتسوى وبرتش بتروليوم ، وشل ، وقد اشتركت منظمة الأغذية والزراعة

---

(١) - Lester Brown, Seeds of Change, Praeger, New York, 1970, P. 59.

مع ماس – فرجوسون فى إقامة مدرسة الميكنة الزراعية فى كولومبيا .(١)

ولعل النتيجة الأخيرة فى زيادة حجم المعدمين إنما حققت أهم أهداف السياسة الزراعية فى العالم المتخلف ، إذ أن ذلك يعنى تركز الملكية وتكوين النخبة الزراعية التى تتركز اكثر واكثر بزيادة تركز الملكية الزراعية عبر الزمن ، وهى مبادأة التى استفادت من القروض الخارجية للتكنولوجيا الزراعية بأنواعها وهى التى استفادت من دعم الحكومات المحلية على حساب الفلاح الصغير وهى التى تقتسم مع النخبة البيروقراطية والنخبة التجارية عوائد المحاصيل التصديرية ، ومن الطبيعى أن تكون تطلعات وارتباطات هذه النخبة الزراعية وشركاؤها تطلعات وارتباطات خارجية اكثر منها محلية وقومية ، وهكذا حققت سياسة التنمية الزراعية تعميق الفصل بين المزارعين تبعا لحجم المزارع وأوجدت من بينهم من يعملون داخل العالم المتخلف لحساب العالم المتقدم ابتداء من الوعى بمصالحهم الخاصة.

وليست هذه نتائج الثورة الزراعية فقط فهناك من النتائج الأخرى ما يعبر عن فشل هذه السياسة وتحمل المجتمعات المتخلفة تبعات اكثر صعوبة يتحمل الجزء الأعظم منها الغالبية الساحقة من الفقراء والفلاحين المعدمين .

فقد أدى نقص المحاصيل الأساسية – الذرة والقمح والبقول والأرز ، بنسبة ٢٥٪ خلال السنوات العشر الأخيرة فى المكسيك إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال المبكرة بنسبة ١٠ ٪ بسبب سوء التغذية ، وفى جواتيمالا يعانى ٧٥ ٪ من الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية ، كما اضطرت الحكومة إلى دفع دعم من ميزانيتها لكبار الملاك لكى يقوموا بإنتاج المحاصيل التقليدية بدلا من محاصيل التصدير ، مما جعل هؤلاء الملاك يطلبون زيادة الدعم باستمرار وإلا تحولوا إلى زراعة المحاصيل التصديرية ، وفى كثير

(١) المرجع السابق ، نقلاً عن :

- Erick Eckholm and S. Jacob Scherr, "Double Standards and the Pesticide Trade", New Scientist, 16 February, 1978, P. 440.
- New York Times, 6 February, 1976, P. 12.
- Richard Franke, The Green Revolution in a Village, Ph.D. Dissertation, Department of Anthropology, Harvard University, 1972, P. 39.

من الأحيان – يحجبون المنتجات الغذائية التقليدية عن السوق المحلية لرفع الأسعار دوريا[1] ، وهكذا يتحمل عامة الشعب نتائج سياسة التنمية الزراعية فى كل الأحوال بينما تفوز النخبة بالأرباح وحدها فى كل الظروف والأحوال أيضا .

وكذلك أدى استخدام الفصائل عالية الاستجابة إلى انتشار مرض فيروسى نشرته أوبئة من الحشرة النطاطة خرب ٥٠٠ ألف فدان مزروعة بالأرز عام ٧٤ – ١٩٧٥ فى إندونيسيا ، وإذا كان قد بدء فى مزارع النخبة التي جلبته من الخارج فانه لم تعف منها أراضى الفلاحين الصغار واضطرت إندونيسيا إلى العودة إلى الفصائل المحسنة محليا. وفى زامبيا أصابت المزارع التجارية كارثة خطر فوساريوم نتيجة البذور المحسنة لإنتاج نوع من الذرة افضل بينما لم تصاب الذرة التقليدية للفلاحين ، وأصاب فيروس التنجر الأرز بشكل وبائى فى حقول الثورة الزراعية عام ٧٠ – ١٩٧٢ فى الفلبين .[2]

لقد ارتبطت زراعة المحاصيل التصديرية بالآفات مثل القطن والكاكاو وزيت النخيل والمطاط ،وقد استخدمت المبيدات الحشرية الكيماوية لمقاومة هذه الآفات ، ومن العجيب أن المبيدات الحشرية الكيماوية فتحت الآفاق لوجود آفات أكثر واكثر وعندما انتهت الطرق التقليدية لمقاومة الآفات فى المزارع الكبيرة لعدم وجود العامل الزراعى الذى حلت محله الآلات الزراعية فى مزارع النخبة لإنتاج حاصلات التصدير ، وكان لابد أن تحل المبيدات الكيماوية المستوردة مكان هذا العامل الزراعى المطرود من الأرض . إلا أن التوازن الايكولوجى الذى تم الإخلال به أدى بدوره إلى اختلال النتائج : فلقد بدا رش المبيدات فى حقول القطن لأول مرة فى وادى الكانيتى فى بيرو بعد الحرب العالمية الثانية وما أن حل عام ١٩٥٦ حتى اجتاحت الآفات الحقول لدرجة وجب معها وقف الزراعة ، وهو ما دعى الدكتور بوزا باردوتش مدير محطة التجارب الزراعية بالإقليم إلى القول "أن الخسائر الفادحة فى الإقليم تثبت بطلان الاعتقاد العالمى فى الكفاءة النظرية

(1) فرانسيس مورلابيه ، صناعة الجوع ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٧٦ .
(2) المرجع السابق ، ص. ١٧٧ .

للمنتجات الكيماوية ، وهو الوهم الذى خلقته الصناعة الكيماوية .[1]

وتكررت المأساة فى شمال شرقى المكسيك حيث تكاد تتوقف زراعة القطن . وفى نيكاراجوا اصبح إنتاج القطن غير اقتصادى ابتداء من أواخر الستينات لأنه لابد أن يرش بالمبيدات فيما بين ٤٥ - ٥٠ مرة . وفى منطقة دانلى بهندوراس بعد ثلاث سنوات من رش القطن بالمبيدات أصبح ربع السكان مصابون بالملاريا إذ اكتسب البعوض مقاومة للمبيدات ، وكذلك اكتسبت دودة القطن فى مصر مقاومة ضد المبيدات والتهمت غالبية محصول القطن اكثر من مرة ، إلى جانب ما قتلت هذه المبيدات من الحيوانات الزراعية والفلاحين .

وبطبيعة الحال فان الآثار السلبية التى تحدث نتيجة التكنولوجيا الجديدة المستوردة مثل كوارث ضياع الإنتاج الزراعى فى مجالات متعددة لا تخصم من الفاتورة السابقة لانسياب الديون إلى العالم المتخلف بل تظل الديون وتتراكم فوائدها ، بالإضافة إلى أن التكاليف الاجتماعية لتدمير البيئة والإنسان أيضا لا قيمة لها ولا تدخل أيضا فى معالجة حسابات الديون .

ورغم أن باقى المزروعات الأخرى للفلاحين لا ترش بالمبيدات كالخضراوات والذرة والفول إلا أن رش المحاصيل التصديرية بالمبيدات أفرز آفات جديدة انتقلت إلى هذه الزراعة مثل سوسة ماء الأرز وثاقبة الكرنب وثاقبة الفاصوليا وخنفساء الخيار والعثة العنكبوتية ...الخ ، وهو ما يستدعى استخدام الكيماويات فى مجال جديد لم تكن تستخدم فيه ، وهكذا تتسع دائرة استخدامها . وتوضح الدراسات الايكولوجية أن الغالبية الساحقة من أنواع الحشرات لا تحدث ضررا كافيا يبرر تكلفة المعالجة بالمبيدات الحشرية ، وتظل أعداد الحشرات اقل من مستوى الضرر الاقتصادى وذلك بفعل الطفيليات والحشرات آكلة الحشرات ، فعند محاولة إبادة حشرة كيماويا فان ذلك يقتل كثير من الحشرات والطفيليات

[1] المرجع السابق ، ص. ٧٠ .

- Leadoro Boza Barducci, Ecological Consequences of Pesticides Used for the Control of Cotton Instects in Canete Vally, Peru, eds., M. Taghi Farvar and John P. Milton, Natural History Press., Garden City, N.J., 1972, P. 423.

الآكلة للحشرة ومن ثم يمهد الطريق لوجود أنواع أخرى تتوالد كان يمنعها وجود الحشرات والطفيليات آكلة الحشرات . وفى هذا المجال فان هناك توازن ايكولوجى يحمى الطبيعة الزراعية ، أما إذا اختلت بفعل المبيدات الكيماوية ، لم يعد من الممكن التعرف على أى من الحشرات سوف يوجد ولا أى من هذه الحشرات سوف يكتسب مناعة ضد المبيد الحشرى .

إلا أن القضية بالدرجة الأولى إلى جانب أنها محاولة لإنقاذ المحاصيل التصديرية من العالم الخارجي ، فأنها أيضا مجالا لتصدير المبيدات المربح للعالم المتخلف . فنصف المبيدات التى تصدرها الولايات المتحدة تذهب للعالم الثالث ومن العجيب حسب تقرير وكالة حماية البيئة أن تسعة عشر مبيدا تنتجه الولايات المتحدة لا تصرح السلطات الأمريكية باستخدامه وحظرت إنتاجه داخل الولايات المتحدة مثل المبيد (فوسفل) الذى ثبت أنه قاتل للحيوانات والإنسان فى مصر وتسبب مع غيره فى حدوث ٥٠٠ حالة تسمم فى نيكاراجوا و ٦٨٩ حالة فى المكسيك وحالات كثيرة من وفيات الجاموس فى إندونيسيا إلا أنه مازال ينتج داخل الولايات المتحدة ويصدر إلى العالم المتخلف .[1]

ونحن طبعا لا يمكن أن نكون ضد التطوير التكنولوجى الزراعى أو التطوير التكنولوجى بشكل عام ، ولكن التطوير التكنولوجى الذى نؤيده هو النابع من ظروف المجتمع المحلى والذى يخدم فى رفع إنتاجية العمل لا إهدارها إلى الصفر ، والذى يقوم على استخدام الموارد المحلية قدر الإمكان فى تصنيعها وليس مكرثا للتبعية التكنولوجية باستيراد الآلات دون الوعى بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لاستخدامها ، فالتكنولوجيا ليست محايدة الأثر كما يفهم غالبية الناس ، وأنها ليست إلا وسيلة مجردة لرفع إنتاجية العمل ، بل العكس فالتكنولوجيا متحيزة الأثر فهى قد تؤدى إلى زيادة وتعميق التفاوت الاجتماعى وتقوى بعض الأجنحة الاجتماعية أو الطبقات على حساب بقية أفراد المجتمع وهذا هو ما رسم للتكنولوجيا الزراعية أن تؤديه داخل دول العالم المتخلف غير الاشتراكى

---

[1] فرانسيس مورلايه ، صناعة الجوع ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٩٨ .

لكى تفصل بين النخبة الزراعية وتزيد من قوتها على حساب بقية الفلاحين والعمال الزراعيين ، وهو ما حدث فعلا كنتاج للثورة الزراعية التى تشكل الميكنة أحد أدواتها الفعالة. ولذلك فان التكنولوجيا لابد أن تتحدد وتدار من خلال نظام اجتماعى وابتداء من المصلحة الكلية لأفراده جميعا ، وليس ابتداء من مصلحة النخبة فقط من أفراده ، وهذا هو ما يفصل بين الأثر الإيجابى للتكنولوجيا الجديدة على كل أفراد المجتمع فى الدول المتخلفة الاشتراكية والأثر السلبى لها على الغالبية العظمى من الأفراد فى بقية دول العالم المتخلف. فالتكنولوجيا التى يجب أن تكون موجودة فى القطاع الزراعى هى الموفرة لجهد العمال الشاق وليست الموفرة للعمالة ذاتها ، فإذا ما قارنا بين الجرار ذو قدرة ١٠٠ حصان ميكانيكى ، وآلة الدراس أو الغرس الدوارة قدرة ١٠ أحصنة فان الأخيرة تكمل العمل البشرى وتحسنه أما الأولى فإنها تختزله نهائيا. وطالما أن المجتمع يغص بالعمالة الوفيرة فان التكنولوجيا الأخيرة تكون افضل فهى مصنعه محليا ويمكن للفرد العادى شراؤها فتوفر فرصة عمل لمن يعمل فى إنتاجها وكذلك لا تحل محل العمالة فتحرم الكثيرين من الدخل الذى تنقله إلى من يستطيع الحصول على التكنولوجيا الأولى – الجرار – بدلا من العمال .

إن دول العالم المتخلف تحتاج لزيادة إنتاجها الزراعى وليس إلى التكنولوجيا الزراعية الغربية بغيالقها المختلفة من آلات وبذور وفصائل محسنه ومبيدات ومخصبات كيماوية ، ولكن تحتاج إلى نظام اجتماعى يجعل الفلاحين يساهمون فى عملية الإنتاج الاجتماعى بلا تميز وبحيث يستفيد هؤلاء المنتجين من كل زيادة فى الإنتاج الزراعى ، ومن ثم يتكون لديهم الحافز على الإنتاج والارتباط به ويدفعهم إلى تطوير طرق الإنتاج تطويرا محليا مناسبا للظروف التى تتم فيها عملية الإنتاج الزراعى فى كل بلد على حده كما كان يحدث هذا التطوير فى ظروف مجتمعات سابقة وفى ظروف مجتمعات حالية استطاعت كلاهما تحرير الفلاحين من الخوف من الملاك ومن بيروقراطية الحكام واستبدادهم ومن مقرضى النقود واستغلالهم ومن كل الإجراءات التى تمنع الفلاح من الحصول على الغالبية العظمى من إنتاجه الزراعى.

وليس ذلك من قبيل الحديث الطوباوى الذى لا يصدقه الواقع المعاش أو لا ينتهى إليه البحث العلمى ، بل على العكس ، فطبقا لدراسة للمعهد الدولى لأبحاث الأرز

(IRRI) عن زراعة الأرز فى الأراضى المنخفضة ، فانه ليس هناك فارق ملحوظ فى المحاصيل التى تنتجها بعض المزارع باستخدام الجرارات وتلك التى تستخدم فيها الجاموسة . وفى اليابان عام ١٩٦٠ لم تنتج المزارع عالية الميكنة كمية اكبر من التى استخدمت الفأس ، وكذلك كانت الزيادة فى محاصيل الأرز قبل عام ١٩٦٠ "لا ترجع إلى الميكنة بل ترجع جزئيا إلى استخدام الزارع الصغير للبذور المحسنة والسماد وطلمبات المياه والمحاريث التى تجرها الحيوانات ومعدات الغرس البسيطة الدوارة ، وآلات الدراس بالبدال وهى تكنولوجيا تم تطويرها محليا . وفى الواقع العملى استطاع الفلاحون الصينيون تطوير البذور بتهجينها وأنتجوا بذور للشعير اعلى محصولا وأكثر قدرة على تحمل الطقس السيئ وغيره من الأخطار مثل الزراعة فى المرتفعات ، وكذلك أنتجوا أنواع من القمح تقاوم البرد . وتراجعت إندونيسيا إلى استخدام الفصائل المحلية المحسنة فى زراعة الأرز بدلا من الفصائل عالية الاستجابة الواردة من الخارج التى تسببت فى فشل الإنتاج الزراعى فى ٥٠٠ ألف فدان مزروعة بالأرز عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، كما اضطرت مصر إلى الانتقال إلى مقاومة آفات القطن بالطريقة المحلية ، أى باستخدام أيدى الأطفال فى جمع الأوراق المحملة ببيض ويرقات دودة القطن ، بعد أن ثبت أن استخدام الكيماويات لذلك الغرض أدى إلى توالد حشرات أخرى لم تكن موجودة ، كما سوف يرد على تفصيل فى مناقشة نتائج نمط الزراعة التصديرية. واستطاعت الصين ابتكار مضخة قليلة التكاليف عام ١٩٦٢ بدلا من المضخة السوفيتية المستوردة .[١]

وأخيرا لننظر إلى حصاد التنمية الزراعية فى العالم المتخلف فى جانبه النقدى بعد أن رأينا جانبه الاجتماعى والاقتصادى ، أى لننظر إلى مدى استفادة العالم المتخلف من حصيلة النقد الأجنبى التى يحصل عليها من صادراته الزراعية وكيف يتم توزيعها على إشباع الحاجات الاجتماعية للمجتمع وأى من الجماعات تكون لها الأولوية فى الإشباع، ولنأخذ مثال على ذلك الساحل الأفريقى الغربى فى أزمته ، أزمة الجفاف .

---

(١) المرجع السابق ، ص.ص ١٩٠ - ١٩١ .

- Robert D'a. Shaw, Jobs and Agricultural Development, Washington, D.C. : Overseas Development Concil, Monograph No. 3, 1970, pp. 34 - 35.
- Food and Agricultural Organization, Report on China's Agriculture, Prepared by H.V. Henle, 1974, pp. 144 - 145.

فرغم أن الجفاف والتصحر على الساحل الأفريقى الغربى شد انتباه أصحاب القلوب والضمائر الإنسانية فى العالم أجمع من أجل إنقاذ من يموتون جوعا أو يتهددهم الموت جوعا داخل السنغال والنيجر وغينيا وغيرها من الدول الأفريقية ، فان توزيع العائد من حصيلة النقد الأجنبى داخل هذه الدول لم يأخذ فى اعتباره ذلك ، بل ان الواردات المستخدم فى جلبها الصادرات إنما تعبر عن اقتصاد يعانى من الوفرة وليس من الجوع . فلقد أنفقت السنغال ٣٠٪ من العملة الأجنبية التى حصلت عليها من الصادرات عام ١٩٧٤ فى شراء مكيفات هواء وثلاجات وسكر نقى ومشروبات روحيه ومنتجات تبغ ، واكثر من ٥٠ ٪ من حصيلة صادرات الفول السودانى فى استيراد القمح للمخابز التى يملكها الفرنسيين لإنتاج الخبز الفرنسى فى المدن . وإذا كانت حصيلة صادرات الفول السودانى تمثل سنويا ثلث الميزانية القومية للسنغال فان ٤٧,٢ ٪ من هذه الميزانية تنفق على رواتب البيروقراطية الحكومية من الموظفين . وفيما بين عام ٦١ – ١٩٧١ قامت النيجر وهى دولة تعانى من سوء التغذية ومن متوسط عمر للفرد لا يتجاوز ثمانية وثلاثون عاما بمضاعفة إنتاجها من القطن أربع مرات ومضاعفة إنتاج الفول السودانى ثلاث مرات ، وقد أعطيا حصيلة تقدر بنحو ١٨ مليون دولار عام ١٩٧١ ، إلا أنها أنفقت ٢٠ مليون دولار من هذه العملة الأجنبية على استيراد الملابس ، وذهب مليون دولار لشراء السيارات الخاصة ، وانفق اكثر من أربعة ملايين دولار للبنزين والإطارات ، وزاد عدد السيارات الخاصة وانفق اكثر من أربعة ملايين دولار للبنزين والإطارات ، وزاد عدد السيارات الخاصة اكثر من ٥٠ ٪ خلال الفترة ٦٧ – ١٩٧٠ وانفق مليون دولار على استيراد المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ ، وتغص العاصمة نيامى بالسوبر ماركت الملىء بالسلع الفرنسية ، حتى الجيلاتى من صناعة باريس ومستورد حديثا .(1)

وهكذا فان حصيلة صادرات العالم المتخلف الذى يسوده نمط الزراعة التصديرية من الدولارات والعملات الحرة إنما تعود من حيث أتت ، فهى تعود إلى العالم الرأسمالى المتقدم لتحصل دول العالم المتخلف على سلع لا يستفيد منها إلا النخبة فى المدينة ، والتى توفر لهم مستوى من المعيشة يكاد يصل إلى الترف الخرافى بالنسبة لما هو سائد فى

---

(1) المرجع السابق ، ص.ص ١١١ – ١١٢ .

القرية . وعلى ذلك فان الموارد الاقتصادية الخارجة من الريف الزراعى والتى يشكل العمل الإنسانى أكثف وأهم عناصرها تتحول فى غالبيتها إلى المدينة عبر دول أوربا الغربية والولايات المتحدة التى تحصل بدورها على نصيب الأسد منها قبل أن تلقى بالباقى إلى النخبة فى عواصم العالم المتخلف ومدنه فى شكل سلع استهلاكية مستوردة .

ولعل ذلك يوضح مدى الغبن الذى يقع على الغالبية العظمى من سكان العالم المتخلف – الفلاحين – من جانب ويفسر من جانب ثانٍ التمسك الأسطورى حتى الموت للنخبة فى المدينة بنمط التنمية الغربى ، سواء كانت هذه النخبة من البيروقراطية المتعلمة والمثقفة أو من البرجوازية التجارية والصناعية ، كما يبرز من جانب ثالث مدى الترابط المصلحى والوجدانى بين هذه النخبة وبين العالم الرأسمالى المتقدم ، ذلك أن سقوط نمط التنمية الغربى النابع من النظرية الاقتصادية الغربية فى التنمية إنما يهدد هذه النخبة بتخفيض مستوى معيشتها على الأقل لحساب المنتجين الحقيقيين فى القرية ، هذا إن لم يكن يهدد بإزاحتها نهائياً من قمة المجتمع لتتراجع وتندمج فى صفوف المنتجين ، فلا تحصل على أى دخل إلا بالمساهمة فى عملية الإنتاج الاجتماعى بجهد من العمل المنتج والخلاق .

ولعل ما يؤكد أن الفقر إلى حد الجوع مصطنع فى دول العالم المتخلف وأنه من نتاج تطبيق سياسات التنمية الغربية التى تصر عليها النخبة فى العالم الثالث غير الاشتراكى أن يتناقص الغذاء إلى حد المجاعة فى دول الساحل الأفريقى الغربى رغم أنها جميعا أنتجت من الغلال ما يكفى لإطعام كل سكانها حتى فى أسوأ سنوات الجفاف ، باستثناء موريتانيا صاحبة اكبر ثروة تعدينية .[1]

(جـ) نشر مفاهيم خاطئة لمحاصرة وإفشال الإصلاح الزراعى :

إن من أهم العوامل التى يمكن عن طريقها إدخال طريقة الإنتاج الرأسمالى إلى

---

(1) المرجع السابق ، ص.ص ١١٢ – ١١٣ ، نقلاً عن :

- Letter from Dr. Marcel Ganzin, Director , Food Policy and Natrition Division, FAO, Dated 18 December, 1975.

العالم المتخلف استمرارها وجود المزارع الكبيرة ذات المساحات الواسعة من الأرض ، فضلا على أن وجودها يسهل التخصص في الزراعة التصديرية الموجه إلى العالم الخارجي ، بالإضافة إلى أن توافر المزارع الكبيرة يسهل عملية السيطرة على قطاع الزراعة كاملا من خلال السيطرة على القلة من ملاك هذه المزارع وفصل مصالحها عن مصالح الجماهير العريضة من الفلاحين . ولذلك فان إعادة توزيع الأرض بعدالة اكبر على الفلاحين في شكل ملكيات صغيرة من خلال الإصلاح الزراعي أو تحت أي مسمى آخر لتفتيت الملكيات الكبيرة إنما هو العدو الأول لسياسة التنمية الزراعية الغربية والمعوق الأساسي لاستكمال طريقة الإنتاج الرأسمالي في قطاع الزراعة . ومن ثم فان هناك حربا لا هوادة فيها ضد عمليات الإصلاح الزراعي التي تتم داخل أي دوله في العالم المتخلف ، ويتضامن في هذه الحرب على الإصلاح الزراعي قوى العالم الغربي والنخبة المحلية ، سواء لإفشاله وإقناع الشعوب المتخلفة بعدم جدواه وعدم قدرته على زيادة رفاهيتها الاقتصادية أو للالتفاف حوله وإعادة الملكيات الكبيرة . وعادة ما يتم إفشال حركات الإصلاح الزراعي وتجميدها والنكوص عنها بأسلوبين ، الأول منهما فكري يخاطب عقول الأفراد ووجدانهم والثاني عملي ويتمثل في الإجراءات التي تجمده وتعيد سوء توزيع الملكية بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويتركز الأسلوب الأول الفكري في إشاعة مفاهيم خاطئة مناقضة للإصلاح الزراعي ينتهي الاقتناع بها إلى رفض أهم الأسس التي يقوم عليها وهو إعادة توزيع الملكيات الكبيرة في ملكيات صغيرة ، وهذه المفاهيم إنما تعمم في شكل مقولات علمية وكنتائج لبحوث تطبيقيه تمنع المستقبل لها من التفكير في صحتها قبل الاقتناع بها ، فتصبح مسلمة من المسلمات التي يعتنقها والتي تؤثر في نمط تفكيره وسلوكه نحو القضية المطروحة . وأهم هذه المقولات ان تفتيت الملكية إنما يقلل من معدل نمو الإنتاج الزراعي، ذلك أن إنتاجية الفدان في المساحات الكبيرة إنما تفوق إنتاجيته في المساحات الصغيرة ، وانه لا يمكن تطبيق التكنولوجيا المتقدمة إلا على المساحات الكبيرة دون إمكانية تطبيقه في المساحات الصغيرة . وعلى ذلك فان اعتبارات العدالة في استغلال الأرض إنما تضيع إمكانية التقدم وزيادة الإنتاج الزراعي وتكون على حساب الرشد الاقتصادي وكفاءة استخدام الموارد.

إلا أن الواقع عكس ذلك تماما ، وعلى عكس ما شاع واستقر فى العالم المتخلف، فالدراسات التى تمت فى جميع أنحاء العالم إنما توضح أن حجم الإنتاج الزراعى على المساحات الصغيرة أعلى بكثير من حجمه على المساحات الكبيرة ففى الهند كانت إنتاجية الفدان فى اصغر المزارع أعلى بما يفوق الثلث فى اكبر المزارع [1] . وفى تايلاند تزيد إنتاجية المزرعة التى يتراوح حجمها من فدانين إلى أربعة أفدنه بما يقرب من ٦٠ ٪ زيادة على إنتاجية المزرعة التى تبلغ مساحتها ١٤٠ فدان [2] ، وفى تايوان يبلغ صافى دخل الفدان فى المزارع الأقل من فدان وربع ضعف صافى دخل الفدان فى المزارع الأكبر من خمسة أفدنه [3] . **ويضع البنك الدولى تقارير عن الفروق فى قيمة الناتج فى المزارع الكبيرة والصغيرة فى الأرجنتين والبرازيل وشيلى وكولومبيا واكوادور وجواتيمالا ويقرر أن إنتاجية الفدان فى المزارع الصغيرة تفوق إنتاجيته فى المزارع الكبيرة بما يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة عشر ضعفا [4] .**

وكذلك فان الأمر لا يتعلق فقط بتفوق إنتاجية المساحات الصغيرة على إنتاجية المساحات الكبيرة ، بل ان التبديد فى استخدام الأرض يعتبر من سمات الملكيات الكبيرة ، فلقد ثبت فى أمريكا الوسطى أن المزارعين الذين يملكون اكثر من عشر أفدنه لا يزرعون أكثر من ٧٢ ٪ من مساحة الأرض ، والذين يملكون اكثر من ٨٦ فدانا لا يزرعون سوى ١٤٪ من الأرض ، ويستخدمون ٤٩ ٪ من مساحتها كمراع ، ويتركون ٣٧ ٪ من المساحة دون استخدام [5] . وكذلك تبين الدراسات التى أجريت عام ١٩٦٨ فى اكوادور

---

(1) المرجع السابق ، ص. ٢١٤ ، نقلاً عن :

- Edgar Owens and Robert Shaw, Development Reconsidered: Bridging the Gap Between Government and People : Health, Lexington, Mass, 1972, P. 20.

(2) - World Bank, The Assault on World Poverty Problems of Rural Development, Education and Health : Johns Hopkins University Press., Baltimore 1975, P. 215.

(3) - E. Owens R. Shaw, Development Recpnsidered, Op. Cit., P. 60.

(4) - World Bank, The Assault on World Poverty, Op. Cit., pp. 215 - 216.

(5) المرجع السابق ، ص.ص ٢١٩ – ٢٣٠ ، نقلاً عن :

- Food and Agriculture Organization, Agricultural Development and Employment Performance : A Comparative Analysis Agricultural Planning Studies No. 18, 1974, P. 124.

أن الزراع الذين يملكون أقل من ٢٥ فدان يزرعون نحو ٨٠ ٪ من مساحة الأرض ، بينما الزراع الذين يملكون اكثر من ٢٥٠٠ فدان لا يزرعون اكثر من ربع الأرض .(١)

وعلى المستوى الكلى للإنتاج ، فان المجتمعات التى تمسكت بالإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الملكية فى إطار نظام اجتماعى واقتصادى اكثر عدالة حققت معدلات من التقدم الزراعى وإشباع حاجات السكان للغذاء تفوق المجتمعات الأخرى المشتركة معها فى نفس الظروف . فطبقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة فان إنتاج المحاصيل تتزايد فى فيتنام الشمالية بنسبة ٢٠ ٪ فى منتصف الخمسينات ، وفى منتصف الستينات زاد بمعدل ٦٠ ٪ عما كان عليه فى الخمسينات ، وخلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٠ زاد إنتاج الأرز ٢٠ ٪ وزادت المحاصيل الأخرى ٥٠ ٪ (٢) . وفى عام ١٩٧٥ كان إنتاج الفدان من الغلال فى الصين أعلى ٦٠ ٪ من الإنتاج المماثل فى الهند (٣) . وطبقا لتقديرات الدكتور بنيديكت سيتفيز ، خبير الصين فى جامعة كورنل ، نجد أن الصين أطعمت بشرا اكثر بنسبة ٥٠ ٪ وبصورة أفضل بنسبة ٢٠ ٪ على أرض مزروعة أقل بنسبة ٣٠ ٪ بالمقارنة مع الهند(٤). وفى كوبا رغم التراجع فى الإنتاج الزراعى عامى ٦٣ - ١٩٦٤ بعد تطبيق الإصلاح الزراعى عام ١٩٦٣م ، فلقد تحققت معدلات معتبرة بعد ذلك لزيادة الإنتاج الزراعى بالنسبة لما كان عليه قبل الإصلاح الزراعى ، ففى عام ١٩٧١ زاد إنتاج الأرز أربعة أضعاف ، والفاكهة ثلاثة أضعاف ونصف وزاد إنتاج البيض أربعة أضعاف ونصف ، وزاد إنتاج البطاطس بنسبة ٤٢٪ عما كان عليه الإنتاج قبل الإصلاح الزراعى (٥) ، وفى

---

(١) - Keith Griffin, Land Concentration and Rural Poverty, MacMillan, New York, 1976, P. 190.

(٢) - F.A.O., Progress in Land Reform, Sixth Report, Rural Institutions Division, Roma, 1975, pp. III - 8, and Agricultural Problems : A Gronomical Data, Vietnames Studies, Hanoi, pp. 19 - 20.

(٣) المرجع السابق ، ص.ص ٢٢٤ - ٢٢٩ ، نقلاً عن :

- F.A.O., Production Year Book, 1975.

(٤) - Arthur MacEwan, Agriculture and Development in Coba, A Manuscript Prepared for the International Labour Office, Geneva, Ch, 16, 1978.

(٥) - Ibid., pp. 16 - 19.

البرتغال حيث تم الإصلاح الزراعى بعد سقوط الفاشية بها عام ١٩٧٤ ، ووزعت ثلاثة ملايين فدان من أراضى المزارع الضخمة على العمال الزراعيين أغلبها فى جنوب إقليم الينتيجو ، فقد أدى ذلك خلال عامين فقط إلى زيادة مساحة الأرض المزروعة فعليا فى الإقليم إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ، وزاد عدد الأفراد المتفرغين للزراعة إلى أربعة أضعاف وانتهت البطالة المزمنة التى كانت متفشية فى الإقليم ، واستطاع الملاك الجدد تقديم ٥٠ ٪ من كل القمح البرتغالى وما بين خمس إلى ربع اللحوم المقدمة للسوق المحلى[1] . وفى المجتمع المصرى بعد الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ زادت فعالية الأرض المستخدمة فى الزراعة بنقصان نسبة الملكية الغائبة من ١٨ ٪ من المساحة الكلية للأرض الزراعية إلى ١٠ ٪ بعد الإصلاح الزراعى كما زادت دخول الفلاحين بنسبة ٥,٣٪ من دخولهم السابقة قبل الإصلاح ، وتؤكد الدراسة التى قام بها هانس ومرزوق زيادة الإنتاج الزراعى فى الأرض المعاد توزيعها ، وتعتمد فى تفسيرها على العوامل الاجتماعية والتنظيمية الجديدة وإن لم تقدم أرقام أو نسب محددة .[2]

وفى اليابان التى نفذت إصلاحا زراعيا بعد الحرب العالمية الثانية كان هدفها المعلن "منع ظهور ملاك كبار للأرض (Land Lords) كما كان قبل الحرب" والذى تبنته الولايات المتحدة ونفذه قائدها العسكرى المتواجد فى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وتتوزع ملكية الأرض فى اليابان بحيث تحتجز الملكيات الصغيرة ٩٣٪ من المساحة الكلية للأرض الزراعية ، وتتراوح المساحات ما بين نصف هكتار إلى هكتارين فقط ، بينما يحتجز الملاك الكبار لأكثر من هكتارين ٧ ٪ من المساحة الكلية . وظهرت لائحة الأرض عام ١٩٥٠ ووضعت بنود قاسية على تحويل الأرض وعلى الإيجارات الزراعية لمنع المضاربة عليها أو تحويلها إلى الإنتاج غير الزراعى ، أو تفتيتها إلى شظايا ، وكذلك لاستخدامها فى تأمين الغذاء اليومى لشعب اليابان . ووجدت

---

(1) المرجع السابق ، ص. ٢٢٩ ، نقلاً عن :

- Wilfred Burchett, Poruguese Defend Land Reformm Guardian, 26 April, 1978, P. 24.

(2)
- Ben Hasen & Girgis Marzouk, Development and Economic Policy in U.A.R. (Egypt), North - Holland Publishing Company, Amisterdam, 1965, pp. 90 - 97.

المشروعات العامة داخل المناطق الزراعية لتعمل على تحسين الإمدادات بالمياه وتحسين التربة ، والصرف المغطى ، وإجراء تعديلات استزراع الحقول ، واستخدام البحيرات والأحواض المتوسطة لرفع حرارة مياه رى الأرز ، وصيانة الأرض الزراعية ، وكذلك تحقيق الاستخدام المشترك لإمدادات المياه وضبط الفيضان والطاقة الكهربائية. ووصل معدل الإنفاق العام على الزراعة إلى ٣,٨ ٪ من الميزانية عام ١٩٥٠، ثم إلى ٥ ٪ عام ١٩٥٥ ، ثم تناقص بعد ذلك ليصل إلى ٣,١ ٪ عام ١٩٧٥.

وبعد توقف نقص الغذاء انتقل نظام إدارة الإنتاج الزراعى عام ١٩٥٢ من تأمين الغذاء إلى تأمين دخل المزارعين وذلك بأن يؤخذ فى الاعتبار عند تحديد أثمان الأرز والحاصلات الزراعية التغير فى أثمان المدخلات إلى الإنتاج الزراعى وكذلك الفجوة بين معدلات الزيادة فى مستويات الاستهلاك بالمدينة بالنسبة لميزانيات الملاك تبعا للتغيرات فى أسعار السلع التى يشتريها الملاك . ثم تغيرت الصيغة عام ١٩٦٠ إلى صيغة تعويض تكاليف إنتاج الدخل ، والتى تحسب ثمن الأرز بتقييمه عند متوسط معدل الأجور الصناعية لأجر العامل الذى يقوم بالإنتاج الحدى بنفسه ، والذى كان من نتيجته أن ارتفعت أثمان الأرز – كدخل للفلاح لترادف الأجور الصناعية فى المدينة.

وفى عام ١٩٦١ يصدر القانون الأساسى للزراعة ، والذى رسم الخطوط العريضة للسياسة الزراعة ، وهى تقوم على جعل المزارعين على نفس مستوى بقية أفراد المجتمع من حيث الدخل والإنتاجية وحجم الإنتاج الإجمالى ، وترشيد التوزيع ورفع الطلب وترقيته ، واستقرار أثمان السلع الزراعية وضمان الدخول الزراعية . ولقد استخدم هذا القانون الذى مازال ساريا حتى الآن ميكانزم الثمن لتوسيع أرباح المزارعين على أساس إصلاح الفروق بين الدخل الزراعى والدخل غير الزراعى ، وعلى ذلك فان اليابان فرضت القيود الجمركية على الواردات من السلع الزراعية ، وتخلت عن الليبرالية نهائيا بالنسبة لبعض السلع مثل لحم البقر ، البرتقال ، الجريب فروت ، التى تقوم بتصديرها الولايات المتحدة ، مما احدث أزمة بين اليابان والولايات المتحدة من ناحية ، ومن ناحية أخرى رفع الأسعار المحلية للإنتاج الزراعى ليرتفع فوق مستوى الأسعار العالمية.

- ولقد زاد الإنتاج الزراعى بارتفاع إنتاجية العمل من ٣٢٧ كيلوجرام عام ١٩٥٠ إلى ٤٣١ كجم عام ١٩٥٥ متفوقا بذلك على المعدل العالمى ، وارتفاع الإنتاجية الزراعية يرجعُ إلى استخدام التقدم التكنولوجى من الرى والبذور المحسنة التى تتم داخل البيئة اليابانية ، وتصميم جرارات صغيرة لتناسب حجم المزارع الصغيرة ، والتى استخدم منها ٢ مليون جرار عام ١٩٦٥ ، واستخدام الحصادات وغيرها من الماكينات الزراعية المناسبة للمساحات الصغيرة ، وهو ما خفض العمالة الزراعية وتحول البعض منها إلى عماله تعمل بعض الوقت فى الزراعة ، فنجد أن نسبة هذه العمالة كانت ٢٠ ٪ عام ١٩٥٠ من المزارعين ارتفعت إلى ٦٠ ٪ عام ١٩٧٥.

وهكذا نجد اليابان تنجح نجاحا باهرا فى زيادة الإنتاج الزراعى والمحافظة على استقرار الأثمان الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى فى ظل المساحات الصغيرة للمزرعة وللميكنة ، وفى ظل إصلاح زراعى صارم أعاد توزيع ملكية الأرض على الفلاحين بعدالة واسعة لم تشهدها أى دوله فى العالم المتخلف ، وهو ما يثبت أن صغر مساحة الزراعة لا يعوق تطوير ورفع معدل إنتاجيتها باستمرار ، وكذلك لا يعوق إدخال الميكنة إليها ، فالإنتاج الزراعى للأرز باليابان يعتمد كليا على الميكنة حاليا .(١)

إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه كيف توافق الولايات المتحدة على إصلاح زراعى فى اليابان بهذه الحدة ، رغم أنها تقف ضده فى العالم الثالث كله وتحرض على إفشاله بكل الطرق سواء من الخارج بكل أنواع الضغط التى تملكه أو من الداخل بواسطة عملائها وأصحاب المصالح الوطنيين المرتبطين بها فى الداخل أو بغيرها من دول العالم الرأسمالى المتقدم ؟ والإجابة واضحة ابتداء من المصالح الحقيقية للولايات المتحدة ، فبعد الحرب العالمية الثانية ، كان لابد من بناء الاقتصاد اليابانى بناء حقيقيا بقوة وبسرعة ، بحيث لا تقع اليابان فى براثن الاشتراكية وفى أحضان الإتحاد السوفيتى وهذا

---

(١) يراجع فى تجربة اليابان الزراعية للمؤلف التالى :

- Takafusa Nakamura, Post War Japanese Economy Development and Structure, Translated by Jacqueline Kaminski, University of Tokyo Press., 1981, pp. 193 - 206.

البناء للقوة الاقتصادية لأى بلد لا يمكـن أن يتم إلا إذا تم تـأمين غذاؤه أولا ودعم قطـاع الزراعة به بحيث يقوم بهذه المهمة ، وتنظيمه على أساس مـن العلاقـات الإنتاجيـة الكفيلـة بتقدمه المستمر ، وهى العلاقات التى تضمن للفلاح حصوله على اغلب الدخل الذى يحققـه من عملية الإنتاج ، وهو ما لا يمكن أن يتحقق فى ظل علاقات الملكية الكبيرة التى تعتمـد على تأجير الأرض للفلاحين ، والتـى يتخللها فـى ذلك الأحـوال عمليـة استنزاف لمـوارد المستأجر لحساب المؤجر ، وهى التى تعدم الحافز عند كل مـن المؤجـر والمسـتأجر علـى بذل أى جهد لرفع إنتاجية الأرض بالعمل على صيانتها بكل الأساليب المعروفة لذلك ، أو العمل على تحسين طريقة الإنتاج والعمـل الزراعى . ويحدث ذلك بصفـة خاصـة عندمـا تضيق الأرض بعرضها أمام زيادة حجم السكان المستمرة التـى تطلبهـا ، فمـادام صـاحب الأرض يستطيع أن يستبدل مستأجر الأرض بـآخر بسـهولة ، فانـه لابد أن يرفـع الإيجـار دون النظر إلى الفائض الذى سوف يخص الفلاح المزارع بعد دفـع الايجـار الـذى يـتزايد عبر الزمن (وهى حالة المجتمع المصرى قبل الإصلاح الزراعى التى ينطبق عليها تحليل الريع عند ريكـاردو) [1] . وهكذا فـان بنـاء قوة اقتصاديـة حقيقيـة فـى اليابـان فـى صـالح الولايات المتحدة من كل الجوانب ، لتكـون مثـلا يحتـذى بـه فـى إدارة التنميـة والتقـدم فـى العالم المتخلف وبصفة خاصة آسيا ، وبذلك سلمت بالأسلوب الـذى يضمـن أهـم مقومـات تقدم اى مجتمع وتفرغه للبناء الصناعى ، وذلك بضمـان أمنـه الغذائـى الـذى لا يمكـن أن يتحقق فـى ظـل سيادة أسلوب الإنتـاج الـذى يعتمـد علـى الملكيـات الكبـيرة والعلاقـات الايجارية، وهو وضع لا يتحقق للعالم المتخلف كله باستثناء تكرار نفس الظـروف بالنسـبة لكوريا الجنوبية فى صراعها مع كوريا الشمالية ، أمـا بالنسبة لبقيـة العـالم المتخلـف فـان زيادة ضعفه إنما تعنـى زيـادة المكاسب الـذى تحققهـا الـدول الرأسـمالية مـن تبادلهـا غـير المتكافئ معه ، وبصفة خاصة العالم العربى الذى تعنى بناء قوته الاقتصاديـة قدرتـه علـى مواجهة إسرائيل ، وإيقاف سيطرتها على المنطقة العربيـة وحرمـان العـالم الرأسـمالى مـن استنزاف المنطقة العربية تحت التهديد الإسرائيلى ، التى تدعى وبحق أنهـا حاميـة مصـالح

---

[1] أنظر فى ذلك المؤلف التالى :

- د. سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الإسلامى ، مرجع سبق ذكره ، الفصل الخامس بالمذهب الاقتصادى الإسلامى ومشكلة الأرض ، ص.ص ٦٢٠ - ٦٩٤ .

الغرب فى العالم العربى.

أما الإجراءات العملية التى تتخذ للالتفاف حول نظم الإصلاح الزراعى وإعادة الملكيات الكبيرة أو الحيازات الكبيرة إلى الوجود مره أخرى فهى متعددة ، فقد تأخذ شكل التراجع القانونى بإصدار قانون مناقض للإصلاح الزراعى مثلما حدث فى البرتغال عام ١٩٧٧ حيث صدر قانون يعيد الملكيات الموزعة إلى ملاكها السابقين ، إلا أن إصرار الفلاحين على عدم تسليم الأرض ومواجهة كل الإجراءات البوليسية العنيفة اجبر حكومة شواريز على التراجع عن تطبيق القانون وكما فى مصر حيث صدر قانون يعيد بعض الأراضى المصادرة إلى قدامى الملاك (أراضى الحراسات) مرة أخرى . وكذلك فى الفلبين حيث عطل قانون الطوارئ تطبيق الإصلاح الزراعى على ثلثى الأرض الزراعية رغم وجود ثلاثة ملايين فلاح معدم . وفى إيران بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى فان إقليم خوزستان لم يدخل إليه الإصلاح الزراعى ، رغم انه كان يمكن أن يستوعب غالبية الفلاحين العاطلين ، إذ تصل مساحته إلى اكثر من ٢٠٠ ألف فدان من الأراضى المروية ، إلا أن الشاه قرر تسليم الإقليم إلى الشركات متعدية الجنسيات مثل هاوايات اجرونوميكس ودياموند أ ، كاتل كومبانى وميسوى ... الخ. بل الأكثر من ذلك فان المياه التى كان يوفرها سد دز فى إقليم خوزستان كانت تنساب إلى مزارع هذه الشركات السابقة دون الفلاحين مما أدى إلى كوارث عاشها الفلاحين كانت سببا للقلق والتذمر الاجتماعى الذى أطاح بالشاه عام ١٩٧٩، ذلك أن الأرض قسمت فى مزارع كبيرة ما بين ١٢ - ٥٠ ألف فدان تعمل على إنتاج المحاصيل التصديرية باستخدام ميكنة كثيفة رأس المال ، وهو ما دفع حوالى ١٧ ألف فلاح إيرانى إلى الخروج من أراضيهم إلى البطالة والتشرد .(١)

وكذلك تتم محاصرة الإصلاح الزراعى عن طريق إفقاد الفلاحين للأرض ذات المساحات الصغيرة التى وصلوا عليها سواء من الإصـلاح الزراعى أو من آبائهم وذلك

(١)
- Julian Bharier, Economic Development of Iran, 1900 - 1970, Oxford University Press., London, 1971, P. 138.
- Frances Fitzerald, Given the Shah Everything He Wants, Harper's, November, 1974, P. 55.

عن طريق أساليب الإسقاط تحت وطأة الدين أو الإدخال فى نظام المشاركة (المزارعة).

لقد كان السقوط تحت وطأة الدين أحد أهم الوسائل المؤدية إلى إفقاد الإنسان لحريته وتحوله إلى العبودية الكاملة كما كان فى الجاهلية العربية أو الإمبراطورية الرومانية ، ولقد ظل هذا النظام ردحا من الزمن إلى أن تحول إلى أداه لإفقاد الإنسان لموارده الاقتصادية التى يمتلكها ، بل واصبح أخيرا من أهم الأدوات التى تستخدم لتحقيق نفس الهدف الأخير على مستوى الشعوب والدول . وإذا كان المزارع الصغير يحتاج إلى القروض لتمويل إنتاجه الزراعى للفترة القادمة ، أو يحتاج إلى قرض لموازنة الخسائر الناجمة عن تقلب الأثمان الزراعية التى يغلب عليها الهبوط المفاجئ كما فى زراعة المحاصيل التصديرية التى تعتمد أثمانها على السوق العالمى ، فان المزارع الصغير عرضه لفقدان أرضه نتيجة تراكم الديون فى المجتمعات التى لا تقدم تمويلا منتظما لعملية الإقراض الزراعى ولا تعمد إلى حماية صغار الفلاحين كما هو الحال فى الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف غير الاشتراكى.

ففى الهند يقرر سدهير سن الاقتصادى الهندى أن حوالى نصف الزراع فى الهند لا يستطيعون الحصول على قروض من مؤسسات الإقراض ، ذلك لأنهم لا يملكون وثيقة بملكية أرضهم [١] ، وهو ما يضطرهم إلى اللجوء إلى المرابين للحصول على القروض مقابل تسليم المحاصيل . ومما يذكر فى هذا المجال أن قضايا طرد الفلاحين فى الهند عام ١٩٦٩ وصلت إلى ٤٠ ألف قضية فى ولاية بيهار وحدها ، والى ٨٠ ألف قضية فى كارانتيكا (بولاية ميسور) ذلك لعجز الفلاحين عن سداد القروض أو دفع الإيجار بالنسبة للمستأجرين [٢] . ولعل ذلك يذكرنا بما حدث فى مصر فى الثلث الأول من القرن الحالى

---

(١) - Sudhir Sen, Reaping the Green Revolution : Orbis Maryknoll, New York, P. 11.

(٢) - Gordon Gemmil and Carl K. Eicher, A Framework for Research on the Economics of Farm Mechanization in Development Countries, African Rural Employment, Paper No. 6, African Rural Employment Research Network Department of Agricultural Economics, Michigan State University, East Lansing, Michigan, 1973, pp. 32 - 33.

حيث استطاعت البنوك الأجنبية التى دخلت إلى مصر مواكبة لراس المال الأجنبى الداخل إليها أن تنتزع جزء معتبرا من الأرض الزراعية المصرية عن طريق إسقاط ملاك الأرض تحت وطأة الدين . ففيما بين عام ١٩٠٧ - ١٩١٣ انتزع البنك العقارى المصرى (بنك أجنبى) ملكية مليون ومائة ألف فدان من الأراضى الزراعية المصرية ، وكانت على وشك نزع ملكيتها لمصالحها برفع القضايا بذلك أمام المحاكم المختلطة سدادا للديون التى اقترضتها البرجوازية الزراعية المصرية . إلا أنه نظرا لان الغالبية العظمى من هذه الأرض كانت تخص كبار الملاك الزراعيين ولا تخص الفلاح المصرى ، وهم الموجودين فى مقاعد البرلمان وعلى مقاعد الحكم ، فان الحكومة هبت لحماية الأرض . وهكذا فإن سياسة الإغراق بالدين كانت على وشك أن تنتزع الأرض من الملاك المصريين ، ولولا أنها مملوكة فى غالبيتها الساحقة للبرجوازية المصرية الحاكمة لضاعت الأرض ، وعلى كل الأحوال فان عامة الشعب من دافعى الضرائب فى مصر هم أخيرا الذين تحملوا تبديد القروض التى تسلمتها البرجوازية الزراعية فى مصر فى هذه الفترة.

والآن فى إطار الاتجاه الريعى الذى يغمر الاقتصاد المصرى والذى تحدثنا عنه سابقا كنتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى [1] . فان زيادة تركز الملكيات الكبيرة بإزاحة الملاك الصغار عن أرضهم تتم بطرق مختلفة ومنها الإغراق فى الدين أيضا . وإذا كان الفلاح أو المالك الزراعى الصغير قد تخلص من المرابين فى قطاع الزراعة منذ الإصلاح الزراعى الأول حيث أنشئت جمعيات تعاونية زراعية تقوم بعملية إقراض الفلاح وإرشاده مقابل الحصول على جزء من إنتاجه الزراعى فان القروض التى تؤدى إلى فقدان الفلاح لأرضه إنما تأتى من خارج قطاع الزراعة . فبعض الفلاحين تستهويهم الصور السائدة فى المجتمع المصرى للحصول على الدخول الريعية وعلى ذلك فان الفلاح يقبل رهن الأرض إلى مالك أكبر رهنا حيازيا فيسلم الأرض مقابل كمية من النقود تكون مقدما لسيارة تعمل فى نقل الأشخاص أو تعمل فى نقل الأشياء على أن يتعهد بدفع باقى الثمن للبنك أو

---

[1] يراجع فى تفصيلات الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى المؤلف التالى :
- د. محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى : ٥٠ - ١٩٨٠ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون تاريخ .

المعرض البائع للسيارة على أقساط تدفع عنها فوائد تتراوح ما بين ٢٠ ٪ إلى ٤٠٪ من المبلغ الباقي حسب طول فترة السداد . وبطبيعة الحال فان الفلاح ينقطع عن العمل في الأرض وينتقل إلى البطالة إذ غالبا لا يعمل الفلاح على السيارة ، ونظرا لان الإيراد الناتج من استغلال السيارة يكاد يكفي لدفع الأقساط إلى جانب استهلاك الفلاح ، فانه ما أن تنتهى فترة السداد حتى تكون السيارة قد انتهى عمرها الإنتاجي ، ومن ثم فليس أمام الفلاح إلا التنازل عن الأرض نهائيا والحصول على دفعه جديدة تمثل الفرق بين ثمن الأرض والقرض السابق ليعود إلى تكرار نفس المأساة التى تنتهى إلى تحويله من مالك يزرع أرضه إلى عامل أجير إن لم يكن عاطلا . وتكون النتيجة الأخيرة أسرع في التحقق إذا ما باع أرضه لأول وهلة للانتقال إلى صفوف أصحاب الدخول الريعية . ونفس الأمر يتحقق في التحول إلى التجارة التى لم يفهم أصولها ، أو إلى المشروعات الأخرى لتربية الدواجن بالطرق الحديثة . ولعل الأعوام الأخيرة من السبعينات والتى ارتفعت فيها أسعار الفائدة على الودائع الدولارية إلى ما يزيد على ٢٠ ٪ جذبت البعض ليبيع الأرض بالدولار أو بالجنيه الذى يتحول في السوق السوداء إلى دولارات تدر عائدا معتبرا ، وما أن انخفضت أسعار الفائدة في أوائل الثمانينات إلى حوالى ٥ ٪ إلا وكان الاستهلاك من رأس المال ثم التحول إلى البطالة أو الانضمام إلى العمالة الزراعية بأجر بعد استهلاك كامل الوديعة الدولارية السابقة .

هذه الأساليب بالإضافة إلى بعض التعديلات القانونية الصادرة عام ١٩٧٥ والتى تسمح بجواز تحويل الإيجار بالنقد إلى الإيجار بالمزارعة ، وعدم ثبات القيمة الايجارية وإمكانية تزايدها بتزايد الضريبة العقارية ، وهو ما نقل عبء التضخم ليقع على كاهل الفلاح المستأجر ، رغم عدم زيادة أثمان المحاصيل التى يجبر الفلاح على توريدها إلى الدولة بما يتناسب على الأقل مع معدل التضخم ، فضلا على الإعفاءات الضريبية التى منحت للملاك الكبار وخاصة زارعى الحدائق ، كل ذلك أدى إلى تقويض القدرة الاقتصادية لصغار الفلاحين ملاك أو مستأجرين بالنقد مما أفقد البعض منهم القدرة على الاحتفاظ بالأرض سواء المملوكة أو المؤجرة لحساب الملاك الكبار الذين اصبحوا اقوى مما كانوا عليه من قبل . ولذلك فان التركز الزراعى عاد في السبعينات واصبح اكبر مما كان عليه قبل الإصلاح الزراعى ، إذ تحوز نسبة ١.٢ ٪ من الملاك مساحة من الأرض

تتراوح نسبتها ما بين ٤٦,٨ ٪ إلى ٤٩,٤ ٪ من المساحة الكلية للأرض وهو ما لم يحدث قبل الإصلاح الزراعى .[1]

ولعل الفترة الأخيرة بعد إلغاء العقود الايجارية الممتدة فى قطاع الزراعة ، وإحلال العقود السنوية محلها ، وترك قيمة الإيجار للأرض حسب قوى العرض والطلب ، فلقد شهد قطاع الزراعة تضاعف القيمة الايجارية للأرض الزراعية ، وسوف يشهد فى الفترة القادمة مزيد من الارتفاع ، وهو ما يعتبر إعادة لتوزيع الدخل من الفلاحين إلى الملاك ، وبالتالى سوف تشهد الفترة القادمة العودة إلى طرد الفلاحين من الأرض العاجزين عن دفع الإيجار ، وهى الظاهرة التى كانت موجودة قبل تطبيق الإصلاح الزراعى فى مصر ، وتحديد القيمة الايجارية للأرض من قبل الدولة ، وعدم تركها للعلاقة بين المالك والمستأجر ، حيث الأخير يعتبر الطرف الأضعف والمغلوب على أمره .

---

(1) يراجع فى تفاصيل التحولات فى قطاع الزراعة المصرى المؤلف التالى :

- د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨ ، ص.ص ٣٤٤ - ٣٤٨ .



الفصل السادس

تخصيص الموارد فى قطاع الصناعة



المبحث الأول.

مشكلة التصنيع.

مما لا شك فيه أن عملية التصنيع وتوسيع الطاقة الصناعية في العالم المتخلف شئ بالغ الأهمية للتغلب على الاختلالات الهيكلية التي سادت اقتصاديات هذه الدول نتيجة لنمط تقسيم العمل الدولي الذي فرضه الاستعمار الغربي عليها لتتخصص في الأنشطة الزراعية والإستخراجية عند مستواها البدائي .(1)

ولذلك فإن عملية التنمية الصناعية في هذا العالم المتخلف لابد أن تتم ابتداء من شروط معينة لتحقق أهدافا محدده على مستوى الاقتصاد القومي . وتتلخص أهم هذه الشروط في وجود قدر من الفائض الاقتصادي يمكن نقله من القطاعات التي يحتوي عليها الاقتصاد القومي وتحويله إلى القطاع الصناعي ، بالإضافة إلى وجود قدر من فائض العمل الذي يمكن توجيهه إلى هذا القطاع . ورغم أنه من الأفضل أن تكون قوة العمل المنقولة إلى القطاع الصناعي ذات قدرات وخبرات صناعية ، إلا أن فقدان هذه المقومات بدرجة أو أخرى لا يوقف عملية التصنيع وأن قللت من معدل نموه وانطلاقه بفعل تخصيص جزء من الفائض الاقتصادي لإكساب قوة العمل الصناعية مزيداً من القدرات عن طريق التدريب العملي . أما ثالث هذه الشروط فهو التأكد من وجود السوق القادرة على استيعاب كمية الإنتاج الصناعي .

أما الأهداف التي يتعين تحقيقها ببناء قطاع الصناعة على المدى القصير والطويل فتنصرف إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع من السلع الصناعية ابتداء من ألحاح هذه الحاجات أي ابتداء من السلع الضرورية إلى الكمالية ثم الترفيه ، وكذلك تحقيق أولوية استخدام الموارد المحلية وفي مقدمتها قوة العمل ، بالإضافة إلى قدرتها على إقامة التكامل

---

(1) يراجع في مفهوم اختلال الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد المتخلف المؤلف التالي :

- د. سعيد الخضري ، اقتصاديات التخلف والتطوير ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٥ ، ص.ص ٢٧ - ٣٤ .

والاعتماد المتبادل بين قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى ، وبين الفروع المختلفة للقطاع نفسه بما يؤدى إلى وصول المجتمع إلى الاعتماد على الذات على المدى الطويل ، وفضلاً على تحقيق أهم غايات التنمية بشكل عام وهى زيادة معدل نمو إنتاجية العمل ليس على مستوى قطاع الصناعة فقط بل على مستوى الاقتصاد القومى (بشكل معدل نمو إنتاجية العمل المعيار الأمثل لنجاح التنمية الاقتصادية) [1] ، وهو ما يصعب تحقيقه ما لم تمنح الأولوية فى البناء الصناعى للصناعات الإنتاجية القادرة على مد المجتمع بأدوات الإنتاج .

ومن هنا تحديد نمط التصنيع إنما يشكل حجر الزاوية فى تحقيق هذه الأهداف مجتمعه على المدى الطويل ، وذلك بطبيعة الحال بعد التيقن من توافر الشروط التى هى واقعياً موجودة ومتوافرة فى كل المجتمعات المتخلفة بدليل إقامتها جميعاً لقطاعات صناعية على الأقل فى الفترة الأخيرة ابتداء من عقد التنمية الأول . ولقد أصبح من الثابت علمياً وعملياً من تجارب الشعوب سواء المتقدمة منها أو المتخلفة أن هناك أنماط من التصنيع يبدأ بنمط التصنيع مدفوع الطلب الذى قامت عليه التنمية الصناعية فى أوربا الغربية ، وهو يقوم على فكرة نضوج الطلب على الصناعة قبل إنشائها فيبدأ بالصناعات الاستهلاكية حتى ينضج الطلب على الصناعات الوسيطة وبعد استكمال بنائها بفترة ينضج الطلب على الصناعات الثقيلة فيكون الاتجاه إلى بنائها . وهناك النمط النقيض الذى يقوم على دفع العرض والذى يعنى أن يقوم العرض بمهمة الطلب فى الحالة السابقة ، وعلى ذلك فأن بناء الصناعات الثقيلة أولاً وتوافر منتجاتها يدفع إلى استخدام هذه المنتجات فى الصناعات الوسيطة والصناعات الاستهلاكية ، وهو النمط الذى قامت عليه التنمية الصناعية فى الاتحاد السوفيتى [2] . وكذلك يوجد نمط إحلال الواردات وهو نمط تابع

---

[1] المرجع السابق ، ص.ص ٢٤ – ٢٦ .

[2] أنظر فى الأولوية بين الصناعات الثقيلة والخفيفة – الاستهلاكية – المؤلفات التالية :

– د. سعيد الخضرى ، محاضرات فى مبادئ التخطيط الاقتصادى ، مكتبة الجلاء الجديدة ، بورسعيد ، ١٩٨٥ ، ص.ص ٩٥ – ١١٨ .

- M. Dobb, An Essay on Economic Growth and Planning, Routledge & Kegan Roul, London, 1961, Ch. V.

(=)

لنميط التصنيع مدفوع الطلب الذى يركز على أولوية الصناعات الاستهلاكية ، وهو يقوم على إقامة الصناعات التى تنتج سلعاً يتم استيرادها من الخارج أو سوف تستورد ما لم يتم إنتاجها فى الداخل وأخيراً نمط صناعات التصدير حيث تقام الصناعات التى يمكن تصدير منتجاتها إلى السوق العالمية [1] .

والآن يلح التساؤل عن النمط الذى اختارته دول العالم المتخلف ومن ثم دور النظرية الاقتصادية الغربية فى التنمية فى تحديد هذا الاختيار ، وما هى الآثار التى نتجت من ذلك الاختيار ؟

وحتى نجيب على ذلك السؤال فإن الأمر يقتضى التفرقة بين مرحلتين للتصنيع مرت بهما دول العالم المتخلف أحدهما فى الفترة الاستعمارية والثانية بعد هذه الحقبة أى بعد التحرر السياسى . والتصنيع فى الفترة الأولى – الاستعمارية – كان فى ظل تطبيق النظرية الاقتصادية الغربية ، وهو نمط التصنيع مدفوع الطلب ، أما التصنيع فى الفترة الثانية فلقد كان مواكبا لظهور الفكر التنموى الغربى بإسهاب وانسيابه إلى العالم المتخلف ليكون الفكر المدرسى والنظرية الأولى والوحيدة الحاكمة لبناء التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص فى العالم المتخلف .

(أ) المرحلة الأولى للتصنيع – أثناء الاستعمار الغربى :

من الثابت تاريخياً أن الاستعمار كان يبذل قصارى جهده لاستبعاد إرساء قواعد الصناعة داخل الدول التى استعمرها وذلك لتظل هذه المجتمعات سوقاً لاستقبال منتجاته

(=)

- M. Dobb, Some Reflections on the Theory of Investment Planning and Economic Growth, Published in Papers on Capitalism Development and Planning, London, 1967, pp. 94 - 100.
- E.O. Domar, Essays on the Theory of Economic Growth, Oxford University Press., 1957, Ch, III and IV, Specially pp. 245 - 250.

(1) - G.C. Winston, "Notes on the Concept of Import - Substitution", Pakistan Development Review, Vol. VII, Spring 1967, P. 107.

الصناعية ولكي لا تتحول إلى نشاط آخر يشغلها عن مهمتها الأساسية وهى مد هذه الدول المستعمرة بالمواد الأولية الزراعية والإستخراجية ، هذا باستثناء ما كان يسمح به من صناعات تنصرف إلى تجهيز المواد الأولية الزراعية والإستخراجية لنقلها إلى الخارج حيث كانت عبارة عن جزر صناعية صغيرة معزولة ، عن الاقتصاديات الوطنية مرتبطة تماماً بالاقتصاد الأم اقتصاد الدولة المستعمرة . بل أن الاستعمار كان يعمل على تصفية أى نشاط صناعى حقيقى يجده فى الفترة المبكرة لاستعماره لأى بلد ، بل وحتى الأنشطة الحرفية المتقدمة لم تكن تسلم من عدوانيته .[1]

ولعل ذلك ما حدث بشكل واضح وعنيف مع المجتمع المصرى فى فجر استعماره ، عام ١٨٨٤ ، وذلك أن المجتمع المصرى فى هذه الفترة كان ما يزال محتفظاً ببقايا بعض المشروعات الصناعية التى أقامها فى فترة التنمية الجادة الشاملة الأولى فى عهد محمد على والتى تم تصفيتها بعدوان رأس المال الأوربى الغربى المشترك بقياده الإنجليزى منه عام ١٨٤٠ [2] . ولذلك فإن الصناعات فى المجتمع المصرى ظلت تعمل فى حدود ضيقة وفى إطار مشروعات هزيلة لا تمثل إلا فقاعات متفرقة على سطح المجتمع المصرى سواء بالنسبة لخبراته السابقة فى الأنشطة الصناعية والحرفية أو بالنسبة للكفاءة التى يتميز بها الحرفيون والعمال الصناعيون ، أو بالنسبة للموارد الوفيرة والمتعددة التى يغص بها المجتمع المصرى . فتحى عام ١٩٥٠ ظلت نسبة المشروعات الصناعية التى لم يتجاوز رأسمالها ٤٩ جنيه ٨١,٤٪ ، أما نسبة المصانع التى لم يتجاوز رأسمالها ٥٠٠ جنيه كانت ٥,٥٪ ، أما المصانع التى يتعدى رأسمالها ٢٠٠٠جنيه فلا تزيد

---

(1) أنظر فى السياسة التى اتبعها الاستعمار لمحاصرة النشاط الصناعى وإجهاض كل محاولة لتثبيت الأنشطة الصناعية والحرفية وإفراغ الجهد القومى كله فى النشاط الزراعى والإستخراجى وأثر ذلك على الدولة المستعمرة ، المؤلفات التالية على سبيل المثال :

- د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص.ص ١٧٨ - ٢٠٦ .

- G. Myrdal, Asian Drama, an Inquiry into the Poverty of Nationa, A Pleican Book, 1968, pp. 442 - 449.

(2) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٤٦ - ١٨٣ .

نسبتها عن ١,٢٪[1] .

ومع ذلك فإنه يجب أن نشير إلى حقيقة عامة أثبتها تاريخ الشعوب المستعمرة ، وهى أنه ما أن تتراخى قبضة القوى الاستعمارية داخل أى بلد مستعمر لسبب أو لآخر إلا

---

[1] د. محمد متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص.ص ٧١ - ١٧٢ ، وكذلك ص.ص ١٧٣ - ١٧٥ .

ومما يصور بوضوح جهود المحتلين في إجهاض بقايا الصناعة والنشاط الحرفى فى مصر بعد الاستعمار تقارير اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر عام ١٨٩٨ عن نتائج سياسته ، حيث يقول "من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ ١٥ سنة يرى فرقاً ضخماً ، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وخياطين وصباغين وخيامين وصانعى أحذية ... فقد أصبحت مزدحمة بالمقاهى والدكاكين المليئة بالبضائع الأوروبية ، أما الصانع المصرى فقد تضاءل شأنه وانحطت كفاءته على مر الزمن ، وفسد لديه الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات من الصناعة" .

- تقرير اللورد كرومر عام ١٨٩٨ ، طبع فى ربيع سنة ١٨٩٩ ، ترجمة المقطم ، ص. ١٤ .

وكذلك يقول فى تقرير آخر تال " على أنه لا يجب السماح بقيام صناعة قطنية فى مصر فى ظل حماية جمركية لأن ذلك سيضر مصالح بريطانيا" .

- تقرير اللورد كرومر عن الإدارة المالية والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٥ ، ترجمة المقطم عام ١٩٠٦ ، ص. ٢٨ .

وتنتهى دراسة عن الوضع فى مصر خلال تلك الفترة إلى أن الاستعمار البريطانى حرص على إغلاق المصانع الحكومية التى كانت باقية من أيام محمد على ، فعطل الترسانة التى كانت تقوم بإنتاج البنادق والذخيرة ، وعطل الحوض البحرى لإصلاح السفن وغيرها من الصناعات ، وبذلك حرم مصر من نواة تكوين صناعات على أساس التطور الرأسمالى الحقيقى بالإضافة إلى أنه عطل الحرف الصغيرة بإرهاق كاهل أربابها بالضرائب المختلفة ومنع ورود مستلزمات إنتاجها ، وسن القوانين لرفع تكاليف إنتاجها مثل تعريفة النقل بالسكك الحديدية ليمنع توسعها وإضعاف قدرتها على منافسة السلع الأوروبية المستوردة ، وبذلك فقدت الرأسمالية آخر أمل لها بالإضافة إلى تحطيمه الاقتصاد الريفى القائم على الاكتفاء الذاتى ليفسح المجال لزراعة القطن التصديرية التى تحتاجه المصانع الإنجليزية .

- شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٦) ، القاهرة ، الدار المصرية للكتب ، ١٩٥٧ ، ص. ٥ .

وبدأ النشاط الصناعى يتوسع ويزدهر ويحقق قفزات إلى أن تعود قوى الاستعمار مرة أخرى إلى الاستحواذ عليه لتعيد تصفيته أو لتوجيهه إلى العمل لتحقيق مصالحها وليس المصالح الوطنية التى يقوم عليها .

فمن الثابت تاريخياً أن المجتمع المصرى استطاع أثناء انشغال قوى الاستعمار بالحرب العالمية الأولى أن يقيم الكثير من الصناعات وأن تزدهر الحرف لتشبع بإنتاجها غالبية حاجات السوق المحلى بعد تعثر الاستيراد ، إلا أنه ما أن انتهت الحرب إلا وبدأت قوى الاستعمار العمل على تصفية هذه الصناعات والقضاء على ازدهار الحرف بإغراق البلاد بالسلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلى ، وهو ما أزعج كافة الطبقات المصرية التى تضامنت فى ثورة عارمة لطرد الاحتلال وهى ثورة عام ١٩٩١ التى أفرزت بناء تجربة بنك مصر الفريدة عام ١٩٢٠ كبنك تجارى ومؤسسة استثمارية أقامت ٢٠ شركة صناعية وتجارية فى عشر سنوات .[1]

---

(1) من الثابت تاريخيا أن الإجراءات التى اتخذتها إنجلترا فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى أزعجت إلى حد كبير البرجوازية الصناعية المصرية التى حققت أرباحا كبيرة من نشاطها الصناعى فى الفترة السابقة ، إذ اصبح ورود السلع الأجنبية إلى مصر مرة أخرى مهددا لأرباحها بالانخفاض ، وكذلك مهددا لمصادر رزق الحرفيين ، فضلا على أن الطبقات الفقيرة من الفلاحين وأصحاب الدخول المحدودة من موظفين كان قد طحنهم الغلاء أثناء حرب لا مصلحة لهم فيها إلا أنهم مستعمرين لإنجلترا. ولذلك فان مصالح كافة الطبقات اتفقت ضد وجود الاستعمار الإنجليزى فتضامنت جميعا ضد الاحتلال الإنجليزى فى ثورة قادتها البرجوازية المصرية وكان أهم رد فعل للثورة هو دعوة البرجوازية المصرية لبناء بنك مصر برأسمال مصرى وإدارة مصرية كاملين ودون وجود أى عنصر أجنبى فى كليهما ، وبذلك استطاعت البرجوازية المصرية أن تجد مجالا لاستثمار أرباحها السابقة فى شركات البنك الصناعية والتجارية والتى بلغت عشرون فى غضون عشر سنوات . إلا أن قوى الاستعمار بقيادة البنك الأهلى -كانت له اختصاصات البنك المركزى قبل إنشاء الأخير- معقل النفوذ الاقتصادى الإنجليزى انتهزت فرصة أزمة بنك مصر التى حدثت فى غمار أزمة النظام الرأسمالى العالمى وكساده الكبير عام ١٩٣٩ وفرضت عليه ما يحوله عن خدمة المصالح المصرية كاملة ، ففرضت عليه مشاركة رأس المال الأجنبى وحولت أسهمه الاسمية التى كان لا يمتلكها إلا مصرى

(=)

ومرة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية وبانشغال قوى الاستعمار بهذه الحرب يعود الازدهار والتوسع للصناعات المصرية لتلبى حاجات الطلب المحلى على السلع

(*) إلى أسهم لحاملها ، وفرضت على إدارته بعض المصريين المعروفين بولائهم الأجنبى لقوى الاستعمار ، كما فرض على المجمع ولهم شركاته نوع من السيطرة الخارجية فى اتخاذ القرار ، وكذلك فرض نوع من تقسيم العمل ليس فى صالح المجتمع المصرى لتسيطر على عملية الإنتاج من خلال الاحتكار. فقد فرض عليه بصفته اكبر منتج للغزل والنسيج الاتفاق مع اتحاد صباغى براد فورد وتأسست شركتين هما الغزل والنسيج الرفيع وصباغى البيضا ، على أن يملك براد فورد ٥١ ٪ من رأس المال ، وعلى أن تقوم شركة المحلة للغزل والنسيج - اكبر وحدة لإنتاج الغزل والنسيج فى مصر - بإنتاج المنسوجات السميكة (الشعبية) أما شركة كفر الدوار للغزل والنسيج الرفيع (المسيطر على رأسمالها براد فورد) فتنتج المنسوجات الرفيعة ، وتتولى شركة البيضا التجهيز النهائى وبحيث لا تعمل إلا للشركتين فقط. وكان هذا يعنى أولا ، أن القرار سوف يكون فى يد من يملك اكثر من ٥٠ ٪ من رأس المال وهو العنصر الأجنبى ، وكذلك أن تعمل اكبر وحدة إنتاجية فى مصر فى المنسوجات الأقل تقدما بينما دخلت لانكشير فى صناعة المنسوجات الأكثر تقدما للمنسوجات الرفيعة ، كما صار لها الاحتكار الكامل لصناعة التجهيز المصرية .

وأخيرا استطاعت قوى الاستعمار من خلال الإدارة الجديدة لبنك مصر أن تحوله من بنك وطنى ينمى الصناعة باستخدام مدخرات المصريين فقط وبالاستبعاد المتعمد لرأس المال الأجنبى إلى بنك احتكارى يسيطر على جانب ضخم من النشاط الاقتصادى المصرفى والصناعى والتجارى وهو ما أوقف جهوده لزيادة مجالات التصنيع بفتح مشروعات جديدة إلى مستثمر يحصل عوائد أسهمه وسنداته فى الشركات التى استثمر فيها والتى يديرها من خلال ملكيته للأسهم (٥١٪ فأكثر) ، فأصبح منظمة قابضة ربحية مما أوقف جهوده فى إنشاء صناعات جديدة وفى دفع النمو فى مصر.

- دكتور فؤاد مرسى ، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص.ص ٥١ - ٥٨ .

- دكتور محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

- سامية سعيد إمام ، بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينات ، قضايا فكرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص.ص ٦٠ - ٦١ .

- دكتور سعيد الخضرى ، الاقتصاد النقدى والمصرفى مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٥، ص.ص ١٥١ - ١٥٥ .

الوطنية والسلع التى توقف استيرادها ، وخاصة بعد توسع هذا الطلب بسبب الطلب الإضافى للقوات العسكرية للحلفاء الموجودة داخل مصر والحصار البحرى عليها . ولذلك فإنه ما انتهت الحرب العالمية الثانية إلا كانت الصناعات المصرية قادرة على تلبية غالبية حاجات السوق المحلى من السلع الاستهلاكية ووصلت نسبة الإشباع إلى ١٠٠٪ فى بعض السلع مثل السكر والكحوليات والسجائر والملح ، وإلى ٩٨٪ من الدقيق ، ٩٦٪ من غزل القطن ، ٩٠٪ من الأحذية ، ٩٠٪ من الأسمنت ، ٩٠٪ من الصابون ، ٨٠٪ من الأثاث ، ٨٠٪ من الكبريت ، ٦٥٪ من البيرة ، ٦٠٪ من الزيت النباتى ، ٥٠٪ من الصودا الكاوية، ٤٠٪ من المنسوجات القطنية ، هذا بالإضافة إلى توسع صناعة الحديد والصلب(1).

ورغم الانكماش الذى لحق بهذه الصناعات لدرجة توقف بعضها عن الإنتاج عام ١٩٤٩ بسبب عودة استيراد السلع الأجنبية المنافسة للإنتاج المحلى فإنها عادت للانتعاش مرة أخرى بسبب رفع الحكومة للرسوم الجمركية وتقييدها للاستيراد الذى صادف ارتفاع أثمان القطن بسبب الحرب الكورية . إلا أن معدل التوسع الصناعى هبط مرة أخرى خلال الفترة ٥٢ – ١٩٥٥ ولم يتحول إلى الازدهار والتوسع السريع إلا ابتداء من عام ٥٦ – ١٩٥٧ بتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية سواء بالخطة الصناعية ٥٧ – ١٩٦٠ ، ثم بالخطة الخمسية ١٩٦٠/٥٩ -٦٤/ ١٩٦٥ التى أدمجت فيها غالبية مشروعات خطة التصنيع السابقة . والنشاط الصناعى ابتداء من تدخل الدولة إنما يقع فى المرحلة التالية للتصنيع التى تواكبت مع ظهور الفكر التنموى الغربى واستقراره كدليل منهجى وعملى للتصنيع فى العالم المتخلف ، وهو ما سوف نناقشه لاحقاً .

أما الآن فإن الأمر يتعلق بتحديد نمط التصنيع الذى ساد العالم المتخلف فى الفترة الاستعمارية ، والأساس الفكرى والنظرى الذى دفع إليه ، كيف استطاع أن يؤثر فى نمط التصنيع فى المرحلة التالية .

---

(1) - B. Hansen & G.A. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R (Egypt), North - Holland Publishing Company, Amisterdam, 1965, P. 114.

يجب أن نقرر مبادئة أن ما حدث فى المجتمع المصرى صناعياً هو الذى حدث فى العالم المستعمر كله ، وأن السياسة الاقتصادية التى اتبعت فى مصر هى التى اتبعت فى كافة دول المستعمرات والتى كان من نتاجها تحقق نفس النتائج على مستوى جميع هذه الدول بلا استثناء ، وهى اختلال هياكلها الإنتاجية بضعف النشاط الصناعى أو القضاء عليه نهائياً بالإضافة إلى تخلف كل مكونات هذه المجتمعات ابتداء من البيئة الاقتصادية والاجتماعية إلى البيئة السياسية والثقافية والعملية ..... الخ .[1]

ويعتبر نمط التصنيع الذى تم فى المرحلة الاستعمارية فى مصر وفى العالم المتخلف هو نمط الأولوية المطلقة للصناعات الاستهلاكية بشكل عام. مع الالتزام بإحلال الواردات كأساس لبناء الصناعات ويوجع تبنى هذا النمط من التصنيع إلى عاملين أساسيين: الأول ، هو سيادة الفكر الاقتصادى الغربى فى النمو الذى فرضته قوى الاستعمار ضمن النمط الثقافى الذى زرعته فى الدول المستعمرة والذى أدارت على أساسه عملية الإنتاج الاجتماعى فى هذه الدول . وهذا الفكر هو الذى انتهى إلى النظرية الاقتصادية وخاصة الكلاسيكية منها والتى تكونت نتاج علاقة جدلية بين الفكر الاقتصادى والمجتمع الأوربى فى تحوله نهائياً إلى طريقة الإنتاج الرأسمالى ابتداء من التحويلات فى النشاط الصناعى ثم فى النشاط الزراعى . ولقد كانت التحولات الصناعية كلها منذ بدايتها تحولات إلى الصناعات الاستهلاكية كنقطة انطلاق إلى جعل القطاع الصناعى هو القطاع الرائد وخاصة فى إنجلترا التى بدأت ما يسمى بالثورة الصناعية بالصناعات التقليدية (غزل ونسيج القطن والصوف) . وظل التوسع فى الصناعة الاستهلاكية حتى وصل المجتمع الأوربى إلى مرحلته التوسعية التى ظهرت فيها أزمته فى القرن الثامن عشر والتى اضطرته إلى حل هذه الأزمة من خلال استعماره للشعوب وتحويل اقتصادياتها إلى اقتصاديات تابعة تمده بالمواد الأولية الزراعية سواء غذائية أم للاستخدام الصناعى مثل القطن ، أو إستخراجية مثل المعادن والنفط أخيراً ، وكذلك تستقبل منتجاته الصناعية

---

(1) أنظر فى ذلك على سبيل المثال المؤلف التالى :

- V. Paulov, India Social and Economic Development 18th. - 20th., Progress Publisher, Moscow, 1975.

الاستهلاكية .[1]

وفى إطار فرض الاستعمار للنمط الحضارى الأوربى على الشعوب المستعمرة ، وفى ظل انبهار هذه الشعوب بمقومات هذه الحضارة الوافدة وخاصة الجانب الاستهلاكى منها سلوكاً وسلعا كان التسليم بأن الأسلوب الأمثل لبناء أى نشاط صناعى لابد أن يكون تقليدا لما حدث فى أوربا الغربية [2] ، ومن ثم لابد أن تكون الأولوية المطلقة للصناعات الاستهلاكية والتقليدية أيضاً . أما السبب الثانى ، فهو الظروف التاريخية التى نشأت فيها هذه الصناعات ، وهى ظروف الاستعمار الذى وظف الدول المستعمرة لاستقبال منتجاته الصناعية ، ومن ثم لم يكن يسمح بأى صناعة محلية تنافس منتجاته وبالتالى فإن الصناعات المحلية إنما نشأت فى الوقت الذى أنشغل فيها عن أحكام السيطرة على المجتمع المستعمر أو التى كانت له مصلحة فى وجودها كما فى حالة مصر حيث أنشغل بالحرب العالمية الأولى والثانية فازدهرت الصناعات ، وأيضا كانت له مصلحة فى وجودها لسد حاجة جنوده المرابطين فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية . ولذلك فإن نمط الصناعة الاستهلاكية المنشأة لابد أن يبدأ بالسلع الصناعية التى يوجد عليها طلب وهى السلع المستوردة التى انقطع استيرادها وهكذا كان لابد أن يكون نمط إحلال الواردات هو النمط الذى يسود الصناعات الاستهلاكية . ولقد كان الصراع الرهيب بين القوى الوطنية المصرية على حماية الصناعات التى أنشأتها من عدوانية رأس المال الأجنبى الذى يرغب فى إعادة هيمنته على السوق المحلية بواسطة إغراقه بالسلع الاستهلاكية الأجنبية ، ومن

---

[1] أنظر فى الظروف التى أدت إلى الظاهرة الاستعمارية للرأسمالية المؤلفات التالية :

- Isaac Iiych Rubin, A History of Economic Thought, Translated from Russian Edution (1929) by Donald Filter, Ink Links Ltd., London, 1979, pp. 153 - 162.
- Joan Robinson, "Introduction", in Rosa Luxemburg, Monthly Review Press., New York, 1964.
- Rosa Luxemburg, "The Accumulation of Capital- An Anti-Critique", Monthly Review Press, New York, 1972.
- V.I. Lenin, Imperialism, The Highest Stage of Capitalism, in V.I. Lenin: Selected Work, 3 Vols, Progress Publishers, Moscow.

[2] يراجع فى فرض نمط الحضارة الأوربية على العالم المتخلف ، وإنبهار الأخير بها وآثار ذلك المؤلف التالى :

- د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٣٦ - ١٤٠ .

ثم تقويض الصناعات الوطنية التى تم إرساؤها أدى إلى بعض النجاح الذى كانت ثمرته فرض رسوم جمركية وتقييد الاستيراد لبعض السلع بما يسمح ببعض الحماية للإنتاج المحلى ، وهو ما لم تستطع أن تحصل عليه مصر إلا فى عام ١٩٣٠ أى بعد عشر سنوات من إنشاء بنك مصر بشركاته الصناعية المتعددة .

(ب) المرحلة الثانية للتصنيع – فى إطار التحرر السياسى :

ويلاحظ أن التصنيع وإرساء المشروعات الصناعية الذى تم فى هذه الفترة سواء مبكراً منذ بداية الخمسينات مثل التصنيع الهندى أو متأخرا بعض الوقت إلى أوائل الستينات كما فى الجزائر إنما تم فى إطار الفكر التنموى الغربى الذى ذاع وانتشر بدأ من نهاية الحرب العالمية الثانية وكذلك تم بتدخل الدولة سواء بإنشائها وتملكها للمشروعات الصناعية كما فى كل دولة العالم العربى ، أو بالتوجيه والرقابة والصارمة لها كما فى كوريا الجنوبية .[1]

وفى واقع الأمر فإنه إلى جانب الظروف التاريخية التى مرت بها الصناعة فى الدول المتخلفة والتى اضطرت إزائها إلى إتباع نمط التصنيع الاستهلاكى الذى يرتكز على إحلال الواردات فى المرحلة السابقة ، فإن التصنيع فى المرحلة الحالية لم يخرج عن هذا النمط فى شئ . إلا أن المسئولية هذه المرة عن سيادة هذا النمط من التصنيع فى العالم المتخلف ترجع إلى الفكر التنموى الغربى الذى وقعت عليه قيادات العالم الثالث سياسية واقتصادية ليكون دليل عملها الوطنى لتحدث تغييرات جذرية ظنت إنها مخرجة لمجتمعاتها من التخلف إلى التقدم ومستكمله بها استقلالها الاقتصادى إلى جانب استقلالها السياسى الذى حصلت عليه حديثا . ولكن هذا الفكر التنموى الغربى لم يكن يستطيع أن يقوم بهذه المهمة وكان لابد له أن يكون أسير النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو وأسير

---

[1] يراجع فى تجربة التنمية فى كوريا الجنوبية المؤلفات التالية :

- L. Wade and B. Kim, Economic Development of South Korea, The Political Economy of Sucess, New York, Praeger Publishers, 1978.
- K.S. Kim and M. Roemer, Growth and Structural Transformation, Studies in the Modernization of Repuplic of Korea, 1954 - 1975, Campridge, Mass., Harvard Univ., Press, 1979.

طريقتها وفلسفتها فى إقامة البناء الصناعى الذى تم فى أوربا الغربية والذى يعتمد على التصنيع مدفوع الطلب ، ذلك إذا ما سلمنا بأنه لم يكن مغرضا فيما قدمه من فكر كان يقصد به تحقيق مصالحه أكثر من مصالح دول العالم المتخلف وأن يحقق أهدافه الأساسية من هذه المجتمعات التى خرج منها مجبرا بعد تصفية الاستعمار ، وهى استنزاف هذه المجتمعات من خلال ربطها بالسوق الرأسمالية العالمية بعلاقات جديدة من خلال نمط التنمية عموماً ونمط التصنيع بصفة خاصة وهو ما ظهر فى التوصيات التى قدمها جانب غير قليل من هذا الفكر والتى سماها بمراحل التنمية (فورستمان وجوث على سبيل المثال). أما الغالبية العظمى من هذا الفكر فلقد ظل غامضاً فى جانب التنمية الصناعية ولم يتناولها بوضوح كاف وإنما أضغمها فى إطار تحليله للنمو فى قالب أسماه بالتنمية ، ويمكن أن نوضح ذلك بعرض الملاحظات التالية التى تؤكد مسئوليته عن تشويه البناء الصناعى فى العالم الثالث :

١ - لم تحاول كتابات التنمية الغربية أن تتبع فى عرض أفكارها أسلوب الفحص التشخيصى لاقتصاد متخلف بعينه أى لم تحاول أن تقوم بدراسة تحليله لأحد الاقتصاديات المتخلفة لتضع بذلك نمط لابتداع السياسات القادرة على نقل مجتمع معين من التخلف إلى التقدم بدء من ظروفه المادية والموضوعية ومن المرحلة التى وصل إليها من التطور الاقتصادى والاجتماعى . وإنما أخذت هذه الكتابات شكل التعميم المطلق على أساس أن المجتمعات المتخلفة إنما هى جميعاً فى مرحلة واحدة من التطور وأن مقوماتها المادية والمعنوية واحدة تقريباً ، ومن ثم كانت الكتابات عامة مجردة تعبيراً عن صلاحيتها للتطبيق فى كافة المجتمعات بلا اختلاف ، وهو ما أعطاها بعدا مرجعياً شاملاً ، بمعنى تصور إمكانية اللجوء إليها للحصول على ما يمكن تطبيقه فى المجتمع دون الشك فى صلاحيتها أو عدم صلاحيتها لتنمية مجتمع دون غيره . وعلى ذلك فإن القيادات المسئولة عن وضع سياسات التنمية فى العالم المتخلف لم تبذل جهدا كبيرا فى بحث مدى إمكانية ملائمة السياسات الاقتصادية التى استقتها من فكر التنمية الغربى لظروف مجتمعاتها سواء فى المرحلة الآتية أو على البعد الزمنى القصير أو الطويل ، بل لم تشك لحظة واحدة فى نجاح هذه السياسات فى نقل مجتمعاتها من التخلف إلى التقدم ، وهو ما يفسر الصخب المتفائل الذى

صاحب بداية برامج التنمية والإعلان عن قرب الوصول إلى مجتمع الرفاهية والتى حدد لها بعض القيادات السياسية فى بعض المجتمعات المتخلفة زمناً محدداً من بدء برامج التنمية (عشر سنوات) أو حدد لها البعض الأخر عاماً معيناً (١٩٨٠)، ولم ينتهى الوقت المعلن عنه فى كل الحالات إلا إلى الإعلان العملى عن إفلاس سياسات التنمية التى تم إنتهاجها، والتأكد من استمرار التخلف أن لم يكن تعمقه، وفى مقدمه هذه السياسات سياسة التصنيع بمقوماتها السابقة.[1]

٢ – وكذلك فإن فكر التنمية الغربى فى عموميته اهتم بميكانزمات النمو وليس التنمية، فلقد ركز على العوامل التى تؤثر فى زيادة معدل نمو الناتج القومى مثل الادخار والاستثمار الذى أعطته كافة كتابات التنمية الغربية الأولوية الأولى فى إحداث التنمية، والتقدم التكنولوجى الذى صورت له قدرات لانهائية على إنجاز التنمية السريعة بصفة خاصة عند والت رستو، وكذلك عند شمبيتر الذى جعل التقدم الاقتصادى مرتبط بالمنظم المجدد المخترع، مع إهمال عناصر أخرى اعتبرت عبئاً على التنمية مثل العنصر البشرى، فاختزلت جهود التنمية لتفرغ فى مجرد زيادة

---

[1] تستثنى من الكم الهائل لكتابات التنمية الغربية التى تحمل النسق الفكرى السابق طرحه الدراسة التالية :
- C. Bettelheim. Studies in the Theory of Planning, Asia Publishing House, New York, 1959.

وهى دراسة متميزة عن الاقتصاد الهندى، وكانت نتاج تطبيق فكر مختلف عن الفكر التنموى الغربى فى كثير من الجوانب تم تطبيقه باستشارة الكاتب ومشاركته فى الخطة الخمسية الأولى للهند ١٩٥١/٥٠ - ١٩٥٦/٥٥، إلا أنه بعد أن دخل البنك الدولى ومجموعة أصحاب رأس المال الأجنبى إلى الهند فى تنفيذها للخطة الخمسية التالية (الكونسورتيوم الدولى لمساعدة الهند ويتكون من اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية وكندا بإشراف البنك الدولى) إلا وتغير مسار التنمية مؤديا إلى نتائج مختلفة عن نتائج الخطة الخمسية الأولى التى نجحت بكل المعايير وكانت لمصلحة الشعب الهندى كاملاً. أما فى الخطة الثانية فلقد بدأ الانحراف نحو تحقيق مصالح رأس المال الأجنبى قبل مصالح الهند، ومن ثم كانت أول النتائج هى سقوط الهند صريعة للديون الأجنبية التى وصلت إلى ٢١ مليار دولار عام ١٩٧٩، كما وصلت مبالغ خدمة الديون إلى ١,٢ مليار دولار فى نفس العام، بالإضافة إلى زيادة حجم التحويلات لأرباح رأس المال الأجنبى من ٤٦٤ مليون دولار عام ١٩٧٩/٧٨ إلى ١١٣٤ مليون دولار عام ١٩٨٤/٨٣، كما ارتفع حجم الديون إلى ٣١ مليار دولار عام ١٩٨٣.

معدل نمو الناتج القومي . والسبب في ذلك أن كتابات التنمية الغربية وكذلك النماذج الغربية للتنمية إنما كانت ابتداء من فكرة النمو وليس التنمية ، حيث يفترض الاتجاه الأول (النمو) أن هناك اقتصاد وصل إلى مرحلة بناء طاقته الإنتاجية ومشكلته الأساسية هي البحث عن متطلبات وشروط النمو المستقر بعد الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل أو الاقتراب منها ، وهو وضع لا ينطبق على العالم المتخلف الذي تتركز مشكلته في بناء طاقته الإنتاجية وجهازه الإنتاجي . ولذلك كان طبيعيا أن تهتم هذه الكتابات والنماذج بدور الاستثمار وأهمية زيادة معدل الاستثمار دون أن توضح أولوية توزيع هذه الاستثمارات بين القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع إنتاج السلع الإنتاجية والسلع الوسيط ، وأن ينصرف التقدم التكنولوجي إلى التكثيف الرأسمالي لوسائل الإنتاج وإهمال المقومات الأخرى للتكنولوجيا التي تتناسب مع ظروف العالم المتخلف الذي يغص بالبطالة العمالية ويثقل كاهله نقص رأس المال وتفيض فيه الموارد الطبيعية العاطلة .

ويتضح ذلك الاتجاه من دراسة النماذج الاقتصادية الرياضية التي قدمت لشرح ميكانزمات التنمية الاقتصادية بالاعتماد المطلق على دور الاستثمار ودور التغير التكنولوجي وهي تنصرف في الواقع إلى بحث ميكانزمات النمو وليس التنمية ابتداء من النموذج المبكر والأوسع انتشارا وهو نموذج هارود و دومار حيث بدأ دومار نموذجه المشهور بالمقولة التالية " طالما أن الاستثمار يخلق دخلا من ناحية ويزيد الطاقة الإنتاجية من ناحية أخرى ، فما هو المعدل الذي يجب أن يزيد به الاستثمار حتى يجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية " [1] ، وهذه المقولة يتضح منها البحث عن

---

(1) يراجع في كتابات ونماذج هارود ودومار ما يلي :

- R.F. Harrod, Towards a Dynamic Economics, Supplement on Dynamic Theory, in Economic Essays.
- ________, An Essay in Dynamic Theory, Reprented in "Readings in Modern Theory of Economic Growth", Edited by Joseph E. Stiglitz and Hirofumi Uzawa, M.I.T. Cmbridge, 1975, pp. 14 - 33.
- E. Domar, Essay on the Theory of Economic Growth, Oxford University Press, 1957, Ch. III and IV. Specially pp. 245 - 250.

ويشرح دومار في الصفحات الأخيرة نموذج فيلدمان في الاتحاد السوفيتي وكيف منح الأولوية للصناعات الثقيلة .

الاستقرار وليس البحث عن كيفية بناء الطاقة الإنتاجية بأساليب مختلفة قد يكون أهمها الإخلال المتعمد للتوازن لإعادة التوازن فى مرحلة تالية من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية بشكل أساسى فى قطاع الصناعات الثقيلة والإنتاجية (١) ، وكذلك كثير من النماذج الأخرى التى قدمها كل من سولو ، جوان روبنصون ، سوان ، ميد وغيرهم (٢) . إلا أنه يستثنى من هذه النماذج نموذجى فيلدمان ، ومحلانوبس اللذان قادا التنمية فى بدايتها فى كل من الاتحاد السوفيتى والهند (٣) .

والسبب الجوهرى لهذه الظاهرة فى كتابات التنمية الغربية هو افتراض التسليم بصحة وسلامة نمط التنمية الأوربى الغربى بشكل مطلق والاقتناع بصلاحيته لكل المجتمعات وهو النمط من التنمية الذى يعتمد على قوى الطلب ، فبدأ من الصناعات الاستهلاكية يكون الطلب على الصناعات الوسيطة ثم يتكون الطلب على الصناعات الثقيلة والإنتاجية ، وهو نمط من التصنيع استغرق أكثر من مائة عام لاستكمال بناؤه فى ظل

---

(١) أنظر فى كيفية تحقيق تنمية الاقتصاد القومى بالإخلال المتعمد للتوازن وإعادته المراجع التالية :

- K. Marx, Capital , Vol. II, Moscow, Progress Publisher, Ch. XXI .
- د. سعيد الخضرى ، اقتصاديات الاستثمار - دراسة نظرية تحليلية ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٥ ، الفصل الأخير .

(٢)
- Robert M. Solow, A Contribution to the Theory of Economic Growth, Reading in Modern Theory of Economic Growth, Edited by J. Stiglitz and H. Uzawa, Op. Cit., pp. 58 - 87.
- ______________, Investment and Technical Progress, Op. Cit., pp. 156 - 171 .
- Joan Robinson, The Classification of Inventions, Op. Cit., pp. 133 - 136.
- T.W. Swan, Economic Growth and Capital Accumulation, Op. Cit., pp. 88 - 115.
- J.E. Mead, A Neo-classical Theory of Economic Growth, Reprented in the Economics of Development and Planning, Edited by M.L. Jhingan, Konark Polications, New Delhi, 1986, pp. 251 - 258.

(٣) يراجع فى نموذج محلانوبس المؤلف التالى :

- S. Chakravarty, The Logic of Investment Planning, North - Holland Publishing Company, Amisterdam, 1968, pp. 43 - 49.

يراجع فى نموذج فيلدمان ما قدمه دومار فى المؤلف التالى :

- E. Domar, Essays on the Theory of Economic Growth, Op. Cit., pp. 245 - 250.

ظروف لا يمكن تكرارها أهمها استنزاف طاقات العالم المستعمر الذى هو حاليا متخلف نتيجة لذلك .

وليس معنى ذلك إنكار أو إهدار القيمة الأساسية للادخار والاستثمار فى التنمية الاقتصادية أو الإنكار لأثر التقدم التكنولوجى ، ولكن الأمر يتعلق بكيفية معالجة كلاهما فى إطار نظرية للتنمية وليس النمو للاختلاف الجوهرى بين كل منهما ومدى ملائمة أيهما لظروف المجتمع الذى سوف تطبق عليه النظرية .

ومن الواضح أن الاهتمامات واحدة فى الفكر التنموى الغربى وتنطلق جميعا من الاستثمار سواء فى شكل دفعه قوية تدفع الاقتصاد المتخلف للخروج إلى رحاب التنمية والتقدم كما تصورها روزنشتاين رودان أو بمعدل سنوى مرتفع كما تصوره والت رستو، وسواء كانت هذه التنمية متوازنة كما تصورها راجنر نوركسية أو غير متوازنة كما تصورها هيرشمان – وبطبيعة الحال فإنه نظرا لأن بؤرة اهتمام هذه الكتابات واحدة فإنها فى الواقع تعتبر تكرار لبعضها البعض بشكل أو بآخر (1) . إلا أن والت رستو فى كتابة مراحل النمو الاقتصادى قدم شيئا جديداً هو إمكانية استخدام رأس المال الأجنبى لتحقيق التنمية فى العالم المتخلف ، وذلك فى حديثه عن المرحلة المقابلة لحاله الدول المتخلفة وهى مرحله الانطلاق ، وربما أيضاً مرحلة وضع الشروط السابقة على مرحلة الانطلاق فى الدول الأكثر تخلفا فيقول : " أنه إذا كانت هناك مجتمعات استطاعت أن تتم مرحلة الانطلاق بقدارتها الذاتية على الادخار والاستثمار مثل إنجلترا واليابان ودون دخول رأس المال الأجنبى إليها ، فإن الولايات المتحدة وروسيا وكندا وصلت إلى هذه المرحلة بفضل

---

(1)
- P.R. Rodan, Notes on the Theory of Big Push, in Economic Development of Latin America, Reprented in the Economics of Development Planning, Edited by M.L. Jhingan, Op. Cit, pp. 175 - 179.
- W.W. Rostow, The Process of Economic Growth, New York, W.W. Norton & Company, Inc., 1952.
- R. Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Contries, Op. Cit.
- A.O. Hirschman, The Strategy of Economic Development, Yale University Press, New Havan, 1958.

رأس المال الأجنبى الذى استثمر داخلها ".

ولعل أهم الكتاب الغربيين الذى وضعوا أسلوبا وبرنامجا واضحا للتنمية فى العالم المتخلف بشكل واضح يتضمن التنمية الصناعية وبما يتفق تماماً مع فكرة والت رستو فى استخدام رأس المال الأجنبى ، وهما العالمان الألمانيان فورستمان و جوث ، حيث يعتبر ما قدماه فريداً فى اتساقه بالوضوح والتسلسل وفى إفصاحه دون مواربة عن تشكيل الصناعة وتحديد أولوياتها على المدى القصير والطويل . فيقرر الأول فورستمان أن الدول المتخلفة تستطيع بفضل سماحها بدخول رأس المال الأجنبى إليها فى شكل استثمارات مباشرة أن تنتقل من التخلف إلى قمة النمو الصناعى والتقدم تبعا للمراحل التالية :

المرحلة الأولى : ويتم فيها استيراد رأس المال الأجنبى ليستخدم فى زيادة إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية .

المرحلة الثانية : يتوازن الاقتصاد الوطنى كمستورد لرأس المال الأجنبى ، وخلال هذه المرحلة يتزايد تصدير الدولة للمواد الأولية ، وللمواد الزراعية والأغذية إلى الخارج لدفع فوائد رأس المال الأجنبى ثم يبدأ جزء من الصادرات يتوجه إلى استيراد الآلات ، ويحدث توازى بين استيراد الآلات وتصدير المواد الأولية . وفى هذه المرحلة تستطيع البلاد المستوردة لرأس المال الأجنبى بدء عملية التصنيع .

المرحلة الثالثة : تبدأ الدول التى كانت تستورد رأس المال فى تصدير رأس المال ، وخلال هذه المرحلة يتميز اقتصاد الدولة بأنه اقتصاد زراعى مصنع ، ويتزايد نمو التصدير من السلع المصنعة وتصبح الدولة مصدره لرأس المال .

المرحلة الرابعة : يتوازن اقتصاد هذه البلد كمصدر لرأس المال وخلال هذه المرحلة تأخذ الدولة شكل الدول الصناعية ، وتصبح الزراعة ذات أهمية ثانوية ويزداد تصدير رأس المال والسلع الصناعية ويواكبه فى نفس الوقت نمو استيراد المواد

الأولية والأغذية .[١]

وهذا النمط من التنمية يأخذ بعدا أكثر تفصيلا عند جوث كما يلي :

المرحلة الأولى : حيث يقوم الاقتصاد الذى يعيش عند الكفاف بتصدير المواد الأولية ويبادلها بالسلع الاستهلاكية .

المرحلة الثانية : تنمية القاعدة الأساسية (رأس المال الاجتماعى) مثل خطوط السكك الحديدية وتسهيلات النقل والطاقة .... الخ ، وتحسين الزراعة عن طريق القروض الأجنبية وخاصة قروض البنك الدولى للإنشاء والتعمير وذلك لتمهيد الطريق لاستثمارات رأس المال الأجنبى الخاص التى سوف تحدث بعد ذلك .

المرحلة الثالثة : تنمية منتجات التصدير من المواد الأولية ومن الاستثمارات المباشرة فى الصناعة بواسطة الشركات الأجنبية .

المرحلة الرابعة : وهى المرحلة الأولية للتصنيع وهى التى تهدف أولاً إلى تنمية الصناعات الخفيفة والتى تمول عن طريق الادخار المحلى والقروض التى سوف تحولها المنظمات العالمية وبخاصة الاستثمارات المباشرة .

المرحلة الخامسة : مرحلة التنمية العامة والتى تتميز باستمرار تنمية الصناعات الخفيفة بالإضافة إلى تصدير بعض رأس المال .

المرحلة السادسة : مرحلة التكيف ، وهى التى تعطى أهمية للصناعات الهندسية (الصناعات الثقيلة) ، وخلال هذه المرحلة سوف تزداد مديونية الدولة ولكنها بالتدرج سوف تصل إلى موازنة مدفوعاتها .[٢]

---

(١) - A. Forstman, Die Grunlagan dur Aussewirtschaftsthecrie, Perlin, 1956, S. 153 - 159.

(٢) أنظر فى مناقشة هذه الأفكار ومدى ملاءمتها لتنمية العالم المتخلف المؤلف التالى :

- A. Frumkin, Modern Theories of International Economic Relations, Progress Publisher, Moscow, 1969, pp. 171 - 185.

ولعل هذه المراحل هى التى وقعت عليها الغالبية الساحقة من الدول المتخلفة والتى تأثرت بها كافة إستراتيجيات التنمية الصناعية فى كافة الدول المتخلفة التى طبقت الفكر التنموى الغربى ، والتى أفرزت أهم اتجاهين يحكموا التنمية الصناعية بها ، وهى الاتجاه إلى أولوية الصناعات الاستهلاكية بصفة مطلقة ، والاتجاه إلى الصناعات التصديرية الاستهلاكية فى مرحلة متأخرة ضمن سياسة عامة شاملة للاقتصاد الوطنى تقوم على تصدير المواد الأولية منذ الوهلة الأولى للتنمية . والاقتراض الأجنبى لاحقاً .

ويمكن التعرف على مزيد من التفصيلات حول التوصيات التى قدمها الفكر التنموى الغربى لبناء التنمية الصناعية بصفة خاصة وانعكاساته على نمط التنمية بصفة عامة فى الدول المتخلفة من مناقشة المراحل التى قدمها الكاتبان الأخيران ، فورستمان وجوث كما يلى :

أولاً – فى مجال التنمية الصناعية :

١ – يعتمد التصنيع على رأس المال الأجنبى بالكامل ليس فى مجال استيراد الآلات والمعدات وأساليب وطرق الإنتاج فقط بل وفى بناء رأس المال الاجتماعى بالشكل الذى يسمح للمشروعات الصناعية الأجنبية (الاستثمارات المباشرة) بالتواجد والعمل داخل الدولة المتخلفة . وهو ما يعنى أولاً السيطرة الأجنبية الكاملة على النشاط الصناعى ، ويعنى ثانياً إعفاء المشروعات الأجنبية من أى تكاليف اجتماعية تتحملها داخل المجتمع ، وإذا ما تم إعفاؤها من الضرائب الوطنية لفترة محدودة أو بشكل مطلق فإنها بذلك تكون فى وضع أفضل من الاستثمارات الوطنية مرتين الأولى منها أنها لم تساهم فى تكوين رأس المال الاجتماعى بل استفادت منه بعد إنشاؤه ، ومن ثم لم تعانى من عدم وجوده أو من نقص كفاءته بحيث يؤثر ذلك فى ارتفاع تكاليف الإنتاج ويقلل من معدل الربحية ، أن الإعفاء الضريبى الوطنى للمشروعات الأجنبية يزيد من معدل ربحية الاستثمارات الأجنبية بمقدار الضريبة وهو ما لا يتوافر للمستثمر الوطنى .

٢ – منح الأولوية فى البناء الصناعى للصناعات الاستهلاكية (الخفيفة) والتى سوف يساهم

فيها الادخار المحلى والقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة فإذا كانت مصادر التمويل سوف يستقر كل منها فى مشروعات صناعية منفصلة فإن ذلك سوف يفرز تقسيم من العمل يحصل فيه رأس المال الوطنى على عمليات الإنتاج ذات المستوى التكنولوجى المتدنى وهو ما لا يسمح له بالتقدم عبر الزمن كما لا يسمح له بتحقيق نفس مستوى الأرباح التى سوف تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بالعالم المتقدم والتى غالباً ما تكون فروع لشركات متعدية الجنسيات ، ذات التكنولوجيا الوفيرة . أما إذا كانت مصادر التمويل المختلفة سوف تساهم فى كافة المشروعات على سبيل المشاركة مثلا فإن السيطرة لابد أن تكون لرأس المال الوفير .وهو رأس المال الأجنبى وبذلك تكون القرارات المصرية فى يده مثل قرارات الاختيار التكنولوجى لطرق الإنتاج وحجم الإنتاج والأثمان والأجور ونوعية المدخلات ومصادرها خارجية أم داخلية وأثمانها إذا كانت محلية .

٣ – عدم الاهتمام بالصناعات الإنتاجية (الثقيلة) ، والتى تسمى بالهندسية ، وعدم الإقبال عليها حتى مع تصور وجود قدر من الفائض الاقتصادى المحلى يسمح بإنشائها بل تفضيل تصدير هذا الفائض إلى العالم الخارجى كرأس مال يستثمر فى الخارج (المرحلة الخامسة) وعدم التوصية باستخدامه فى بناء هذا النوع من الصناعة إلا إذا كانت هذه الصناعة ضمن الصناعات الاستهلاكية (الخفيفة) . وهو ما يضمن أن تستمر الدولة المتخلفة لأطول فترة ممكنة من مراحل التصنيع والتنمية بشكل عام معتمدة فى الحصول على أدوات الإنتاج على العالم الخارجى ، إذا أن بناء الصناعات الإنتاجية سوف يقلل من هذا الاعتماد . ورغم غرابة الفكرة إلا أنها موجودة فعلاً ، فالعالم العربى رغم عدم اكتمال هيكل صناعاته الاستهلاكية وليس الإنتاجية ، ورغم سعيه الحثيث للحصول على القروض وإفساحه المجال لدخول رأس المال الأجنبى فى شكل استثمارات مباشرة يقوم بتوجيه جزء معتبر من رأسماله إلى العالم الخارجى ، ويقع فريسة لعملية تدوير رأس المال بحيث لا يستفيد منها إلا أصحاب البنوك العالمية وأصحاب الاستثمارات المباشرة فى العالم المتخلف

من العالم الرأسمالى المتقدم.[1]

٤ – الاهتمام بصناعات التصدير والتى سوف تكون بطبيعة الحال استهلاكية ، إذ أنها تقع فى المرحلة التالية لبناء رأس المال الاجتماعى وإرساء مشروعات الاستثمار المباشر الأجنبى ، وهى المرحلة الثالثة من النموذج حيث لم يصل المجتمع إلى بدء الاهتمام بالصناعات الإنتاجية التى تأتى فى المرحلة السادسة . ويعنى الاهتمام بصناعات التصدير رغم عدم تكامل الهيكل الصناعى بقطاعاته المختلفة تعميق الاعتماد على العالم الخارجى للحصول على أدوات الإنتاج بشكل حتمى ، ذلك أن لم يمتد الاعتماد الخارجى إلى الحصول على المواد الأولية وإلى تسويق المنتج فى الخارج وهو ما يجعل مصير الصناعة ليس فى يد الدولة الوطنية المنشأة للمشروعات التصديرية أو البلد المضيفة فى حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وهذه الصناعات قد يقال أنها قادرة على توفير قدر من العملات الأجنبية تحتاجه الدول التى تعانى من النقص فيها، إلا أن نجاح هذه الصناعات المؤدى إلى الحصول على العملات الأجنبية مرتبط بنجاحها فى اقتحام السوق التنافسية العالمية وهو أمر بالغ الصعوبة للدول المتخلفة ، ليس من ناحية الكفاءة الإنتاجية الواجب الوصول إليها ، وهو أمر يمكن تحقيقه ، ولكنها مرتبطة بالدرجة الأولى بالعوامل الاحتكارية المسيطرة على السوق التنافسية العالمية ، وهو ما جعل هذه الصناعات لا تنجح إلا إذا كانت تحت ريادة وسيطرة الشركات متعدية الجنسيات التى تقيم المشروع داخل المجتمع المتخلف والتى تتولى كافة عمليات الإنتاج والتسويق مثل كوريا وتايوان والإمارات العربية والبحرين . أما المجتمعات المتخلفة التى تحولت إلى هذه الصناعات بالاعتماد على قدراتها الذاتية وعلى رأسمالها المحلى مثل مصر فى الستينات أو تونس والجزائر فى السبعينات فإنها لم تحقق أى نجاح يذكر ، ولجبرت على بيع منتجاتها داخل السوق الوطنية ، وهو ما أدى إلى آثار وخيمة نتيجة فقدان ما كان متوقعاً من العملات الأجنبية نتيجة البيع فى السوق الخارجية بالإضافة إلى تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات نتيجة

---

[1] د. سعيد الخضرى ، "أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية" ، القاهرة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية تجارة عين شمس ، العدد الثانى ، ١٩٨٩ .

استيراد مستلزمات الإنتاج على مستوى الإنتاج الكبير المتوقع تصديره ، هذا بالإضافة إلى مساوئ دفع الاستهلاك المحلى إلى استهلاك أنماط من السلع لا تتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة وخاصة الانخفاض فى المستوى العام للدخول ، وهو ما يؤثر على حجم الادخار بالانخفاض كما فى حالة إنتاج السيارات للتصدير فى مصر فى منتصف الستينات ، والنسيج والجلود المطاط .... فى تونس والمغرب .[1]

٥ – رغم عدم وضوح ما إذا كانت الصناعات الاستهلاكية سوف تميل إلى نمط إحلال الواردات أم لا ، فإنه بالنسبة لمشروعات الاستثمار المباشر الأجنبى سوف يكون من مصلحتها إنتاج نفس السلع التى تتخصص فى إنتاجها فى بلدها الأم حيث تتوافر لها كامل مقومات إنتاج هذه السلع ، ومن المصلحة الوطنية أن يحدث ذلك فهو أدعى إلى أن يكون ثمن السلعة المنتجة فى الداخل فرع من المنتج الخارجى ، وعلى نفس النمط ولنفس الأسباب سوف يكون الحال بالنسبة للمشروعات المشتركة . ولذلك فإن جنوح الصناعات الاستهلاكية إلى نمط إحلال الواردات أمر لا مفر منه .

ثانياً – فى مجال الاقتصاد الوطنى بشكل عام :

١ – فتح المجتمع منذ الوهلة الأولى للتنمية الاقتصادية على أنماط الاستهلاك الخارجية الواردة من العالم المتقدم بتصدير المواد الأولية للحصول على السلع الاستهلاكية (المرحلة الأولى عند جوث) . أو مع دخول رأس المال الأجنبى للاستثمار فى زيادة إنتاج المواد الأولية (المرحلة الأولى عند فورستمان) ، وهو ما يحرص عليه دائماً رأس المال الأوربى الغربى حالة دخوله إلى الدول المتخلفة " أن ينشر نمط من الاستهلاك الأوربى الجديد " وهو ما حدث فى مصر فى المرحلتين التى تدفق إليها رأس المال بغزارة ، الأولى فى أواخر القرن التاسع عشر (عهد الخديوى سعيد وإسماعيل) والثانية فى بداية الربع الأخير من القرن العشرين فى ظل سياسة الانفتاح

---

[1] أنظر فى استراتيجية صناعة التصدير فى العالم العربى للمؤلف التالى :

– د. فتح الله ولعلو ، الاقتصاد العربى والمجموعة الأوربية ، بيروت ، دار الحداثة ، ١٩٨٢ ، ص.ص ٣٠٠ – ٣٠٣ .

الاقتصادى . وهو ما أدى إلى آثار وخيمة تحققت فى كل من الحقبتين ، وهى انهيار الادخار المحلى والإقبال على الاستهلاك الأجنبى بما يعطل الصناعات الوطنية ويعمق من زيادة المديونية بشكل خطير انتهى إلى التدخل الأجنبى فى تسيير المجتمع فى كافة المجالات وليس فى المجال الاقتصادى فقط ، وهو ما قاومه المجتمع المصرى وقياداته الوطنية فى المرحلة الأولى مما أدى إلى كارثة الاحتلال البريطانى الكولونيالى عام ١٩٨٢ [١] ، وكذلك ما انتهى إليه نشر نمط الاستهلاك الأوربى الغربى مع دخول رأس المال الأوربى الغربى والأمريكى من تدخل الدائنين فى السيطرة على توجهات المجتمع المصرى اقتصاديا وسياسياً واجتماعياً فى فترة الانفتاح الاقتصادى وخاصة أقوى الدائنين الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولى[٢] .

٢ – افتقاد الاهتمام بالبعد القومى لإشباع حاجات المجتمع وانعكاس هذا البعد فى كلا النموذجين المقترحين للتنمية ، فنجد الاهتمام بتصدير المواد الأولية بوضوح وهو ما يفرض نمط الزراعة التصديرية بما يؤدى إليه هذا النمط من آثار بالغة السوء وصلت إلى حد تجويع الشعوب الذى اتبعته رغم أنها شعوب زراعية وإلى تقويض جهود التنمية تماماً . وهو ما أشرنا إليه بالتفصيل سابقاً فى مناقشتنا لدور الفكر التنموى الغربى فى تشويه قطاع الزراعة فى العالم المتخلفة .

٣ – يركز النموذج على قدرة المجتمع المتخلف على تصدير رأس المال إلى الخارج وإلى قدرته على موازنة ميزان مدفوعاته ، وهو ما لا يمكن أن يتحقق فى تنمية تعتمد حتى لآخر مراحلها على استيراد رأس المال الأجنبى وعلى استثماراته المباشر

---

[١] عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، الفصل الحادى عشر – مأساة الديون ، ص.ص ٢٥ – ٧٧ .

– دافيد لاند ، بنوك وباشوات ، ترجمة الدكتور عبد العظيم أنيس ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

[٢] أنظر فى إيضاح هذه السيطرة للمؤلف التالى :

– د. عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢، نموذج التنمية التابعة فى التطبيق أو لعبة صندوق النقد والبنك الدولى ، ص.ص ٣٣٠ – ٣٥٩ .

وخاصة أنها حتى المرحلة الأخيرة سوف تظل تابعة للعالم الخارجي في استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا وأساليب الإنتاج ، وهو ما أثبته الواقع بالنسبة لكافة دول العالم المتخلف ، وحتى بالنسبة لأنجح البلدان المتخلفة التى سارت على هذا النمط من التنمية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة . فكما يقول البنك الدولى فى تقريره حيث وصل الدين المستحق للدفع عام ١٩٨٠ إلى ١٦٢٧٤ مليون دولار ، وهو يمثل ٢٨,٨٪ من الناتج القومى الإجمالى فى نفس العام ، هذا بالإضافة إلى العجز فى ميزان الحساب الجارى بلغ ٥٣٢٦ مليون دولار فى نفس العام . ونفس الحال بالنسبة لسنغافورة ، حيث بلغ الدين المستحق للدفع عام ١٩٨٠ ١٣٦٩ مليون دولار ، وهو يمثل ١٢,٨٪ من الناتج القومى المحلى ، بالإضافة إلى العجز فى ميزان الحساب الجارى الذى بلغ ١٥٧٧ مليون دولار فى نفس العام وذلك لن يكون غريباً إذا ما علمنا أن نسبة الأرباح المحولة للخارج لحساب الشركات متعدية الجنسيات داخل المجتمع الكورى وصلت إلى ٢١٪ من رأس المال المستثمر .[1]

---

[2] انتهى نمط التنمية بالتركيز على صناعات التصدير إلى الفشل الذريع فى دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين . . الخ إلى جانب بعض الدول العربية مثل تونس والمغرب ، وكذلك فشل بعض صناعات التصدير فى كل من مصر والإمارات العربية والبحرين (صناعة بتروكيماويات) ، وغيرهم من دول العالم ، وهو ما أدى إلى تراخى الطلب على آلات وصناعات التصدير المستوردة من العالم الرأسمالى المتقدم . مما حدا بالشركات متعدية الجنسيات بقيادة البنك الدولى إلى القيام بدعاية صاخبة لنمط التصنيع الذى تم فى كوريا وسنغافورة وتايوان مركزا جل اهتمامه بالأكثر على كوريا الجنوبية لإعادة الثقة فى هذا النمط من التصنيع الذى يخدم مصالح الشركات متعدية الجنسيات قبل المصالح الوطنية للدول المضيفة لها. وإذا ما بحثنا اثر هذا النمط من التصنيع على تحويل الموارد إلى الخارج بمقارنتها بالموارد الداخلة لتبين لنا أن كوريا الجنوبية إنما تستنزف بانتظام من خلال تحويل للموارد المنظم إلى الخارج من خلال فوائد الديون وأرباح الاستثمارات الأجنبية وما يبقى للمجتمع الكورى لا يساوى الاستنزاف فى الموارد الطبيعية والموارد البشرية. ويمكن عقد مقارنة بين الاقتصاد الكورى الجنوبى المستنزف من خلال فوائد الديون وتحويلات الأرباح والاقتصاد الكورى الشمالى الذى يتبع أسلوب تنموى مختلف يقوم على تكامل القطاعات الاقتصادية وإشباع حاجات المجتمع أولا ، أى يقوم على استراتيجية الاعتماد على الذات

(=)

وهكذا فإن تضاعف معدل الاستدانة وتضاعف معدل الاستنزاف من خلال فوائد القروض وتحويلات أرباح الشركات متعدية الجنسيات العاملة فى الاستثمارات المباشرة فى العالم المتخلف إنما يتناسب طردياً مع الإقبال على اختيار نمط إحلال الواردات وصناعات التصدير فى تصنيع العالم المتخلف . وهكذا شهدت دول المغرب وتونس ومصر ، والأردن وسوريا والجزائر المطبقين لكلا النمطين السابقين أكبر حجم من المديونية بالنسبة لباقى دول العالم العربى التى لم يعرف عنها هذا التصنيع ، فنصيب

(*)

والاعتماد على التخطيط الشامل . فنصيب الصناعة فى الدولتين بلغ ٣٠٪ من الناتج القومى وهو ما يعكس الدرجة الموحدة فى الاهتمام بالتصنيع ، أما بالنسبة للرقم القياسى لإنتاج الغذاء فلقد ارتفع الرقم القياسى لإنتاج الغذاء فى كوريا الشمالية ٣٢٪ مقابل ٢٥٪ فى الجنوبية خلال السبعينات وهكذا لم تزد واردات كوريا الشمالية من الحبوب عن ٥٨٥ ألف طن ، بينما استوردت كوريا الجنوبية ٥٥٣٨ ألف طن عام ١٩٨٢. ومتوسط دخل الفرد فى الشمال وصل إلى ١٦٥٠ دولار عام ١٩٨٢ فى مقابل ١٩١٠ دولار فى الجنوب أى بفارق ٢٦٠ دولار فى السنة. وفى قطاع الخدمات يبلغ نصيب الخدمات ١٨٪ فى الشمال بينما هو فى الجنوب ٣٨٪ . وهذه المقارنة ليس من الضرورى أن تكون فى صالح الجنوب لما هو معروف عن الطابع الطفيلى لكثير من الخدمات فى المجتمع الرأسمالى - ويكفى النظر إلى أرباح البنوك والخدمات المالية - والذى يعكسه تركز السكان فى العاصمة سيول فى الجنوب (حيث يسكنها ثلث سكان القطر) الأمر الذى لا مثيل له فى الشمال حيث يتوزع السكان بشكل اكثر اتزانا .

- K.S. Kim and M. Roemer, Growth and Structural Transformation, Studies in the Modernization of the Republic of Korea, 1945 - 1975, Cmbridge, Mass., Harvard Univ., Press, 1979, pp. 30 - 55.
- Bohn Young Koo, "Role of Foreign Direct Investment in Recent Rorean Economic Growth", Working Papper No: 8104, Seoul, Korea Development Institute, 1982.
- د. هبه حندوسه ، إدارة التنمية الاقتصادية فى كوريا الجنوبية ، بحوث ندوة التنمية المستقلة فى الوطن العربى ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص.ص ٣٦٥ - ٣٩٧ ، وكذلك تعليق الدكتور رمزى زكى ص. ٤٠٨ ، وتعليق الدكتور سمير أمين ص.ص ٤٠٣ - ٤٠٦ .
- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٢ ، مطبعة إكسفورد ، الطبعة العربية ، ص. ١٢٥، ١٣٥ ، ١٣٩ .
- د. رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٧ ، ص.ص ١٢١ - ١٢٩ .

الدول الست السابقة من الدين العربى الخارجي يعادل ٨٨٪ من حجم الدين الكلى البالغ ٦٥,٥ بليون دولار عام ١٩٨٥ .[1]

٤ – من أخطر القضايا التى يجب بحثها جيداً عند إرساء أى نمط للتصنيع مقدار الفائض الاقتصادى المتحقق وهل يبقى هذا الفائض داخل المجتمع أم يتسرب بعضه إلى الخارج ، وما مقدار هذا التسرب ، وإلى أى الطبقات الاجتماعية سوف يؤول الباقى منه ، وهل سوف يتبدد فى الاستهلاك كاملاً أم سوف يبقى منه جزء للتراكم . وهذه القضايا لا يمكن حسمها إلا من خلال الحساب الاقتصادى الدقيق الذى يتناول المقارنة بين حجم الفائض الاقتصادى المتحقق باستخدام رأس المال الأجنبى بنسبة ١٠٠٪ (الاستثمار المباشر) أو بنسبة أقل (المشاركة بين رأس المال الوطنى والأجنبى) ، وبين ذلك الحجم من الفائض المتحقق باستخدام رأس المال الوطنى فقط، مع الأخذ فى الاعتبار البعد الزمنى الأطول الذى قد يستغرق لاستكمال تلك المشروعات الممكن إنشاؤها . فقد نجد أنه من الأفضل أن يكون البعد الزمنى لاستكمال البناء الصناعى أطول وذلك نتيجة للاعتماد على رأس المال الوطنى فقط فى إنشاء مشروعات أخرى جديده ، بدلاً من الإسراع فى بناء عدد أكبر من المشروعات بالاعتماد على رأس المال الأجنبى الذى يسحب الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى إلى الخارج ، وفى الحالة الأخيرة فإن سرعة بناء المشروعات الصناعية يكون على حساب تبديد جزء معين من الفائض الاقتصادى إلى الخارج والذى قد يعجز المجتمع عن تكوين رأس مال يحل محل هذه المشروعات فى الفترة اللاحقة التى تحتاج بعدها إلى التجديد بسبب التغير التكنولوجى أو التقادم ، وهو ما يجعل المجتمع يرتكن مرة أخرى إلى رأس المال الأجنبى فى دوره لا تنتهى ، وهذه

---

[1] التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، تحرير صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، ١٩٨٧ ، ص. ١٨٣ .

أنظر فى الموقف العربى من الديون الخارجية للمؤلف التالى :

– د. سعيد الخضرى ، أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٢٩ – ٤٦ .

الحالة الأخيرة هى الحالة التى سادت الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف . وإذا أخذنا فى اعتبارنا عند اجراء الحساب الاقتصادى السابق الآثار السيئة الأخرى التى تصاحب توافد رأس المال الأجنبى من خلق أنماط استهلاكية جديده قادرة على تبديد الجزء الباقى داخل المجتمع من الفائض بالإضافة إلى ما سبق تحويله إلى الخارج منه ، فإننا نجد أن البعد الزمنى الأطول لبناء الصناعات بالاعتماد على القدرات الذاتية واستبعاد رأس المال الأجنبى أفضل محافظة على الموارد من التبديد إلى الخارج [1] . وفى إطار ذلك الحساب الاقتصادى يقتضى الأمر الأخذ فى الاعتبار مستوى التكنولوجيا المختارة على مستوى الاقتصاد القومى ككل أو على مستوى القطاعات الاقتصادية واختيار معامل الكثافة الرأسمالية على مستوى الاقتصاد القومى، واختيار تلك التوليفة من الفنون الإنتاجية على مستوى القطاعات والتى يمكن أن يحقق أى منهما أقصى فائض ممكن مع الأخذ فى الاعتبار حجم العمالة المتاحة ورأس المال المحلى المتوافر (أى اختيار الكثافة الرأسمالية التى تضمن تشغيل الموارد المحلية من رأس المال والعمل وتحقيق أقصى معدل للفائض الاقتصادى) بالإضافة إلى ملائمة الموارد الطبيعية لعمليات الإنتاج [2]. وتحديد الاختيار التكنولوجى إنما يتضمن بطبيعته توزيع الدخول ومن ثم توزيع الفائض الاقتصادى .

وإذ أن هذا الاختيار يتم فى إطار مستوى من الأجور ومستوى من إنتاجية العمل باستخدام تكنولوجيا معينة ، ومن ثم فإن الفرق بين مستوى الأجور ومستوى إنتاجية

---

(1) أنظر فى أسلوب حساب التكاليف الاستثمارية على مستوى الاقتصاد القومى مع الأخذ فى الاعتبار المستوى التكنولوجى الواجب الأخذ به المؤلف التالى :

- د. سعيد الخضرى ، الفن الإنتاجى وأثره على كفاءة الاستثمار فى الدول النامية ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص.ص ٤٣٥ - ٤٥١ .

(2) أنظر فى كيفية تحديد المستوى التكنولوجى على مستوى الاقتصاد القومى (المعامل القومى للكثافة الرأسمالية) بما يسمح باستغلال كافة رأس المال الوطنى والعمالة الكاملة ، المرجع السابق ، ص.ص ٩٣ - ١١٦ .

وكذلك فى تحديد التكنولوجيا على مستوى القطاعات الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص.ص ١١٧ - ١٢٧ .

العمل باستخدام نوع معين من التكنولوجيا يمثل الفائض الإقتصادى المتوقع والذى يمكن توزيعه لحساب العمل أو لحساب رأس المال أو لحساب التراكم ، وهو ما يعطى للشكل التنظيمى للمشروعات الأثر والقوة الحاسمة للتوزيع وخاصة فى دفع الفائض إلى التراكم .

وهكذا نجد أن الفكر التنموى الغربى هو المسئول عن نمط التصنيع المشوه وغير المتكامل الذى تم بناؤه فى العالم المتخلف ، والذى لابد أن تفرز طبيعة تكوينه على هذا النحو تبعيته للعالم الخارجى منذ الوهلة الأولى لإنشائه . وهو ما أدى إلى نتائج سلبية مازالت تعانى منه الدول التى اتبعته حتى الآن ، ويمكن مناقشة الآثار والنتائج السلبية لهذا النمط من التصنيع ذو الأولوية للصناعات الاستهلاكية تبعاً لتوجهاته إلى إحلال الواردات أو إلى صناعات الصادرات وذلك فى الفصل التالى .

المبحث الثاني.

نتائج وآثار سياده نمط التصنيع الاستهلاكى تبعا لاحلال الواردات.

(أ) إضعاف الكفاءة الإنتاجية :

من المسلم به أن صناعات إحلال الواردات إنما تعتمد أساساً على استخدام التعريفة الجمركية بالإضافة إلى نظم التقيد الكمى للواردات مثل نظام الحصص وتصاريح الاستيراد هذا بالإضافة إلى تحديد سعر صرف للعملة المحلية يجعل قيمتها الاسمية أعلى من قيمتها الحقيقية بالنسبة العملات الأجنبية فى غالبية الأحوال ، وهو ما يحتم أيضاً تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الإنتاجية والوسيطة التى يحتاجها إنتاج السلع الاستهلاكية التى تستورد من العالم الخارجى . وهو ما يؤدى أولاً إلى تقليل نسبة الموارد المحلية المستخدمة فى إنتاج هذه الصناعات التى تحل محلها الموارد المستوردة من الخارج ، كما يؤدى إلى تخفيض نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الكلى فى هذه الصناعة ، ذلك إذا ما أخذنا فى اعتبارنا الانخفاض المتزايد لمعدل التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج . وهو ما أثبته سوليكو وستيرن فى دراستهما على الصناعة الباكستانية إذ قاما بطرح صافى الإعانة المقدمة إلى الصناعات الاستهلاكية المحلية لإحلال الواردات والتى تتمثل فى الإعفاءات الجمركية الممنوحة لمستلزمات إنتاجها من القيمة المضافة لكل صناعة وانتهيا إلى أن المساهمة الاجتماعية لهذه الصناعات (القيمة المضافة الاجتماعية) ضعيفة وإلى أن هيكل الاستثمار السائد المتحيز تحيزاً شديداً للصناعات الاستهلاكية يحمل الاقتصاد القومى فقداً وضياعاً فى الموارد من وجهة النظر الاجتماعية .[1]

وصناعات إحلال الواردات تقوم أغلبها على التجميع وبصفة خاصة فى السلع

---

(1) - Saliko R. & J. Stern, "Tariff Protection, Impor - Substitution and Industrial Efficiency", Pakistan Development Review, Vol. V, No. 2, Summer 1965, pp. 108 - 111.

الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والثلاجات وأجهزة الراديو والتليفزيون والأدوات المنزلية ....الخ . وهذه الصناعات إنما تعتمد على استيراد مكوناتها من السلع التى يتم تركيبها داخل المجتمع المحلى بأسلوب وطريقة الإنتاج السائدة فى المجتمعات الخارجية وكأنما هى خطوط إنتاج للصناعات الأصلية داخل الدولة المحلية ، وهذا الأسلوب إنما يعوق نمو إنتاجية العمل بالإضافة إلى مثالب أخرى سوف نناقشها حالاً فى مواقعها من الدراسة . ذلك أن دور العمالة على كافة مستوياتها سوف يكون فى إطار النقل الميكانيكى دون الأعمال العقلى سواء بالنسبة للعمالة التى تعمل على خطوط الإنتاج فى التركيب أو على المستوى الأعلى مثل التصميم الهندسي والميكانيكى . وهو ما يجمد القدرات العقلية الإبتكارية ويكون العقلية التابعة التى تنتظر أن تقاد وتملى عليها التطورات التكنولوجية فى تقدمها والتى تأتيها من الخارج . ولعل ذلك هو ما يفسر إلى جانب عوامل أخرى أهمها نظام التعليم ، ذلك الجمود التكنولوجى فى العالم المتخلف الذى أقام بناء صناعياً يعتمد على هذا النوع من الصناعات ، هذا بالإضافة إلى التحيز للفنون الإنتاجية الواردة من الخارج دون الوعى بمدى تناسبها فى ظروف المجتمع المحلى واستخدامها للموارد المحلية كما لو كانت مكثفة لاستخدام رأس المال رغم ندرته مع وفرة العمالة أو العكس ، مما يفاقم المشاكل القومية فى الدول المتخلفة مثل تزايد معدل البطالة وتراكم العجز فى ميزان المدفوعات والمساهمة فى زيادة الاستدانة نتيجة استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال فى مجتمع وفير السكان مع ندرة رأس المال الوطنى . وإلى جانب تكوين العقلية التكنولوجية التابعة فأن هذه الصناعات بما تتبعه من أسلوب الاعتماد الكلى على التكنولوجيا المستوردة تماماً فى شكل خطوط إنتاج إنما يخلق حالة الانبهار بالتكنولوجيا المستوردة سواء عند العمالة بسيطة ومتوسطة الثقافة أو حتى عالية الثقافة من المهندسين والفنيين مما يخلق حالة من الإحباط وعدم الثقة بالنفس ، ومن ثم التسليم بالعجز عن ملاحقة هذا التطور بل والعجز عن إمكانية الدخول إلى هذا المجال نهائياً . وهى الحالة التى تنتهى إلى التسليم بالتبعية الكاملة فى المجال التكنولوجى والإنتاجى والتى ينتقل أثرها إلى كافة مجالات الحياة من إنتاج واستهلاك ، ومن فكر وثقافة ، ومن تعليم وبحث علمى لتصبح السمة العامة للإرادة القومية هما التسليم بالتبعية كاملة وتفضيل كل ما هو أجنبى على كل ما هو محلى .

إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من التطور التكنولوجي العالمي ولكن بالشكل الذي يتم في إطار التناسب مع ظروف المجتمع وبالسيطرة على الفنون الإنتاجية الخارجية تكنولوجياً والتحول إلى إنتاجها مرحلياً . وكذلك فإنه بالنسبة للصناعات التي تم إرساؤها فعلاً في العالم الثالث لتحل منتجاتها محل الواردات فإنه لابد أن ترتفع نسبة المكون المحلي في مستلزمات إنتاجها تدريجياً إلى أن تصل هذه النسبة إلى كامل مكونات إنتاج هذه السلعة ، إذا كان ذلك ممكناً ، وما لم تمنع ظروف توافر الموارد المحلية من الوصول إلى هذا الكمال . وهو الأمر الذي يفتح العقول لاستيعاب التكنولوجيا المستوردة إنتاجاً وليس تشغيلاً فقط وهو ما يسقط الهيبة التكنولوجية الأجنبية ويفتح الباب للعقول الوطنية في التحول إلى المساهمة في التقدم التكنولوجي والتحديث الآلي في إطار الموارد المتاحة محلياً، أي ما يفتح الباب لوجود التكنولوجيا القومية . وهذا المسار سوف يؤدي بطبيعته إلى تعديل الهيكل الإنتاجي الصناعي لإيجاد تلك الصناعات الأخرى سواء من الأمام أو من الخلف لتذوب صناعات إحلال الواردات الاستهلاكية داخل الهيكل الصناعي المتكامل الذي يقوم بتغذيتها من الخلف بكل ما تحتاجه . وبذلك تنفصل هذه الصناعات عن العالم الخارجي التي كانت مرتبطة به ، وهو مالا يمكن أن يتم إلا ابتداء من منح الصناعات الثقيلة (الإنتاجية) والوسيطة أولوية تتناسب مع ظروف هذا التحول .

أما في ظل الظروف السائدة لسيادة نمط التصنيع الاستهلاكي ذو الأولوية لصناعات إحلال الواردات فأن معدل إنتاجية العمل سوف يظل في حالة من الجمود لا يحركه ألا استيراد آلات أكثر حداثة وأكثر تقدماً من العالم الخارجي ، وهي بطبيعة إنتاجها في العالم الأكثر تقدماً لابد أن تكون أكثر كثافة رأسمالية وأعقد تكنولوجياً بما لا يتناسب مع ظروف العالم المتخلف من حيث التكاليف ومن حيث التوافق مع طبيعة ونوعية الموارد في الدول المتخلفة وخاصة توافر قوة العمل ، وهذا ما تؤكده مؤشرات متوسط إنتاجية العمل الصناعي في العالم العربي ، حيث أرتفع من ٢٣٨٤ دولار عام ١٩٨١ إلى ٢٨٠٣ دولار عام ١٩٨٦ أي بمعدل نمو متوسط قدره ٣,٥ ، ولكن التقرير العربي الموحد لا يعزى هذه الزيادة إلى نمو حقيقي في إنتاجية العمل ، وذلك لأن قيمة الإنتاج الصناعي تقدر بالأسعار الجارية مما يعكس الآثار التضخمية لارتفاع الأسعار وليس زيادة إنتاج حقيقية ، وخاصة إذا كان معدل التضخم يصل إلى أضعاف معدل نمو إنتاجية العمل

السابقة (٣,٥٪) . وكذلك يعزى هذه الزيادة فى إنتاجية العمل إلى حداثة المعدات الصناعية والصناعات كثيفة رأس المال بما تحتوى عليه من تقنية عالية ، وهو ما يعنى أن لا يكون هناك دور لليد العاملة فى زيادة الإنتاج فى هذه الفترة .[١]

ومع ذلك فأن متابعة متوسط إنتاجية العمل فى بعض الدول العربية التى اشتهرت بإرساء قطاع صناعى منذ بداية عقد التنمية الأول وما قبله نجد تفاوتاً كبيراً فى متوسط إنتاجية العمل فى كل منها . فبالنسبة لمجموعة الدول العربية البترولية وغير البترولية التى ضمت سوريا وتونس ومصر (حسب تقسيم التقرير العربى الموحد فى هذا الموضوع) يتفاوت معدل متوسط إنتاجية العمل خلال نفس الفترة السابقة (٨١-١٩٨٦ ، فنجد هذا المعدل السنوى يصل فى الإمارات إلى ١,٢٪ ، وفى تونس ، إلى ٧,٪ ، وفى السعودية إلى معدل سلبى هو - ٢,٢٪ ، ويصل إلى ١٢,٣٪ فى الجزائر ، وفى مصر ٢٧,٣٪ ، وفى عمان إلى ٧٢,٦٪ . ويرجع ارتفاع معدل نمو إنتاجية العمل إلى المساهمة الجديدة لقطاع البترول حيث وصلت مساهمة قطاع الصناعات الإستراتيجية وأهمها البترول إلى ١٠,٤٪ عام ١٩٨٥ من الناتج المحلى الإجمالى [٢] . أما بالنسبة لعمان فأن ارتفاع متوسط إنتاجية العمل فى نفس الفترة إنما يرجع إلى تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية بالتخطيط لبناء الصناعة لأول مرة فى تاريخ عمان فى بداية الثمانينات ، وهو ما يحتم أن يكون المعدل مرتفع للغاية تبعاً لمعدل إرساء الصناعات الجديدة المتتالية وبمقارنة هذا المعدل فى السنوات السابقة على التصنيع والذى قد يصل فيها إلى الصفر .

أما بالنسبة للدول العربية غير البترولية فأن المتوسط السنوى لمعدل إنتاجية العمل أصبح سلبياً خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٦ ، وصل إلى -١,٩٪ فى الأردن ، وإلى -٥,١٪ فى السودان ، -٢,١٪ فى المغرب [٣] ، وإذا أخذنا فى الاعتبار معدل التضخم الذى وصل فى المتوسط على مستوى العالم العربى إلى ١٧٦,٣٩٪ عام ١٩٨٥ عما كان

---

[١] التقرير العربى الموحد ، عام ١٩٨٧ ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٦١ .
[٢] المرجع السابق ، ص. ٢٥٥ .
[٣] المرجع السابق ، ص. ٢٩١ .

عليه عام ١٩٨٠ فأن ذلك يعطينا فكرة ليس عن جمود إنتاجية العمل فى العالم العربى وإنما عن تراجعها [1] .

وفى إطار الحماية التى تتوافر لصناعة إحلال الواردات فأن الإقبال على رفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات لن يكون ملحاً وسوف ينتقل الإلحاح على رفع الضرائب الجمركية على السلع الأجنبية المشابهة وخاصة فى حالة ارتفاع أثمان السلع المحلية المنتجة تبعاً لسيادة التضخم أو سيادة ارتفاع النفقات لانخفاض كفاءة المشروعات المحلية المنتجة ، وهو ما يجعل التشغيل على أساس الكفاءة المنخفضة هو السمة العامة لهذه المشروعات . ولذلك نجد أن التعريفة الجمركية والفعلية التى وصلت فى باكستان إلى ٩٩٠٠٪ على الحرير وإلى ٨٤٨٠٪ على الروائح العطرية ، وإلى ٢٣٢٠٪ على اللمبات الكهربائية فى البرازيل .[2]

هذا بالإضافة إلى أن سعر صرف العملة المحلية المغالى فيه يؤدى إلى إعاقة تصدير منتجات السلع الوطنية وخاصة السلع الصناعية ، إذ يجعل ثمن الصادرات الوطنية أعلى بالنسبة لأثمان السلع فى العالم الخارجى التى تقيم عملاته بأقل من حقيقتها بالنسبة للعملة الوطنية . كما أن المغالاة فى قيمة العملة الوطنية يظهر المنتجات الأجنبية منخفضة الثمن بالنسبة للمنتجات المحلية وبالتالى يظهر المنتج الأجنبى وكأنما يعمل بكفاءة أعلى من كفاءته الحقيقية ، وكذلك يظهر المنتج الوطنى كأنما يعمل بكفاءة أقل نظراً لارتفاع ثمن منتجاته مقيمة بالعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية .

(ب) التحيز ضد الصناعات الثقيلة :

فى إطار فرض الحماية الجمركية للصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات بفرض القيود الكمية على الاستيراد بالإضافة إلى التعريفة الجمركية العالية مع تخفيضها بالنسبة للسلع الوسيطة والثقيلة من الآلات ومعدات إلى درجة الإعفاء فى بعض الحالات ،

---

[1] المرجع السابق ، ص. ٢٦٠ .

[2] د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٥٦ .

- I. Little, T. Scitowisky, M. Scott, Industry and Trade in Some Developing Countries, Oxford University Press, London, 1970, pp. 40 - 42.

فأن الأمر يعنى تحيزاً للصناعات الاستهلاكية بحيث نجد معدل الأرباح فى الصناعات الاستهلاكية المحمية عال جداً بالنسبة لأرباح الصناعات الإنتاجية والوسيطة التى لا تتوفر لها الحماية ، وهو ما يدفع بالاستثمارات والموارد إلى الصناعات الاستهلاكية لارتفاع ربحيتها دون الصناعات الإنتاجية والوسيطة . وكذلك فأنه نظراً لأن غالبية الدول المتخلفة التى تتجه إلى التصنيع تعمد إلى رفع قيمة صرف عملاتها بالنسبة للعملات الأجنبية لتشجيع الاستثمار المحلى للتوجه إلى الصناعة إذ أن ذلك يؤدى إلى تخفيض قيمة الواردات من السلع الاستثمارية المستوردة من الخارج ، فأن ذلك يعنى فى نفس الوقت مزيد من دفع هذه الاستثمارات إلى الصناعات الاستهلاكية التى تحل محل الواردات ، لأن أثمان السلع الاستثمارية المستوردة سوف يكون أقل من أن تستطيع أى صناعة محلية أن تنتجها على أساسه وخاصة فى بداية عهدها للإنتاج ، وطالما ظلت واردات السلع الإنتاجية والوسيطة بلا حماية جمركية وكذلك ظل سعر صرف العملة المحلية مقوماً بأكثر من قيمته فأن المجتمع سوف يظل حبيس الصناعات الاستهلاكية . إلا أن البعض يتصور أن المجتمع سوف ينتقل إلى الصناعات الأخرى الإنتاجية والوسيطة بعد أن يصل إلى أخر مدى للصناعة الاستهلاكية ، ذلك أن الاستثمار سوف ينتقل من صناعة استهلاكية تمت حمايتها إلى الصناعة الأخرى التى تستجد حمايتها حتى لا يبقى هناك سلعة استهلاكية يمكن استيرادها من الخارج ، فلا يجد مجالاً للاستثمار إلا فى الصناعات الإنتاجية والوسيطة (يلاحظ فى هذه الفكرة سيادة وسيطرة فكرة نمط التصنيع مدفوع الطلب المكتسبة من نمط التنمية الصناعية الغربية) . إلا أن الواقع غير ذلك تماماً فكلما زادت الصناعات الاستهلاكية التى تحل محل الواردات فى العالم الثالث كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق على هذه السلعة ، ثم السلعة التالية والأخرى بالشكل الذى يبدد الدخول المحدود فى العالم المتخلف ويسوق المستهلك إلى تبنى النمط الأوروبى الغربى فى الاستهلاك مرحلة بعد أخرى حتى يصبح اقتناء السلع الاستهلاكية الجديدة وخاصة المعمر منها شغله الشاغل ومحدد لقيمته الاجتماعية ، ومن ثم فأن الاستثمار لا يستطيع التحول عن الصناعات الاستهلاكية الذى لا يكاد يكفى لتجديدها لتستمر ، ومن ثم لا يمكنه التحول إلى الصناعات الإنتاجية والوسيطة ويظل حبيس مصيدة الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات لا يخرج منها .

هذا بالإضافة إلى أن التحيز لصناعات الاستهلاك لإحلال الواردات تؤدى من ناحية أخرى إلى تحول معدل التبادل بين القطاعات الاقتصادية لحساب قطاع صناعة الاستهلاك وضد مصلحة القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الزراعة . ففى ظل الارتفاع النسبى المستمر لأرباح الصناعات الاستهلاكية وارتفاع أثمان منتجاتها باستمرار نتيجة لتوجه الطلب الاستهلاكى إليها بعد وقف الواردات ، بالإضافة إلى زيادة الطلب المستمر على منتجاتها نتيجة للظروف السلوكية للمستهلك فى العالم المتخلف وأهمها التقليد والمحاكاة فأن معدل التبادل بين السلع الاستهلاكية والسلع الأخرى وخاصة الزراعية سوف يختل لصالح الأولى مما يؤدى إلى انتقال الموارد من القطاعات غير المحمية إلى القطاع المتمتعة بالحماية - الصناعة الاستهلاكية لإحلال الواردات - وهو ما يحرم القطاعات غير المحمية وخاصة الزراعة من الموارد الاستثمارية والعمالة النشطة والخدمات الإنتاجية بما يؤدى إلى تخلف تلك القطاعات غير المحمية . ولعل ظاهرة تخلف قطاع الزراعى فى العالم الثالث خلال عقود التنمية الثلاثة المنصرمة - كما أوضحنا سابقاً- نتيجة الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية ومنحها الأولوية ليؤكد ما انتهينا إليه من حقائــق.

(جـ) المساهمة فى سوء توزيع الدخول وسيادة الاحتكار وخلق فئات كمبرادورية:

فمن المعروف علمياً أن نمط وهيكل الإنتاج إنما يحدد نمط وهيكل التوزيع . وإرساء الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات إنما يرسى بطبيعته أنماط الاستهلاك الأوربية فى تغيرها وتقدمها السريع ، وهذه السلع تبعاً لأثمانها لا يمكن أن تتناسب مع متوسط دخول الأفراد فى كل دول العالم الثالث باستثناء الدول العربية البترولية - ومن ثم فأنه لابد أن يتسم نمط توزيع الدخل بالتفاوت وأن يبتعد كل البعد عن العدالة ، فتحصل فئات محدودة على دخول تساوى أضعاف أضعاف متوسط دخل الفرد . وهكذا توجد تلك الفئات التى تستطيع طلب منتجات السلع الاستهلاكية لإحلال الواردات فى تغيرها بسهولة ويسر وبصفة خاصة السلع الكمالية منها الأكثر حداثة والتى تمثل النمط الأوربى للاستهلاك فى تغيره المستمر . ولذلك فأن المجتمع المصرى نتيجة لتبنيه بناء صناعات الاستهلاك لإحلال الواردات فى الخطة الخمسية ٥٩ / ٦٠ - ٦٤ / ١٩٦٥ وما قبلها لم

يستطع أن يرسى عدالة توزيع الدخول بشكل حاسم كما أعلن ذلك كأحد أهداف التحول الاشتراكى ، وظل سوء توزيع الدخل مستمر . ولم يكن ذلك ممكناً فى ظل التوجه إلى التوسع فى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بوفرة حيث وصل معدل الزيادة فى الإنتاج إلى ٤٠٠٪ عنه فى السنوات السابقة ، ومن ثم لابد أن يكون هناك من لديهم وفرة فى الدخول تسمح لهم باستهلاك هذه السلع ، رغم أن الغالبية الساحقة من السكان كانت تلهث وراء السلع الضرورية من قمح وذرة شامية وفول وشاى وزيوت نباتيه وكيروسين كانت تتزايد بمعدلات ضئيلة ١,٢ ٪ ، ٢,٥ ٪ ، ١٪ ، ١,٢٪ ، ٢,٣٪ و٢,٣٪ على التوالى (إذا أخذنا أرقام ٦٥ / ١٩٦٦ بالنسبة للاستهلاك الكلى من هذه السلع) .[1]

ويترتب على الحماية التى تتم لصناعات الاستهلاك لإحلال الوردات أن يتكون داخل المجتمع صناعات احتكارية تشكل كل واحدة منها احتكار وحيداً فى مجال إنتاج السلعة أو احتكار للقلة يقتسمون السوق ، سواء كان ذلك فى إطار المشروعات العامة المملوكة للدولة أو المشروعات المملوكة للقطاع الخاص ، وفى ظل هذا النوع من الاحتكار يضعف الحافز على رفع الكفاءة الإنتاجية أو التقدم التكنولوجى ، ولا تكون الأرباح العالية إلا نتاج احتكار السوق أو تقسيمه بين عدد من المحتكرين . ويصبح الشغل الشاغل للقوى المسيطرة على هذه الاحتكارات هو إبقاء الحال على ما هو عليه دون أى تغيير تحت دعوى الاستقرار الذى يمتد بنظام الحماية إلى عشرات السنين ، ويستوى فى ذلك أن تكون السيطرة للبرجوازية البيروقراطية فى القطاع العام أو للبرجوازية الصناعية فى القطاع الخاص ويكون منع المشروعات الأخرى من الدخول إلى مجال الإنتاج سواء المحلى منها أو الأجنبى ليس له مبرر إلا عدم تفتيت السوق ، وإبعاد كل منافسة تحطم الاحتكار وأن كان يتم الإعلان عن مبررات أخرى مختلفة أهمها المصلحة الوطنية ، وهى

---

[1] د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٥٠٨ – ٥١٠ . نقلاً عن :

– وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم المعالم الأساسية فى الخطة الخمسية الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

– ــــــــــــ ، متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة ، سبتمبر ١٩٦٧ ، ص.ص ٨٠ – ٩٠ .

فى الواقع مقولة هلامية يصعب وضع مدلول محدد لها ، وأن كانت ذات هيبة لفظية تمنع من مناقشتها عقلياً لتحديد معنى واضح ودقيق لمفهومها ، أو تحديد معايير عملية لتحققها.

ويجب أن نلاحظ أن أسلوب الإدارة فى كلا النوعين من المشروعات - مشروعات الدولة ومشروعات القطاع الخاص لا يختلف كثيراً ، إذ أن الاختلاف يتحقق ابتداء من الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة . ما إذا كانت دولة فردية أم جماعية ، والجماعية هنا تعنى جماعية المنتجين الذين يساهمون فى اتخاذ كافة القرارات من أسفل إلى أعلى ، ومن يتولون إدارة الدولة ابتداء من مصالح الطبقات المنتجة ، أما إذا أستبعد المنتجين من المساهمة فى القرارات وحلت محلهم طبقة من البيروقراطية الحكومية فأنه لا يمكن القول بأن هناك مجتمعاً جماعياً ، بل هو مجتمع فردى رغم وجود المشروعات المملوكة للدولة واتساع رقعتها على الساحة الاقتصادية ، ذلك أن هذه المشروعات فى ظل اختفاء مساهمة المنتجين فى اتخاذ القرارات إنما تشكل نوعاً من رأسمالية الدولة ، التى يتحول فيها المديرين الحكوميين للمشروعات والسياسيين والفئات الإجتماعية المحيطة بهم إلى طبقة من البرجوازيين البيروقراطيين تحصل على كل دخلها فى شكل ريعى . ولذلك فأنه إذا كانت المشروعات الفردية تدار ابتداء من مبدأ الرشادة الفردية التى يحكمها مبدأ تحقيق أعلى أرباح ممكنة للمشروع ، فأن المشروعات التى تملكها الدولة تدار ابتداء من مبدأ الرشادة البيروقراطية وهى رشادة شبه سوقية يحكمها مبدأ احتفاظ جهاز الدولة بسيطرته على وسائل الإنتاج ، تلك السيطرة التى تمكن طبقة البرجوازية البيروقراطية من اقتطاع جزء من الفائض الاقتصادى الذى تحققه هذه المشروعات لحسابها (1) . وهذا النمط من الإدارة للإنتاج الصناعى إنما يشمل الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف الذى يمكن تسميته بنمط الإدارة الخاص من خلال الدولة (2) .

وهذا النمط من الإدارة الصناعية فى دول العالم المتخلف انتهى إلى الفشل الذريع

---

(1) د. سمير أمين ، أزمة المجتمع العربى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ ، ص.ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

(2) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٤٦٤ - ٤٦٥ .

ليس فقط فى مجال استكمال البناء الصناعى والخروج من مصيدة الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات إلى بناء الصناعات الإنتاجية ، والوسيطة ولكن الفشل حتى فى إدارة تلك المشروعات بكفاءة حيث تنتشر الطاقات العاطلة بهذه المشروعات بالإضافة إلى تحقيق العديد منها لخسائر ، رغم احتكارها لسوق السلعة التى تقوم بإنتاجها وحماية الدولة لهذه المنتجات بالتعريفات الجمركية والأساليب الإدارية . ولا يعنى ذلك أن نمط الملكية العامة للمشروعات هو السبب ، ولكن المعنى بالسبب هو أسلوب الإدارة السابق عرضه ، ذلك أن المشروعات ذات الملكية العامة أدت دورها بكفاءة فى التنمية السريعة فى كل من الاتحاد السوفيتى والصين ، بل وحتى فى الدول الرأسمالية الغربية حيث نجد المشروعات ذات الملكية العامة مازالت حتى الآن تؤدى دورها بكفاءة فى المحافظة على معدلات النمو فى هذه البلدان وفى معالجة مثالب المشروعات الحرة كاملة الحرية . وهكذا فأن القضية بالدرجة الأولى قضية اختيار نمط إدارة المشروعات ذات الملكية العامة التى تحقق أقصى كفاءة فى خدمة الاقتصاد الوطنى . وبهذه المناسبة يجب أن نشير إلى أتساع رقعة الشركات المملوكة ملكية عامة فى كل دول أوربا الغربية ، فعلى أساس نسبة حجم الاستثمارات العامة للدولة فى رأس المال الثابت الكلى نجد أن القطاع العام يحتل ٦٥٪ من حجم الاستثمارات فى النمسا ، ٥٥٪ فى فرنسا ، ٤٥٪ فى إيطاليا ، ٤٠٪ فى النرويج ، ٣٠٪ فى السويد ، ٢٥٪ فى إنجلترا ، ٢٠٪ فى ألمانيا الغربية .[1]

وكذلك نجد نفس الفشل يتكرر حتى فى مشروعات القطاع الخاص فى العالم المتخلف التى أقيمت لإنتاج سلع استهلاكية تحل محل الواردات ، ففى شيلى ترتب على الحماية التى منحت لصناعة السيارات أن دخلت إلى مجال هذه الصناعة حوالى عشرين مشروعاً بلغ إنتاجها فى عامى ٦٣ - ١٩٦٤ حوالى ٨٠٠٠ سيارة ، وهو مالا يمكن من الاستفادة من رأس المال الثابت الذى أستثمر فى هذه الصناعة وبشكل ضياعاً رهيباً يتحمله الاقتصاد الشيلى نتيجة الطاقات العاطلة فى هذه الصناعة والتى كان يمكن استغلالها فى مجالات أخرى للإنتاج هذا بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الإنتاج ، وهكذا فإن الفشل فى إدارة

(1) - R. Joseph Monsen & Kenneth D. Walters, Nationalized Companies : A Threat to American Business, Mc Graw - Hill, New York, 1983, pp. 16 - 21.

الموارد والمشروعات يشمل أيضاً مشروعات القطاع الخاص التى تعمل فى مجال صناعات الاستهلاك لإحلال الواردات فى العالم المتخلف . فكما يقول أستاذنا الدكتور عمرو محى الدين أن انخفاض الكفاءة الإنتاجية لإدارة المشروعات الصناعية لإحلال الواردات ليس سمة المشروعات المملوكة ملكية عامة والتى تديرها الحكومات فى العالم الثالث ، بل على العكس فالصناعات المملوكة ملكية خاصة وقامت على أساس إحلال الواردات فى ظل هيكل من الحماية يتشابه مع ما سبق إيضاحه تصل إلى نفس النتيجة . فليس انخفاض الكفاءة فى إدارة المشروعات سمة من سمات المشروعات العامة التى تسييرها الدولة [1] . ولعل نفس الظاهرة تتكرر فى مصر بالنسبة لشركات القطاع الخاص أو المشتركة مع رأس المال الأجنبى لإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة فى فترة الانفتاح الاقتصادى ، وبصفة خاصة الثلاجات والسيارات ، وإلى جانب شركات القطاع العام المنتجة لنفس السلع ، حيث تتراكم أنواع متعددة من هذه السلع فى الأسواق بلا مشترى ، مما أضطر الدولة إلى إغلاق مجال استيراد هذه السلع إغلاقاً يصل إلى الكمال .

ومع وضوح تلك النتائج السلبية لنمط صناعات الاستهلاك لإحلال الواردات فى كل دول العالم المتخلف ، إلا أنه مازال ثابتاً بلا انكماش ، بل أن مجريات الأمور توضح توسعه واستفحاله . والسبب فى ذلك أن هذا النمط من التصنيع يرتبط مع العالم الخارجى بعلاقات مستمرة للحصول على مستلزمات الإنتاج وكذلك للحصول على أساليب الإنتاج الجديدة (مثل خطوط إنتاج السيارات التى تتغير كل فترة لا تتجاوز خمس سنوات) وكذلك لتدريب العمالة فى هذا العالم الخارجى وهو ما يخلق مصالح متبادلة بين الفئات المسيطرة والمسيرة لهذه الصناعات والعالم الخارجى سواء كانت هذه الفئات تنتمى إلى البرجوازية البيروقراطية أو البرجوازية الصناعية مما يجعلها تعارض تماماً أى تغيير فى نمط التصنيع السائد إذ أن ذلك يهدد مصالحها المرتبطة بالعالم الخارجى كما لو أختير نمط من التصنيع يعتمد على الموارد المحلية أو يقوم على أولوية إشباع الحاجات الضرورية أو

---

[1] د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٦٨ . وكذلك :
- L. Johnson, Problems of Import - Substitution : The Chilean Automobile Industry, Economic Development and Cultutal Change, January 1967, pp. 81 - 88.

يهتـم ببنـاء الصناعـات الإنتاجيـة والوسيطة لتحل محـل الاسـتيراد السـنوى مـن الأخـيرة والفترى من الأولى ، وخاصـة أن هذه التوجهـات لـن تتم إلا فـى إطـار إعـادة النظـر فـى أسلوب التنمية بالكامل وهو مـا قـد يحـدث تغييرات جذريـة ليس فـى توجهـات قطـاع الصناعة فقط بل فى توجهات كـامل القطاعـات الاقتصاديـة بمـا قـد يضطـر المجتمـع إلى تغيير كـامل توجهات التنميـة ابتداء مـن فلسـفة مختلفـة قد تكـون فـى غير مصـالح هـذه الطبقـات.

ويؤكد هذا الاتجاه أن المنتجين فى مجال صناعات إحلال الواردات الذين تعـودوا على استخدام السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية من الخارج يقفون موقفاً عدائياً ضـد التحـول عن نمط التصنيع السائد ، والذى تسوده صناعات إحلال الـواردات أو صناعـات التصدير التى تعتمد فى إنتاجها على السلع الوسيطة والإنتاجية المستوردة مـن الخـارج . ويقـاومون التوجه إلى بناء صناعات لإنتاج هذه السلع محلياً . والسبب فـى ذلـك أن ارتفـاع التعريفـة الجمركية الممنوحة للصناعات الاستهلاكية والتخفيض الكبير حتى الصفر أحيانـاً للتعريفـة الجمركية على السلع الوسيطة والإنتاجية يجعل معدل الأرباح الذى تحققه صناعات إحـلال الواردات الاستهلاكية ممثلاً فى الفرق بين مستوى التعريفتين ضخمـاً ، وكلمـا زاد الفـرق زاد معـدل الأربـاح والعكس ، أمـا إذا أنشئت صناعـات محليـة لإنتـاج السـلع الوسـيطة والإنتاجيـة فأنهـا لابـد أن تتمتـع بنفـس الحمايـة الجمركيـة التـى تتمتـع بهـا الصناعـات الاستهلاكية ومن ثم فأن هذه المنتجات المحلية من السلع الوسيطة والإنتاجية محلية الصنـع سوف تكون فى مستوى من الثمن أعلى من تكاليف استيرادها من الخارج – وخاصـة فـى ظل رفع قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية المستخدمة فى الاستيراد – وهو مـا يخفض معدل أرباح الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات فـى الدخـل ، هذا بالإضافـة إلى أنه ليس من المضمون أن تكون هذه المنتجات المحلية من السلـع الوسيطة والإنتاجيـة على نفس مستوى جودة المسـتورد منهـا ، وهـو مـا قـد يـؤدى إلـى زيـادة تكـاليف الإنتـاج ونقصان جودة السلع الاستهلاكية المنتجة ، مما قد يخفـض مـن الطلب عليهـا وخاصـة إذا بدأت أثمانها ترتفع كانعكاس لارتفاع التكاليف وهو ما لا يقبله المنتج فى مجال الصناعـات

الاستهلاكية لإحلال الواردات.[1]

(د) العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات :

رغم أن بناء صناعات إحلال الواردات قام على أساس أنها سوف توفر العملات الأجنبية التى تنفق على استيراد السلع كاملة الصنع ومن ثم نتجنب العجز فى ميزان المدفوعات ، إلا أن ذلك لم يتحقق ، ولم يكن يتحقق لأن طريقة التفكير والحساب والتوقع كانت قاصرة ، فالنسبة للمشروع الذى سوف يقام لينتج سلعة تحل محل الواردات منها ، لا يجب النظر إلى الوفر الذى سوف يتحقق بإشباع الطلب محلياً من السلعة التى كانت تستورد (ثمن الاستيراد للسلعة) بالمقارنة بتكلفة استيراد المواد المكونة لها من الخارج فى حدود هذه الكمية فقط (حجم الطلب الحالى عليها) إذ أن هذا الحساب سوف يكون إيجابياً وفى مصلحة إقامة الصناعة لما يتحقق من وفر فعلاً . لكن الأمر يتعلق بالطاقة الإنتاجية المثلى للمشروع والتى تتجاوز حجم الكمية المستوردة قبل بناء المشروع ، وهكذا فأنه حتى يعمل المشروع بكامل طاقته الإنتاجية ، بما يجعل النفقة المتوسطة عند أدنى حد ، لابد أن يكون حجم الإنتاج أكبر بكثير من كمية الطلب الحالى على السلعة ، وهو ما يجعل تكاليف استيراد حجم مستلزمات الإنتاج اللازمة لتحقيق الحجم الأمثل للإنتاج أكبر بكثير من تكاليف استيراد الكمية من السلعة كاملة الصنع المساوية للطلب الحالى قبل بدء بناء المشروع . وعلى ذلك فأن المجتمع يكون بين اتخاذ قرارين أحدهما أصعب من الأخر أما أن يعمل المشروع بكامل طاقته الإنتاجية لتكون التكاليف عند حدها الأدنى بالاستفادة من وفورات الحجم وهو ما يكلف المجتمع زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ، أو يقل حجم إنتاج المشروع إلى الكمية التى يحتاجها فقط وهى أقل من الكمية التى تصل بالمشروع إلى تحقيق طاقته الإنتاجية المثلى فترتفع التكاليف بما يسبب الضياع الاقتصادى للموارد ويعطل جزء من استثمارات المشروع ثم استثمارها فى هذه الحالة بدون داع رغم احتياج

---

(1)
- I. Little, T. Scitovisky, M. Scott, Op. Cit., pp. 66 - 67.
- H. J. Bruton, "Import Substitution Strategy of Economic Development, A Survey", Pakistan Development Review, Vol. X, Summer 1970, No. 2, pp. 126 - 127.

مجالات إنتاجية أخرى إليها .

وفى الواقع أن الحالة الأخيرة لا يمكن تحقيقها ، ذلك أنه مجرد التوجه إلى إنتاج السلعة محلياً يدفع إلى زيادة الطلب عليها عما كان عليه فى حالة استيرادها ، وهو ما يدفع إلى زيادة الإنتاج بكميات متزايدة تنعكس بالعجز المستمر فى ميزان المدفوعات ، وهذه الحالة واضحة فى صناعة السيارات . وهكذا تؤدى صناعة إحلال الواردات إلى زيادة نسبة الواردات إلى الناتج القومى الإجمالى باستمرار ولا تعمل على تخفيضها ، وهكذا فأن إحلال الواردات يؤدى إلى المزيد من الواردات وليس تخفيضها .

ومما يفاقم العجز فى ميزان المدفوعات مبادءة الزيادة فى الطلب على السلع الاستثمارية حالة طلبها لبناء المشروعات إلى حد الإسراف ، ويرجع ذلك إلى الإعفاءات الجمركية لهذه النوعية من السلع بالإضافة إلى القيمة العالية المعطاة للعملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية (سعر الصرف) التى تجعل قيمة الواردات أقل من قيمتها الحقيقية مما يشجع الطلب على السلع الاستثمارية بما يتجاوز الطاقة الإنتاجية المطلوبة لإنتاج سلع استهلاكية تكفى لحجم الطلب الحالى منها ، وهو ما يضطر المنتجين إلى زيادة حجم الإنتاج من السلع الاستهلاكية بما يتناسب مع الحجم المتزايد من السلع الإنتاجية التى تم استيرادها ، سواء أملاً فى زيادة الطلب المحلى على هذه السلع ، أو أملاً فى تصديرها للخارج ، وفى كل من الحالتين فأن الزيادة فى استيراد مستلزمات الإنتاج لابد متحقق والعبء متزايد على ميزان المدفوعات . ولا يمكن أن يخفف هذا العجز نسبياً إلا فى حالة نجاح تصدير السلعة الاستهلاكية إلى العالم الخارجى وهو شئ غير مضمون بالنسبة لظروف المنافسة العالمية التى يضعف فيها موقف الدول المتخلفة لأسباب سوف نوضحها حالاً .

(هـ) سوء اختيار الفنون الإنتاجية وانتشار البطالة :

من الطبيعى أن يتم اختيار الفنون الإنتاجية للصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات والتصدير من العالم الخارجى الأكثر تقدماً مادامت لا توجد أى صناعات إنتاجية

فى المجتمع ، وهذه الفنون الإنتاجية إنما هى نتاج المستوى التكنولوجى ، والحضارى الذى وصلت إليه هذه المجتمعات فى تطورها والذى يحتم أن تكون هذه الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال غزيرة التكنولوجيا موفرة لعنصر العمل ، وهو ما لا يتناسب مع ظروف العالم الثالث من حيث المستوى الحضارى والتكنولوجى السائد من ناحية بالإضافة إلى عدم ملاءمته لوفرة العمل فى الغالبية الساحقة من الدول المتخلفة من ناحية أخرى ، ولعل ذلك يفرز بعض المشاكل أهمها مشكلة عدم القدرة على استيعاب هذه القوى الإنتاجية كاملة بما لها من آثار سلبية ، بالإضافة إلى انتشار البطالة وارتفاع معدل نموها .

وبالنسبة للمشكلة الأولى فأنه نظراً لأن المستوى التكنولوجى بما يفرزه من فنون إنتاجية إنما هو نتاج للمستوى الحضارى وليس العكس ، فأنه لا يمكن لمن هو على مستوى حضارى أقل أن يستوعب نتاج حضارة أعلى بسهولة ولذلك فأن الفنون الإنتاجية لا يمكن استيعابها بسرعة فى المجتمعات المتخلفة ، ومن ثم تحتاج إلى وقت قد يطول أو يقصر حسب الفروق فى المستوى الحضارى وحسب مدى انعكاس المستوى الحضارى كاملاً أو عند مستوى أقل فى الفنون الإنتاجية . ومما لا شك فيه أنه خلال هذه الفترة سوف تعانى المشروعات من التعطل الجزئى أو الكلى للآلات ، وسواء مع اللجوء إلى المجتمعات التى قامت بتصديرها لحل مشاكل التعطل أو بالبحث عن حلول محلية عند مستويات أعلى من التعليم والخبرة مثل الجامعات ، فأنه فى كل الأحوال يتحمل المجتمع تكاليف إضافة نتيجة هذا التعطل ، هذا إذا لم يحدث تعطل كامل يهدر قيمة الموارد المحلية التى خصصت لجلب هذه الآلة من الخارج [1] ، ولكن إذا اعتبرنا أن ذلك هو ثمن الارتفاع إلى مستوى حضارى أفضل ، فأن هذه التكاليف سوف تستمر وسوف تتزايد بتقدم الآلات والفنون الإنتاجية المستوردة عبر الزمن ما لم تسد الفجوة الحضارية بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، وسوف لا يمكن تلافى الضياع الناجم عن ذلك إلا بالاهتمام برفع المستوى

---

(1) يراجع فى ذلك الدراسة العملية التى أجريت بمشاركة الباحث لربط الأجر بالإنتاج فى شركة المطابع النموذجية ، والتى سبقها بتحديد أسباب التعطل للآلات بأساليب فنية أوضحت أهمية المستوى الحضارى للعمالة كسبب هام وراء التعطل . الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، الإدارة المركزية للتنظيم ، القاهرة ، ١٩٦٩ (غير منشورة) .

الحضارى ، وخاصة البدء في إنتاج السلع الإنتاجية الذى تسمح للقوى العاملة باكتساب خبرات تتراكم للسيطرة على إنتاج الفنون الإنتاجية وتحديدها وليس تشغيلها فقط كما هو فى حالة استيرادها ومن ثم يتحقق للقوى العاملة على كافة مستوياتها الفنية القدرة على فهم مكونات الآلات والفنون الإنتاجية والقدرة على تجديدها وتطويرها محلياً ، وهو فهم يقلل من مشاكل نقص التشغيل والتعطل الجزئى أو الكلى للآلات بما يسمح بدوام استخدامها أطول فترة ممكنة بأقصى كفاءة ممكنة .

أما بالنسبة للمشكلة الثانية فأنه نظراً لأن الفنون الإنتاجية المختارة مكثفة المال موفرة للعمالة فأن معدل تشغيل العمالة يكون أقل ، بصرف النظر عن مشكلة توفير رأس المال فى الدول التى تعانى من النقص فيه ولذلك فأن مشكلة البطالة تتفاقم مع اختيار هذه الفنون الإنتاجية ، ولم تستطع الدول التى اختارت هذا النمط أن تحل مشكلة البطالة ، إلا أن بعض الاقتصاديين يؤيد بشدة اختيار الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال ، على أساس أنها تحقق مزيدا من الفائض الاقتصادى الذى يتراكم ليعاد استثماره لتستوعب البطالة عند مستوى عال من الإنتاجية توفره الفنون الإنتاجية مكثفة رأس المال ولا تحققه الفنون الإنتاجية مكثفة العمل [1] ، وهذا التصور إنما يفترض التجرد من المشاكل السابق عرضها ومن ثم يفترض أن الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال سوف تحقق معدلاً أعلى من الفائض نظراً لإنتاجيتها العالية وهو مالا يتحقق فى الدول المتخلفة نظراً للمشاكل السابق عرضها . بل أن الدراسات العلمية التى تمت على بعض الفنون الإنتاجية مختلفة الكثافة الرأسمالية أثبتت أن معدل الفائض الاقتصادى الذى تحققه الفنون الإنتاجية متوسطة الكثافة الرأسمالية أعلى من المعدل الذى تحققه الفنون الإنتاجية عالية الكثافة الرأسمالية سواءً على المدى القصير أو المدى الطويل [٢] ، ويجب أن نلاحظ أن معدل الفائض الاقتصادى المتحقق من أى فن إنتاجى إنما يعتمد على مستوى الأجور (الاستهلاك) ، فإذا كان مستوى الأجور

---

(1) - H. Galenson & Leibenstein, Investement Criteria, Productivity and Economic Development, Q.J.E., 1955, pp. 343 - 370.

(٢) د. سعيد الخضرى ، دور الاختيار التكنولوجى فى حماية المستهلك ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ١٨ - ٢٠ .

منخفضاً فأن الفنون الإنتاجية مكثفة العمل أو متوسطة الكثافة الرأسمالية – والتى عـادة مـا يمكن إنتاجها محلياً – تكون محققة لمعدل من الفائض الاقتصادى يسمح بـالتراكم المـؤدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية عبر الزمن ، أما إذا كان معدل الأجور عالياً فأن هذه الفنون قد لا تستطيع أن تعطى قدر من الفائض الاقتصادى يسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية فى المرحلة التالية ، ومن ثم لابد من استخدام الفنون الأعلى كثافة رأسمالية . ومـن حسـن حـظ الـدول المتخلفة أن تنخفض فيها معدلات الأجور والاستهلاك بـالقدر الـذى يسمح باستخدام فنـون إنتاجية متوسطة الكثافة الرأسمالية مع ضمان تحقيق معدل معتبر مـن الفـائض الاقتصـادى بالإضافـة إلـى أن استخدام الفنـون الإنتاجيـة متوسـطة الكثافـة الرأسـمالية فـى الصناعـات الاسـتهلاكية وزيـادة الطلب عليهـا يمنحهـا الفرصـة للتوسـع لتكـون الأسـاس الأول لبنـاء صناعات إنتاجية أكثر تطوراً عبر الزمن .

ومع ذلك فأن متابعة الحسـابات التى قدمهـا أهـم الاقتصـاديين المتحيـزين للفنـون الإنتاجية كثيفة رأس المال وهما الاقتصاديان جالنسون وليبنشـتين علـى بعـد زمنـى أطـول (٢٥ عاماً) يثبت أن الفنون الإنتاجية متوسطة الكثافة الرأسمالية تستطيع أن تقدم حجماً من فرص العمالة على المدى الطويـل أكـبر ممـا تقدمـه الفنـون كثيفـة رأس المـال فـى الـدول المتخلفة .[1]

ومما يعمق التوجه نحو الفنـون الإنتاجيـة كثيفـة رأس المـال فـى العـالم المتخلـف ويعمق بالتالى تزايد البطالة ليس فقط حتمية اسـتيرادها مـن العـالم المتقـدم ، بـل أن بعـض الإجراءات التى تتخذها الدول المتخلفة ذاتها تؤدى إلى هذا التوجه ، ومثال ذلك رفع سـعر صـرف العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية بالنسبة للعمـلات الأجنبيـة بمـا يـؤدى إلـى اختلال العلاقة بين الأسعار النسبية لكل من رأس المال والعمل ، إذ يعنى ذلك منـح إعانـة لاستيراد الآلات والمعدات ويشجع على تفضيلها على العمـل ، وهـو مـا أثبتتـه الدراسـات التى أجريت حول أسباب ارتفاع الكثافة الرأسمالية للفنون الإنتاجيـة المستخدمة فـى بعـض الدول المتخلفة وعجزها عن استيعاب العمالة بمعدل أعلى إنمـا يعـود إلـى اختـلال العلاقـة

---

[1] د. سعيد الخضرى ، الفن الإنتاجى وأثره على كفاءة الاستثمار فـى الـدول الناميـة ، مرجـع سـبق ذكـره ، ص.ص ٧٣ – ٧٦ .

بين الأسعار النسبية للعمل ورأس المال نتيجة لسياسة الحكومة وبصفة خاصة سياسة سعر الصرف السابقة [1] ، إلى جانب التسهيلات النقدية التى يمكن الحصول عليها من الجهاز المصرفى بضمان تلك الآلات يشجع على استيرادها . هذا فضلاً على سيادة المفهوم الفردى لأولوية الربح على أى اعتبار آخر يتسم بالقومية والشعور بالمسئولية الجماعية فى تحقيق مزيد من العمالة وتقليل البطالة ، وخاصة فى ظل سيادة المفاهيم الأوربية التى تسلم بأن هناك ارتباطا طردياً أكيداً بين زيادة الكثافة الرأسمالية للفنون الإنتاجية وزيادة معدل الإنتاجية ، وهو ما أثبتت الدراسات العملية أنه ليس كذلك فى كل الأحوال وخاصة فى الدول المتخلفة . ولعل عجز السلطات الاقتصادية فى الدول المتخلفة عن اتخاذ موقف محدد يقوم على الدراسة العلمية والقياس الاقتصادى لأفضل الفنون الإنتاجية الواجب الالتزام بها والقادرة على معالجة مشاكل هذه الدول التابعة من الاختيار التكنولوجى سواء الحالى أو المستقبلى مثل مشكلة البطالة ومعدل تكوين الفائض الاقتصادى ومعدل التطوير التكنولوجى وأخيراً معدل النمو الأمثل إنما يجعل هذه الدول تفتقد السياسة الواعية للاختيار التكنولوجى ليصبح هذا الاختيار نهباً للعشوائية والتخبط الذى ينتهى إلى التسليم بما يمكن استيراده من فنون إنتاجية من العالم الخارجى ابتداء من إرادة هذا الأخير ، وبما يحقق مصالحه بصرف النظر عن مصالح العالم المتخلف . ولقد بذلت الهند جهود لدعم تطوير التكنولوجيا القومية ودفع المشروعات للإقبال على لاستخدامها حتى يتوسع عليها الطلب ومن ثم يمكن تطويرها وذلك من خلال منح القروض للمشروعات المستخدمة لها ، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لدفع الطلب عليها ومن ثم لم تحقق تقدماً فى هذا المجال وخاصة بعد سيطرة رأس المال الأجنبى فى المرحلة التالية للخطة الخمسية الأولى على توجهات الاستثمار فى الهند [2] .

---

(1) د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٦٧ ، وكذلك :

- W.G. Tyler, Labour Absorption witn Import Substitution Industrialisation, An Examination of Elasticities of Substitution in Barazilian Manufacturing, Oxford Economic Papers, 1972, pp. 90 - 103.

(2)
- V. Pavlov, V. Rastannikov, G. Shitokov, India Social and Economic Development (18th. - 20th. Centuries), Progress Buplishers, Moscow, pp. 220 - 230.

(و) دفع الاستهلاك وتبديد الادخار :

يقرر بعض الاقتصاديين أن نمط التصنيع للسلع الاستهلاكية لتحل محل الواردات نمط يشجع على الادخار والاستثمار ، ذلك أن إغلاق السوق المحلى أمام السلع الاستهلاكية المستوردة سوف يؤدى إلى تغيير معدلات التبادل التجارى الداخلية لصالح القطاعات الأخرى غير صناعة إحلال الواردات وضد مصالح القطاعات الأخرى غير المتمتعة بالحماية ، وهو ما يؤدى إلى توزيع الدخل لحساب القطاعات الأولى - صناعات الاستهلاك لإحلال الواردات ، مما يترتب عليه زيادة الادخار والاستثمار . ويؤكد هذا الرأى أن المرحلة الأولى لإقامة الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات سوف تؤدى إلى تخفيض الواردات بحيث يتوازن إنتاج هذه السلع وبذلك يزيد الادخار بصورة مطلقة وكنسبة من الناتج القومى .[1]

ونحن نرى أن الأمر على غير ذلك ، فتغير معدلات التبادل التجارى لصالح قطاع الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات سوف يمنحه الفرصة لزيادة معدلات أرباحه وانتقال الموارد إليه من القطاعات الأخرى بأثمان أفضل تساهم أكثر فى رفع معدل ربحيته ، ولكن ما هو ارتباط ذلك بمعدل زيادة الادخار على المستوى المجتمع ، اللهم إلا إذا كان المقصود هو زيادة معدل تركيم الأرباح فى المشروعات الاستهلاكية لإحلال الواردات نتيجة لارتفاع معدل الربحية ، وإذا كان ذلك مضموناً بالنسبة للمشروعات المملوكة ملكية عامة فهل ذلك مضموناً أيضاً بالنسبة للمشروعات الخاصة ، وفى الواقع أن الأمر غير مضمون فى كلا القطاعين .

ثم ما هو أثر تحسن معدل التبادل التجارى لحساب صناعات إحلال الواردات الاستهلاكية على القطاعات الأخرى التى ساء بالنسبة لها هذا المعدل وهى القطاعات الأخرى التى لم تشملها الحماية وخاصة قطاع الزراعة ، ألا يؤثر ذلك على مستوى الدخول والأرباح بالانخفاض مما يؤثر على الادخار والاستثمار بالانخفاض . وإذا كان الأمر كذلك وفى إطار هذه الميكانزمات فأنه لا يمكن توقع زيادة الادخار والاستثمار

---

[1] د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٧١ .

كمحصلة لتلك الميكانزمات على مستوى كافة القطاعات فى أفضل الظروف .

إن الاستهلاك يتحدد كما هو معروف بالميل المتوسط للاستهلاك ومستوى الدخل، فإذا افترضنا ثبات الدخل فأن المحدد لحجم الاستهلاك سوف يكون هو الميل المتوسط للاستهلاك وهذا الميل للاستهلاك لابد أن يتأثر بتوافر السلع الاستهلاكية التى أصبحت تنتج محلياً فيزيد الميل المتوسط للاستهلاك وبالتالى ينخفض الميل للادخار ومن ثم يقل الادخار لحساب الاستهلاك . ويدفع إلى زيادة الاستهلاك من الإنتاج المحلى وقف أو تقييد الواردات ، ومن ثم ارتفاع أثمان السلع المستوردة أضعاف أثمان السلع المحلية المشابهة لها بفعل الحماية الجمركية ، وهو ما يحفز الأفراد الأقل دخلاً الذين كانوا محرومين من السلع المستوردة إلى اقتناء السلع المحلية المشابهة لها .

وكذلك فى حالة عدم وجود صناعات الاستهلاك لإحلال الواردات والاقتصار على استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج فقط فأن عدم توافر النقد الأجنبى لاستيراد أى سلعة إنما يخفض استهلاك هذه السلعة ، وإذا ما استمر عدم استيرادها فأن المستهلك أما أن يستغنى عنها وهو ما يساعد على الادخار أو يحل محلها سلعة أخرى محلية إذا وجدت. أما إذا كانت صناعة إحلال الواردات هى المنتجة لهذه السلعة فأن الأمر يختلف ، ولا يمكن أن يكون نقص النقد الأجنبى حائلاً لعدم استيراد السلعة كاملة الصنع ، ذلك أن عدم استيراد مستلزمات الإنتاج يعنى توقف المشروع عن العمل وتعطل العمالة وعدم توافر السلعة بالإضافة إلى الضياع الاقتصادى الذى يتمثل فى رأس المال المخصص للمشروع المتوقف عن العمل والمتوقف عن كثير من الالتزامات التى قد يكون أحدها ذو طرف أجنبى مثل أقساط ديون أجنبية أو تحويلات لأرباح أو تسليم لمنتجات للعالم الخارجى ، مما يحول المشكلة الاقتصادية – نقص إنتاج السلعة أو عدم إنتاجها – إلى مشكلة سياسية بأطرافها الداخلية مثل جموح العمال التى تبطلت أو أطرافها الخارجية السابقة . وهو ما يدفع الدول أو المشروعات إلى الحصول على معونات أو قروض تستخدم لاستيراد مستلزمات الإنتاج حتى لا تتوقف الصناعة ، وهو ما يفاقم موقف الاستدانة فى حالة الحصول على قروض ، أما فى حالة الحصول على معونة فأن هذه المعونة لن تحل المشكلة إلى الأبد بل سوف تساعد الاقتصاد المحلى على أن يظل على

نفس السياسات السابقة التى أفرزت عجزه عن توفير النقد الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات الإنتاج للصناعة بحفاظها على استمرار التحيز للصناعة الاستهلاكية لإحلال الواردات ضد التوجه إلى الصناعات الإنتاجية والوسيطة ، وهو ما يتفق مع مصلحتها فى ربط قطاعات صناعات إحلال الواردات بالعالم الخارجى من خلال مدة بمستلزمات إنتاجه. ويعتبر التوسع فى الصناعات الاستهلاكية لإحلال الواردات أو للتصدير من أهم أسباب العجز المستمر فى الحساب الجارى لموازين مدفوعات الدول التى تبنت هذه الإستراتيجية للتصنيع .

ولذلك فأنه فى حالة استيراد السلعة كاملة الصنع من الخارج يمكن ضبط استهلاكها بتقليل استيرادها أو وقف هذا الاستيراد أما فى حالة توافر صناعة محلية لإنتاجها فأن ذلك يعتبر عملاً فى غاية الصعوبة ، بل الأمر على العكس إذ التوسع فى الإنتاج هو الأقرب إلى المنطق المقبول لتلافى الطاقات العاطلة لأدوات الإنتاج فى هذه الصناعة ، بل بالإضافة إلى أن رغبة السلطات الاقتصادية فى تحقيق زيادة النمو بشكل عام كمبرر لوجودها واستمرارها فى السلطة يجعلها تلجأ إلى أسهل الطرق لزيادة الناتج المحلى الإجمالى بدفع هذه الصناعات لزيادة إنتاجها من السلع الاستهلاكية وهو ما يقتضى بدوره زيادة الاستهلاك لاستيعاب الزيادة فى الإنتاج مما قد يضطر الدولة أو المشروعات المنتجة إلى تقديم واستخدام تسهيلات ائتمانية استهلاكية مثل السماح بالبيع بالتقسيط أو منح القروض والسلفيات للعاملين والموظفين لأغراض الاستهلاك وهو ما يؤدى إلى زيادة الميل للاستهلاك ومن ثم تقليل الميل للادخار .

أما فى حالة زيادة الدخول مع ثبات الميل المتوسط للاستهلاك فأن الاستهلاك لابد أن يزيد ، وأن كانت نسبة الزيادة فى الاستهلاك سوف تكون أقل من نسبة الزيادة فى الدخل – حسب قانون كينز – وهو ما يزيد حجم الادخار المطلق بالنسبة لحجمه قبل زيادة الدخول ، إلا أننا لو نظرنا إلى حجم الادخار بالنسبة للدخل القومى فسوف نجد أن هذه النسبة ثابتة أن لم تتناقص عن ذى قبل فى ظل الظروف السابقة وكذلك ابتداء من فكرة دوزمبرى عن سلوك المستهلك فى ظل نمط التقليد والمحاكاة الذى يتميز به سلوك المستهلك فى الدول المتخلفة حيث يرغب أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة محاكاة

أنماط الاستهلاك السائدة لدى فئات الدخول الأعلى ، ومن ثم نجد مستوى الادخار لا يتحدد فقط بمستوى الدخل للفرد أو العائلة ولكن بالمركز النسبى فى سلم الدخل . فإذا حدثت زيادة متناسبة لفئات الدخل المختلفة فأن ذلك لن يؤدى إلى زيادة الادخار طالما أن المركز النسبى لفئات الدخول المختلفة لم تتغير ، وذلك لاستيعاب الزيادة فى الدخول فى الزيادة فى الاستهلاك نتيجة لمفعول أثر التقليد والمحاكاة .(1)

ومن الملاحظ أن الميل الحدى للاستهلاك فى الدول المتخلفة مرتفع جداً ، ويصل بالنسبة للطبقات الدنيا وربما الوسطى إلى ١٠٠٪ ، فأى زيادة فى الدخل يتوجه أغلبها أن لم يكن كاملها إلى الاستهلاك ، وذلك لأن مستوى الدخول منخفض أصلاً ومن ثم فأى زيادة فى الدخل لابد أن تتوجه إلى استكمال الاستهلاك الضرورى الذى لم يصل إلى تحقيقه غالبية أفراد شعوب الدول المتخلفة كما رأينا فى الهند وتونس والسودان وغيرهم من البلاد الأخرى . هذا بالإضافة إلى أن مستوى الاستهلاك السائد فى العالم المتخلف ليس هو المستوى المناسب لظروف هذه الدول ، بل هو مستوى أعلى مما تسمح به الظروف حيث يعتبر ترجمة وتقليد لمستوى الاستهلاك الأوربى سواء فى تشكيلة السلع أو فى معدل تغيرها أو هو ما يفرض على الأفراد أن ينفقوا كل زيادة فى دخولهم فى استكمال تشكيلة السلع السائدة والتى لم يحصلوا عليها بعد .

---

(1) - J.S. Duesenbery, Income Saving and the Theory of Consumer Behaviour, Cambridge University Press, 1949, pp. 27 - 29.

وحسب القياسات التى أجراها الاقتصادى كوزنت على الاقتصاد الأمريكى ، فلقد وجد أن نسبة الأسر التى تقوم بالادخار هى ٢٥٪ من الأسر بينما ٧٥٪ من أسر المجتمع الأمريكى لا تدخر شيئاً ، وبعد عشر سنوات وبعد مزيد من ارتفاع الدخل القومى وجد أن نفس النسب من الأسر المدخرة هى ٢٥٪ كما هى، والسبب فى ذلك - كما يقول - هو رغبة صحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة محاكاة أنماط الاستهلاك لدى الفئات الأعلى دخلاً ، ويرجع ذلك إلى أن مستوى الاستهلاك والادخار لا يتحدد فقط بمستوى الدخل ولكن بالمركز النسبى للعائلة فى سلم الدخل .

- R. Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdevelopment Countries, Oxford University Press, 1962, P. 59.
- S. Kusnets, Economic Growth and Structure, New York, W.W. Norttom & Company Inc., 1965.

ولذلك فأننا نرى أن إقامة الصناعة الاستهلاكية لإحلال الواردات إنما يشجع على زيادة الاستهلاك ونقص الادخار على المدى الطويل ، وهذا الرأى يجد موافقة عليه من العديد من الاقتصاديين الذين يرون أن التحيز تجاه إنتاج سلع الاستهلاك بدلاً من الصناعات التصديرية أو سلع الاستثمار سوف ينعكس فى صورة زيادة استهلاك السلع الاستهلاكية . فإذا عجزت الواردات من السلع الاستهلاكية عن الانخفاض فإن الحجم المطلق للادخار سوف يبقى على ما هو عليه ألا أن نسبته إلى الدخل القومى سوف تتناقص باستمرار ، ويعنى هذا منطقياً أن التصنيع إذا كان يهدف إلى زيادة معدل النمو عليه أن يتوجه أما إلى مجال الصادرات أو مجال صناعات الاستثمار [1] ، وهو ما سوف نناقشه بالنسبة لصناعة الصادرات .

(ز) تأكيد تقسيم العمل الدول فى مصالح العالم الرأسمالى المتقدم وبما يعمق تبعية العالم المتخلف :

من المعروف أن النظام الرأسمالى فى مرحلته التوسعية فى القرن التاسع عشر مر بأزمة نقص الإنتاج الزراعى على أثر حركة التسييج الأولى والثانية التى أستبدل فيها الإنتاج الزراعى فى كثير من المزارع بإنتاج أصواف المارينو وهذا النقص فى الإنتاج الزراعى سواء فى المواد الغذائية أو فى المواد الأولية الصناعية مع الوفرة فى الإنتاج الصناعى من السلع الاستهلاكية تمت معالجته من خلال نمط الاستعمار الكولونيالى الذى أتبعته دول أوربا الغربية مع الدول التى تم استعمارها والتى تُكوّن العالم المتخلف حالياً . ذلك أن الاستعمار فرض على الدول المتخلفة نمطاً من تقسيم العمل الدولى تتخصص على أساسه الدول المستعمرة فى الزراعة والاستخراج بينما تتخصص دول أوربا الغربية فى الإنتاج الصناعى وهكذا تم ربط الدول المتخلفة بالعالم الرأسمالى فى شكل اقتصاديات تابعة لا يتحقق لها التوازن إلا من خلال توازن هذه السوق العالمية ، فالاقتصاديات المتخلفة

---

[1] د. عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٧١ .

- J. Power, "Import-Substitution as an Industrialisation Strategy", Philipine Economic Journal, Spring, 1967, P. 171.

مختلة تنتج مالاً لا تحتاجه وتحتاج ما لا تنتجه ، فهى تنتج ابتداء من حاجات السوق الرأسمالية العالمية للسلع الزراعية والإستخراجية ، بينما تحصل على ما تحتاجه من السلع الصناعية من دول هذه السوق ، وهو ما أورثها اختلال هيكلها الإنتاجي تاريخياً حتى الآن.

وفى إطار تطور أولوية الإنتاج الصناعى من الصناعات التقليدية إلى الصناعات غزيرة التكنولوجيا من الآلات والمعدات فى العالم الرأسمالى ، كان لابد أن يعاد تقسيم العمل الدولى مرة أخرى لكى تتخصص هذه الدول فى الصناعات غزيرة التكنولوجيا بينما تتخصص الدول المتخلفة فى الصناعات وفيرة العمل والصناعات القذرة الملوثة للبيئة بالإضافة إلى الصناعات الاستهلاكية مع الاستمرار فى النشاط الزراعى والإستخراجي لإشباع حاجات العالم الرأسمالى المتقدم منها . وكان استقلال المستعمرات وبدء انفصالها عن الدول الأم المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية هى الفرصة لتحقيق هذا التقسيم الدولى الجديد للعمل والذى ساهم فى تحقيقه الفكر التنموى الغربى . ومن ثم كان حرص هذا النوع من الفكر على التوصية بالصناعات الاستهلاكية ، ولم يكن يستطيع أن يوصى بنمط من الصناعات تظهر فيه أهمية الصناعات الثقيلة أو الميكانيكية لأن ذلك يجعل الدول المتخلفة تستغنى عن إشباع حاجاتها من الآلات والمعدات اللازمة للصناعات الاستهلاكية المستوردة من العالم الرأسمالى على المدى المتوسط أو الطويل إذ أنها سوف تقوم بإنتاجها محلياً . وكذلك فأنه بالنسبة للصناعات الوسيطة فأن العالم الرأسمالى سلم بنقل الكثير من هذه الصناعات إلى دول العالم المتخلف ذلك هذه الصناعات لن تفقد الدول المتخلفة ارتباطها بالعالم الرأسمالى إذ أن الأخير مازال يحتكر إنتاج أدوات إنتاج هذه الصناعات الوسيطة ويحتكر تطويرها ومن ثم سوف يكون ارتباط الدول المتخلفة بالدول الرأسمالية أكثر تعمقاً من خلال ارتباط الصناعات الوسيطة إلى جانب الصناعات الاستهلاكية ، هذا بالإضافة إلى أن نقل الصناعات الوسيطة يفيد الدول الرأسمالية المتقدمة من ناحية أخرى ، فهى إلى جانب تخصصها فى إنتاج أدوات إنتاج هذه الصناعة من آلات ومعدات أغزر تكنولوجيا فأنها نقلت إلى العالم الثالث الصناعات الوسيطة القذرة التى تلوث البيئة مثل صناعات الأسمنت والكيماويات والمخصبات والغازات السامة وغيرها بالإضافة إلى الصناعات التى نقلتها إلى الدول البترولية المتخلفة ، بالإضافة إلى الصناعات التى تجهز

المواد المعدنية التى تحتوى على خامات طبيعية لهذه المعادن مثل صناعات الحديد الخام والنحاس والبوتاس والفسفور وغيرها .

والعالم الرأسمالى المتقدم تتزايد فيه معدلات الادخار ، وذلك تبعاً لما قدمه كينز منهجياً ، حيث قرر أنه مع تزايد الدخل يتناقص الميل الحدى للاستهلاك ويتزايد الميل الحدى للادخار ، وهو ما يؤدى إلى زيادة معدل نمو الادخار عبر الزمن ، ويؤدى كذلك بطبيعته إلى زيادة نصيب الادخار من الدخل القومى ، وهو الجزء من الدخل القومى الذى لابد أن ينفق فى الاستثمار وإلا تعرض الدخل القومى للنقصان [1] . وفى إطار ما قدمه أيضاً كينز من ضيق مجالات الاستثمار وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال باقتراب المجتمع من التشغيل الكامل ، فأن مشكلة استثمار الحجم المتزايد من الادخار تتعقد فى العالم الرأسمالى المتقدم ، ويصبح من الضرورى إيجاد حل لهذه المشكلة خارج المجتمع بنقل هذه المدخرات إلى العالم المتخلف لتتحول عن طريقها إلى نوع من الطلب الخارجى على أدوات الاستثمار من آلات ومعدات لبناء الصناعات فى العالم المتخلف ولاستيراد مستلزمات الإنتاج من قطع غيار وسلع وسيطة لا تنتج محلياً . وهو ما يجعل العالم الرأسمالى المتقدم يحقق تشغيلاً واستثماراً لهذه المدخرات التى وجهها فى شكل قروض أو استثمارات مباشرة إلى العالم الثالث لتعود إليه فى شكل طلب خارجى على منتجاته من السلع غزيرة التكنولوجيا لترفع مستوى الطلب الفعال داخل الدول الرأسمالية ، ثم لتعود بمزيد من القيمة من خلال سعر الفائدة على القروض أو أرباح الاستثمارات المباشرة [2] .

---

(1) -J.M. Keynes, General Theory of Employment, Interest, and Money, Macmillan and Co., Ltd., London, 1964, Ch. VIII.

(2) ويلاحظ أن التحليل لن يختلف لا فى المسار ولا فى النتيجة النهائية إذا ما أخذنا بنتائج الدراسات العملية التالية للنظرية الكينزية والتى لم تأخذ بحجم الدخل المطلق ولكن أخذت بحجم الدخل النسبى على مستوى العائلات والأفراد والتى انتهت إلى ثبات الميل الحدى للإدخار على المدى الطويل . وفى ظل هذه النتيجة فإنه مع تزايد الدخل القومى سوف يزيد حجم الادخار المطلق ، وهو ما يوصل إلى نفس النتيجة السابقة وإن كان معدل تراكمها أقل .

يراجع فى ذلك ما يلى :

- M.L. Jningan, Macroeconomic Theory, New Delhi, Konark Publishers PVT Ltd., 1987, pp. 99 - 101.

ويمكن التعرف على مقومات التفكير الغربى فى تصنيع البلدان المتخلفة من تقرير المندوبية العامة للتخطيط فى فرنسا حيث تقول "أن تصنيع بلدان العالم الثالث أصبح اليوم شيئاً مؤكداً لأن هذه إرادة هذه البلدان ، لأنها اكتشفت موارد وطنية أو هى فى سبيل تحضيرها ، ولأن الشركات متعددة الجنسيات والبنوك تريد أن تستعمل الإمكانيات المعروضة فى هذه البلدان . ويشير نفس التقرير إلى أن المبيعات الصناعية للدول المتخلفة ارتفعت من ٢٤مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٣٤مليار عام ١٩٧٧ وأنها سوف تصل إلى ما بين ١٠٠ مليار إلى ١٤٥ مليار عام ١٩٨٥ ، وهذه موجهة إلى صناعات النسيج والملابس ، والمحركات الكهربائية والمركبات وأجهزة الراديو والتلفزة ، والمعدات ، والتجهيزات الموسيقية والألعاب الإلكترونية ، والجلود والأحذية والساعات والمواد البصرية الدقيقة ، والدراجات والحلى والمجوهرات والمواد الخشبية ، والمواد الميكانيكية الصغيرة . كما يمكن أن تصبح بعض بلدان العالم الثالث مصدرة للحديد والبتروكيماويات والأسمدة والسيارات ."(١)

والتقرير يصور حجم الطلب الفعال الذى يوجده طلب العالم المتخلف على المستلزمات الصناعة الاستهلاكية لإحلال الواردات ، ويتوقع التقدير أن الأمر يمكن أن يمتد إلى صناعات تصديرية على النحو السابق عرضه .

ولعل العالم المتخلف فى آونة التنمية الاقتصادية أى خلال العقود الثلاثة الماضية يواجه نوعاً جديداً من الاستعمار هو الاستعمار التكنولوجى الذى واكبه استعمار فكرى نتيجة الإيمان بصحة الفكر التنموى الغربى ، فالعالم المتخلف لا يستطيع أن يكون على مستوى اتخاذ القرار الاقتصادى فى تبعيته التى أوجدها الارتباط الصناعى الذى يتحكم فيه العالم الرأسمالى الغربى بصادراته التكنولوجية إلى العالم المتخلف الذى يستطيع عن طريقها اقتطاع جزء متزايد من الفائض الاقتصادى يتزايد باعتماده على هذه الصادرات من التكنولوجيا كماً وكيفاً وخاصة تطورها المستمر وارتفاع أثمانها فى العالم الرأسمالى عبر الزمن ، ويستطيع أن يوجه الأنشطة داخل المجتمعات المتخلفة وبصفة خاصة

(١) - Rapport de Commissariat Général du Plan, (Le Monde) du 8-4-1978, et L'article de Michel Godet, Les P.V.D. S'orientent-ils Vers des Production déjà depassées (Le Monde) du 2-5-1979.

الصناعية منها عن طريق هذا الارتباط . ولعل تقرير المندوبية العامة للتخطيط الفرنسى إنما يوضح أن كل ما يشغل ذهن العالم الرأسمالى أن يظل العالم المتخلف عند مستوى الصناعات الاستهلاكية التى قد تمتد إلى الصناعات التصديرية أو الوسيطة مثل البتروكيماويات أو الحديد الخام ، أما الصناعات الإنتاجية والميكانيكية فلا أثر لذكرها إذ هى المعول عليه فى تحقيق الارتباط والتبعية للعالم الرأسمالى ومن ثم لا يمكن التسليم فيها أو السماح للعالم المتخلف بأن يصل إليها .

وهكذا فأن العالم الأوربى ينقل إلى العالم الخارجى كل مشكلة تحتدم داخله ، فلقد كانت المرة الأول فى نهاية القرن الحادى عشر عندما اشتدت التناقضات بين الأمراء الإقطاعيين الملاك للأرض بفعل قانون الإرث الذي لا يورث إلا الابن البكر فقط والأمراء الآخرين الذين لا يملكون أى أرض هذا التناقض الذى هدد بالحروب بين الأمراء داخل أوربا مما دفع الكنيسة التى كانت تقود المجتمع الأوربى وتمثل أعلى سلطة داخله إلى نفى التناقضات ونقلها إلى خارج أوربا بالدعوة إلى تحرير القدس من المسلمين والاستيلاء على الأرض هناك . وقاد الحملات السبع التى وجهتها الكنيسة على بعد قرنين من الزمان الأمراء الإقطاعيين طلبا للسيطرة على الأرض ، وشارك فيها الأقنان تخلصا من بؤس الإقطاع الأوربى وطمعاً أيضاً فى الأرض مثل الأمراء [1] ، أما المرة الثانية والثالثة فلقد نما فى ظل الرأسمالية كنظام عالمى بطبيعته اجتياح أى مكان فى العالم يمكن السيطرة عليه دون تفرقة سواء فى مرحلتها التوسعية التى أفرزت الاستعمار الكولونيالى ليحل مشكلة نقص الموارد الطبيعية زراعية وإستخراجية ويفتح أسواقاً للإنتاج الصناعى الواسع، أو فى مرحلتها الاحتكارية فى الثلث الأخير من القرن العشرين . والتى أفرزت الشركات متعددة الجنسيات لتحل المشكلة الأخيرة لتراكم رأس المال الاحتكارى الرأسمالى والتى مهد لها الطريق الفكر التنموى الغربى بما أحدثه من غزو وإقناع فكرى للعالم المتخلف شعوباً وحكاماً [2] .

---

(1) د. سعيد عبد الفتاح عاشور ، الحركة الصليبية – صفحة مشرقة من تاريخ الجهاد العربى فى العصور الوسطى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالث ، ١٩٧٨ ، ص.ص ٣٧ – ٤٢ .

(2) أنظر فى مفهوم رأس المال الاحتكارى وبصفة خاصة الأمريكى المؤلف التالى :
– بول باران ، بول م. سويزى ، رأس المال الاحتكارى – بحث فى النظام الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى ، ترجمة حسين فهمى مصطفى ، مراجعة الدكتور إبراهيم سعد الدين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

المبحث الثالث.

نتائج وآثار سياده نمط التصنيع الاستهلاكى للصادرات.

لا يختلف نمط التصنيع الاستهلاكى للتصدير عن نمط إحلال الواردات إلا فى اتساع السوق التى تنتج لها صناعة التصدير وهى سوق العالم الخارجى وليس المحلى ، بالإضافة إلى بعض الفروق الكمية سواء من حيث استخدام الموارد أو من حيث تكثيف النتائج . فيتميز نمو صناعة التصدير باتساع مدى استخدام القوى العاملة الوطنية ذات الأجر النسبى المنخفض وكذا اتساع مدى استخدام الموارد المتاحة على أساس التخصص بالإضافة إلى اتساع مدى استخدام رأس المال الأجنبى [1] ، وهو ما يكثف النتائج السابق عرضها بالنسبة لنمط إحلال الواردات وخاصة اتساع مدى ظاهرة نقل الفائض الاقتصادى إلى الخارج واتساع مدى التبعية بحيث تكون المحصلة هى تنمية التخلف كما يقول "فرانك" إدراكا منه بأن التخلف ليس ركودا لقوى الإنتاج ، بل هو انعدام السيطرة على تنميتها محليا ، وهو إدراك أصاب كبد الحقيقة [2] .

وتقوم صناعة الصادرات الاستهلاكية على فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولى بعد أن عمقها "هيكشر و اولين" وجعل أساس الميزات النسبية إنما يرجع إلى توافر الموارد فى الدولة صاحبة الميزة النسبية بالنسبة لغيرها من الدول . ورغم فشل نمط التصنيع

---

(1) أنظر فى الدعوى إلى هذا النمط من التصنيع المؤلف التالى :

- Charles R. Frank, Jr. Kawang Suk Kim, and Larry E. Westphal, Foreign Trade Regimes and Economic Development : South Korea, New York, Columbia University Press, 1975, pp. 198 - 200.
- Jagdish N. Bhagwati, Foreign Trade and Economic Development : Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes, Cambridge, Mass., Ballinger, 1978.

(2) د. سمير أمين ، ما بعد الرأسمالية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص. ٤٧ .

- Gustav Ranis, "Industrial Sector Labour Absorption", Economic Development and Cultural Change, No. 21, 1973, pp. 387 - 408.

للصادرات فى أمريكا اللاتينية تبعا لتوافر الموارد الطبيعية أو كما فى البرازيل والمكسيك والأرجنتين بصفة خاصة ، فإنه قد تكرر هذا النمط من التصنيع فى أسيا ابتداء من وفرة عنصر العمل كما فى كوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة ، وابتداء من وفرة كلاهما، الموارد الطبيعية والعمل - كما فى تونس والمغرب ، وابتداء من وفرة مصادر الطاقة - البترول - فى الإمارات العربية البحرين .

ولقد تحققت كل المثالب السابقة التى افرزها نمط إحلال الواردات مع تعميق البعض منها بالإضافة إلى ظواهر أخرى جديدة نناقش كلاهما على التوالى :

(أ) تعمق سوء توزيع الدخل :

وسوء توزيع الدخل يتحقق بسبب أخر مختلف عنه فى حالة صناعات إحلال الواردات ، حيث فى الحالة الأخيرة يكون سوء توزيع الدخل ضروريا لتوفير الطلب على السلع الاستهلاكية المنتجة محليا وخاصة السلع المعمرة منها حيث يرتفع ثمنها عن متوسط دخل الأفراد بكثير ، ومن ثم يتحتم أن يكون سوء توزيع الدخل ضروريا كلما أنخفض المستوى العام للدخول مع بناء صناعة إحلال الواردات . أما بالنسبة لصناعات التصدير فإن الأمر يتعلق بالسوق التنافسية الخارجية التى تنتج الصناعة من أجلها ، والتى تحتم عليها أن تكون منتجاتها أقل ثمنا حتى تثبت للمنافسة مع العالم الخارجى ذو الخبرات الأكبر صناعيا وتكنولوجيا ، ومن ثم فإن الضغط على مستوى الأجور ومنعها من الارتفاع يشكل أهم مقومات تخفيض نفقات الإنتاج فى صناعة الصادرات ، إذ أن الميزة النسبية لدول صناعات التصدير سواء فى أمريكا اللاتينية أو دول آسيا هى وفرة العمالة ذات الأجور المنخفضة نسبّياً ، فإذا ما ارتفع مستوى الأجور ليقترب من الدول الصناعية المتقدمة فقدت هذه الدول الأولى ميزتها النسبية ، ولذلك فإن آجر عامل النسيج فى الدول المتخلفة الواقعة فى جنوب شرقى آسيا يتراوح بين ١٠ - ١٣ سنت فى الساعة مقابل ٢,٤٠ دولار للعامل فى الولايات المتحدة مع تساوى إنتاجية كلا العاملين ، أى أن أجر العامل فى الولايات المتحدة يصل إلى أكثر من عشرين ضعف أجر العامل فى أسيا ، وفى

صناعة الإلكترونيات تصل إلى سبعة أضعاف [1] . وكذلك فإن العامل البرازيلي الذى يعمل فى فروع شركة " فولكس فاجن " بالبرازيل لا يحصل إلا على ثلث أجر العامل الألمانى الذى يعمل بالمركز "الأصلى للشركة فى ألمانيا الغربية ، كما أن العامل الذى يعمل فى فروع الشركات الأمريكية الإلكترونية الموجودة فى جنوب أسيا لا يتقاضى إلا ٨٪ من أجر العامل الأمريكى الذى يعمل فى المراكز الرئيسية للصناعات الإلكترونية فى الولايات المتحدة [2] . ولذلك نجد أن سوء توزيع الدخل يستمر فى دول صناعة الصادرات ولا يقترب من نمط توزيع الدخل فى العالم الصناعى الأكثر تقدماً ، ففى البرازيل نجد أن ٢٠٪ من أصحاب الدخول الأعلى يحصلون على ٦٦,٦٪ من الدخل القومى بينما يحصل ٢٠٪ من أصحاب الدخول الأقل على ٧٪ من الناتج القومى الإجمالى ، وفى المكسيك نجد نفس النسبة الأولى من أصحاب الدخول تحصل على ٥٧,٧ ٪ بينما تحصل نفس المجموعة الثانية على ٩,٩٪ ، وفى تونس نجد المجموعة الأولى تحصل على ٥٥ ٪ بينما المجموعة الثانية تحصل على ١١,٤ ٪ ، وهذه النسب أكثر اعتدالا فى كوريا الجنوبية وتايوان ، حيث تحصل المجموعة الأولى فى كوريا على ٤٥,٣ ٪ بينما تحصل المجموعة الثانية على ١٦,٩ ٪ ، وفى تايوان تحصل الأولى على ٤١,٤ ٪ بينما تحصل الثانية على ٢٠ ٪ . أما فى الدول الصناعية المتقدمة فإن التوزيع يميل إلى العدالة أكثر ، ففى اليابان تحصل المجموعة الأولى من أصحاب الدخول على ٣٧,٥ ٪ بينما المجموعة الثانية تحصل على ٢١,٩ ٪ ، وفى الولايات المتحدة تحصل الأولى على ٣٩,٩ ٪ ، والثانية على ١٧,٢ ٪ ، وفى ألمانيا الغربية تحصل المجموعة الأولى على ٣٩,٥ ٪ بينما تحصل

---

(1) د. سمير أمين ، التطور اللا متكافئ – دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ترجمة برهان غليون ، بيروت ، دار الطليعة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٥ ، ص. ١٦٥ .

(2) د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية – رؤية من العالم الثالث ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص. ٣١٩ .

وكذلك أنظر :

- Horst Heiniger, Die Expansion der Intt:rnationalen Monopole, en Grundzug der Weiteren Vertiefung der Allgemenein Frise des Kapitalisums, A.A.O, S. 932.

الثانية على ٢٠ ٪ [1] . ورغم أن العوامل المؤثرة فى توزيع الدخل متعددة إلا أنه فى غياب مؤشرات نصيب العمل وخاصة العمل الصناعى من الناتج المحلى الإجمالى فإن صورة توزيع الدخل بشكل عام يمكن أن تساعد على فهم الظاهرة .

(ب) تعميق التكثيف التكنولوجى لرأس المال :

لا يعنى فقط التكثيف التكنولوجى لرأس المال المستخدم فى صناعات التصدير أن تكون الآلات والمعدات المستخدمة فى إنتاج السلع الاستهلاكية للصادرات كثيفة رأس المال كثيفة التكنولوجيا بل يجب أن تكون عند أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الإنتاج فى كل فرع من فروع الصناعة ، إذ أن ذلك هو الذى يضمن أن تكون منتجاتها على مستوى عالٍ من الجودة والتطور لتأخذ مكانها فى السوق التنافسية العالمية وهذا الاتجاه يثقل كاهل الدول المتخلفة التى تعانى من نقص توافر رأس المال ومن ثم يدفعها إلى الاقتراض من أجل تمويل صناعات الصادرات ، أو يدفعها إلى تقديم مزيد من التسهيلات الممنوحة لرأس المال الأجنبى المستثمر مباشرة فى هذه الصناعات والتى عادة ما تكون فى شكل إقامة رأس المال الاجتماعى وتقديم الخدمات الإنتاجية لهذه المشروعات بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية للأرباح والتحويلات إلى العالم الخارجى بحيث تجد الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات أن العائد من هذه الاستثمارات فى شكل صافى المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى أقل من أثمان الموارد المستخدمة فى عمليات الإنتاج لو تم تصديرها فى حالتها الطبيعية إلى الخارج . أما الأثر الثانى لهذا النوع من الاختيار التكنولوجى فهو عدم القدرة على استيعاب العمالة وتفاقم مشكلة البطالة ، إذ يعجز قطاع صناعة الصادرات على

---

[1] حسبت هذه النسب على أساس متوسط دخل الفرد من الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة ٦٥ – ١٩٨٢. أنظر فى ذلك :

- Montek S. Ahluwalia, "Inequality Poverty and Development", Journal of Development Economics, 3 (1976).
- World Bank, World Development Report 1985, New York, Oxford University Press, 1985 and 1986 .
- M. Gillis, D.H. Perkins and Others, Economics of Development, New York, W.W. Norton & Company, 1987, pp. 76 - 77.

استيعاب فائض العمل في الدول التي تأخذ به وخاصة أن العمالة التي يمكن استيعابها فـي هذه الصناعة لابد أن تكون على مستوى افضل من التعليم والمهارة الصناعية لا يتوافر كثيرا داخل الطبقة العاملة في العالم المتخلف ، ففـي كوريـا الجنوبيـة التـي يقـوم اقتصادها على صناعة التصدير والتي تسمى في الأدب الاقتصادي الغربي بأحد المعجزات الأربعة (كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، سنغافورة) لم يتجاوز معدل استيعابها للعمالـة خلال الفترة ٦٣ – ١٩٨٥ نصف معدل نمـو القوى العاملـة ، وهـو مـا يعد نجاحـا كبيرا بالنسبة لبقية الدول المتخلفة الأخرى التي لـم تستطع أن تستوعب أكثر مـن ٥٪ مـن هـذا المعدل ، لكن مع ذلك تبقى الحقيقة في أن معـدلات البطالـة فـي كـل الأحـوال تتزايد عبر الزمن .[1]

(جـ) تعمق التضخم المنقول بالإضافة إلى انهيار قيم العملات الوطنية :

من المعروف أن أهم أسباب التضخم في العالم المتخلف ذلك التضخم المنقول إليه من العالم الرأسمالي الغربي والأمريكي من خلال الاستيراد ، وكلما ارتفع معدل الاستيراد في الدول المتخلفة كلما ارتفع معدل التضخم المنقول إليها . والعالم الرأسمالي يعيش أزمـة البطالة والتضخم المسـتمرة والمتصـاعدة منذ عـام ١٩٧١ ، وكـل مـا تستطيع عملـه هـذه الدول في هذا المجال هو أن تقلل من معدل البطالة نسبيا ليزيد معدل التضخم ، أو أن تقلل معدل التضخم نسبيا ليزيد معـدل البطالـة ، ولكـن كلاهمـا لابـد أن يكـون موجـودا بنسـب مختلفة . ففي الوقت الذي كان فيه معدل البطالة في كل من ألمانيـا الاتحاديـة ، وإيطاليـا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وكندا ، والولايات المتحدة ، واليابان هو ٤,٩٪ ، ٧,٩٪ ، ١٠,١٪، ٧,٧٪ ، ٧,٥٪ ، ٧,٦٪ ، ٢,٢٪ ، عـام ١٩٨١ علـى التوالـى ، كـان معـدل التضخـم فـي نفس البلاد في نفس العـام هـو ٤٪ ، ١٨,٣٪ ، ١١,٥٪ ، ١١,٩٪ ، ١٠,٨٪ ، ٩,٦٪ ، ٣,٢٪ . أما في عام ١٩٨٦ فإن الأمر أصبـح معكوسـا حيث انخفضـت معـدلات التضخـم لتزيد معدلات البطالة فلقد انخفضـت معدلات التضخـم فـي نفـس البـلاد عـام ١٩٨٦ إلـى

(1) - M. Gillis, D.H. Perkins and Others, Economics of Development, Op. Cit., P. 194.

٢,٥٪ ، ٥,٧٪ ، ٤,٦٪ ، ٣,٠٪ ، ٣,٥٪ ، ٢,٨٪ ، ١,١٪ على التوالى ، بينما ارتفعت معدلات البطالة فى نفس العام ١٩٨٦ فى نفس الدول إلى ٧,٨٪ ، ١١,٢٪ ، ١١,٢٪ ، ١٠,٨٪ ، ٩,٢٪ ، ٦,٧٪ ، ٣,١٪ .(١)

ومما يؤكد انتقال التضخم من العالم الرأسمالى إلى الدول الأخرى المتعاملة معه، أن الدول الاشتراكية التى ظهر فيها التضخم هى الدول التى تتزايد معاملاتها الخارجية مع العالم الرأسمالى المتقدم وبصفة خاصة فى مجال الاستيراد . فعلى سبيل المثال نجد أن المعدل السنوى لارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية بهذه الدول يدور حول ١٪ إلى ١,٥٪ خلال الفترة ٧٦ - ١٩٧٩ ، ماعدا المجر وبولندا حيث كان معدل ارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية فى الأربع سنوات فى المجر هو ٥٪ ، ٣,٩٪ ، ٤,٦٪ ، ٩,٠٪ على التوالى، أما فى بولندا فلقد كان المعدل خلال نفس الأربع سنوات ٧٦ - ١٩٧٩ هو ٤,٤٪ ، ٤,٩٪، ٨,١٪ ، ٦,٧٪ ، بينما نجد بلد مثل ألمانيا الشرقية لم ترتفع فيها أثمان السلع الاستهلاكية خلال نفس الفترة . والسبب فى ذلك هو زيادة الواردات من العالم الرأسمالى والتى وصلت فى بولندا فى الأعوام ٧٥ / ١٩٧٨ إلى ٤٩,٤٪ ، ٤٣,٤٪ ، ٤٠,٧٪ على التوالى من إجمالى وارداتها (٢) ، وهو ما يؤكد ما يقوله أستاذنا الدكتور محمد دويدار "أن التضخم ليس ظاهرة علمية وإنما ظاهرة دولية ترتبط هيكلياً بالاقتصاد الرأسمالى الدولى وبالسياسات المتبعة فى أجزائه المتقدمة والمتخلفة" .

ونظراً لاتساع ديناميكية استيراد أدوات الإنتاج ومستلزمات إنتاج سلع الصادرات باستمرار وارتفاع معدلاتها سنة بعد أخرى فإن التضخم المنقول إلى دول صناعة الصادرات لابد أن يكون معدله فى ارتفاع مستمر ، وفى توسع مستمر كلما توسعت هذه الصناعة . فإذا أخذنا تطور معدل التضخم فى بعض الدول التى تتوافر عنها بيانات لفترة ممتدة لكى تعرف مدى ارتفاع معدلات التضخم مع تعمق دخولها أكثر إلى صناعة

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٧ ، ص. ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٢) د. محمد دويدار ، الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨١ ، ص.ص ١٥٢ - ١٦١ .

التصدير ، فإننا نجد هذا المعدل كان فى البرازيل خلال الفترة ٥٧ - ١٩٧٦ ٣٥٪ سنوياً ، ثم أرتفع خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٠ إلى ٧٢٪ سنوياً حتى وصل عام ١٩٨٥ ، إلى ٢٢٧٪ سنوياً . وفى الأرجنتين كان معدل التضخم السنوى خلال الفترة ٥٠ - ١٩٧٤ ٢٧٪ ارتفع خلال الفترة ٧٤ - ١٨٧٦ إلى ٢٩٣٪ سنوياً ، ثم وصل إلى ٤٠٠٪ خلال الفترة ٨٢ -١٩٨٥ . وقفز المعدل السنوى للتضخم فى سنغافورة من ١,١٪ سنوياً خلال الفترة ٦٠ - ١٩٦٦ إلى ٨,٧٪ سنوياً خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١ ، ثم انخفض إلى ٨,٥ ٪ خلال الفترة ٨٢ -١٩٨٤ . وفى تونس ارتفع من ٢,٢٪ سنوياً خلال الفترة ٥٢ - ١٩٦٦ إلى ٦,٩٪ سنوياً خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١ ، ثم إلى ١٧,٢٪ سنوياً خلال الفترة ٨٢- ١٩٨٥ [1] . ومن الواضح أن المراحل الحاسمة لتحول هذه المجتمعات إلى صناعات التصدير هى التى شهدت قفزات فى معدلات التضخم وهى من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات .

ويجب أن نلاحظ أن التضخم لا ينتقل فقط عن طريق العلاقة المباشرة بين الدولة المتخلفة والدولة المتقدمة التى يتم الاستيراد منها بارتفاع أثمان الواردات من هذه الدولة أو بارتفاع قيمة عملتها بالنسبة للعملة الوطنية ، بل أن التضخم ينتقل بمجرد ارتفاع قيمة عملة الدولة المستورد منها بالنسبة لعملات البلدان الأخرى غير عملة الدولة المتخلفة المستوردة. ومثال على ذلك إذا افترضنا أن مصر تقوم بتصدير القطن إلى ألمانيا الاتحادية، ولكنها تستورد القمح من الولايات المتحدة ، وكان سعر صرف الدولار هو ٢ مارك ، فإذا صدرت مصر ١٠٠ طن من القطن بسعر الطن ٢ مارك فإن حصيلة صادراتها ٢٠٠ مارك تشترى ٥٠ طن من القمح من أمريكا حيث ثمن الطن ٢ دولار (٢٠٠ مارك ÷ ٢ سعر التعادل = ١٠٠ ÷ ٢ ثمن طن القمح = ٥٠ طن) فإذا ارتفعت قيمة الدولار بالنسبة للمارك ليصبح سعر صرف الدولار ٢,٥ مارك فإنه مع ثبات كل الظروف الأخرى نجد أن مصر تحصل على ٤٠ طن من القمح لقاء نفس كمية الصادرات (١٠٠ طن قطن × ٢ مارك = ٢٠٠ مارك ÷ ٢,٥ سعر التعادل = ٨٠ دولار ÷ ٢

---

[1] - M. Gillis, D.H. Perkins and Others, Economics of Development, Op. Cit., P. 330.

دولار = ٤٠ طن) ، وهو ما يعني ارتفاع تكاليف استيراد القمح رغم ثبات أثمان القمح داخل الولايات المتحدة . وكذلك ثبات سعر صرف العملة المصرية بالنسبة للدولار الأمريكي . وكذلك يعني أن مصر فقدت ٢٠٪ من قدرتها على الاستيراد ، وأنها مطالبة بدفع مزيد من الموارد (القطن) إلى العالم الخارجي بنسبة ٢٥٪ لتحصل على نفس الكمية السابقة من القمح (٥٠ طن) وهو ما يصور كيفية نقل الموارد إلى العالم الخارجي بلا مقابل من جراء تقلب قيم عملات دول العالم الرأسمالي .

وكذلك فإن الارتباط بالعالم الخارجي للتصدير وتحقيق الدخل من خلال تسويق الإنتاج المحلي في الأسواق العالمية بما فيها من منافسة ضارية من جانب منتجات الدول الرأسمالية المتقدمة يضطر الدول المتخلفة إلى أن تخفض من قيمة صرف عملاتها بالنسبة للعملات الحرة – عملات الدول الرأسمالية المتقدمة المنافسة لها في السوق العالمي – حتى تستطيع أن تحقق بعض الإقبال على منتجاتها ، إذ أن تخفيض عملاتها بالنسبة للعملات الأخرى يعني تخفيض أثمان منتجاتها بالنسبة لأثمان منتجات البلدان الأخرى التي لم تنخفض عملاتها . وهكذا اضطرت كوريا الجنوبية عند انتهاجها لنمط تصنيع الصادرات في أوائل الستينيات إلى أن تخفض قيمة صرف عملتها مرتين الأولى بمعدل ١٠٤٪ والثانية بمعدل ٦٥٪ ، وكذلك البرازيل خفضت قيمة عملتها بمعدل ١٠٠٪ عام ١٩٦٤ [1] ، بل أن الأمر لا يقف عند حد تخفيض قيمة العملة الوطنية في بداية الدخول إلى صناعة الصادرات ، بل إن الأمر يقتضي دوريا القيام بعملية التخفيض هذه ، فكلما ارتفعت الأسعار الداخلية بفعل التضخم كلما كان مطلوبا أن تجرى الدولة تخفيضا لقيمة عملتها المحلية ، وهو ما حدث في كل الدول المتخلفة التي أقبلت على صناعة الصادرات والتي اضطرت إلى تخفيض قيمة عملاتها في فترات متتالية .

ولا يتوقف الأمر على التخفيض الدوري لقيم العملات المحلية ، ولكن لابد أن يكون هناك حوافز أخرى ابتداء من منح الحكومة علاوات (منح) للصادرات سواء بالنسبة

---

[1] د. رمزي زكي ، "التاريخ النقدي للتخلف"، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص.ص ٢٩٠ – ٢٩٤ .

لمنتجات قطاع الصناعات التصديرية أو لمنتجات القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة ، بالإضافة إلى تأكيد ما سبق الإشارة إليه من تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج صناعات الصادرات .[1]

وهذا الوضع الذى ينادى به مؤيدى نمط صناعات الصادرات من الاقتصاديين الغربيين يؤدى إلى غبن هائل لدول صناعات التصدير على محورين ، الأول منهما هو زيادة سرعة سحب الموارد المحلية إلى الخارج دون مقابل ، ففى الوقت الذى يتم فيه تخفيض العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأخرى تصبح الموارد المحلية مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقة مما يزيد الطلب عليها ، ويتم سحبها إلى العالم الخارجي وفى نفس الوقت فإن السلع التى يتم استيرادها من العالم الخارجي فى مقابل الصادرات تكون أعلى من قيمتها الحقيقية إذ أن العملات الخارجية المقيمة بها هذه الواردات مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية بالنسبة للعملة المحلية ، وهو ما يعمل على نقل الموارد المحلية إلى العالم الخارجي بمقابل أقل من الموارد الخارجية . وإذا أخذنا فى حسابنا علاوات التصدير الممنوحة من أجل تشجيع الصادرات ، والتى تشكل جزء من الموارد المحلية (موارد الإيرادات العامة للدولة) يتم تبديدها لزيادة أرباح المصدرين لقبولهم التصدير بأثمان خارجية أقل ، فإننا نجد أن علاوات التصدير إنما تعمق نقل الموارد إلى العالم الخارجي دون مقابل كامل وعادل من الموارد الخارجية ، وهو ما يساعد على استنزاف موارد الدول التى اتبعت نمط صناعات الصادرات .[2]

ولقد قدم "كريوجر" معياراً لقياس الكمية المدفوعة من العملة المحلية فى مقابل دولار واحد من الواردات ، وكذلك تلك التى نحصل عليها فى مقابل دولار من الصادرات، وسمى هذا المعدل ، معدل التبادل الفعال لكل من الصادرات والواردات (Effective Exchange) وهو للصادرات EER_x وللواردات EER_m .

---

(1) - M. Gillis, D.H. Perkins and Others, Economics of Development, Op. Cit., P. 455.

(2) - Ibid., P. 549.

ومعدل التبادل الفعال للصادرات يتكون التالى :

$$EER_x = r_o (1 - t_x + s_x)$$

ومعدل التبادل الفعال للواردات يتكون كما يلى :

$$EER_m = r_o (1 + t_m - s_m + q_m)$$

حيث r_o تعبر عن معدل التبادل الرسمى ، t_x هى متوسط مستوى الرسوم على الصادرات ، وعلى الواردات t_m ، s متوسط مستوى المعونات ، q_m هى الحصة من الواردات . وعند مقارنة EER_m ، EER_x يمكن تحديد مدي ما تحصل عليه الدولة من عائد من التجارة الخارجية . ولقد انتهت نتيجة القياس على ثمان دول إلى أن العائد سلبى فى ستة دول منهم على النحو المبين فى الجدول التالى :

معدل التبادل الفعال للعملة المحلية بالنسبة
لوحدة الدولار الأمريكى(١)

البلـــــد	السنة	EER_x	EER_m
• بلاد تحقق عائد من الصادرات :			
١ - كوريا الجنوبية	١٩٦٤	٢٨١	٢٤٧
• بلاد الأثر النسبى لها متعادل :			
٢ - مصــر	١٩٦٢	٤٣,٢	٤٢,٩
• بلاد تحقق خسارة من الواردات :			
٣ - شـــيلى	١٩٦٥	٣,٣١	٣,٨٥
٤ - البرازيل	١٩٦٤	١,٨٧٤	٢,٢٥٣

(١) - Anne O. Krueger, Studies in the Modernization of the Rupublic of Korea, 1954 - 1975 : The Development of the Foreign Sector and Aid , Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1979, Ch. 5, Specially P. 75.

EERm	EERx	السنة	البلـــــد
٩,٢٣	٦,٧٩	١٩٦٦	٥ – الهنـد
٨,٧٠	٥,١٥	١٩٧٠	٦ – الفلبين
١,٥٠	٠,٨٤	١٩٦٧	٧ – غانـا
٢٤,٠	١٢,٩	١٩٧٠	٨ – تركيا

والدراسة توضح أن الغالبية من دول صناعات التصدير التى تم عليها القياس تحقق خسائر من التبادل الدولى ، مع تعمق هذه الخسائر بالنسبة للبعض منها مثل تركيا والهند والفلبين ، وهو ما يؤكد ما اتجهنا إليه . ويجب أن نلاحظ أن الأثر الإيجابى الذى تحققه كوريا الجنوبية إنما يرجع إلى التاريخ الذى تمت فيه الدراسة ، وهو التاريخ الذى بدأت فيه كوريا التحول إلى نمط تصنيع الصادرات (عام ١٩٦٢) ، والذى لاقى مساعدات أمريكية بالغة سواء بالمعونة أو بفتح الأسواق للمنتجات الكورية بالأساليب السياسية ، وكذلك معونات الشركات متعدية الجنسيات والبنك الدولى . ولعل الأمور اختلف تماما فى الوقت الحالى تبعا لتغير موقف الولايات المتحدة منذ مطلع السبعينات ولأسباب سياسية أيضاً ، وهو ضغط حلفائها عليها لتقوم بالتخلى عن كوريا نسبيا ، إذا أن الصادرات الكورية أصبحت منافسة لمنتجات هؤلاء الحلفاء وخاصة اليابان ولذلك اضطرت الولايات المتحدة إلى تخفيض معونتها لكوريا حتى تم قطعها تماما فى مطلع الثمانينات ، هذا إلى جانب الكثير من التخليات الأخرى التى قامت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها فى أوربا الغربية من خلال ما سمى بسياسة "الحماية الجديدة" والتى تتمثل فى الحد من الواردات القادمة من الدول المتخلفة والتى شملت الصناعية منها والمواد الخام بتحديد الأسعار والكميات عند مستويات أقل بالإضافة إلى فرض الرسوم الجمركية على هذه الواردات . ولذلك فإن البعض يتساءل عن مستقبل التنمية الكورية وعن مدى إمكانية التضحية بها لحساب المصالح المشتركة للغرب وخاصة عندما تستخدم الولايات المتحدة سلاح المساومة العسكرية [١] ، وكذلك التساؤل عن مسار التنمية فى تونس والمغرب فى

---

[١] د. سمير أمين ، ما بعد الرأسمالية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٥٠ .

ظل التخلي الأخير لدول السوق الأوربية المشتركة عنهما باتخاذ إجراءات الحماية في مواجهة صادراتهما للسوق ، وفي ظل منح معاملة تفضيلية للمنتجات الإسرائيلية المشابهة للمنتجات العربية [1] .

أما بالنسبة للمجتمع المصري فإن الفترة التي تم فيها القياس تعتبر فترة الازدهار الصناعي ، بالإضافة إلى أن الرقابة على النقد كانت من أهم أساليب إدارة الاقتصاد القومي وحمايته من التضخم الخارجي الوارد ، حيث كان سعر صرف الجنيه المصري يساوي ٢,٣٢٥ دولار (إذ لم تتعد قيمة الدولار ٠,٤٣ جنيه) ، وهو ما جعل شروط التبادل الخارجي أفضل بحيث كان متعادل الأثر . أما الآن بعد الانهيار الذي أصاب العملة المصرية بحيث أصبح سعر صرف الجنيه المصري يساوي ٠,٣٨٧ دولار (حيث أصبحت قيمة الدولار ٢,٥٨ جنيه) فإن ذلك سوف يؤدي حتما إلى تدهور شروط التبادل الدولي على حساب المجتمع المصري ، وسوف يزيد معدل التدهور كلما انخفضت قيمة الجنيه المصري أكثر .

وكذلك فإن تخفيض قيم العملات الوطنية يؤدي إلى ارتفاع معدل سحب الموارد من ناحية أخرى بالنسبة للدول المدينة بقروض مقومة بالعملات الأجنبية ، وكل الدول المتخلفة مدينة باستثناء بعض الدول العربية البترولية . فكلما أخفضت قيمة العملة الوطنية كلما زاد عبء الدين وزادت كمية الموارد المحلية المطلوب دفعها في مقابل نفس الدين قبل انخفاض قيمة العملة الوطنية ، فإذا كانت الوحدة من النقد الوطني تساوي دولار واحد، أي أن سعر التعادل ١ : ١ وكانت الوحدة من العملة الوطنية تشترى متر من المنسوجات داخل المجتمع المحلي ، فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية بمعدل ١٠٠٪ يجعل سعر التعادل يصبح ٢ : ١ ، أي وحدتين من العملة الوطنية في مقابل دولار واحد . فإذا ظل مستوى الأسعار المحلية كما هو فإن سداد دولار للعالم الخارجي يعني دفع مترين من

---

(1) د. فتح الله والعو ، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٣٠٢ .
وفي نفس المؤلف السابق يمكن مراجعة الاتفاقات التي تمت بين السوق وبين المغرب وتونس ومصر وسوريا والأردن والجزائر وتركيا ومالطا وقبرص وإسرائيل ، وهي الاتفاقات التي تمت خلال عام ١٩٦٤ بالنسبة للمغرب وإسرائيل والتي شملت بقية الدول الأخرى خلال عامي ٧٦ - ١٩٧٧ .

المنسوجات وليس مترا واحدا كما كان قبل تخفيض قيمة العملة الوطنية ، وهو ما يعنى تضاعف معدل سحب الموارد إلى الخارج . ولعل أهم أسباب تراكم الديون وزيادة أعبائها بالنسبة للعالم المتخلف هو تقييم الديون بالعملات الأجنبية والتخفيض المستمر لقيم العملات الوطنية .

أما المحور الثانى فهو زيادة معاناة الغالبية الساحقة من أفراد شعوب دول صناعة الصادرات ، ذلك إنه إلى جانب الضغط على مستوى الأجور لمنعه من الارتفاع حتى لا ترتفع تكاليف الإنتاج بما يؤدى إلى تخفيض الطلب الخارجى عليها ، فإن أصحاب هذه الدخول يواجهون معدلات متزايدة من التضخم المستمر المنقول إليها من العالم الرأسمالى نتيجة تعمق الاستيراد وارتفاع كميته بزيادة الاتجاه إلى صناعة التصدير . وكذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية التى تعتمد عليها دول الصادرات إنما يزيد من معدل التضخم المنقول ، وخاصة فى الفترة ٧٥ - ١٩٨٢ التى ارتفع فيها سعر الفائدة الاسمى على القروض قصيرة الأجل (القروض المصرفية وتسهيلات الموردين) إلى ٢٠٪ ، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة القرض الخارجى ، ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج فى المجالات التى تستخدم فيها هذه القروض بما يؤدى بدوره إلى ارتفاع الأثمان لتتمشى مع ارتفاع التكاليف ، وهو ما يزيد من معاناة الطبقات العاملة فى المجتمع. إلا أنه فى بعض الأحوال قد تحاول الدولة الإبقاء على مستوى الأسعار بدون ارتفاع وتعمل على توفير السلع الضرورية بأسعار أقل بتحمل جزء من الثمن (دعم السلع الضرورية) تقوم بتمويله من الإيرادات العامة للدولة ، ولا يخفى والحال كذلك أن هذا الأسلوب يؤدى إلى تخفيض الفائض الاقتصادى وتوجيه جزء منه إلى الاستهلاك بطريقة غير مباشرة . وفى واقع الأمر فإن الدول المتخلفة تقوم بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للدعم السلعى عن طريق التمويل التضخمى سواء بإصدار نقود جديدة أو بالاقتراض من الجهاز المصرفى ، وهو ما يؤدى إلى تعمق التضخم وتعمق معاناة أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة إلى جانب إعادة توزيع الدخول فى صالح الأغنياء وهو يزيد بدوره من تعمق المعاناة أكثر فأكثر .

(د) تعميق ازدواجية الاقتصاد القومى وتعميق التحضر الكاذب :

ازدواجية الاقتصاد القومى إنما هى نتائج التحيز للقطاعات الاقتصادية الأكثر تقدما مثل التحيز لقطاع الصناعة على حساب بقية القطاعات الأخرى ، أو التحيز لقطاع التجارة الخارجية ، ولقد مرت الدول المتخلفة بمرحلة التحيز للقطاع الأخير خلال فترة الاستعمار "الكولونيالى" حيث كان هذا القطاع بالإضافة إلى قطاع البنوك الأجنبية هما اللذان يقومان بتعبئة الفائض الاقتصادى ونقله من العالم المتخلف إلى العالم الرأسمالى المتقدم . وقد استكمل هذا التحيز للمدينة على حساب القرية ، فرغم أن أكثر من ٩٠٪ من الناتج المحلى كان يتحقق فى القرية فى البلدان أن الزراعية مثل مصر والسودان والملايو والهند ، إلا أن القرية كانت محرومة من أدنى الخدمات الإنسانية مثل المياه الصالحة للشرب ، بينما المدنية تغص بالخدمات والإضاءة الليلية حتى الصباح ، وهكذا كانت القرية تعتصر لحساب المدينة التى كان يسكنها الأجانب والنخبة من الوطنيين المرتبطين بهم وبقوى الاستعمار الأجنبى والمنفذين لسياسته الرامية إلى نزح الفائض الاقتصادى إلى العالم الخارجى .

وهذا التحيز ظل مستمرا بعد رحيل الاستعمار ، وإن قلت حدته فى بعض المجتمعات المتخلفة ، إلا أنه استمر من خلال التحيز لقطاع الصناعة على حساب القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الزراعة ، وهذا التحيز يتعمق أكثر فى المجتمعات التى تأخذ بصناعة الصادرات ، إذ يحتل هذا القطاع المركز الأول فى حصوله على الاستثمارات والخدمات الإنتاجية والعلمية دون بقية القطاعات الأخرى ، مما يجعله عبارة عن جزيرة متقدمة نسبيا يحيطها التخلف من كل جانب ، ويصبح هناك قطاعان أحدهما متقدم صغير والثانى متخلف كبير يحوى كافة قطاعات الاقتصاد القومى ، وهو ما يخلق ازدواجية يصعب إدارتها اقتصاديا من خلال سياسة واحدة ويصعب تجانسها اجتماعيا وفكريا ، وهو ما يؤدى إلى نوع من الصراع الخفى بين القرية والمدينة تكون محصلته انخفاض الإنتاجية فى القطاعات والجماعات المغبونة وتبديد الموارد فى القطاعات والجماعات المحظوظة ، وتمزق الفكر وعدم تجانسه ، حيث يتنامى فكر التبعية والارتباط بالعالم الخارجى عند الجماعات المحظوظة ليبرر أسلوب إدارة الاقتصاد القومى ويبرر

مثالب هذا الأسلوب ، مثل تبرير البطالة والتضخم على أنهما شر لابد منه ولا يمكن لمجتمع الإفلات منهما ، وأنهما ليسا نتاج طريقة الإنتاج المختارة بما تحتوى عليه من تناقضات ومن أسلوب سيئ لتخصيص الموارد واستغلالها . وفى مقابل هذا الفكر يتنامى الفكر القومى عند الجماعات المغبونة التى ترفض التبعية وترفض طريقة الإنتاج السائدة والقائمة على الفكر التنموى الغربى وكذلك ترفض طريقة التوزيع الناجمة عنها بالشكل الذى يؤدى إلى تبلور الصراع فى شكل مقاومة السلطات القائمة على النظام والخروج عليها لإسقاطها كل حين وأخر سواء فى شكل مظاهرات متكررة للرفض مثل التى تعم المجتمع الكورى منذ منتصف الثمانينات إلى محاولة إزالة النظام السياسى بالقوة فى مصر عام ١٩٧٤ وفى الفلبين عام ١٩٨٩ ، إلى مسلسل الحوار المسلح بين الجماعات الرافضة بأنواعها مع السلطات البوليسية والرسمية فى مصر وتونس والجزائر وغالبية دول أمريكا اللاتينية منذ بداية الثمانينات .

وفى كل الأحوال فإن هذه الازدواجية التى تصيب الاقتصاد القومى والتى يتعذر معها الأخذ بسياسة واحدة لإدارته ، أو تحديد أهداف موحدة يتفق عليها الجميع تسعى كافة القوى الوطنية لتحقيقها ، والتى ناقشها "بوكية" من خلال تجربته فى تنمية المجتمع الإندونيسى كما سبق الحديث إنما تعتبر من سمات التخلف التى يجب العمل على إزالتها ، وبناء تجانس قطاعات الاقتصاد القومى وتفاعلها ، وكذلك تجانس الفئات الاجتماعية وتقاربها ، وهو ما لم تحدثه سياسة صناعات التصدير ، بل دعمت نقيضه تماما ، وهو ما يؤكد صحة مقولة "فرانك" أن ما نراه من تنمية لا يعدو أن يكون تنمية للتخلف .[1]

والازدواجية الاقتصادية والاجتماعية نتاج التحيز للصناعة والمجتمع الصناعى فى مواجهة بقية القطاعات والمجتمعات الأخرى وبصفة خاصة قطاع الزراعة والريف يخلق أوضاعا متردية فى العالم المتخلف ، فابتداء من توزيع الدخل نجد القرية تحمل بشرا كثيرا وتحصل على دخل قليل كما ألمحنا من قبل بالنسبة للعالم العربى ، ونجد متوسط دخل الفرد فى الحضر يوازى ثلاثة أضعاف دخل الفرد فى الريف المصرى ، ونجد

---

[1] - A.G. Frauk, "The Development of Underdevelopment", New York Monthly Review, No. 18, 1966.

الخدمات تتوسع فى المدينة على حساب القرية فنجد نصف أطباء السودان يتركز فى الخرطوم بينما لا يسكنها إلا ١٠٪ من السكان ، وتجد الجامعات تتركز كلها فى العاصمة بيروت رغم إن سكانها يمثلون ٣٥٪ من السكان ، ونجد ٥٠٪ من الإنتاج الصناعى يتركز فى القاهرة ، وكذلك تحتكر ٥٠٪ من التليفونات رغم أنها لا تضم إلا ٢٠٪ من السكان[١].

هذا بالإضافة إلى نقص الخدمات العامة حتى التقليدى منها مثل الصحية والتعليمية حيث أصبح الحصول على مكان فى المدرسة أو فى المستشفى مشكلة كبيرة فى غالبية دول العالم المتخلف فى الآونة الأخيرة وخاصة فى القطاع الريفى منها ، بالإضافة إلى نقص نصيب الفرد من القوة المنتجة وهى الأرض الزراعية نتيجة الزيادة المستمرة فى السكان ، فلقد تضاءل متوسط نصيب الفرد من الأرض فى مصر من فدان واحد فى أوائل القرن التاسع عشر إلى ثلث فدان فى منتصف القرن العشرين ، إلى خمس فدان فى الثمانينات[٢].

وإذا أخذنا فى الاعتبار سوء توزيع الملكية السابق الإشارة إليها فإننا نجد أن الغالبية الساحقة من سكان الريف بعيدة عن ملكية الأرض أو حتى مجرد حيازتها فى أى شكل من أشكال الاستغلال . وفى غياب أى سياسة جادة لإعادة توزيع الأرض أو للاستثمار فى أنشطة أخرى إلى جانب الزراعة مثل الصناعات الخفيفة أو البيئية يصبح لزاما على فائض العمل من المعدمين والذين هم فى حالة بطالة الهجرة إلى المدن وخاصة العاصمة للبحث عن لقمة العيش فى ظل مستوى الخدمات الأفضل بها . وهكذا تطوق العواصم والمدن الكبرى الصناعية بالمجتمعات الهامشية التى يسكنها هؤلاء المهاجرين ليشكلوا ظاهرة التحضر الكاذب (زيادة نسبة سكان الحضر إلى سكان الريف) التى تلم بالدول المتخلفة التى توجهت إلى التصنيع والتى تتعمق بتعمق التحيز لقطاع الصناعة بما لها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية [٣] .

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، منتدى الفكر العربى ، عمان، الطبعة الثانية ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص.ص ٢٢٠ – ٢٢٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص. ٢٢٥ .

(٣) يراجع فى التحيز وأثره فى إفقار المجتمعات المتخلفة الدراسة القيمة التالية :

- Michael Lipton, Why Poor People Stay Poor, A Study of Urban Bias in World Development, Heritage Publishers, New Delhi, 1982, Specially pp. 216 - 286.

وعلى ذلك نجد أكثر من ثلث السكان يسكن العاصمة سيول فى كوريا الجنوبية ، ونجد حوالى ربع السكان فى مصر يسكنون القاهرة . وتنتهى دراسة حول تحديد الحجم الأمثل لسكان العواصم العربية وتحديد الحجم الأمثل للسكان بها إلى أن الزيادة الطفيلية للسكان عن الحجم الأمثل تصل إلى ٣,٤ مليون نسمة فى القاهرة ، ٢,٢ مليون نسمة فى بغداد ، وفى الجزائر ٩٢٤ ألف نسمة ، والدار البيضاء ٥٥٠ ألف نسمة ، وبيروت ٥٠٠ ألف نسمة ، وعمان ٢٥٠ ألف نسمة ، وبذلك تكون نسبة الزيادة الطفيلية للسكان إلى الحجم الأمثل للسكان فى بيروت ٥٨,٣٪ ، وتليها بغداد ٥٧,٩٪ فالخرطوم ٥٠٪ ، فالجزائر ٤٢٪ ، فالقاهرة ٤٠,٥٪ ، ثم عمان ٣٨,٥٪ ، وأخيراً الدار البيضاء ٣١,٤٪ .[1]

وليس التحضر مرفوضا فى حد ذاته ولكنه مرفوض بالشكل الذى يتم به فى العالم المتخلف ، ذلك أن التحضر لابد أن يكون نتاج زيادة الطاقة الإنتاجية الصناعية ونتاج التوسع فى قطاع الصناعة والقطاعات الإنتاجية المرتبطة به ، هذا التوسع هو الذى يخلق عوامل الجذب التى تجذب القوى العاملة للانتقال من القرية للمدينة أو إلى الأماكن التى يستقر فيها التصنيع ، إذ ليس شرطا أن يكون التصنيع من نصيب العاصمة بل من الأفضل توزيعه حسب أماكن توافر الموارد وتبعا لاعتبارات قومية أخرى ترفع من كفاءة تخصيص الموارد لقطاع الصناعة [2] . فعلى سبيل المثال كانت نسبة سكان الحضر إلى سكان الريف فى كل من فرنسا والسويد وسويسرا خلال الفترة ١٨٥٠ - ١٩٠٠ وهى التى تمثل فترة الانطلاق الصناعى - تتراوح بين ١١ - ١٥٪ فقط ، وكان العاملون فى الصناعة تتراوح نسبتهم ما بين ٢٥٪ إلى ٥٠٪ من إجمالى القوى العاملة فى البلدان الثلاثة. وهكذا فإن التصنيع كان سابقا للتحضر ودافعا له فيما بعد ، أما فى البلدان العربية الصناعية مصر والعراق والمغرب وتونس فأننا نجد العكس ففى عام ١٩٨٥ كانت نسبة

---

[1] د. سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٢٢٢ .

[2] يراجع فى توطين الاستثمارات تبعاً لمعايير تحقق أقصى كفاءة لتخصيص الموارد ما يلى :
- د. سعيد الخضرى ، محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٥ ، ص.ص ١٧١ - ١٧٤ .

الحضر فى البلدان الأربعة هى ٥٠٪ ، ٧٢٪ ، ٤٥٪ ، ٥٥٪ على التوالى ، وكانت نسبة العاملين فى الصناعة فى تلك البلدان بالنسبة لمجموع السكان هى ١٨٪ ، ١٠٪ ، ١٣٪ ، ٢٠٪ على التوالى فى نفس العام [1] . وبطبيعة الحال فإنه عندما يسبق التصنيع التحضر يكون معنى ذلك أن المدينة منتجة أكثر منها مستهلكة ، وأن الاقتصاد القومى يحقق فائضا يمكن استثماره ، أما إذا سبق التحضر التصنيع فإن المدينة تصبح مستهلكة أكثر من إنتاجها وتستنزف الفائض الاقتصادى المتحقق فى القرية ومن ثم تحرم القرية من نصيبها العادل فى الفائض الذى تحققه والذى يخصص الجزء الأكبر منه للمدينة لينفق فى شكل خدمات متميزة للمدينة ، وهكذا يتبدد الفائض الاقتصادى المتحقق فى القرية لحساب المدينة وتحرم من نصيبها العادل من الاستثمارات الإنتاجية والخدمات الضرورية ، فتنخفض الدخول وينتشر الفقر نتيجة لهذا التحيز الحتمى للمدينة وهو ما ينعكس على الوطن القومى بانخفاض معدل التنمية إن لم يكن تراجعها . وهذا الوضع لا يدفع إلى المدينة إلا من ضاقت بهم سبل العيش فى القرية والمدن الصغيرة من أميين وعمال غير مهرة ، الذين لن يساهموا فى عملية الإنتاج فى المدينة بل يجعل الأفراد الأعلى تعليما والأكثر مهارة وكفاءة الذين يمثلون خلاصة الريف والمدن الصغرى يسعون أيضاً إلى المدن الكبيرة والعواصم طلبا لفرص عمل أفضل وأعلى دخلا ، وهو ما يفرغ القرية من الكفاءات ويستنزف عقولها وكفاءاتها لحساب المدن الكبرى وبصفة خاصة العاصمة ، مما يساهم فى مزيد من تخلف القطاع الريفى أكثر وأكثر .

ويلاحظ أن هؤلاء الساعين إلى العواصم والمدن الكبرى نادرا ما يحصلوا على فرصة عمل حقيقى منتج بل تعمل الغالبية الساحقة منهم فى أعمال غير منتجة ، هامشية وخاصة أعمال المضاربة على السلع الاستهلاكية ، بالإضافة إلى الخدمات غير المنتجة ،

---

[1] أنظر فى علاقة التصنيع بالتحضر والنمو الاقتصادى ما يلى :

- J. Berry, Some Relations of Urbanization and Economic Development, in : F. Pitts ed., Urban Systems and Economic Development, Eugene : University of Dregon Press, 1962.
- Wilbert Moore, The Impact of Industry, Englewood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, 1965.
- Saad Eddin Ibrahim, "Urbanization and Modernization in Yugoslavia", International Review of Modern Sociology, Vol. 2, September 1972.

فضلاً على ضرورة انزلاق الكثير منهم إلى الأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والتهريب وغيرها من صنوف الانحراف والرذيلة ، ويشكلون أحياء كاملة يعيشون فيها بطرق متخلفة أسوء من تلك التى تركوها فى مواطنهم الأصلية ، ويؤثرون بذلك فى المستوى الحضارى للمدينة بالانخفاض والتشوه ، وذلك أن المدينة لا تستطيع أن تستوعبهم وتصهرهم وتغير من قيمهم وسلوكياتهم . وهذه الأحياء الهامشية بمكوناتها تشكل حزاما للمدن فى العالم المتخلف ، وهو حزام من البروليتاريا الرثة التى يمكن أن تنتظم صفوفها فى أى لحظة تاريخية وتحت أى دعوة يؤمنوا بها أو يوجهوا إليها ليقوموا بتقويض كل شيء [1] . ولذلك فإنهم يشكلون التحدى الحقيقى الأول للسلطات السياسية فى دول العالم الثالث الذى تتفاقم مشاكله الاقتصادية لتضغط أكثر وأكثر على هذه الجماعات لتنفجر فى أى لحظة . ولعل معالجة الأمر يقتضى من الدول المتخلفة فهم ديناميكية العلاقة الجدلية بين القرية والمدينة وإعادة صياغة التنمية الاقتصادية ابتداء من القرية إلى المدينة ، وابتداء من الزراعة إلى الصناعة ، وابتداء من إشباع الحاجات الضرورية إلى الكمالية ، وابتداء من استغلال الموارد الذاتية وخاصة قدرات العمل إلى استخدام المعرفة العلمية لتحقيق التكنولوجيا الوطنية ، وذلك دون الاستغناء على العلاقات مع العالم الخارجى ، ولكن فى إطار التحرر من التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى .

ولعل نمط التصنيع الأمثل الذى يجب الأخذ به فى دول العالم المتخلف لا يمكن أن يكون نمطا واحدا يوصى به للكافة ذلك أن لكل مجتمع ظروفه المادية والموضوعية التى يجب أن يتم اختيار هذا النمط ابتداء منها . أما صناعة إحلال الواردات وصناعة الصادرات فإنها لا يمكن أن تكون هدفا منفردا فى حد ذاته للبناء الصناعى فى العالم الثالث وخاصة فى المراحل الأولى للتصنيع ، ولكنهما يتحققان تلقائياً من خلال تكامل البناء الصناعى فى مراحله المتقدمة والتى يصل إليها طبيعياً بعد النضوج وفى إطار التكامل

---

[1] تعددت انتفاضات الجياع فى العالم المتخلف منذ منتصف السبعينات ، بدءا من مظاهرات الجياع فى البرازيل عام ١٩٧٦ ، إلى انتفاضة الجياع فى مصر فى يناير عام ١٩٧٧ إلى ثورتى الجياع فى تونس عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٤ ، إلى المغرب فى ١٩٨٤ ، والسودان فى عام ١٩٨٥ ، والفلبين وكوريا الجنوبية وسرى لانكا وجزر القمر والجزائر فى أواخر الثمانينات .

الصناعى للقطاعات الصناعية والتى لابد أن يسبقها تكامل القطاعات الاقتصادية فى وحده تخدم بعضها بعضا ويعتمد بعضها على البعض الآخر ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وضع إستراتيجية للتنمية طويلة الأمد جوهرها الأساسى الوصول إلى الاعتماد على الذات ، والذى يتم تحقيقه خلال مراحل التطوير الاقتصادى والاجتماعى الذى يتحتم أن تقوده الدولة ، وبنفس الحتمية لابد أن يشارك فيه الكافة مشاركة فعلية . وهو ما ينقلنا إلى قضية أخرى جوهرية وهى مدى تحقق ديمقراطية التنمية ، وهل يمكن أن تتم التنمية ويحدث التطوير الاقتصادى والاجتماعى فى غياب حرية الفكر والرأى والتعبير وديمقراطية الإدارة والحكم ، والرقابة الشعبية الكاملة على كافة السلطات الفاعلة فى المجتمع سواء فى شكل منظمات أو أفراد . والإجابة تخرجنا إلى موضوع آخر يحتاج إلى تفصيلات تخرج عن حدود أهداف هذه الدراسة ، ولكننا نجد الإجابة السريعة من واقع الدول المتخلفة التى تصورت الغالبية الساحقة من قيادتها السياسية أن مجموعة من الأوتوقراطين يمكن أن يديروا التنمية وأن يحققوا التطوير المنشود فى غياب بقية أفراد الشعوب الذين تم تهميشهم وإبعادهم عن المشاركة فى اتخاذ القرار أو فى الرقابة على نتائجه . مما أدى إلى أن لا يساهم أفراد هذه الشعوب إلا بجهود هامشية أيضاً فى تحقيق التنمية والتطوير ، وغلبت عليهم اللامبالاة والهروب إلى الذات أكثر من المشاركة الاجتماعية الفعالة وتحمل المسئولية ، بل أكثر من ذلك فلقد عانت هذه الدول بعد فترة زمنية من بدء جهود التنمية من تسلط هذه المجموعات الاوتوقراطية التى سلمت إليها إدارة التنمية والتى انفصلت عن بقية أفراد المجتمع لتشكل فيما بينها ما يمكن تسميته تجاوزا بطبقة علوية متميزة تسير كل شئ لتحقيق مصالحها الذاتية أولاً على حساب مصالح الكافة ، وهو ما أودى بجهود التنمية وانتهى بها إلى طريق مسدود بشكل اصبح واضحا لا يخفى على أحد ، ولا يحتاج على جهد علمى لاكتشافه منذ بداية الثمانينات .

وفى هذا المجال يجب الإشارة إلى إنه لا يجوز النظر إلى الإنسان على إنه مورد من الموارد المتاحة ، فهذه النظرة كما يقول أستاذنا الدكتور محمد دويدار نظرة تميز المجتمعات التى تسودها القيم السلعية ، وإنما يجب النظر إليه على إنه المحرك الأساسى لعملية الإنتاج الاجتماعى وإنه يستخدم بقية الموارد الأخرى لتحقيق هذا الإنتاج ، وأن الجهد الخلاق لهذا الإنسان فى استخدامه للموارد بكفاءة إنما يعتمد على مستواه المادى

ومستوى الوعى الذى وصل إليه ، وهما يرتبطان بشكل التنظيم الاجتماعى السائد لعملية الإنتاج الاجتماعى . ومن ثم فإن استراتيجية التنمية والتطوير يجب أن لا تهتم فقط بالتوزيع الحسابى للموارد المحدودة الظاهرة (على النحو الذى يتصوره الحديون للمشكلة الاقتصادية) بل يجب أن تعمل على بعث واستنفار القوى الخلاقة غير المعبأة للقوى العمالة لتستخدم الموارد غير المستخدمة . إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بزيادة وعى الأفراد بعملية الإنتاج الاجتماعى ، وهو بدوره لن يتحقق إلا إذا كانت هذه العملية مستجيبة لاحتياجاتهم مما يدفعهم ابتداء من وعيهم إلى تعبئة الموارد بكامل الحرص ، واستخدامها بأقصى كفاءة ، والإبداع فى تطوير أساليب الإنتاج سواء فى شكل فنون إنتاجية أو نظم إدارية .[1]

أما وضع إستراتيجية التصنيع ضمن إستراتيجية التنمية الشاملة وترتيب الصناعات وتحديد نسبة الاستهلاكى منها إلى الإنتاجى والوسيط ، ولختيار المستوى التكنولوجى لأدوات الإنتاج على مستوى الاقتصاد القومى ، أو على مستوى القطاعات وكيفية خلق الاعتماد المتبادل بين القطاعات والفروع بما يحقق إشباع الحاجات الاجتماعية، ويضمن التبادل الدولى ابتداء من قيم متساوية بلا غبن أو سيطرة أو تدخل من العالم الخارجى ، إنما يخرج فى الواقع عن إطار هذه الدراسة ذات الطبيعة المدرسية الانتقادية ، إذ يحتاج إلى دراسة أخرى ذات طبيعة بنيانية نأمل أن ننجزها بإذن الله تعالى فى مرحلة قادمة على أحد المجتمعات المتخلفة وهو المجتمع المصرى .

---

(1) أنظر فى معالم استراتيجية الاعتماد على الذات ما يلى :

– د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٧١٢ – ٨٢٨.

– د. جلال أمين ، إشباع الحاجات الأساسية كمعيار فى تقويم تجارب التنمية العربية ، دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص.ص ٥٦٣ – ٥٨٣ .

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة